• افتتاحية العدد
العراق... إلى أين؟
خير الدين حسيب

• فلسفة الحرية
حسن حنفي

• الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار مجلس التعاون
علي خليفة الكواري

• أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي
محمود صالح الكروي

• إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب
عبد الواحد بلقصري

• الاتفاقات الدولية حول الاستثمار السياق الأفريقي نموذجاً
محمد أوضبجي

• استراتيجيات إدارة التنوّع الإثني في السودان
بهاء الدين مكاوي

• الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية
لمى مضر الأمارة

• أطفال العراق: ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول
فراس البياتي

آراء ومناقشات

■ الأمة العربية وتحديات العصر
معن بشور

■ لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية
علي خليفة الكواري

■ هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية؟
محمود حداد

ترجمات مهمة

■ الاضطراب المتفاقم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
المجموعة الدولية للأزمات

كتب وقراءات

■ وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي
بدرية البشر
(ماجد صالح السامرائي)

■ لبنان والعروبة
رغيد الصلح
(مسعود ضاهر)

■ كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة
كابي الخوري

مؤتمرات

■ القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

■ موجز يوميات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية

فهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة ٣١

المستقبل العربي

نيسان
(أبريل)
٢٠٠٩/٤

العدد ٣٦٢

السنة الحادية والثلاثون

يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+) برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site:http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الأفراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: ٥٦٠٥-١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والثلاثون العدد ثلاثمئة واثنان وستون نيسان/أبريل ٢٠٠٩

المحتويات

■ **افتتاحية العدد:**

العراق... إلى أين؟ ..... خير الدين حسيب ٦

□ **فلسفة الحرية** ..... حسن حنفي ١٢

يعالج الباحث إشكالية الحرية في التراث الإسلامي، ابتداء من مقولة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟" ليغدو السؤال اختزالاً للكلام في أصل الوعي بالحرية، مما يعكس طبيعة التعامل مع الحرية، باعتبارها عملية تحرر، وذلك في مقابل التراث الغربي الذي عكس مدى الاهتمام بهذه الإشكالية، ومدى تطورها من فيلسوف إلى آخر، في حين أن ذلك لم يحدث بالمستوى نفسه في الثقافة العربية الإسلامية.

□ **الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها:**

حالة أقطار مجلس التعاون ..... علي خليفة الكواري ٢٥

تشير هذه الدراسة إلى أن الطفرة النفطية الثالثة توقفت إلى حين، بسبب الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يوجب علينا أن نفكر من الآن في الاستفادة من الموارد النفطية الناضبة. وهذا لن يتأتى لدول المنطقة ما لم تكن لها سياسة نفطية تخضع بموجبها إنتاج النفط لاعتبارات التنمية.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ **أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي** ..... محمود صالح الكروي ٤٥

يلفت الباحث إلى أن الوحدة العربية هي قبلة فكر علال الفاسي منذ أن بدأ هذا المناضل كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب، مروراً بانشغاله بالقضية الفلسطينية، التي كانت أحد العوامل في نشأة حزب الاستقلال الذي تولى رئاسته، وليس انتهاء بعمله الدؤوب في سبيل وحدة المغرب العربي بوصفها لبنة في صرح الوحدة العربية المنشودة، وإن بتوجه متقدم عبَّر عنه بإيمانه بإمكانية الوصول إلى هذه الوحدة الشاملة عن طريق الوحدات الإقليمية.

□ **إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب** .... عبد الواحد بلقصري ٦١

تعتبر التجربة السياسية المغربية فريدة من نوعها في العالم واستثنائية لأنها تجري في ظلّ استمرارية النظام السياسي نفسه. لذلك يثور التساؤل: هل من شأن تقويم الذاكرة السياسية عبر العدالة الانتقالية أن يؤدي إلى تجانس مجتمعي، وبالتالي إلى تحوّل ديمقراطي، وهل هذه الوصفة المغربية يمكن تقديمها كنموذج إرشادي لتحقيق اندماج وطني وبناء دولة وطنية؟ إنه تساؤل يحاول الباحث الإجابة عنه موضحاً خصوصيات المغرب في هذا الإطار.

□ **الاتفاقات الدولية حول الاستثمار السياق الأفريقي نموذجاً** ..... محمد أوضبجي ٨٢

يسعى هذا البحث إلى توضيح الإشكالية المتعلقة بموضوع الاتفاقات الدولية حول الاستثمار وتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك باستعراض النموذج الأفريقي للاتفاقات الثنائية للاستثمارات.

□ **استراتيجيات إدارة التنوّع الإثني في السودان** ..... بهاء الدين مكاوي ٩٥

تتجاذب السودان، بسبب تنوّعه الإثني والثقافي، استراتيجيات مختلفة تهدف إلى السيطرة على الوضع. لذلك يحلل الباحث السمات المختلفة لكل استراتيجية ويقابل بين استراتيجية الاستيعاب التي فشلت حتى الآن، بسبب رفضها الاعتراف بالآخر، بحسب رأيه، واستراتيجية الاندماج الوظيفي التي تعترف بالآخر وتسمح له بالتعبير عن خصوصيته.

□ **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ..... لمى مضر الأمارة ١٠٦

تحلل الباحثة أوضاع روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وتتابع التطورات والظروف المحيطة بالدولة الروسية، وأهم السمات التي تتميز بها الاستراتيجية الروسية في الوقت الراهن تجاه العالم، بما فيه الوطن العربي، وتتجلى في معالم عدة، أبرزها الواقعية والبراغماتية والديناميكية والمنافسة الحرة والمرونة، وترى الباحثة أن المعالم المذكورة أرساها الرئيس السابق بوتين ويسير على نهجها الرئيس الحالي مدفيديف.

□ **أطفال العراق: ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول (دراسة في وفيات الأطفال ما قبل وما بعد الحرب ـ مقاربة سوسيولوجية)** ..... فراس عباس فاضل البياتي ١٢٥

في هذه المقاربة السوسيولوجية، يحصر الكاتب دراسته للوفيات في العراق قبل حرب ٢٠٠٣ وبعدها في وفيات الأطفال، الذين هم ضحايا عوامل متعددة، داخلية (طبيعية) وخارجية (بيئية)، وأخرى ناجمة عن حروب خاضها العراق أو فرضت عليه، وتدهور الوضع الاقتصادي والصحي نتيجة الحصار الذي ضُرب على العراق، وغياب الإرشادات والتوجيهات بشأن العناية الصحية والتعليم.

آراء ومناقشات

□ **الأمة العربية وتحديات العصر** ..... معن بشور ١٣٧

□ **لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية**
مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي ..... علي خليفة الكواري ١٤٨
□ **هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية؟** ..... محمود حداد ١٥١

ترجمات مهمة

■ **الاضطراب المتفاقم:**
مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ..... المجموعة الدولية للأزمات ١٥٤

كتب وقراءات

□ **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي:**
دبي والرياض أنموذجان (بدرية البشر) ..... ماجد صالح السامرائي ١٥٩
□ **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة**
(رغيد الصلح) ..... مسعود ضاهر ١٦٥
□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة** ..... كابي الخوري ١٧٠

مؤتمرات

□ **تقرير عن: القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية**
الكويت، ١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ..... مصطفى العبد الله الكفري ١٨٨
* **موجز يوميات الوحدة العربية** ١٩٧
* **ببليوغرافيا الوحدة العربية** ٢٠٦
* **فهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة الحادية والثلاثين** ٢١٦

آراء الكتّاب لا تُعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

العـراق... إلـى أيـن؟

خيـر الديـن حسيـب(*)

رئيـس التحريـر.

يجتاز العراق خلال العام الحالي تطورات مهمة ومصيرية، فما هي هذه التطورات، وما هي الآفاق المحتملة أو الممكنة التي يمكن أن تنتهي إليها أوضاع العراق؟ وما هي إمكانيات خروج العراق منها، بما يضعه على طريق استرجاع استقلاله ووحدته؟

أولاً: التطورات الحالية

يمكن إجمال التطورات الحالية في ما يلي:

١ ـ نفذ الاحتلال سياسة «فَرِّق تَسُد» في العراق، حيث ساهم في خلق المحاصصات الطائفية والعرقية وإذكائها، ثم أحدث انقسامات داخل كل طائفة، وعمل على تطوير «عملية سياسية» يدين أطرافها جميعاً للولاء له. كما قام بحل الجيش العراقي والقوات الأمنية الأخرى (بما يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى) والإخلال بالتوازن الاستراتيجي في الخليج. كما قام بتسهيل نهب آثار العراق والقضاء على مؤسسات الدولة التي كانت قائمة، وليس على النظام السابق فقط. وقد تمخضت «العملية السياسية» التي رعاها الاحتلال عن «حكومة» موالية له عقد معها «اتفاقية أمنية» تمت تسميتها تجاوزاً «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق» تضمن لـ «الحكومة» الدعم العسكري وغير العسكري في حالة تعرضها إلى مخاطر داخلية أو خارجية، وغض النظر عن التعويضات المستحقة للعراق من جراء الاحتلال والدمار الذي ألحقه بالبشر والحجر.

٢ ـ لقد أصبح واقعاً أن قوات الاحتلال الأمريكي في العراق ستجلو عنه، آجلاً أو عاجلاً، لأسباب فرضت المقاومة العراقية المسلّحة بعضها، ولأسباب أخرى أمريكية فرضتها الأوضاع

(*) الآراء الواردة في هذه الافتتاحية تمثل وجهة النظر الشخصية للكاتب، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز دراسات الوحدة العربية.

المالية والاقتصادية الراهنة في أمريكا، والتي ساهم احتلالها للعراق في جانب مهم منها، إضافة إلى أوضاعها الحرجة والمتدهورة في أفغانستان.

٣ ـ ولقد تحقّق في الفترة القصيرة الماضية تحسّن نسبي هش في الأوضاع الأمنية في العراق، التي تدهورت منذ عام ٢٠٠٦، بتشجيع سلطات الاحتلال وبعض الأطراف والأحزاب والمليشيات المشاركة في «حكومات الاحتلال»، وقد أصبح هذا حاجة أمريكية لتمكينها من الانسحاب من العراق دون أن تترك فوضى بعدها تتحمّل المسؤولية عنها، علماً بأن انخفاض عدد ضحايا قوات الاحتلال تصاحبه زيادة في عدد الضحايا العراقيين من مدنيين وعسكريين. إلا أنه ما يزال هناك ما يزيد على أربعة ملايين عراقي مهجّرين خارج العراق وداخله بسبب الاحتلال وما أجّجه من صراعات طائفية ومذهبية وعرقية، منهم ما يزيد على مليونين في سورية والأردن ومصر وغيرها، ومنهم حوالى مليوني مهجّر داخل العراق، والجميع يعانون مشقّة العيش ومهانة الهجرة، و«الحكومة» غير قادرة على توفير الأمن والشروط المادية اللازمة لعودتهم إلى ديارهم واستقرارهم فيها.

٤ ـ إن ما يسمّى «العملية السياسية»، وما تمخّض عنها من «حكومات» طائفية وعرقية، قد فشلا حتى الآن في توفير الخدمات الرئيسية للمواطنين، من ماء وكهرباء وخدمات صحية، وقد انتشرت البطالة، رغم الموارد المالية الكبيرة التي أتيحت لها. كما إنها تعاني الفساد واستغلال وضعها، ليصبح البلد في ظلّها واحداً من أكثر بلدان العالم فساداً.

٥ ـ إن نشاط وفاعلية المقاومة الوطنية المسلّحة قد تضاءلا نسبياً في الفترة الأخيرة، كنتيجة لاستهداف بعض أطرافها من قبل «القاعدة»، الحقيقية منها والمشبوهة، وما نتج من انسلاخ بعض أطراف المقاومة وتعاونها مع قوات الاحتلال تحت عناوين مختلفة من «صحوات» و«أبناء العراق» و«مجالس الإسناد»، والتي ساهمت بسبب طبيعة الأمور بكشف بعض أسرارها وعمليات الأطراف التي استمرت في المقاومة المسلحة للاحتلال. هذا إضافة إلى اختراق بعض الأنظمة العربية لأطراف من هذه المقاومة، وتضاؤل مصادرها الذاتية للتمويل والتسلّح، وإلى فشلها في إقامة صيغة تعاونية حقيقية في ما بينها، والاتفاق على برنامج سياسي لمرحلة ما بعد التحرير، ولمرحلة انتقالية على الأقل. ورغم استمرار بعض التفجيرات الانتحارية لبقايا القاعدة، والتي لا تعتبر ضمن المقاومة الوطنية للاحتلال، فإن ذلك لا يغير من الصورة العامة للمقاومة التي أُشير إليها رغم التعتيم الإعلامي على بعض عملياتها المحدودة. كما فشلت المقاومة الوطنية السلمية، من تنظيمات وشخصيات وطنية، داخل وخارج العراق، في الاتفاق في ما بينها على برنامج عمل سياسي لمرحلتي التحرير والمرحلة الانتقالية بعد التحرير.

٦ ـ قامت «حكومات الاحتلال» بإنشاء قوات أمنية وعسكرية على أساس طائفي وعرقي، ليس لديها ولاء وطني، بل إن ولاء قياداتها موزّع بين الأطراف السياسية المتعاونة مع الاحتلال، وتفتقر هذه القوات إلى العقيدة القتالية والتسليح الحقيقي، كما يمكن أن تصطدم في ما بينها عند اصطدام القوى السياسية التي تواليها تلك القوات.

٧ ـ إن الكلام عما يسمى «المصالحة الوطنية» هو أمر بعيد المنال، فليست هناك إمكانية

عملية للمصالحة بين الأطراف العراقية التي جاءت مع الاحتلال والذين التحقوا به بعد الاحتلال وشاركوا فيما يسمى «العملية السياسية» من جهة، وبين الذين عارضوا الاحتلال وقاوموه، بوسائل مختلفة مسلحة وسلمية، ورفضوا الاشتراك في العملية السياسية من جهة أخرى، والوسيلة الوحيدة الممكنة هي أن يُترك للشعب العراقي في انتخابات عامة حرة وبإشراف هيئات عربية ودولية موثوقة، أن يختار بنفسه من يعتقد أنهم يمثلونه حقاً، ولا أحد يستطيع أن يعترض على اختيارات الشعب الحرة.

ثانياً: المآزق الحالية للأطراف المختلفة

تعيش قوات الاحتلال، والأطراف السياسية العراقية المتعاونة مع الاحتلال، والمقاومة العراقية المسلّحة والسلمية، وبعض الأطراف المجاورة للعراق، مآزق خاصة بكل منها، وتحتاج إلى صيغة لحفظ ماء الوجه للخروج من مآزقها الحالية. فما هي تلك المآزق:

١ ـ **المأزق الأمريكي** يتمثل **أولاً** في حرص الولايات المتحدة على انسحاب قواتها من العراق بصيغة تحفظ لها ماء الوجه، **وثانياً** أن لا تترك وراءها فوضى في العراق تكون مسؤولة عنها. وإذا كانت «الاتفاقية الأمنية» أو ما سمّيت «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية» من العراق قد حقّقت لها صيغة تحقق الهدف الأول، مؤقتاً على الأقل، ولكن هذا الانسحاب مهدّد بنتائج الاستفتاء الذي أقرّه «البرلمان العراقي»، والذي يجب أن يتمّ في موعد لا يتجاوز نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩، والذي إذا ما جاءت نتيجته رفض الاتفاقية، فإن «الحكومة» مضطرة إلى إعطاء إنذار إلى الحكومة الأمريكية لسحب جميع قواتها خلال سنة من تاريخ الإنذار، أي في تموز/يوليو ٢٠١٠، وقبل نهاية عام ٢٠١١، كما تنصّ الاتفاقية الحالية.

أما بالنسبة إلى مأزق الولايات المتحدة **الثاني**، فليس هناك ما يضمن تحقيق هدفها الثاني بعدم حصول فوضى في العراق بعد مغادرتها، إلا بالدخول مع الأطراف الأخرى المعنية بأوضاع العراق في اتفاق يحفظ ماء وجه الجميع، كما سنبين بعد قليل.

٢ ـ إن «**الحكومة**» الحالية التي فشلت في تحقيق الأمن وتقديم الخدمات الضرورية للشعب، تعيش **مأزق ضمان استمرار رئيسها المالكي في الحكم**، وهي تعاني تفكّكاً بين الأطراف التي دعمت تأليفها، وقد عكست «انتخابات المحافظات» الأخيرة ذلك التمزّق والانقسام بين تلك الأطراف نفسها، وليس هناك ما يضمن استمرار «المالكي» على رأس «الحكومة» رغم التأييد الأمريكي له، إضافة إلى أنه لم يحصل على أغلبية في معظم المحافظات التي خاض فيها انتخابات، رغم وجوده في السلطة وما توفره له من إمكانيات مالية. وقد حصل في معظمها على أكثر مما حصلت عليه الأطراف الأخرى من الأصوات، ولكنه لم ينل الأغلبية، ناهيك عن عدم إمكانية تحقيق التعديلات الدستورية التي يريدها. كما سيزداد مأزقه شدة أو تعقيداً بعد انسحاب القوات الأمريكية، وخاصة إذا ما رفض الشعب العراقي هذه الاتفاقية، وتم تقديم موعد الانسحاب إلى منتصف عام ٢٠١٠.

٣ ـ تعاني **المقاومة الوطنية** المسلحة والسلمية **ظروفاً صعبة ومتداخلة، انعكست**

على مقاومتها وفي تعثرها في الاتفاق والتنسيق في ما بينها. وإذا كانت قد ساهمت في أوج مقاومتها في إجبار الاحتلال على تحديد جدول زمني لانسحاب قواته من العراق، إلا أنه لا يبدو حتى الآن ما يؤكد أنها قادرة على فرض شروطها على الاحتلال وعلى الأطراف العراقية المتعاونة معه في الداخل، وأن الصراع بينها وبين «الحكومة» وأجهزتها الأمنية سيطول لفترة طويلة دون حسم في أحسن الأحوال، وذلك بعد انسحاب قوات الاحتلال من العراق.

٤ ـ إن **التحالف الكردي** الحالي (الذي يضمّ حزبَي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) يعاني أزمات داخلية وخارجية. وهو في **مأزق الخوف على مستقبله بسبب النزاع بين الطرفين اللذين يتألف منهما، إضافة إلى وجود خلاف بينه وبين الحكومة المركزية ومحيط إقليمي يتوجس من تلك السياسات.** وقد جاءت انتخابات المحافظات الأخيرة، التي لم تطبّق بعد في منطقة كردستان وكركوك (والتي من المتوقع أن تجري في شهر أيار/مايو القادم)، لتشير إلى أفول نفوذ هذا التحالف في محافظتي نينوى وبغداد وغيرهما. كما إنه يعاني خلافات داخلية، حيث لم يستطع حتى الآن دمج أربع وزارات أساسية موزّعة بين الحزبين في حكومة كردستان، إضافة إلى الانقسامات داخل أحد أطراف التحالف (الاتحاد الوطني الكردستاني)، وتحركات قوى سياسية كردية أخرى ضد سياسة وتوجّهات التحالف، ناهيك عن تذمّر واسع في أوساط الشعب الكردي في منطقة كردستان من سطوة وممارسة وفساد الحكم القائم هناك.

٥ ـ إن كلاً من الدول المجاورة للعراق تعاني مأزقاً خاصاً بها، ولا يبدو أن أياً منها قادرة على فرض سيطرتها على العراق، سواء قبل انسحاب القوات الأمريكية أو بعد انسحابها. فالنفوذ **الإيراني** في العراق، هو في انحسار على ما يبدو، ودلّت انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة على انحسار الأطراف العراقية الأكثر قرباً وخضوعاً لتوجّهاته، وأن المشاعر الوطنية العراقية تزداد في ولائها للعراق ولاستقلاليته، إضافة إلى مقاومة متزايدة من بعض النظم العربية لهذا النفوذ، والحرص على عروبة العراق.

أما بالنسبة إلى **تركيا**، فهي تواجه وجود طموحات لدى الحكومة الحالية الإقليمية في كردستان، ونشاط حزب العمال الكردستاني فيها، والخوف من أن تخرج هذه الحكومة عن الطوق، وتشكّل نموذجاً لأكراد تركيا، لا تحتمله الأخيرة.

أما بالنسبة **إلى السعودية ومصر والأردن وبلدان الخليج عموماً، فهي تعاني مآزق الخوف من توسع النفوذ الإيراني في العراق وحل الجيش العراقي الذي أخلّ بالتوازن الاستراتيجي في الخليج، واختلال تركيبة القوى السياسية فيه، وفشلها**، رغم اختراق بعضها وعلاقاتها مع بعض قوى المقاومة الوطنية، وبعض الأطراف العراقية المشاركة حالياً في العملية السياسية، في تحقيق أهدافها المشروعة وغير المشروعة في العراق.

أما **سورية**، فهي، وبالمعايير النسبية، في وضع أفضل، حالياً ومستقبلاً، من دول الجوار الأخرى. فهي لم تشجّع ولم تسهّل احتلال العراق من قبل أمريكا، وهي تأوي أعداداً كبيرة من العراقيين أكثر من أي بلد عربي آخر، وتقدم لهم وفي حدود إمكانياتها الكثير من المساعدة

والذي يشكل ضغطاً على إمكانياتها في مجالي التعليم والصحة. كما إنها على علاقة، بدرجات مختلفة من الإيجابية، مع المقاومة الوطنية، ومع عدد من الأطراف العراقية المشاركة في «العملية السياسية»، كما تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الحكم القائم في العراق. كما إنها على علاقة جيدة مع الأطراف الخارجية الأخرى المهتمة بالعراق؛ فعلاقتها مع إيران وتركيا جيدة، وهي على أبواب علاقات إيجابية ومتطورة مع أمريكا، كما إن هناك بدايات متطورة لتصالحها مع السعودية ومصر كما تم في الاجتماع الرباعي الأخير في السعودية. **والمأزق السوري**، رغم أن سورية في وضع نسبي أفضل من الأطراف الأخرى جميعاً، فإنها بحاجة إلى وضع مستقر في العراق يمكّنها من إعادة جميع اللاجئين العراقيين الموجودين حالياً فيها. **وهي تحتاج إلى التوفيق بين الحدّ الأدنى من حاجة الأطراف الأخرى للخروج من مأزقها، وتحقيق طموحاتها المشروعة في عراق متحرر وعربي الهوية، ولا يهدّد مصالحها وأمنها.**

ثالثاً: الخروج من المآزق

إن التحدّي الحقيقي هو إيجاد مخرج يحقّق لكل من الأطراف المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه الافتتاحية، الخروج من مآزقها، وهو تحدّ تبدو سورية في الوضع الأفضل نسبياً بين كل الأطراف الأخرى ذات العلاقة، في إيجاد هذا المخرج. ويمكن نظرياً تصوّر حلّ يتعاون فيه أكبر عدد ممكن، مثل أمريكا والأطراف العراقية والعربية ودول الجوار، على الخطوات التالية، وبالتزامن:

١ ـ قيام حكومة عراقية مستقلة، تطمئن إليها جميع الأطراف، وتنتهي مهمتها بقيام المجلس النيابي المنتخب الجديد.

٢ ـ حلّ أو تجميد «مجلس النواب» الحالي وإجراء انتخابات نيابية عامة، بعد تعديل القانون الانتخابي وآليات تطبيقه، سواء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر القادم أو بعد هذا التاريخ إذا تطلّب الأمر، وتحت إشراف هيئات عربية ودولية موثوقة، ودون أي عزل سياسي، وتعطى فيها الفرصة لمشاركة جميع العراقيين، وأن يترك للشعب العراقي من خلال هذا الانتخاب اختيار الأطراف المختلفة التي تريد المشاركة فيه والحكم عليها.

٣ ـ التعجيل بانسحاب قوات الاحتلال من العراق من خلال **الاستفتاء** حول «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية»، والذي من المفروض أن يتم قبل نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩، وأن تتعاون الأطراف المختلفة في التشجيع على **رفض الاتفاقية** في الاستفتاء، والذي سيعجّل في انسحاب قوات الاحتلال ليتمّ في منتصف عام ٢٠١٠ بدلاً من نهاية عام ٢٠١١.

٤ ـ إصدار عفو عام يشمل جميع أطراف المقاومة الوطنية، المسلحة والسلمية، وإطلاق سراح جميع الموقوفين.

٥ ـ إلغاء قانون اجتثاث البعث، وما سمّي في ما بعد «قانون المساءلة والعدالة»، على أن يحال جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، سواء في النظام السابق أو في مرحلة ما بعد الاحتلال، إلى محاكم عادلة.

٦ ـ دعوة القوى الوطنية والقومية والإسلامية المناهضة للاحتلال إلى إجراء مراجعة جريئة وشفافة لتجاربها في الحياة الوطنية العراقية بما يسمح بتمهيد الأجواء لمصالحة وطنية حقيقية تشكل قاعدة جدية لتعزيز الوحدة الوطنية وطرد قوات الاحتلال وفتح الآفاق لنظام ديمقراطي تعددي يكفل احترام حقوق العراقيين جميعاً، أفراداً وجماعات.

٧ ـ إيقاف إطلاق النار من قبل جميع أطراف المقاومة المسلحة في العراق.

٨ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة وإعطاء التطمينات الضرورية من أجل عودة جميع المهجّرين والنازحين العراقيين داخل وخارج العراق، بعد توفير الظروف والضمانات الأمنية والمادية لعودتهم إلى سكناهم.

٩ ـ تلتزم الحكومة المستقلة تعويض جميع المتضررين من الاحتلال بأشكاله المختلفة من أرواحٍ وممتلكات وغيرها، ودون انتظار الحصول على التعويضات المترتبة على قوات احتلال العراق، ودون إسقاطها.

١٠ ـ أن يتولى المجلس النيابي الجديد المنتخب تشكيل حكومة عراقية ووضع دستور جديد للعراق، يعرض على الاستفتاء الشعبي. كما يتولى هذا المجلس إعادة النظر في جميع القوانين التي صدرت منذ الاحتلال حتى الآن، وإصدار قانون يحرّم ويجرّم ممارسة الطائفية والمذهبية والعرقية في العراق.

١١ ـ الاستعانة بقوات عربية، ومن خلال جامعة الدول العربية والقمة العربية، بصورة مؤقتة لا تتجاوز السنة، للحفاظ على الأمن ولتطبيق وتسهيل عودة المهجّرين والنازحين، ولتمكين الحكومة المنتخبة من إعادة تشكيل وتسليح جيش وطني عراقي بعيد عن الحزبية والمحاصصة.

آمل أن تجد جميع الأطراف العراقية والعربية والأجنبية في هذه المقترحات ما يسهّل عليها جميعها الخروج من مأزقها بصيغة عادلة وهادفة تحفظ ماء الوجه لها.

يبقى هناك السؤال حول من يعلّق الجرس؟ والمجال مفتوح للقادرين والراغبين في التقاط الكرة □

فلسفة الحرية(*)

حسن حنفي(**)

أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

أولاً: الإشكال النظري

١ ـ اللفظ والمعنى

إن البحث في أية إشكالية يتطلّب تحديد أصول فكرة الموضوع في اللفظ والمعنى المؤديين إلى الإشكال في تحديد المفهوم، وبعدها يمكن معالجة جملة الوظائف المتصلة بتكوين هذا المفهوم وبنيته. أما فيما يتعلق بلفظ «حرّر»، فهو فعل رباعي، وهو فعل متعد له فاعل ومفعول، وليس لازماً فعله، وفاعله ومفعوله نفس الشيء. فإذا كان فعلاً خماسياً «تحرّر» فإنه يصبح فعلاً لازماً، ويعني التحرر بفعل الضمير أي التحرر الذاتي وليس بفعل الغير. وهو المعنى الاشتقاقي نفسه للفظ «حر» أي الحرارة. فالحرية طاقة وحرارة، تبعث على الدفء والحركة والنشاط. وقد ورد لفظ «حرّ» في القرآن الكريم بثلاثة معان، ترتبط بالقصاص والفدية كما سنرى بالتفصيل.

وفي اللغة الإنكليزية يحمل معنى الحرية لفظتان هما Freedom وLiberty، وتسري عليهما عادة القواميس بشأن المترادفات، أي أنها تشرح الأولى بالثانية، حتى إذا عدنا إلى الثانية وجدناها مشروحة بالأولى. المهم أن اللفظتين يمكن تعريفهما لغوياً بالمادة نفسها، التي تشير إلى وضع اجتماعي يفيد منزلة رفيعة وسجايا كريمة، وأساسه الانعتاق من العبودية والأسر والسجن والجزية..، كما تشير أيضاً إلى غياب القهر والقسر والإجبار

(*) تمثل هذه الدراسة «الخلاصة» التي أعدها الدكتور حسن حنفي للكتاب الذي صدر مؤخراً عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: **فلسفة الحرية: أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة** (٤٢٩ ص).

(**) له عدة مؤلفات، منها: **ما العولمة؟** (١٩٩٩) مع صادق جلال العظم؛ **النظر والعمل والمأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن** (٢٠٠٣) مع أبو يعرب المرزوقي؛ **جذور التسلط وآفاق الحرية** (٢٠٠٥)، و**حصار الزمن** (٢٠٠٧). البريد الإلكتروني: dr_h_hanafi@yahoo.com.

والإرغام في الفعل، أو الاختيار أو القرار؛ وإن كانت Liberty تتميز بمدلول اكتسبته مؤخراً، وبالتحديد في العام ١٨٧٩، وهو مدلول فيزيائي يعني القابلية للحركة. الخلاصة أنهما متساويتان لغوياً، وليس ثمة خطأ مذكور في استعمالهما كمترادفين، ولن يفعل احتذاء منتهى الدقة اللغوية أكثر من إضفاء قوة وفعالية أكثر على الحرية التي يدل عليها لفظ Liberty. لذلك، فالعرف الشائع في استعمال هذه الأخيرة قد يعطيها انطباعاً عينياً كسبياً ملموساً، بمعنى أنه يدل أكثر على الحريات العينية الوضعية كالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن Freedom أكثر ارتباطاً بالحرية في مفهومها الوجودي أو الميتافيزيقي المطلق. وعلى هذا يمكننا القول إن Freedom أقرب إلى «حرية»، وLiberty أقرب إلى «تحرر».

وهو لفظ وافد بالمعنى الجديد المتداول، حرية الإنسان أو تحرره من كل صنوف الجبر الخارجي أو الداخلي. وهي حجة يتداولها بعض المستشرقين في الغرب وبعض المتغربين العلمانيين في الشرق، من أجل الترويج لمفاهيم الحرية السياسية والاقتصادية في الغرب، نظراً إلى أن الموروث القديم لم يعرف اللفظ ولا المعنى إلا بمعنى الحرية في مقابل العبودية، بمعنى الرق القديم. وهو معنى تاريخي صرف نظراً إلى نهاية نظام الرق بعد الحرب الأهلية الأمريكية في القرن التاسع عشر. ويقال إن بقاياه ما زالت مستمرة في أفريقيا، خاصة جنوب السودان، وفي آسيا في بعض مناطق شبه الجزيرة العربية، وما زال مستمراً بالمعنى المجازي بالتحول من استرقاق الأفراد إلى استرقاق الشعوب والطوائف والأقليات المذهبية أو العرقية.

ولا يغيب عن بالنا أن الحرية، بالمفهوم النظري، عبّرت عن استخلاص أفكار قديمة نبعت في عقل الإنسان الأول وهو يكتشف وجوده في خضم حركة الأشياء في هذا العالم، وقد أفرزت ظروفه وقتذاك أسئلة عن ذاته، وعلاقته بالغير، ومن ثم علاقة الذات والغير بآخرين في المجتمع الأول. فعرف الإنسان (الفرد) أنه كما له حقوق وواجبات، فهي متصلة بتفاعل مستمر مع حقوق وواجبات غيره من الناس. وهكذا تحددت التفاصيل في الصلات التي ينظمها القانون في الأفعال الإنسانية.

وبالرجوع إلى الموروث العربي الإسلامي نجد مقولة لعمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟»، هذا السؤال اختزل الكلام في أصل الوعي بالحرية، لكن العبارة للأسف لم تفعل في الفكر العربي، ولا الإسلامي، منذ زمن قائلها، فعلها الحقيقي الذي يتطلبه معناها.

ويمكن أن نربط ظهور إشكالية الحرية في التراث الإسلامي بالمعتزلة، حينما قالوا بخلق الأفعال. فالإنسان خالق أفعاله، لا بمعنى أنه خالقها من عدم، بل إنه صاحبها، والمسؤول عنها، والمختار لها. فالإنسان فرد مسؤول، والحرية شرط المسؤولية، وإلا تذرع الإنسان وتنصل من نتائج أفعاله بالحتمية والجبر بكل أنواعه، الطبيعي والعضوي والنفسي والاجتماعي والسياسي والتاريخي والديني. وهو ما أكده المعتزلة من قبل، ضد الجهمية، الجبرية الأولى. وهي العقيدة التي أفرزها الأمويون للقضاء على المعارضة السياسية، معارضة آل البيت والشيعة والسنّة ضد اغتصاب السلطة من معاوية ويزيد وبني أمية من بعده. فقد دافع المعتزلة الأوائل، مثل الجعد بن درهم وعمرو بن عبيد عن خلق الأفعال، فذبح الجعد أسفل المنبر ضحية للعيد. ويُمثل خلق

الأفعال مع الحسن والقبح العقليين عنصري العدل عند المعتزلة، أهل التوحيد والعدل. يسبق خلق الأفعال العقل. فالحرية طبيعية تلقائية، تعبر عن الطبيعة والفطرة. ثم يأتي العقل هادياً ومرشداً لحسن الاختيار بين الحسن والقبح[١]. ولا فرق في خلق الأفعال بين أفعال الشعور الخارجية وأفعال الشعور الداخلية كالهداية والضلال، والكفر والإيمان، والتوفيق والخذلان. ولا فرق بين أفعال الشعور الخارجية وما يتولد عنها من أفعال في الطبيعة والمجتمع والتاريخ. فللفعل بداية ونهاية، وهو لا يمنع من تولد أفعال داخلية غير محسوبة أو متوقعة. فالشعور في حالة إبداع مستمر، والأفعال يتولد بعضها من بعض في سيلان دائم.

وإذا ارتبط ظهور إشكالية الحرية في التراث العربي الإسلامي بالمعتزلة، ففي التراث الغربي يصعب تحديد ذلك، حيث نعتقد أنه يتطلب البحث في الفلسفة اليونانية. ولكننا في الفلسفة الغربية نجد أن ديكارت قد جعل للإرادة نطاقاً أوسع من العقل، حيث إن العقل لا يستطيع أن يسيطر بمجاله الضيق على كل مجال الإرادة الواسع. كما ركز سبينوزا على حرية الفكر وديمقراطية الحكم في نظام كوني حتمي وقانون طبيعي ضروري. أما ليبنتز فجعل الحرية اختياراً عقلياً بين ممكنين عقليين طبقاً لحساب الاحتمالات، وهو ما يغفل البواعث والدوافع النفسية لحساب عالم الرياضيات. ثم جعلها كانط إحدى صفات الاستقلال الذاتي للإرادة الخيّرة في العقل العملي، مستقلة عن العقل النظري. فالخير الفطري قادر على دفع الفعل نحو الحرية مثل جان جاك روسو. كما نجد مقولة لفولتير «لا وجود لوطن إلا بمواطنين أحرار»؛ هذه العبارة استطاعت بحقّ أن تفعل فعلها في الفكر الأوروبي في عصر التنوير وبعده إلى درجة الانفتاح على كل تفسير وتأويل. ثم وحّد هيغل بين الحرية والضرورة. الحرية فهم الضرورة، والضرورة ممارسة الحرية دون إعطاء الأولوية للحرية على الضرورة أو التمييز بين حرية الفرد وحتمية الطبيعة كما فعل سبينوزا. وجعل برغسون الحرية جبراً ذاتياً، اتباعاً للدافع الأقوى. فالحرية بلا بواعث سكون وموت، كما حدث لحمار بيوريدان بعد أن غابت دوافع الترجيح بين علفين على مسافتين متساويتين. ثم وحّد الوجوديون بين الوجود والحرية خاصة عند جان بول سارتر، ولكنها حرية عادمة تنخر في الوجود لتكتشف العدم الذي يقوم عليه الموت والتساؤل والشك.

جازف كثير منا بتناول الوعي على أنه شعور أو إحساس، وقليل منا ربط الوعي بالعقل على النحو الذي نفهمه اليوم في الفلسفة المعاصرة.

وهكذا يمكننا أن نرى في عجالة مدى اهتمام الفلاسفة والمفكرين الغربيين بهذه الإشكالية، ومدى تطورها من فيلسوف إلى آخر، في حين أن ذلك لم يحدث بالمستوى نفسه في الثقافة العربية الإسلامية.

---

(١) حسن حنفى، **من العقيدة إلى الثورة**، التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم؛ ١، ٥ مج (القاهرة: مكتبة مدبولي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٨)، مج ٣: **العدل**.

٢ ـ في أن الوعي بالوجود سابق على الحرية

لا بدّ لنا في البداية أن ندرك أن معنى الحرية يتنوّع بحسب رغبات الإنسان الذي يعبّر عن إنسانيته بالأفعال من جهة، أو يستكشف بالفكر، من جهة أخرى، عن موقعه ضمن حركة الأشياء في هذا العالم. وهنا يجب أن نلاحظ أن الإنسان منذ عهد سحيق في القدم اكتشف، من بين الظواهر المختلفة التي تحيط به، ظاهرة أنه يطلب الحرية بعد أن بزغ في ذهنه سؤال: هل أنا حرّ؟ ومعنى ذلك أنه سعى إلى سؤال الحرية بعد أن اكتشف ذاته، وإلا من غير الممكن تصوّر أن يطلب الحرية لذاتها، التي لا يعرف مكنونها بعد!

نحن إذن إزاء مشكلة الوعي بالحرية، وربط هذا الوعي بالوجود، أي بمعنى «أن سؤال الحرية سؤال عن حاضر الإنسان وعن مصيره، بل وعن ماضيه وكيفية وعيه لذاته»[٢]، فإذا صح هذا القول أن سؤال الحرية يمكن أن يشمل أزمنة الإنسان، الماضي والحاضر والمستقبل، فانّه لا يصح في سؤال «كيفية وعيه لذاته»،لأن الوعي الوجودي للذات سابق على وعي الحرية، ولأن سؤال الحرية لا يأتي إلا بعد أن يكون قد عرف ذاته. أما كيفية وعيه الذات وجودياً، فهذه عملية عقلية غير قابلة للتوازي في الصدور أصلاً مع معرفة الحرية التي يجب أن تكون تالية لسؤال (هل أنا موجود؟)، فيتحقق من بعد ذلك السؤال (هل أنا حر؟).

فالأسئلة: هل أنا موجود؟ ولماذا أنا موجود؟ وما علاقتي بالموجودات من حولي؟ وما علاقة هذه الموجودات ببعضها البعض؟.. وهكذا... كلها أسئلة لا تستوجب أولاً معرفة الإنسان بحريته... لأن الحرية، هنا، تابعة كغيرها من الخصائص الإنسانية لمعرفة الوجود المشروط أنه وجود عقلي، وقد تعوّدنا على تسميته بالوعي. وقد جازف كثير منا بتناول الوعي على أنه شعور أو إحساس، وقليل منا ربط الوعي بالعقل على النحو الذي نفهمه اليوم في الفلسفة المعاصرة[٣].

وبناء على ذلك، إن الوعي بالحرية هو تعقّل معطياتها بعد أن نكون قد استوعبنا قيمة الحرية بالنسبة إلينا كعقلاء ندرك ذواتنا وما يحيط بها من أشياء في هذا العالم. وإنه من الصحيح، بعد هذا، أن يقال، كما يرى برقاوي، إنّ هيغل كان على صواب في مقولته «إن التاريخ هو مسار وعي الحرية بذاتها»[٤]، فإن ما ينقل عن هيغل هنا لا يدلّ على فهم التاريخ سجلاً لحوادث تتصل بالحرية، بل إنه سجل للوعي بمشكلات الإنسان مع هذا العالم، والحرية واحدة من أكبر هذه المشكلات وأكثرها تعقيداً.

---

(٢) أحمد برقاوي، **مقدمة في التنوير: العلمانية، الدولة، الحرية** (دمشق: دار معد للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٤٦.

(٣) في معاني الوعي، انظر: وليام ليونز، «فلسفة العقل» في: **مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين: آفاق جديدة للفكر الإنساني**، تحرير أوليفر ليمان؛ ترجمة مصطفى محمود محمد؛ مراجعة رمضان بسطاويسي، عالم المعرفة؛ ٣٠١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٤) برقاوي، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

٣ ـ غياب مفهوم الحرية

أما نحن العرب فالمشكلة تبدو أكثر تعقيداً عندنا مما هي عند الغرب، ومن ذلك، كما نعلم جميعاً، أنه: «تعددت معاني الحرية في الفكر العربي المعاصر تبعاً لتعدد تياراته الفكرية التي صاغتها نماذج متعددة الوجود المادي والاجتماعي العربي»[٥]. فهنا نحن إزاء مشكلة معرفية ترتبط بالعلاقة بيننا وبين الغرب، وهو موضوع عام مكرر في فكرنا المعاصر على نحو صرنا لا نفتح كتاباً أو نطّلع على بحث أو دراسة إلا وكنا إزاء: الحرية والتراث، الحرية والتجديد، الحرية والتبعية، الحرية والدين، الحرية والعلمانية، الحرية والسياسة، الحرية والأيديولوجيا، والحرية والعلم... الخ، حتى طلع بعضهم، في السنوات الأخيرة، بثنائيات جديدة: الحرية والسلفية، والحرية والمقاومة، والحرية والإرهاب، والحرية والطائفية، والحرية والحرب، والحرية والعولمة، والحرية والتكنولوجيا... الخ! فغاب عنا شيئاً فشيئاً السؤال الكبير: أين نحن من مفهوم الحرية الحقيقي من جهة الاختلاف فيه؟ ليس هذا فحسب بل ينبغي التمييز بين تاريخ الحرية وتاريخ الليبرالية، والتذكير دوماً بهذا التمييز... غير أنّ الهدف... ليس الفصل بينهما، بل الفهم الأصح لكل منهما ولمعنى الواحد منهما بالنسبة إلى الآخر. إنّ تاريخ الليبرالية لا يفهم حقّ الفهم إلا كتحوّل نوعي في تاريخ الحرية. وتاريخ الحرية لا يفهم بدوره حقّ الفهم إلا كصراع من أجل الحرية وحياة الحرية...[٦].

٤ ـ في أن فكرة الحرية بحاجة إلى الفلسفة

إنّ أزمة الحرية في العالم اليوم إنما ترجع إلى تشتت الإنجازات الكبيرة التي قام بها الفلاسفة خلال تاريخ الفلسفة، والقرون الخمسة الماضية بوجه خاص، وعلى التحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ فقد أصابت العالم فوضى من الاتجاهات التفسيرية التي لا تنسجم مع مقاصد الفلاسفة أصلاً، وقد نبّه حسن حنفي إلى مسار هذه الفوضى بقوله إنّه بعد أن «تراكمت فلسفات العدم في الوعي الأوروبي... نيتشه... جابريل فاهنيان، هارفي كوكس، بول فان بيرن، هاملتزون، التيزر... الخ... بدت الأزمة، أزمة الضياع... عند هايدغر... وعند مارسيل... وعند سارتر... وعند كامو... وعند ميرلوبونتي... وكيركغارد... ثم دريدا... وبارت.... لقد تخلى الوعي الأوروبي عمّا أبدعه هو نفسه من قبل مثل الزمان والتاريخ والإنسان والعقل والحرية. تحطمّت مُثل التنوير، ولم تستطع أن تغيّر الثقل الطبيعي والموروث في الوعي الأوروبي»[٧]!

ومعنى هذا أن فكرة الحرية لم تعد الشجرة المورقة بالأفكار الفلسفية التي ازدهرت قبل القرن العشرين من منابع العلاقة بين نظرية الحرية وماديتها، لأن الوعي الإنساني المعاصر

---

(٥) محمد حسن عبد الشيخ، «الحرية في الخطاب العربي: أنموذج الخطاب القومي العربي المعاصر،» إشراف أحمد برقاوي (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ١٩٩٩)، ص ٧٤.

(٦) ناصيف نصار، **باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٣)، ص ٣٠٩.

(٧) حسن حنفي، **ماذا يعني علم الاستغراب؟** (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠)، ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

بالحرية لم يعد واضحاً، بل إنه يخلط بين حرية الفرد وحريات الأفراد، وحريات المجتمعات، حتى صار من غير اللائق في هذا العصر أن يتساءل الإنسان العاقل المنطقي عن : لماذا تختلف تطبيقات الحرية المادية من مكان إلى مكان، وتتغيّر من حال إلى حال، وكأنها هي الأخرى خضعت للاستعباد والاستبداد والمصادرة؟ إنّ الجدلية بين الحرية في مؤداها تبدو كأنها أفرغت من معانيها الفلسفية، فاستفحلت فيها أنواع من انحراف حقيقتها الأصلية عن معانيها التي تستوجب توفر المناخ الفلسفي الحقيقي لاستيعابها من جهة أن الحرية لاُ تفكّك أسرارها إلا بالقراءة المتبصرة للفلسفة.

ثانياً: في الفكر العربي الحديث

قضية الحرية في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، تستحق الدراسة والتوقف أمامها بتفحص وعناية، وذلك على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، وذلك لأنها مؤشر هام على تطور الفكر الإسلامي وواقعيته من جهة، وعلى قدرته على التجدد الذاتي ومواجهة التحديات من جهة ثانية. كما أنها مؤشر على أن تقدم المجتمع مرتبط بقضية الحرية برباط وثيق. وبناء عليه، فسوف نرصد قضية الحرية في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر ومراحل تطورها، من خلال مجموعة أعلام ساهموا بقوة في بلورة مفهوم حديث للحرية لا يتقاطع مع الواقع ومقتضياته، ولا يتناقض مع أصول الفكر الإسلامي. وحقيقة الأمر، أن هذا المفهوم لم يكن قاصراً على مجال دون آخر، ولكنه شمل جميع المجالات التي تتصل بقضية الحرية، سواء كانت خاصة بالفرد أو المجتمع.

ومن الملاحظ أن تناول قضية الحرية في الفكر العربي الحديث تمّ من خلال مجموعة أعلام في فكرنا الإسلامي والحديث ساهموا في تطور مدلول الحرية وتثبيت معناها وتكريس دعائمها في المجتمع. بداية، من رفاعة الطهطاوي، رائد الفكر الحديث في مصر والوطن العربي، وحسين المرصفي الذي رصد بثاقب وعيه ـ وهو الكفيف ـ المصطلحات الجديدة المعنى والمدلول في الثقافة العربية المعاصرة، وكان على رأس هذه المصطلحات مصطلح الحرية، ثم الإمام محمد عبده الذي يعد مرحلة فاصلة جديدة في تاريخ الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، وعبد المتعال الصعيدي أحد تلاميذ مدرسة محمد عبده، الذي دافع بقوة عن الحرية الفكرية والدينية باعتبارها حقوقاً شدّد عليها الإسلام، كمبدأ ومنهج. وهكذا ظهرت محاولات فكرية تهدف إلى التحرر حسبما عبّر عن ذلك عبد الله العروي حين قال: «نلاحظ في عالم العروبة في القرن التاسع عشر حركات سياسية تهدف إلى تحرير المسلمين من الأوروبيين، أو العرب من الأتراك، وحركات دستورية تهدف إلى الانعتاق من الاستبداد، وحركات أدبية لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة، وحركات نسائية لتحرير المرأة من التقاليد الفاسدة، وحركات تربوية لتحرير العقول من الخرافات»[٨]. كما ظهر النقاش حول العديد من القضايا المرتبطة بهذا الموضوع.

---

(٨) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، ط ٦ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨)، ص ٣٦.

١ ـ الحرية والتمدن

لقد شكّلت الحرية هاجساً كبيراً عند الطهطاوي، مما جعله يخصص لها جانباً كبيراً في فكره ومؤلفاته، غير أنه ربط موضوع الحرية بمسألة الحقوق المدنية، واعتبر أن ذلك ليس من سمات الفكر الغربي فحسب، بل هو سمة من سمات الفكر الإسلامي[٩]، لأن المسلمين قد مارسوا الحرية وتفاعلوا معها، وأن الإسلام قد شرّعها، ولكن بمفهوم أعمّ وأشمل من مفهومها عند الغربيين، وهو مفهوم «العدل»، وبناء على ذلك يمكن إعادة صياغتها وبعثها من جديد في إطار التجربة الغربية، وذلك باعتبارها وسيلة من وسائل التقدم والرقي. وكان الطهطاوي يرى أن أهم ما يميز الممارسة السياسية الغربية في عهده، من الممارسة السياسية العربية الإسلامية، هو أن الأولى قائمة على مبدأي الحرية والعدالة، والثانية ينعدم فيها هذان المبدآن، فكانت الدول الأولى متحضرة ومتمدنة لأنها تستند إلى مبدأ وشرط التحضر، بينما الثانية متخلفة ومتأخرة استناداً إلى أن شروط ومبادئ التحضر والتمدن تنعدم فيها. وفي السياق نفسه، يؤكد عبد الرحمن الكواكبي العلاقة بين التقدم والازدهار والعز والرفعة والسمو، والحرية، فيرى أن ما عليه العرب المسلمون في عصره من تأخر وانحطاط، وذل ومهانة، إنما يعود إلى فقدانهم الحرية وتسلط الاستبداد على رقابهم، ومن ثم يربط التقدم بشرط توفر الحرية؛ وفي ذلك يقول: «متى بلغت أمة رشدها وعرفت للحرية قدرها استرجعت عزها وهذا عدل»[١٠].

لقد قتلت الأيديولوجيا العربية كل وعي بالحرية، وأصبح مفهوم الحرية مرتبطاً بنتائج العمل الثوري، والحرية لحظة في التاريخ تتوقف عند طرد الآخر.

وهكذا قام العديد من المفكرين العرب بمناقشة العلاقة بين الحرية والتمدن، الحرية والممارسات السياسية، الحرية والانتماء إلى الوطن، الحرية والتدين، بالإضافة إلى العديد من النقاط المشابهة، وسنرى ذلك تفصيلياً.

٢ ـ أزمة سؤال الحرية في الفكر العربي الحديث

يبدو أنه ليس من المفيد الرجوع إلى الإشكاليات التليدة في الفكر الفلسفي، والمؤسسة على سؤال: هل الحرية وهم أم حقيقة..؟ لأن الفكر الفلسفي أحدث قطيعة إبيستيمية مع تلك الثنائيات التي قلصت من حظوظ تقدمه مقارنة بالعلوم التطبيقية. وبالتالي نحن منذ البداية لا نريد أن ننخرط في مسائل الميتافيزيقا وعلم الكلام القديمة، خاصة تلك الأسئلة التليدة: هل

---

(٩) محمد فهمي حجازي، **أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي مع النص الكامل لكتابه «تخليص الإبريز»** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٥٩.

(١٠) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (الجزائر: موفم للنشر، ١٩٩١)، ص ١٨٧.

الإنسان حر أو مجبر؟ هل الحرية فعلاً موجودة؟ وقس على ذلك. إن وهم الحرية والجبر وليد التوهم الشعوري لحظة الانغماس في تأملات الأنا السطحي، وهذا ما يفرزه واقع العالم العربي اليوم من خلال كرونولوجيا سؤال الحرية، إذ إن أناه السطحي هو المحدد لمسألتي الحرية والحتمية، فأنصار الحتمية في واقعنا المعاصر أكثر من أنصار الحرية، لأن هناك عَقداً لاشعورياً مبرماً بينهم وبين المعتقدات والعادات التي تتسم بطابع التوكل والتسليم وتغليب القدرة المتعالية على كل أحوال الإنسان سواء كانت أحوالاً روحية أو أحوالاً مادية. لقد أصبحت الحتمية في حياتنا كالمِسطرة تماماً، فكل خروج عن القواعد المُسطرة يعتبر كفراً أو جهلاً على مستوى العقيدة، وعصياناً وتمرداً على مستوى السياسة. وفي المقابل إن توهم الحرية هو نفسه ينبلج من تجليات الأنا السطحي، فالمراهنة على مقولة الأحوال والأفعال الإرادية تصدم بظواهر الموت والعجز والهرم، أو بظاهرة الحظ والفشل. والفكر العربي المعاصر حين ينخرط في تأمل الحتمية العلمية ينتج حتمية للسلوك البشري تنعكس سلباً على المجتمع العربي. ونحن في الوطن العربي، لا يمكن أن نتخطى تلك الجدلية القديمة إلا إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة تركيبية بحتة، أي أن نحل إشكال التعارض الموهوم بين الحرية والحتمية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، إننا نقر بكثرة الأسئلة المرتبطة بمفهوم الحرية ضمن «بلازما» الثقافة العربية.. فالحرية مسألة ارتبطت في المخيال العربي بحركات التحرر والثورات الكبرى التي عرفها الوطن العربي في مطلع القرن العشرين.. ولعل أبرزها ثورة ١٩٥٢ بمصر. وبالتالي أصبح مفهوم الحرية يرتبط غالباً بمسألة التحرر من العدو الخارجي.. فالإكراه الأوحد بصورة عامة يتمثل في إكراهات الآخر.. وحتى الثقافة الموجهة من قبل السلطات الرسمية لكثير من الأقطار العربية قرنت الحرية بمفاهيم الاستقلال.. وأصبح الشارع العربي يربط مفهوم الحرية بالاستقلال فقط. وعليه كان هذا الفعل الأيديولوجي من أهم الأدوات التي جعلت الحرية لا تتبلور في مضامين الحياة اليومية للمواطن العربي.. لقد قتلت الأيديولوجيا العربية كل وعي بالحرية.. وأصبح مفهوم الحرية مرتبطاً بنتائج العمل الثوري.. لا حرية خارج الثورة.. ولا حرية خارج السلطة... والحرية مجرد لحظة في التاريخ تتوقف عند طرد الآخر..

كما إن الأيديولوجيات الكاذبة قامت بترويض الإنسان ترويضاً سياسياً، لاعتقادها أن من مقتضيات الحكمة العملية أن يُحسن الرعية الطاعة وأن يمتثلوا للمتسلط امتثالاً مطلقاً، لذا طفق بعض المفكرين والسّاسة على استثمار وهم الحرية العارض بغية صرف الرعية عن كنه الحرية والتحرر، وبالتالي كانت الفكرة الكاذبة تقدم الحرية كشعار منمق باللفظ السحري والعبارات الرنانة ومقولات الشعب الحر، بيد أن الممارسة كانت تئد إرادة الإنسان تحت عتبات أوهام الوثن السياسي، حيث تحول زعماء (الثورة) إلى أصنام معبودة. فالحرية عندئذ مرتبطة بتلك اللحظة التي دشن فيه الزعيم المحلي حركة التمرد على الآخر، وبالتالي يتوقف نهر الحرية في ذلك المصب. إن الارتباط بالأفراد منذ القدم كان ضد الوعي الإيجابي للحرية، ذلك أن الصّنمية الذكورية تفقد الذات رؤية العالم بعيون مختلفة. وبما أن الجماعات العربية

أغلبها مبني على سلطة الأفراد فهي لا تنتج تمثلات عن الحرية. ولذا نجد البلدان العربية منذ عصر اليقظة لم تتغير نظرتها إلى العلاقات السياسية، فالعلاقة بين الراعي والرعية لا بد أن تبقى مرتبطة بمفهوم الطاعة والخنوع، وبالتالي الحرية في المدونة السياسية العربية تعني نهاية السلطة، وتخلي الحاكم عن أهم صفاته، المتمثلة في الطغيان الذي يقوم على نزع الاعتراف بالقوة من الآخر بالتبعية والطاعة. ولذا نجد ما يبرر ثورة الكواكبي على أنظمة الحكم العربية الحديثة، التي اعتبرها من أكثر الأنظمة سلباً للحرية ومقومات الكرامة الإنسانية، لأنها تعمل مطلقة العنان فعلاً أو حكماً، وتتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب(١١).

وهكذا، فإن المخيال الشعبي لا يُجدد ولا يتجدد، فالحرية هي ما يراها الزعيم فقط، وبذلك تفقد الذات العربية جاذبية التمركز وتتجه نحو جاذبية المركز، والفرق بين التمركز والمركز أن فعل التمركز يجعل من الذات الموضوع، وتصبح هي التي توجه انفعالاتها نحو ما تريد أن يكون، حتى ولو كان مخالفاً لسلطان العادة والعرف والقانون، أما حالة المركز فهي انجذاب الذات نحو موضوع خارج عنها.

٣ ـ الحرية والثقافة الدينية

تعيق عملية تمثل الحرية كمشروع فردي وجماعي في الشارع العربي ما أنتجه الوعي الديني غير المؤسس من تصورات عن الحياة والمصير، القائمة على فكر الجبر والحتمية. فالأمر الغريب في واقعنا المعاصر هو قتل الحرية من قبل بعض الدعاة والأئمة، وذلك عن طريق رفض فكرة التجديد الديني في كل حقوله بفتوى أن الدين كامل، وأن السلف استطاع أن يُقنّن ويفهم كل ما أُشْكِلَ في الدين، وبالتالي أي اجتهاد هو تجرؤ على السلف والدين. هذا المنطق المُنغلق على ذاته لا يُفهم على أنه شكل من أشكال المحافظة على الدين، بل هو شكل من أشكال الوعي الزائف الذي يمارس الجبرية والحتمية، وتلك مشكلة لا علاقة للدين بها من حيث هو بنية مؤسسة على النصوص والتأويل التنويري. فالدين جاء ليحرر الإنسان من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن عبودية الأجساد وسلطة الأسياد إلى سلطة الأنا والضمير وصوت الحق في ذات كل إنسان. إن الدين يُحرم على الإنسان السقوط في هاوية الحتمية المُشلّة لكل تفكير وفعل. فالدين عندما يُعزل عن تأويلات السلف، ويُقرأ كنصوص مستقلة، يمدّ الذات بقوة اختراق النص وفهمه، وبالتالي يفرض النص ذاته على الإنسان تحرير ذاته من الفهم الموجَّه.

ليس هذا فحسب، بل زد على ذلك التوظيف السياسي للثقافة الدينية السائدة سواء من قبل بعض الحكام أو من قبل بعض الجماعات الدينية المتشددة. ويكون أبرز الوسائل في هذا التوظيف استخدام نمط خطابي معين من أنماط الثقافة الدينية، يقوم على تعبئة الجماهير

(١١) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٣٧.

باسم الدين في الحالات التي تتطلب ذلك، كما يتم إصدار بعض الفتاوى التي تبرر بعض القرارات السياسية، كما يتم رفض ومحاربة بعض الأفكار والشخصيات باسم الدين، هذا من جهة بعض الجهات السلطوية. أما من جهة بعض الجماعات الدينية المتشددة التي تسعى أيضاً إلى الوصول إلى الحكم فتقوم بمحاولة تشكيل معارضة سياسية معتمدة على استغلال المشاعر الدينية لدى البسطاء، ولعل بعض هذه الجماعات قد وجد نجاحاً نسبياً في بعض الأقطار العربية، خاصة في العقود الأخيرة. وبالتالي كل ما سبق يمكن أن يعبّر عن سؤال هام، هو: كيف يمكن أن تكون العلاقة بين الحرية والثقافات الدينية المنتشرة في الوطن العربي من أجل تجاوز هذه المحنة؟

ثالثًا: في الفكر الغربي

مرّ موضوع فلسفة الحرية في الفكر الغربي بالعديد من المراحل التاريخية المرتبطة بالحضارة الغربية. فقد اختلف فيه الفلاسفة والشرّاح والمؤرخون في العصور القديمة، وما يزالون مختلفين في الفكر الحديث والمعاصر. ونرى في هذا الجزء مجموعة من الأبحاث التي تتناول مواضيع: حرية الإنسان عند الرواقيين ـ الحرية والوجود الذاتي في فلسفة ياسبرز ـ الحرية والتحرر في القرن الحادي والعشرين ـ حرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي المعاصر ـ التاريخ بين الضرورة والحرية؛ وبعرض هذه الموضوعات نحاول تتبع رحلة الفكر الغربي في هذا الموضوع.

تتجلى، بداية، إحدى بواكير هذه الإشكالية لدى الرواقيين؛ وقد اختلف شرّاح وفلاسفة الرواقية حول هذا الموضوع ولم يصلوا فيه إلى رأي حاسم. وربما كان السبب الرئيسي لهذه الإشكالية، وصعوبة الحسم فيها، يعود إلى مادية الرواقيين وتفسيرهم المادي لجميع ظواهر الكون، فإذا «كان كل ما هو موجود مادة» وإذا كانت المادة تخضع لقوانين حتمية صارمة بقدر ما تخضع لقانون العلة والمعلول، فإن ذلك يعني أن هناك «حتمية كسمولوجية». لكن السؤال: هل تمتد هذه الحتمية إلى الإنسان أيضاً بحيث نقول إنه مجبر في سلوكه، فليس ثمة حرية إنسانية أيضاً، كل شيء حتمي في هذا الكون، أم أننا لا بد أن نترك وسط هذه الحتمية هامشاً رفيعاً لحرية الإنسان؟! يبدو أننا مضطرون إلى ذلك «على ما في التعبير من مفارقة، لأننا ما لم نتعلم ذلك، فكيف نفسر إمكان قيام الأخلاق، وأفعال الإنسان وسلوكه الأخلاقي؟ أعني كيف نفسر المدح والقدح، الاستحسان والاستهجان؟ وعلى ذلك فنحن نعتقد أن هناك مجالاً مستثنى من حتمية الطبيعة هو مجال الفعل البشري الذي هو «حر»، فالإنسان حر الإرادة، وحرية إرادته تمثل دائرة صغيرة وسط دائرة كبرى هي الحتمية الشاملة التي هي الحتمية الكسمولوجية، التي منها الفعل البشري الحر.. وسنرى بالتفاصيل موقف فلاسفة الرواقية في هذا الموضوع.

وننتقل إلى العنصر الثاني من هذا الجزء الذي يقدم الحرية والوجود الذاتي في فلسفة كارل ياسبرز. فقد اتجهت الفلسفة الموضوعية إلى دراسة الكل وتجاهلت الفرد، بل وأدخلته

ضمن سلسلة لامتناهية من الموجودات الأخرى، بحيث لا يمكن تفسير سلوكه إلا بالعودة إلى معظم الظواهر الطبيعية والاجتماعية؛ ولذا فإنها قد أوقعته في حتمية طبيعية وتاريخية لا فكاك منها وألغت حريته وتفرده.

لم تكن الذات الإنسانية هي الموضوع الأول للفلسفة، وإنما الوجود الكلي. فمنذ بدأ الإنسان يفكر في ذاته، وبدأ يطرح التساؤلات الجوهرية التي حيّرته، ذهب إلى البحث عما يكمن خلف هذا الوجود قبل أن يبحث عن ذاته، لاعتقاده أن حقيقة وجوده تكمن في الخارج، فاتجه إلى البحث في الطبيعة، فوجد التغير والتنوع في الظواهر الطبيعية والإنسانية، وقد اتجه تفكيره إلى البحث عن الوجود المطلق، اعتقاداً منه أن فهم الوجود الكلي سيتيح له معرفة ذاته، إلا أن الموضوع العام استغرقه، فنسي ذاته، ولم تظهر إشكالية الوجود الذاتي إلا في مراحل متأخرة من تاريخ الفكر الإنساني.

ومع ظهور فلسفة الحياة لدى نيتشه، والفلسفة البراغماتية لدى وليم جيمس والفلسفة الوجودية لدى كيركغارد وهايدغر وياسبرز وسارتر يبدأ الاتجاه نحو الإنسان، وتبدأ الفلسفة الذاتية الشريدة رافضة للمطلق والكلي مؤكدة للفردانية والتعدد؛ بدأ عهد جديد من التفكير، وبدأ الاتجاه نحو الذات بعد أن استغرقنا الموضوع والموضوعية بكل تياراتها.

لقد ركز معظم الفلاسفة المعاصرين أبحاثهم على إشكالية الوجود الإنساني، والحرية الإنسانية. وأكدوا الذاتية التي تقف في صراع وتوتر مستمرين مع الموضوعية.

وتعد الفلسفة الوجودية هي الأكثر اقتراباً من الإنسان والذات الفردية في مواجهة كل الأشكال الموضوعية التي تحاول إحالة الإنسان إلى شيء مادي، أو موضوعي، تتحكم به قوانين عمياء. ولذا نجد أن معظم هؤلاء الفلاسفة، ومنهم ياسبرز، قد وحدوا بين الوجود الإنساني والحرية: «فالإنسان هو الحرية»، كما أكد ياسبرز. ولكن ذلك لا يمنع الاعتراف بوجود الضرورة؛ فهناك ضرورة وقوانين موضوعية ولكن الإنسان يسعى دوماً إلى فهمها بغية تجاوزها، وما تاريخ الإنسان إلا تاريخ صراعه الأبدي مع الضرورة، فالحرية لا تعرف إلا بمعرفة نقيضها «الضرورة»، ولا يمكن الحديث عن الحرية دون الإشارة إلى نقيضها، وإلا لما كانت هناك إشكالية حول الحرية بالأصل. هناك إذاً علاقة جدلية وتوتر مستمران بين الحرية والضرورة، فكيف ينظر ياسبرز إلى هذه العلاقة؟ يجعل ياسبرز من المصير «ضرورة وجودية» لا تنفصل عن فكرته عن الحرية، وبالتالي يجعل الحرية مرادفة للوجود الإنساني، ولكنه يجعل الضرورة جزءاً لا يتجزأ من الحرية الوجودية.

فالإنسان، **من جهة**، هو الموجود الذي يختار؛ وبهذا المعنى فإن الحرية والوجود شيء واحد؛ ولكن الحرية، من **جهة أخرى**، لا تفهم إلا بمعارضتها للضرورة؛ والاختيار نفسه لا يتحقق إلا على أساس من الضرورة. إن للحرية حدوداً هي بعينها شروطها، وهذه الحدود تمثل درجات مختلفة من الضرورة، وهنا نلاحظ أن ياسبرز يبدأ بالتراجع في تعريفه للحرية، فبعد أن رفض تعريفها أو البحث عنها في الخارج؛ نجده في هذه النصوص يؤكد وجود حد للحرية، وشرط لوجودها، وهو الضرورة الخارجية. ونحن نميل إلى فهم الحرية باعتبارها

طاقة داخلية ذاتية يتعاظم وجودها في صراعها مع خصمها الموضوعي ـ الضرورة الخارجية والداخلية معاً ـ وليس في توقفها عند حد معين كما يرى ياسبرز.

فالفعل الحر يبدأ من نقطة ارتكاز، من ضرورة تحول دون ذلك الفعل، فيكون الفعل الإرادي لحظة تجاوز وقطيعة وتمرد لتلك الضرورة. إنه صراع جدلي وأبدي بين نقيضين: **الأول** موضوعي، و**الثاني** ذاتي وإرادي وروحي، «فهناك الضرورة الجسمية والطبيعية وضرورة المبادئ العقلية. وهذه كلها عقبات لا بدّ للإرادة من أن تصطدم بها حتى تقف على معنى حريتها، بل حتى تحقق بالفعل هذه الحرية».

وننتقل من فلسفة الحرية عند ياسبرز إلى موضوع الحرية والتحرر في القرن الحادي والعشرين. فقد كانت أوروبا والغرب، الحديثين والمعاصرين، المسرح والصانعين الأولين لتلك الثورات السياسية الحديثة المطالبة بالحرية... وذلك من خلال الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي جاءت ـ بعد الثورة الأمريكية (١٧٧٦) ـ رافعة، قولاً وعملاً، شعارات حرية وكرامة وحقوق الإنسان الفرنسي خاصة، ثم حقوق الإنسان عامة، أياً كان مكانه أو جنسه أو لونه.. أو مكانته الاجتماعية... كما أكد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٩. وبذلك أيضاً كانت أوروبا الغربية، الحديثة والمعاصرة، هي الرافعة الأولى، كذلك، وفي الوقت نفسه، شعار الحداثة والعلم المادي، والعقلانية الوضعية، المفضيين إلى التقدم اللامحدود، والمبشرين بدخول الإنسانية عصر الرخاء، والسعادة، خاصة بعد نجاحها في السيطرة على الطبيعة، وبتواري الفلسفة بالتالي، نهائياً، مثلما توارت من قبل الأساطير والأديان، وكأن هذه الأخيرة لم تشكل، دوماً، بعداً أساسياً في الحياة الإنسانية!!.

الحرية هي طاقة داخلية ذاتية يتعاظم وجودها في صراعها مع خصمها الموضوعي ـ الضرورة الخارجية والداخلية معاً ـ وليس في توقفها عند حدّ معين.

هكذا نسيت مثل هذه الطروحات الغربية الأوروبية حول كل من السياسة ومن العلم.. ومن الفلسفة، أو تناست، تلك العلاقة الجدلية والتاريخية التي تربطهم جميعاً، وهي العلاقة التي جعلت من الفلسفة منذ أفلاطون، وأرسطو، ومعبد الجهني (قتل سنة ٨٠ هـ) والعلاف (ت ٢٣٥)، وجون لوك، وكانط، وروسو، والكواكبي (ت ١٩٠٢) وسارتر وشومسكي... الخ، وإلى اليوم، المدافعة الأولى عن الحرية، والمنظرة الأولى لها وللتطورات التي عرفتها، وما تزال تعرفها إلى اليوم كذلك... كما أنها هي التي جعلت كذلك، ومنذ «طاليس» (٥٤٧ ق. م.) وحتى ديكارت، وإسحق نيوتن (ت ١٧٢٧)، وأنشتاين (ت ١٩٥٥)، وغيرهم من العلماء أطرافاً فاعلة... ومجددة للفلسفة.

لكل ذلك نفهم لماذا كان يجب على الإنسانية الانتظار قليلاً لتبدأ في الاكتشاف بأن تلك الثورات السياسية الأوروبية من أجل الحرية، سرعان ما تحولت، وباسم الحرية، إلى غطاء لحملات استعمارية، استهدفت، ومن خلال الحروب النابوليونية، أولاً، العديد من البلدان الأوروبية.. ذاتها، ثم وباسم «التحضير»، العديد من دول العالم الثالث، ومن ضمنها بلدان

العالم العربي والإسلامي، التي كانت قد غرقت منذ قرون وقرون في الجمود الفكري.. والديني.. والاجتماعي... وفي الاستبداد السياسي الذي تولد منه. إن الحقيقة نفسها تصدق على تجربة الإنسانية مع الديمقراطية الرأسمالية، وليدة تلك الثورات السياسية والعلمية، وهي التجربة التي انتهت بالشعوب الأوروبية الغربية، إلى العزوف اليوم عن تلك الديمقراطية.. نتيجة ارتباطها المتزايد بالإقطاع المالي وبأصحابه من رواد العولمة، التي أفقدت تلك الشعوب، وغيرها، حرية الرأي والكلمة، وحولت حديث طبقاتها الشعبية عن الحرية وعن الديمقراطية إلى «عواء»؛ ومن هنا ندخل إلى إشكالية العلاقة الجدلية بين الحرية والتحرر.

وبالانتقال إلى موضوع حرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي المعاصر نجد أن الحديث عن الحرية ودلالاتها يحيل في الغالب إلى حقل فكري بعينه، وهو حقل السياسة، بمستوييها التنظيري والتطبيقي، المرتبط بالممارسة المباشرة للفعل أو للنشاط السياسيين، وهي الإحالة التي نزعم أنها مغالطة لكونها تحجب عنا الحضور الوجودي للحرية، التي تتأمل ذاتها وتتعرف إلى خصائصها وأسرارها انطلاقاً من اللغة وبواسطتها. فبعيداً عن السجال الكلاسيكي الذي ألفه الفكر الفلسفي ما بين الواقعية والمثالية، تبقى الحرية مفهوماً يتعرف على عناصر هويته انطلاقاً من المستويات البنيوية والتداولية التي تتيحها أنساق اللغات الطبيعية في علاقتها بالكائن الناطق، الذي يمارس كينونته عبر انفعالاته المباشرة وصياغاته الخطابية الخاضعة لرقابة العقل ومقتضيات المنطق السياقي المباشر، الذي ينساق نحو تصوراته التأسيسية ويتأثر بالنماذج الجاهزة والقبْلية أكثر مما يتجه نحو إنجاز نماذجه الخاصة، لأن ممارسة الحرية هي بمثابة تداول تلقائي للمحاكاة والتقليد، وإعادة لصيغة ما هو متوفر ومتاح، وتحوير للقواعد يتجاوز حدود كونه إلغاء أو إبداعاً صرفاً لها.

وكما إن الحرية هي سلوك عملي لتصورات جماعية واعتباطية أنجزتها الذاتية المشتركة للأفراد والتنظيمات، فإن حرية التعبير في اللغة وبواسطتها هي بمثابة فعل ذاتي مبدع يخضع للغة ويتجاوزها في اللحظة نفسها، من خلال السعي إلى فكّ قيودها ومحاولة التعالي الفعّال في مواجهة أنساقها وقواعدها. وكأننا في سياق جدلية هي أشبه ما تكون بجدلية العبد والسيد التي سبق أن أثارها الفيلسوف الألماني هيغل □

الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون

علي خليفة الكواري(*)

منسق مشارك في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

مقدمة

لم تكد الطفرة النفطية الثالثة في أسعار النفط تصل إلى ذروتها حتى هاجمتها الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨ لتحد من اندفاعها، بل لتؤدي إلى تراجع أسعار النفط وتؤجل إلى حين الأسباب الجوهرية التي دعت إليها.

وجدير بالتأكيد أن هذه الطفرة فاجأت الدارسين عندنا نتيجة ابتعادهم وانشغالهم في المنطقة وفي الوطن العربي عن الاهتمام بالنفط وعن متابعة السياسات النفطية للمستهلكين والمنتجين، وإهمالهم دراستهما ورصد المتغيرات فيهما. وذلك على وجه الخصوص منذ أن نجحت استراتيجية وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٨٦ في كسر الدفاعات الوهمية للدول الأعضاء في الأوبك والمتمثلة في الادعاء بالقدرة على تحديد الأسعار وتخفيض الإنتاج، دون أن تعمل على تنويع اقتصادها وتخفيض اعتمادها على صادرات النفط، الأمر الذي أدى في عام ١٩٨٦، تحت ضغط وكالة الطاقة الدولية المبرمج، إلى انهيار أسعار النفط الفورية إلى ١٣ دولاراً للبرميل من مستوى ٣٥ دولاراً الذي بلغته في عام ١٩٨٠[١].

وللتذكير باستراتيجية وكالة الطاقة الدولية آنذاك، فإنها تتلخص في العمل المستمر والمنتظم من أجل تخفيض حاجة الدول الأعضاء في الوكالة إلى واردات النفط عموماً، وواردات النفط من الدول الأعضاء في الأوبك على وجه الخصوص، واعتبار الأوبك المزود الحدي لسوق النفط. وقد اتبعت الوكالة سياسات صارمة ذات أهداف كمية، ووضعت خططاً وبرامج، وأوجدت حوافز وروادع، وساعدت الدول الأعضاء فيها فنياً واقتصادياً على الأخذ بخطط الوكالة تحت مراقبة ومتابعة ناجحة لمدى تحقيق تلك الاستراتيجية، والوصول إلى الأهداف الكمية والنوعية المقررة. وقد تحقق للدول المستهلكة في عام ١٩٨٦ ما أرادت

(*) البريد الإلكتروني: dr_alkuwari@hotmail.com.

(١) *BP Statistical Review of World Energy, 2008* (London: British Petroleum Co., 2008), p. 16.

وخططت له بشكل علني منذ أن تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٤[٢].

هذا في وقت عجزت فيه الدول الأعضاء في الأوبك عموماً والدول العربية على وجه الخصوص عن أن تفكر بالشكل الوطني السليم، وأن تخفض اعتمادها على عائدات تصدير النفط، وأن تتعاون وتتكامل فيما بينها من أجل بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية بديلة للاعتماد على تصدير النفط عموماً، وتصديره إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على وجه الخصوص.

ومن المؤسف أن هذا الخيار المنطقي والعقلاني والوطني لم يكن مطروحاً، وربما غير مسموح التفكير فيه والاقتراب منه على المستوى الرسمي. ولكنه لم يكن غائباً عن تفكير الناس، وقد عبّر عنه بوضوح ودعا إليه «مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل» لدول مجلس التعاون الصادر عام ١٩٨٣ من قبل ندوة فكرية وجماعة عمل أهلية كلفتها الأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداده. ولكن مما يؤسف له أن المشروع رُفض بشكل قاطع من قِبل مجلس وزراء التخطيط في دول مجلس التعاون عندما نظر المجلس فيه. وقد جاء هدف «تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية» الأول من بين الأهداف الاستراتيجية العاجلة للمشروع، وكان هدف «بناء قاعدة اقتصادية بديلة» للاعتماد على تصدير النفط هو الهدف الاستراتيجي الخامس في المشروع. ولكن لا حياة لمن تنادي[٣].

بعد هذه المقدمة سوف يتم تناول الطفرة النفطية في محورين رئيسيين: **أولهما** دواعي الطفرة، و**ثانيهما** حجم الطفرة في أسعار النفط وقيم الإيرادات.

أولاً: دواعي الطفرة

الطفرة في اللغة هي الوثبة. وفي **لسان العرب**، «الطفرة وثبة في ارتفاع كما يطفر الإنسان حائطاً أي يثبه»[٤]، ومرادفات ترجمة كلمة طفرة في اللغة الإنكليزية كثيرة ومنها: Jump، upswing، rise، upturn.

والطفرات في أسعار النفط التي شاهدناها في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ ومنذ عام ٢٠٠٢ هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضد الكبت الذي مارسته الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى) طوال السبعينيات، ومارسته بعد ذلك الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة[٥] حتى بدأت الطفرة الثالثة.

---

(٢) علي خليفة الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)، ص ١١٥ ـ ١٢٦.

(٣) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٠ ـ ٧٢.

(٤) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ١٥ مج (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، مج ٤، ص ٥٠١.

(٥) الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» ص ١١٥ ـ ١٢٦.

وفي هذه الحالات كلها، لم يعد سعر النفط السائد قبل كل طفرة يعكس الندرة النسبية للنفط في المديين المتوسط والبعيد، ولا يرتبط بالتكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة يُطلب تطويرها لمواجهة الطلب العالمي على النفط. فقد أدى استمرار ذلك الكبت السياسي والإداري للسعر، إلى التأثير في حوافز شركات النفط والطاقة وفي دوافع الدول المنتجة، وعطل جهود تطوير مصادر جديدة استجابة لنمو الطلب.

وقد كانت الدول المصدرة للنفط عامة والأقطار العربية خاصة، وما زالت، هي كبش الفداء. كان عليها أن تكون المزود الحدي لسوق النفط بصرف النظر عن مصلحتها. ينكمش الطلب على نفطها كلما كان هناك بديلاً منه، ويتم الضغط عليها لتخفيض الأسعار نتيجة اعتمادها المطلق على عائدات تصدير النفط وحاجة حكوماتها السياسية والأمنية إلى الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وفي حالة نمو الطلب على النفط نتيجة انخفاض أسعاره النسبية، كان على الأقطار العربية أن تلبي ذلك الطلب حتى تصل إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، بصرف النظر عن قدرتها الاستيعابية المنتجة لعائدات تصدير النفط أو قدرتها على استثمار فوائضها في الخارج بشكل يحافظ على القوه الشرائية لتلك الفوائض، وتكون آمنة.

فاجأت الطفرة النفطية الدارسين نتيجة ابتعادهم وانشغالهم عن الاهتمام بالنفط وعن متابعة السياسات النفطية للمستهلكين والمنتجين.

واذا تحرينا الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية نجدها تتمثل في عاملين رئيسيين: **أولهما** استنفاد الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط، و**ثانيهما** ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير بدائل النفط وإنتاجها.

١ ـ استنفاد الطاقة الإنتاجية

يعود أول الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة، بسبب تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط. وهذا لا ينفي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية، مثل قرار المقاطعة العربية في عام ١٩٧٣، والثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وتداعياتها. وربما يؤدي بعض هذه العوامل المعجلة إلى الصعود بالسعر إلى مستويات لا تعبر عن الأسباب الجوهرية، فيتم تعديل السعر إلى مستوى المتطلبات الجوهرية لارتفاعه.

ومثال ذلك التصحيح هو تراجع سعر برميل النفط من ١٤٧ دولاراً أمريكياً في تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى مستوى ٧٠ دولاراً أمريكياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. فقد كان الارتفاع إلى مستوى ١٤٧ دولاراً أمريكياً للبرميل يعبّر عن النزع الأخير للمضاربات الشرهة التي سبقت انكشاف الأزمة المالية العالمية على نطاق واسع. أما ما تلا ذلك من انخفاض تحت مستوى ٧٠ دولاراً أمريكياً فإنه يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً، بسبب بوادر الانكماش والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، واستخدام الدول المستهلكة لمخزونها الاستراتيجي الضخم من

النفط، الذي بلغ مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منه ٢,٦ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٧[٦]، وهذا المخزون يمكّن هذه دول من الاستغناء، نظرياً، عن استيراد ٥ ملايين برميل من صادرات دول الأوبك لمدة ٥٠٠ يوم إن هي أرادت الضغط على السعر.

وغني عن القول إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية الطفرة الثالثة، لم يكن مقتصراً على ارتفاع أسعار النفط، وإنما شمل كذلك أسعار مصادر الطاقة الأخرى كلها. فقد ارتفع سعر الفحم، على سبيل المثال ـ وهو ثاني مصدر من مصادر الطاقة الأولية (٢٨,٦ بالمئة) بعد النفط ـ من ٣٦ دولاراً للطن في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ دولاراً للطن في ٢٠٠٤، والى ٨٧ دولاراً للطن في عام ٢٠٠٧[٧].

ولعل الجدول الرقم (١) يوضح لنا العلاقة بين نمو الطلب العالمي على النفط والطفرات النفطية.

الجدول الرقم (١)
العلاقة بين نمو الطلب على النفط والطفرات النفطية

الإنتاج: مليون برميل يومياً/السعر: دولار للبرميل

السنة	إنتاج العالم	إنتاج الأوبك		السعر	ملاحظات
		الكمية	النسبة المئوية		
١٩٦١	٢٣	٦	٢٦	١,٩٠	فترة هيمنة شركات النفط
١٩٧٠	٥٠	١٨	٣٦	٢,٠٠	استمرار هيمنة شركات النفط
١٩٧٤	٥٨	٢٧	٤٦,٥٠	١٠,٤١	الطفرة النفطية الأولى
١٩٧٥	٥٥	٢٤	٤٣,٦٠	١١,٦٠	الطفرة النفطية الثانية
١٩٧٨	٦٣	٢٨	٤٤,٤٠	١٣,٣٠	
١٩٨٠	٦٢	٢٤	٣٨,٧٠	٣٥,٦٩	
١٩٨٥	٥٧	١٥	٢٦,٣٠	٢٧,٥٣	الضغط على صادرات الأوبك
١٩٨٦	٦٠	١٨	٣٠,٠٠	١٣,١٠	انكسار الطفرة النفطية الثانية
١٩٩٨	٧٣	٢٩	٣٩,٧٠	١٢,١٠	١٣ عاماً من الانكسار
٢٠٠٢	٧٤	٣٠	٤٠,٣٠	٢٣,٧٤	بداية الطفرة النفطية الثالثة
٢٠٠٥	٨١	٣٤	٤١,٩٠	٤٩,٣٥	الطفرة النفطية الثالثة
٢٠٠٧	٨١	٣٥	٤٣,٢٠	٦٨,١٩	الطفرة النفطية الثالثة

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (Various Issues).

يتضح من الجدول الرقم (١) أن أسعار النفط في عام ١٩٦١، التي هبطت في إثر تخفيض شركات النفط للأسعار مرتين في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠، استمرت على حالها تقريباً حتى عام

(٦) *BP Statistical Review of World Energy, 2008,* p. 16.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

١٩٧٠. هذا بالرغم من أن منظمة الأوبك قد تأسست في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٠[٨] لحماية أسعار النفط وتعديلها، ولكنها لم تستطع بسبب كبت شركات النفط الكبرى للسعر حتى بلغت الطاقة الإنتاجية في دول الأوبك أقصاها، وعجزت عن مواجهة النمو في الطلب العالمي على النفط في مطلع السبعينيات، كما يتضح من الجدول الرقم (١).

عندها طفرت الأسعار الفورية للنفط في مطلع السبعينيات، ووافقت شركات النفط على تعديلات طفيفة في الأسعار وصلت إلى ٢,٠٦ دولار للبرميل عام ١٩٧١، و٢,٨٠ عام ١٩٧٢، و٣,١٠ دولارات عام ١٩٧٣، قبل أن تقوم الأوبك منفردة بتحديد سعر نفطها لأول مرة في عام ١٩٧٤ وترفعه إلى ١٠,٤٠ دولارات للبرميل. وقد تم ذلك عقب ارتفاع الأسعار الفورية التي عجلت بها حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية التي تلتها[٩].

وبقيت الأسعار عند مستوى ١٣ دولاراً للبرميل حتى لحقت الطفرة الثانية بالطفرة الأولى في أعقاب قيام الثورة الإيرانية وارتفاع الأسعار الفورية، فبلغ سعر البرميل ٢٠,٢ دولاراً عام ١٩٧٩، ووصل أعلى مستوى له عام ١٩٨٠وهو ٣٦ دولاراً أمريكياً للبرميل[١٠].

وفي تقديري أن الطفرة الثانية هي استمرار للطفرة الأولى التي لم تأخذ مداها. وربما ذهبت الطفرة الثانية بالسعر إلى أكثر مما يجب، وبما لا يسمح المستهلكون به، ولا تقدر الدول الأعضاء في الأوبك على الدفاع عنه كما سبقت الإشارة. عندها انخفضت صادرات دول الأوبك في عام ١٩٨٥ إلى النصف تقريباً، أي إلى ١٥ مليون برميل، بعد أن كانت ٢٨ مليون برميل في عام ١٩٧٨، فانهارت أسعار النفط نتيجة لذلك في عام ١٩٨٦ إلى ١٣ دولاراً للبرميل، وظلت دون العشرين دولاراً حتى ١٩٩٩.

استمر التراجع في أسعار النفط حوالى ١٥عاماً، حتى بدأ الضغط على إنتاج الأوبك يتزايد مرة أخرى وطاقتها الإنتاجية الفائضة تتلاشى[١١]، فارتفع السعر عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٦٠، واستمر دون ٣٠ دولاراً حتى عام ٢٠٠٤، حيث أخذت الطفرة النفطية الثالثة تتصاعد عندما بلغ إنتاج أوبك أكثر من ٣٤ مليون برميل يومياً، فوصل سعر برميل النفط إلى ٣٦ دولاراً، واستمر حتى بلغ متوسط أسعارسلة نفط الأوبك ٦٩,١٠ دولاراً للبرميل في عام٢٠٠٧[١٢].

٢ ـ التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة

يتمثل السبب الجوهري الثاني والعميق للطفرات النفطية في ارتفاع التكاليف الحدية

---

(٨) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 1973* (Vienna: OPEC, 1974), p. iii.

(٩) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي، الرابع والثلاثون، ٢٠٠٧** (الكويت: أوابك، ٢٠٠٨)، ص ٥٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١١) Bassam Fattouh, «Spare Capacity and Oil Price Dynamics,» *Middle East Economic Survey* (MEES), vol. 49, no. 5 (January 2006), p. 1.

(١٢) أوابك، المصدر نفسه، ص ٥٨.

لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي. وارتفاع سعر النفط هنا يصبح شرطاً اقتصادياً لقيام المستثمرين بتطويرالمكامن والمصادر والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية. هكذا قال لنا ريكاردو، ومن هنا نشأ الريع (Rent) الذي يتمتع به المنتجون ذوو التكلفة المنخفضة عن التكاليف الحدية لإنتاج أي سلعة أو خدمة يحتاجها السوق.

وجدير بالتأكيد أن مستوى أسعار النفط، عندما تصل مصادر الإنتاج التقليدية الراهنة للنفط إلى طاقتها القصوى في المديين المتوسط والبعيد بسبب الطبيعة الناضبة للنفط، سوف يتوقف على التكلفة الحدية للمكامن والمصادر الجديدة للطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص. إن النفط ـ الزيت والغاز ـ له استخدامات خاصة لا تنافسه فيها حتى الآن مصادر الطاقة الأخرى. وأهم هذه الاستخدامات مجالان: **أولهما** وقود سائر وسائل المواصلات، و**ثانيهما** الصناعات البتروكيماوية. والمنافس للنفط من المكامن التقليدية في هذين المجالين، هو النفط نفسه الذي يمكن الحصول عليه وعلى مشتقاته من أربعة مصادر رئيسية غير تقليدية: إنتاجه من المحيطات والبحار العميقة؛ استخلاصه من زيت القار الرملي (Sand Oil)؛ استخراجه من الزيت الحجري (Shale Oil)؛ تصنيعه من الوقود الحيوي (Biofuel).

أ ـ إنتاج النفط من المحيطات والبحار العميقة

ومثال ذلك سواحل الولايات المتحدة. وتقدر إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة (EIA) في عام ٢٠٠٦، تكاليف استكشاف وتطوير وتجهيز هذه الاحتياطيات بمبلغ ٦٣,٧١ دولاراً أمريكياً للبرميل، تضاف إليها تكاليف الإنتاج المباشرة المقدرة بمبلغ ٦,٨٣ دولارات أمريكياً للبرميل[١٣]. وبذلك، فإن إنتاج النفط من المياه العميقة في سواحل الولايات المتحدة تم تقدير إجمالي تكلفته في عام ٢٠٠٦ بحوالى ٧٠ دولاراً للبرميل، وكما يبدو فإن ارتفاع تكاليف الاستكشاف والتطوير والتجهيز في أعماق البحار سوف يتطلب استثمارات ضخمة تقدر بمبلغ ٦٣ دولاراً للبرميل، في سواحل الولايات المتحدة، كما سبقت الإشارة.

أما تكاليف الإنتاج المقدرة للمشاريع المخطط لها لإنتاج النفط من المحيطات والمياه العميقة الأخرى، فإنها تقدر بين ٣٠ ـ ٣٥ دولاراً في خليج المكسيك، ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً في بحر الشمال، ٦٠ ـ ٦٥ دولاراً في أعماق البحار في سواحل البرازيل و٦٥ ـ ٧٥ دولاراً في أعماق البحار في غرب أفريقيا[١٤].

ولذلك، فإنه من المحتمل في ظل تراجع أسعار النفط أن يؤجل الإنتاج من المحيطات والمياه

---

(١٣) Energy Information Administration [EIA], «Crude Oil Production,» 27/11/2008, p. 1, <http://www.eia.doe.gov/neic/infosheets/crudeproduction.html>.

(١٤) ماجد المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية،» ورقة غير منشورة قدمت إلى منتدى الأمير عبد الرحمن أحمد السديري، الجوف ـ السعودية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١١.

العميقة إذا اضطرت الدول المصدرة للنفط أن تبيع نفطها بأسعار تقل عن ٧٠ دولاراً، وسمحت الدول المصدرة للنفط لشركات النفط العالمية تحت ضغط الحكومات المستهلكة بأن تعود إلى نشاطات إنتاج النفط فيها، وإلى استنزاف احتياطيات النفط من الدول المصدرة وبيعها بأسعار أقل من أسعار البدائل، قبل أن تضطر الدول المستهلكة إلى إنتاج النفط من أعماق البحار ومن المصادر البديلة للنفط. وقد بدأت فعلاً عودة شركات النفط العالمية في قطر والعراق ودول أخرى، وهناك صراع حول عودتها إلى الكويت، وذلك بعد أن تم في السبعينيات تأميم النفط أو امتلاك الدول فيه لحصة الشركات الأجنبية بالتراضي.

ب ـ استخلاص الزيت من القار الرملي

الزيت الرملي هو خليط من الطين والرمل والماء والأسفلت، وهو من حيث دورة الحياة لم يصبح نفطاً مستوياً بعدُ، ويتطلب معالجة حرارية. ويوجد الزيت الرملي في مناطق عديدة، ولكنه ينتج في الوقت الحاضر بشكل رئيسي في ولاية ألبرتا بكندا، حيث وصل إنتاجها عام ٢٠٠٥ إلى ٧٦٠ ألف برميل يومياً، أي ما يقارب إنتاج قطر من الزيت. ومنذ عام ٢٠٠٦ تزايد الإنتاج إلى ١,١ مليون برميل يومياً، وهذا يساهم بنسبة ٤٧ بالمئة من الزيت المنتج في كندا[١٥].

ويقدر احتياطي زيت القار الرملي في العالم في عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٢ تريليون برميل[١٦]. وفي ألبرتا بكندا، حيث توجد معظم احتياطيات زيت القار الرملي، تقدر حكومة ألبرتا الاحتياطيات التي يمكن استخلاصها عند مستويات ٦٢ دولاراً لبرميل النفط السائد عام ٢٠٠٦، بحوالى ١٧٣ مليار برميل، وهذا يساوى ١٠ بالمئة من احتياطيات ولاية ألبرتا البالغة ١,٧ تريليون برميل. ومن باب المقارنة، فإن ذلك يعادل ثلثي الاحتياطي المؤكد من النفط في العربية السعودية عام ٢٠٠٧ البالغ ٢٦٤ مليار برميل[١٧].

وجديرٌ بالذكر أن تقدير تكلفة استخلاص الإنتاج الجديد من ولاية ألبرتا في كندا في عام ٢٠٠٦ تتراوح بين ٣٦ ـ ٤٠ دولاراً كندياً للبرميل[١٨]. وفي عام ٢٠٠٨ تم تقدير تكلفة إنتاج المشاريع المخطط لها في كندا بين ٦٥ ـ ٧٠ دولاراً[١٩].

ج ـ الزيت الحجري

إن استخلاص الزيت من احتياطيات الزيت الحجري أصعب نسبياً من استخلاصه من القار الرملي، ولذلك تأخر تطوير هذه الاحتياطيات في ظل أسعار النفط المنخفضة عن التكلفة

---

(١٥) «Athabasca Oil Sands,» p. 7, < http://en.wikipedia.org/wiki/Athabasca_oil_sands > .

(١٦) «Oil Shale and Tar Sands Programmatic EIS,» EIS Information Center, p. 1, < http:// ostseis.anl.gov/guide/tarsands/index.cfm > .

(١٧) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 6.

(١٨) «Athabasca Oil Sands».

(١٩) المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية».

الحدية لاستخراج الزيت الحجري. وفي عام ٢٠٠٦ كان الإنتاج محدوداً جداً، إذ تنتج إستونيا ٥٠٠٠ برميل يومياً، وتنتج الصين أقل من ٢٠٠٠ برميل يومياً، وهناك تجارب ناجحة لاستخلاص الزيت الحجري في الولايات المتحدة.

وتختلف تقديرات احتياطيات الزيت الحجري باختلاف الفروض. وتقدر مؤسسة رند (RAND) احتياطيات العالم بحوالى ٢,٥ تريليون برميل من الزيت الحجري، منها ٢ تريليونات في الولايات المتحدة. ولذلك تقدر مؤسسة رند أن ما يمكن إنتاجه في ضوء التقنيات المتاحة ونسبة الاستخلاص في الولايات المتحدة يتراوح بين ٠,٥ ـ ١ تريليون برميل[٢٠]. وهذا يعادل ٤٠ بالمئة ـ ٨٠ بالمئة من إجمال احتياطيات الزيت المؤكد في العالم البالغة ١,٢ تريليون برميل[٢١].

جاءت الطفرة النفطية الثالثة مثل "التسونامي" حاملة معها القليل من الإيجابيات وتاركة الكثير من السلبيات. لذلك يجب ألا ننخدع باللحظة الراهنة لأنه تبقى للثروة النفطية قيمة وهي في مكامنها.

وتقدر دراسة مؤسسة رند أن معملاً ينتج ١٠٠ ألف برميل زيت يومياً من خام الزيت الحجري في الولايات المتحدة يحتاج إلى محطة كهرباء خاصة به تنتج ١,٢جيغا واط. وهذا يساوي إنتاج مفاعل كنكتيكت الذري الذي ينتج كهرباء تكفي أكثر من ٩٠٠ ألف مستهلك يومياً[٢٢].

وترى مؤسسة رند في ختام دراستها، وفي ضوء التكاليف المرتفعة لاستخلاص الزيت الحجري، وحسب التقنيات المعروفة لاستخلاصه، أن معملاً ينتج ٥٠ ألف برميل يومياً في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مربحاً عندما تكون أسعار النفط بين ٧٠ ـ ٩٥ دولاراً للبرميل.

د ـ الوقود الحيوي

الوقود الحيوي هو الإيثانول النباتي والديزل الحيوي. ويتم تصنيعهما من المحاصيل والنباتات الزراعية، مثل قصب السكر وفول الصويا وزيت النارجيل والذرة والقمح وشمندر السكر وعباد الشمس، وغيرها. والبرازيل هي منتج رئيسي، وكذلك الولايات المتحدة، وتأتي السوق الأوروبية في المرتبة الثالثة، وبعدها الصين. وينتَج الوقود الحيوي في البلاد الاستوائية، مثل الهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، من محاصيل استوائية.

وهذه النباتات الزيتية والمخلفات هي المصدر الرئيسي لإنتاج الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧، وتسمّى **الجيل الأول**. وهناك في الوقت الراهن أبحاث وتجارب وإنتاج محدود من

(٢٠) Elliot Grunewald, «Oil Shale and the Environmental Cost of Production,» Submitted to GP200A, 6 June 2006, <http://srb.stanford.edu/nur/GP200A%20Papers/elliot_grunewald_paper.pdf>.

(٢١) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 6.

(٢٢) Grunewald, Ibid., p. 6.

الوقود الحيوي من السيليوز الذي يمكن الحصول عليه من سيقان النباتات ومن الحشائش التي لا تصلح للغذاء الآدمي، وهذا هو **الجيل الثاني**، وميزاته أنه لا ينافس الإنسان في غذائه وإن يكن ينافسه في استخدام الأراضي المتاحة. ويبلغ إنتاج العالم كله من الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ ما يساوي، من حيث الكمية، مليون برميل زيتاً يومياً، وهذا أقل من إنتاج قطر من الزيت عام ٢٠٠٧، ولا يتعدى حوالى ١,٢ بالمئة من إنتاج العالم من الزيت في العام نفسه.

وفي عام ٢٠٠٧، أثار عنوان دراسة صادرة عن دائرة مستديرة عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، سؤالاً يحمل اعتراضاً على تفاؤل المتفائلين بمستقبل الوقود الحيوي في ضوء تصاعد أسعار النفط. يقول العنوان «الوقود الحيوي: هل العلاج أسوأ من المرض» في إشارة إلى التكلفة المجتمعية لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية. وخلصت الدراسة إلى أن الوقود الحيوي يمكن أن يكون مصدراً من مصادر الطاقة في المستقبل، ولكن حتى الدراسات المتفائلة تقول إن الوقود الحيوي لن يساهم في عام ٢٠٥٠ بأكثر من ١٣ بالمئة من الوقود السائل[٢٣].

وتلخص أيضاً دراسة نشرتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وضع الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ في ثلاثة مؤشرات: **الأول**، أن إنتاج العالم من الوقود الحيوي زاد ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧، ولكن ما زالت مساهمته في وقود وسائل المواصلات أقل من ٣ بالمئة؛ **الثاني**، أن ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء والأعلاف؛ **الثالث**، أن الوقود الحيوي يمكن أن يكون جزءاً من حل مسألة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة إلى جانب ترشيد استخدام الطاقة وتطوير مصادر بديله للوقود، دون أن يكون بديلاً رئيسياً من أي منهما[٢٤].

ورأت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠٠٧ أن فيما عدا البرازيل، حيث كانت تكلفة الانتاج ٤٧,٧ دولاراً أمريكياً للبرميل[٢٥]، فإن الوقود الحيوي لا يمكن أن يكون منافساً لغيره من الوقود السائل إذا كان سعر النفط أقل من ٧٠ دولاراً.

وفي الولايات المتحدة قُدرت تكلفة إنتاج الايثانول من الذره عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١,٦٥ دولار للغالون (٦٩,٣٠ دولاراً للبرميل). أما تكلفة إنتاج الايثانول من السيللوز المصنع من الحشائش وسيقان الشجر، أو ما يسمّى **الجيل الثاني**، فإن تكلفة إنتاجه قُدرت في عام ٢٠٠٦ بأكثر من ٢,٥ دولار للغالون (١٠٥ دولارات للبرميل)[٢٦].

---

(٢٣) Hilke Honnens, «Biofuels: IS The Cure Worse Than the Disease?,» Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), round table, (SG/SD/RT(2007)3/Review 1), p. 1.

(٢٤) Willam Coyle, «The Future of Bioful: A Global Perspective,» Amber Waves, US Department of Agriculture, November 2007, pp. 1-3, <http://www.ers.usda.gov/AmberWaves/November07/PDF/Biofuels.pdf>.

(٢٥) Honnens, Ibid., p. 6.

(٢٦) Coyle, Ibid., p. 6.

وفي خضم الجدل حول مستقبل إنتاج الوقود الحيوي من **الجيل الأول**، ترى دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مستقبل إنتاج الوقود الحيوي يتوقف على إنتاج **الجيل الثاني** منه القائم على استخلاص السيللوز من الحشائش وسيقان الشجر. وفي عام ٢٠٠٧ بدت تكاليف إنتاج الوقود الحيوي من **الجيل الثاني** مرتفعة حسب دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ وصلت إلى دولار للتر الواحد، أو ما يساوي ١٥٩ دولاراً للبرميل(٢٧).

ثانياً: حجم الطفرة في أسعار النفط وقيمة الإيرادات

لقد كان حجم الطفرة في أسعار النفط وفي قيمة صادراته كبيراً إذا أخذنا في الاعتبار مستويات أسعار النفط وقيمة الصادرات حتى تموز/يوليو ٢٠٠٨، قبل أن تتراجع أسعار النفط من مستوى ١٤٧ دولاراً للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية. كما أن فترة استمرار هذه الطفرة كانت طويلة، إذ استمرت أكثر من سبع سنوات دون انقطاع.

أما انعكاسات الطفرة على المؤشرات المالية لأقطار مجلس التعاون، فسوف نعرض منها ثلاثة فقط هي: قيمة الصادرات؛ ما تم توريده فعلاً من عائدات النفط إلى الميزانيات العامة؛ حجم فوائض الميزانيات العامة وتأثيرها في قيمة الأصول المالية الخارجية لدول المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك آثار اجتماعية وسياسية وأمنية مهمة إلى جانب الآثار الاقتصادية لن نستطيع التعرض لها في هذه القراءة الأولية. وتبقى لديّ انطباعات حول انعكاسات الطفرة الثالثة على مواطني ومجتمعات أقطار مجلس التعاون عامة، وعلى الدول الصغيرة منها بشكل خاص.

فالانطباع العام بشأن هذه الطفرة أن القليل من انعكاساتها إيجابي مقارنة بالطفرات السابقة، وأن الكثير منها سلبي، للأسف. فهذه الطفرة كان تأثيرها أكثر سلبية من تأثير الطفرات النفطية السابقة في المواطنين وأمن المجتمعات وتماسكها وفي التعليم والصحة وإسكان المواطنين ومساكن المقيمين، ومستويات معيشة السواد الأعظم منهما، وذلك بسبب التضخم المنفلت، وتراجع القيمة الشرائية للرواتب والأجور.

كما كان للطفرة الثالثة تأثيرات بالغة السلبية في تفاقم الخلل السكاني المزمن بسبب التوسع في النشاطات العقارية التي تم فيها الربط في بعض دول المنطقة ـ من أجل بيع تلك العقارات ـ بين شراء العقارات والحق في الحصول على إقامات دائمة للمشتري وعائلته(٢٨). وهذا توجه يقرب من سياسة الاستيطان في دول تعاني خللاً سكانياً مزمناً وتراجعاً خطيراً لدور المواطنين في الإدارة ومواقع اتخاذ القرار.

---

(٢٧) Honnens, Ibid., p. 3.

(٢٨) علي خليفة الكواري، «تفاقم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن،» موقع التجديد العربي، ص ١ ـ ٣، <http://www.arabrenewal.org/articles/13703/1/CaIaa-CaOBCai-CUEICA-Uai-IPaeP-Caaae COa/OYIE1.html>.

نشر أيضاً على عدد من المواقع وفي الجرائد اليومية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ويسود أيضاً انطباع يحسن بنا التأكد منه، وهو ما يتعلق بتسرب المال العام[٢٩] إلى جانب هدره في صفقات التسليح وما في حكمها، وغيرها من نفقات تحويلية مثل مخصصات الأسر الحاكمة والعطايا والهبات في أغلب دول المنطقة، وذلك بحكم كبر حجم الدخول ونموها المستمر المفاجئ في وقت انصرف فيه كثير من المواطنين إلى الاهتمام المتزايد بالبورصات والمضاربات عن الاهتمام بالشأن العام، وربما نتيجة يأس من القدرة على التغير.

وفيما يلي عرض للمؤشرات المالية التي سبقت الإشارة إليها:

١ ـ قيمة صادرات أقطار مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسيّل

شهدت القيمة الاسمية لصادرات النفط والغاز الطبيعي المسيّل (LNG) تزايداً مستمراً ومنتظماً منذ عام ٢٠٠٢؛ فقد ارتفعت قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من ١٢٣,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧. وتقدر قيمة الصادرات عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٦١٤ مليار دولار بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير والسريع في القيمة الاسمية للصادرات خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ لم يؤد إلى بلوغ القيمة الحقيقية لصادرات النفط من الأقطار العربية مجتمعة، المستوى الذي وصلت إليه في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ فقد بلغت القيمة الحقيقية لصادرات الأقطار العربية الأعضاء في الأوابك بدولار عام ١٩٩٥، ما يساوي ٣٩٨,٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ و٣٣٨,٦ مليار دولار عام ١٩٨١، مقارنة فقط بما يساوي بدولار عام ١٩٩٥ أيضاً، ٣٣٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٣٠]. كما أن متوسط السعر الحقيقي لبرميل النفط في عام ١٩٨٠ يقدر بأكثر من ٩٠ دولاراً بأسعار عام ٢٠٠٧، بينما لم يتجاوز متوسط الأسعار حوالى ٧٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٧[٣١].

وإلى جانب مقارنة القيمة الحقيقية لعائدات النفط وأسعاره، يحسن بنا هنا أن نذكّر بأنه كان للدول المستهلكة للنفط، وما زال، النصيب الأعظم من أسعار بيع المشتقات النفطية إلى المستهلك، وهذا يفوق نصيب الدول المصدرة من قيمة الصادرات النفطية. ويشير د. وليد خدوري إلى أن الضرائب التي فرضتها الدول السبع الكبرى (G7) على المنتجات النفطية في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ بلغت ١,٣ تريليون مقارنة بمبلغ ٨٥٠ مليار دولار أمريكي فقط هي قيمة صادرات الأوبك إلى هذه الدول[٣٢].

---

(٢٩) Jean-Francois Seznec, «The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and Reality,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 2 (Summer 2008), p. 99.

(٣٠) أوابك، **تقرير الأمين العام السنوي، الرابع والثلاثون، ٢٠٠٧**، ص ٦٤.

(٣١) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 16.

(٣٢) Walid Khaduri, «Oil in a Week- Sharing the Revenues of Oil Exports,» *Al-Hayat*, 2/11/2008, p. 1, < http//:www.daralhaat.net/actions print2.php > .

وإذا تركنا نصيب الدول المستهلكة، وكذلك القيمة الحقيقية لأسعار وعائدات النفط جانباً، فإن تصاعد الأسعار الاسمية منذ عام ٢٠٠٢ بشكل خاص، وهو ما لم يكن أحد من المختصين يتوقعه، قد أدى إلى ارتفاع في القيمة الاسمية لصادرات النفطية كما يبين الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)
قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسيّل
لدول مجلس التعاون ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ (مليار دولار أمريكي)

العـــام / البلـــد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية	٦٣,٧٠	٨٢,١٠	١١٠,٩٠	١٦١,٨٠	١٨٨,٥٠	٢٠٦,٤٠
الإمارات	٢٣,٢٠	٢٩,٦٠	٣٨,٤٠	٥٥,١٠	٧٠,١٠	٨٤,٤٠
الكويت	١٤,١٠	١٩,٦٠	٢٧,٨٠	٤٤,١٠	٥٥,٧٠	٦٠,١٠
قطر	٩,٩٠	١٢,١٠	١٦,٣٠	٢٢,٩٠	٣١,٢٠	٤٠,٧٠
عمان	٨,٦٠	٩,٣٠	١٠,٨٠	١٥,٧٠	١٧,٥٠	١٨,٧٠
البحرين(*)	٣,٩٠	٤,٧٠	٥,٦٠	٧,٨٠	٩,٠	١٠,٨٠
المجموع	**١٢٣,٤٠**	**١٥٧,٤٠**	**٢٠٩,٨٠**	**٣٠٧,٤٠**	**٣٧٢,٠**	**٤٢١,١٠**

(*) صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات ٢,٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤، و٤,٢٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥، و٤,٩٠ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، و٥,٩٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٧، وربما لا تتضمن قيمة صادرات البحرين من نفط حقل أبو سعفة.

المصدر: Institute of International Finance (IFF), *Country Reports*: Saudi Arabia (3 September 2008); Kuwait (29 August 2008); UAE (23 September 2008); Qatar (11 September 2008); Oman (5 September 2008), and Bahrain (26 September 2008).

يبين الجدول الرقم (٢) أن قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسيّل ارتفعت إلى حوالى ثلاثة أضعاف ونصف في عام ٢٠٠٧ عن مستواها في عام ٢٠٠٢. وللعلم والمقارنة، فإن قيمة صادرات دول المنطقة لم تتراجع في عام ٢٠٠٨ عن المستوى الذي وصلته في عام ٢٠٠٧، بل زادت بشكل معتبر. فقد قاربت إيرادات دول المنطقة من صادرات النفط في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ وقبل تراجع أسعار النفط، المستوى الذي حققته في عام ٢٠٠٧ بكامله. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ قدرت وكالة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة (EIA) صادرات الأوبك في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٩٧٩ مليار دولار أمريكي. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر فقط صدّرت أوبك من النفط ما قيمته ٨٨٤ مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٦٧١ مليار دولار أمريكي هو إجمالي صادراتها في عام ٢٠٠٧[٣٣].

وهذا التقدير يشير إلى أن قيمة صادرات الدول الأعضاء في الأوبك سوف تزداد في عام

(٣٣) < http://www.bespacific.com/mt/archives/109814.html > .

٢٠٠٨، بالرغم من تراجع الأسعار، بنسبة ٤٥ بالمئة عن عام ٢٠٠٧، وبذلك فإن صادرات دول مجلس التعاون من النفط فقط، دون الغاز المسيّل، يمكن تقديرها في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ٤١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

٢ ـ عائدات الميزانيات العامة من النفط

ليست كل عائدات الدولة من النفط في بعض دول المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيات العامة من النفط. ففي أغلب دول المنطقة، يختلط المال العام بالمال الخاص، ويكون نصيب الميزانية العامة بعضاً من عائدات الدولة من النفط، قد يقل أو يكثر، ولكن ليس كل ما يجب أن يدخل الميزانيات العامة من إيرادات النفط يدخلها في كل الدول.

على الدول النفطية واجب العمل من أجل الحصول على قيمة عادلة لثرواتها الناضبة، وأن تكون ميزانياتها شفافة بحيث تكشف عائداتها من النفط واستثماراتها وتوظيفاتها.

ومن المؤسف أنه عندما يريد الدارس أن يتحقق من ذلك إنما يدخل غابة تسوء فيها الرؤية وتنعدم فيها الشفافية، هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيات العامة نفسها، ويحاول أن يتحقق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسيّل بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة، حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، لأن ذلك سر من أسرار الدولة في بعض دول المنطقة لا يحق للمواطنين الاطلاع عليه.

وهذه مفارقة في عصرنا الحديث، حيث يكون لكل مساهم في شركة تجارية الحق في الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة وعلى تقرير المدقق الخارجي للحسابات، وله الحق في الاستفسار والمحاسبة. ولكن بعض دول المنطقة ما زالت تنكر حق المواطنين في معرفة الحسابات الختامية للميزانية العامة وحقهم في معرفة الفوائض ورصيد الاحتياطيات العامة (الصناديق السيادية) وأوجه توظيفاتها؛ فهذه أسرار، وعلى من أراد أن يعرفها أن يبحث بنفسه في مصادر المعلومات البديلة، ويتحمل مسؤولية أخطاء التقدير.

وإذا استثنينا الكويت، حيث تنشر الحكومة الحسابات الختامية للميزانية العامة ويقوم ديوان المحاسبة (المستقل عن السلطة التنفيذية والتابع لمجلس الأمة) بتدقيقها ويقوم مجلس الأمة بالمصادقة عليها، فإننا لا نجد دواوين المحاسبة العامة حيث وجدت في دول المنطقة، مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما أننا نجد أن أغلب دول المنطقة، ما عدا البحرين، وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات (الميزانية الاتحادية لا تتضمن إيرادات النفط، فهي خاصة بكل إمارة)، لا تتيح الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة، بل إننا نجد أن بعض دول المنطقة لا تعلن تفاصيل الميزانية العامة التقديرية، ولا تسمح حتى لمجالس الشورى فيها بالاطلاع على الميزانيات التقديرية بكاملها، دع عنك الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وجد.

هذا الغموض المريب في الميزانيات العامة، وصعوبة معرفة حجم العائدات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنوياً في كل دولة، جعلانا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للمالية العامة (IIF) وتقاريره المفصلة عن العائدات الفعلية للميزانيات العامة من النفط والغاز المسيّل في كل دولة من دول المنطقة، وهي لا تتضمن بالضرورة كامل إيرادات الدولة من النفط.

وفي الجدول الرقم (٣) تقديرات المعهد الدولي للمالية العامة لعائدات ميزانيات دول المنطقة من النفط.

الجدول الرقم (٣)
عائدات الميزانيات العامة من النفط (مليار دولار)

العام / البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية (دولار =٣,٧٥ ريال)	٤٤,٣	٦١,٦	٨٨	١٣٤,٥	١٦١,١	١٤٩,٩
الإمارات (*) (دولار=٣,٦٧ درهم)	١٥	٢٠,٥	٢٧,٢	٤١,٨	٥٩,٢	٦٩,٨
الكويت (دولار=٠,٢٩دينار)	١٩	٢١	٢٨,٣	٤٤,٨	٥٠	٦٥,٢
قطر (دولار=٣,٦٤ ريال)	٥,٤	٥,٤	٩,٩	١٢	١٥,١	٢٠,٢
عُمان (دولار=٠,٣٨ ريال)	٦,٤	٦,٣	٨,٩	١٢,٤	١٥	١٥,١
البحرين (دولار=٠,٣٨, دينار)	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣
المجموع	**٩١,٩**	**١١٧**	**١٦٤,٨**	**٢٢٦,٨**	**٣٠٤,١**	**٣٥٥**

(*) هذه هي الإيرادات المجمعة لحكومات الإمارات، وتتضمن إيرادات الميزانية الاتحادية وميزانيات كل إمارة، وكذلك أرباح شركة نفط أبو ظبي وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

المصدر: المصدر نفسه. تم تحويل العملات المحلية إلى دولار من أجل المقارنة.

يبين الجدول الرقم (٣) المبالغ التي تم توريدها فعلاً إلى الميزانيات العامة من إيرادات الدول من النفط فقط. وإذا أردنا تقدير إجمالي العائدات العامة من النفط في كل دولة، علينا، **أولاً**، إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط المستهلك محلياً، وكذلك عائداتها من الغاز الطبيعي المباع محلياً. وعلينا، **ثانياً**، خصم تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية حيث وجدت، من أرباح إنتاج النفط والغاز، حتى نصل إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط.

وإذا علمنا أن استهلاك دول المنطقة من الغاز الطبيعي كبير، واستهلاكها المحلي من النفط يصل إلى ٢٠ بالمئة في العربية السعودية، و١٤ بالمئة في الإمارات، و١٠ بالمئة في الكويت، و٧ بالمئة في قطر من إجمالي إنتاج النفط في كل منها[٣٤]، وافتراضنا أن سعر المبيعات من النفط والغاز الطبيعي المستهلك محلياً حوالى نصف سعر النفط المصدر، فإنه لا بد أن نضيف إلى قيمة الصادرات قيمه النفط والغاز المستهلك محلياً حتى نصل إلى قيمة النفط المنتج في كل بلد كل عام.

(٣٤) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, pp. 11-27.

وبالرغم من كل هذه المقترحات فإنني لن أغامر في القيام بتقدير قيمة بيع إجمالي إنتاج النفط والغاز في كل دولة كل عام، وأترك ذلك لمن لديه معلومات أفضل، ووقت اكبر من المتاح لي لكتابة هذه الورقة الأولية.

وسوف أكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسيّل (الجدول الرقم (٢)) وبين العائدات الفعلية للميزانيات العامة في عام ٢٠٠٧ (الجدول الرقم (٣)) حتى نرى أن هناك فروقاً كبيرة في بعض الدول يجب التحقق من أسبابها.

الجدول الرقم (٤)
الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة في عام ٢٠٠٧
(مليارات الدولارات)

	العربية السعودية	الإمارات	الكويت	قطر
قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسيّل	٢٠٦,٤	٨٤,٤٠	٦٠,١	٤٠,٧
إيرادات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المسيّل	١٤٩,٩٠	٦٩,٨٠	٦٥,٢٠	٢٠,٢
الفرق	٥٦,٥	١٤,٦٠	(٥,١٠)	٢٠,٥
نسبة الفرق (بالمئة)	٢٧,٤٠	١٧,٣٠	(٨,٥٠)	٥٠,٤

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت، التي تتوفر فيها حسابات ختامية للميزانية العامة يقوم بتدقيقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة، أن ما تم توريده إلى الميزانية العامة من إيرادات النفط فاق قيمة الصادرات بحوالى ٨,٥ بالمئة، ويعود ذلك الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة الصادرات.

وعلى عكس الكويت، بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيات العامة من النفط أكبر من قيمة صادرات النفط والغاز المسيّل، نجد في كل البلدان الأخرى التي يتناولها الجدول الرقم (٤) أن قيمة الصادرات هي الأكبر بنسبة عالية من إيرادات الميزانيات العامة. هذا قبل أن تضاف إليها قيمة الإنتاج المستهلك من النفط والغاز الطبيعي محلياً. وهذا الفرق، الذي بلغت نسبته ١٧,٣ بالمئة في الإمارات، و٢٧,٤ بالمئة في العربية السعودية، و٥٠,٤ بالمئة في قطر، يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسيّل لم تدخل الميزانيات العامة، بل تسربت منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات النفط والغاز المسيّل بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة. أما التسرب من الميزانيات، فذلك أمر لاحق، وهو ليس أقل أهمية منه[٣٥].

لذلك لا بد من إعادة تقدير عائدات النفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النفط والغاز، وتقدير

(٣٥) Seznec, «The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and Reality,» pp. 107-110.

ما يجب أن يدخل من قيمة النفط أو الغاز المنتج سنوياً إلى الميزانيات العامة، في كل بلد كل عام، حتى يتم التحقق من وجود تسرب للمال العام من عدمه، ومن ثم الوصول إلى نصيب الميزانيات من عائدات النفط وحجم التسرب إن وجد. وذلك من أجل توضيح الأمور وإعادتها إلى نصابها، وأن لا نترك للطفرة النفطية ووفرة المال العام أن تحجب الحقائق التي يجب أن نعرفها.

٣ ـ فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

حققت جميع ميزانيات دول مجلس التعاون المذكورة في الجدول الرقم (٣) منذ عام ٢٠٠٣ فوائض كبيرة قدرت في عام ٢٠٠٧ بحوالى نصف ما تم توريده إلى الميزانيات العامة من العائدات العامة للنفط. ويبين الجدول الرقم (٥) قيمة هذه الفوائض السنوية.

الجدول الرقم (٥)

فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون (مليار دولار سنوياً)

العام / البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العربية السعودية	(٥,٣٠)	٩,٦٠	٢٨,٦٠	٥٨	٧٤,٧٠	٤٧
الإمارات	(١,٩)	٢,٢	١٠,٦	٢٧,٧٠	٤٤,٦٠	٥٣,٣٥
الكويت	٨,٣٠	٨,٦	١٤,٨٠	٣١,٣	٢٩,٣	٤٥,٩
قطر	١,٦٠	٠,٩	٥,٢	١,٣	٥,١	٨
عُمان	٠,٧	٠,٣	١,٢	٣,٨	٥	٣,٤
البحرين	٠,٠	٠,٢	٠,٤	١	٠,٧	٠,٦
المجموع	**١٠,٦٠**	**٢١,٨٠**	**٦٠,٨٠**	**١٢٣,١٠**	**١٥٩,٤٠**	**١٥٨,٤٠**
نسبة الفائض المئوية	**١١,٢٠**	**٢١,٧٠**	**٥٢**	**٧٤,٩٠**	**٦٤,٢٠**	**٥١,٢٠**

المصدر: المصدر نفسه.

يلاحظ من الجدول الرقم (٥) أن الطفرة النفطية الثالثة فاجأت دول المنطقة، فبدأت الفوائض تتزايد من ١١,٢٠ بالمئة فإلى ٢١,٧ بالمئة فإلى ٥٢ بالمئة فإلى ٧٤,٩٠ بالمئة في الأعوام من ٢٠٠٢ إلى٢٠٠٥ على التوالي. وما إن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٥ حتى بدأت توسع قنوات الإنفاق العام، كأنها في سباق مع العائدات، وعليها واجب رفع مستوى النفقات حتى تمتص العائدات المتزايدة من النفط، بصرف النظر عن الطاقة الاستيعابية المنتجة والجدوى الوطنية للإنفاق العام وانعكاساتها. ومثال ذلك الإنفاق الضار على النشاطات العقارية، وإعطاء حق الإقامة الدائمة لمن يشتري عقاراً، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلل السكاني وتهديد الهوية العربية ـ الإسلامية لمجتمعات المنطقة. كما أدى إلى تضخم متوحش أثر في مستويات معيشة أغلب المواطنين والمقيمين نتيجة تصاعد معدلات إنفاق عائدات النفط، وإلى زعزعة استقرارهم.

وبذلك تراجع الفائض بالرغم من تصاعد العائدات إلى ٢,٦٤ بالمئة عام ٢٠٠٦ وإلى

٥٢,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٧. وأصبحت الدول تشعر بقدوم أزمة عام ٢٠٠٩ تجبرها على إنتاج وتصدير طاقتها الإنتاجية، إذا تراجعت عائدات النفط فيها إلى مستوى ٢٠٠٦ الذي كان الفائض فيه ٦٤ بالمئة.

وهذا ليس قريباً من سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة[٣٦] التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام ـ ومنها شراء الأسلحة ـ بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط. وعندما تتراجع إيرادات النفط، تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدل أن تُخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحال ـ مع الاسف ـ بعد انحسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية[٣٧].

في الجدول الرقم (٦) توضيح إضافي لانعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لدول المنطقة.

الجدول الرقم (٦)
صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى عام ٢٠٠٧
(مليارات الدولارات)

البلد	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عُمان	المجموع
المبلغ	٥٤٠	٨٥٠	٢٨٠	٨٥	١٥	٢٥	١٧٩٥

المصـــدر: Institute of International Finance, «Summary Appraisal,» Gulf Cooperation Council Countries, 21 December 2007, p. 9.

ويذكر المعهد الدولي للمالية أيضاً أن التوزيع الجغرافي لأصول دول المنطقة الخارجية، هو ٥٦,٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و١٨,٩ بالمئة في أوروبا، و١١,٣ بالمئة في الأقطار العربية، و١١,٣ بالمئة في آسيا، و١,٩ بالمئة في مناطق أخرى.

أخيراً وليس آخراً، تناقلت الأنباء خسارة الأصول الخارجية لدول المنطقة حوالى ٤٠٠ مليار دولار من قيمتها نتيجة الأزمة المالية العالمية، ولن نعرف ـ مع الأسف ـ حقيقة ذلك من مصادر دول المنطقة، التي تعتبر هذه الفوائض من المال العام شأناً يخص قلة من المسؤولين يتصرفون فيها دون حاجة إلى تقديم حساب أو الخضوع لمسألة عامة حول سلامة وكفاءة استثمارات هذه الاحتياطيات العامة، التي يجب أن يكون من حق المواطنين معرفة حجمها، والاطلاع على تقارير دواوين المحاسبة بشأن سلامة أصولها وكفاءة إدارتها، وحمايتها من التلاعب.

---

(٣٦) عبد الوهاب التمار، **الأصول الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها وأداؤها ودورها المأمول في تطوير التنمية المحلية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٩٨.

(٣٧) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١١٧ ـ ١٣٢ و٢٨١ ـ ٢٨٣.

خلاصة وخاتمة

بدأت الطفرة النفطية الثالثة مثلما بدأت الطفرات النفطية التي سبقتها، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول المصدرة للنفط نتيجة ضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة، والتي كان من اللازم تطويرها في وقت مبكر لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط.

وانعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسيّل، وأدت إلى زيادة صادرات الدول الست في مجلس التعاون إلى حوالى ثلاثة أضعاف ونصف في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧. كما أنها أدت إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للدول الست من ٩١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (حوالى أربعة أضعاف). وبذلك حققت الدول الست فوائض كبيرة من الميزانيات العامة، إذ تصاعدت من ١٠,٦ مليارات دولار (١١,٢٠ بالمئة) عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٨,٤ مليارات دولار (٥١,٢٠ بالمئة) عام ٢٠٠٧.

وقد نتجت من تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لدول المنطقة الست، والتي تم تقديرها بحوالى ١,٨ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وتم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى المواطنين لحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية، وذلك من أجل التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة، فعاثت الطفرة مثل «التسونامي»، جالبةً معها القليل من الإيجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة.

إن الجميع منصرف عن التفكير في الشأن العام ومنصرف إلي المضاربات وتكوين الثروات الشخصية التي تبددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي، كان هناك توجه إلى تدوير عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء لا ثمن لاستنضاب الثروة النفطية، التي يجب استثمارها بدلاً من استهلاكها والمغامرة بمصير الفائض منها.

وجدير بالتأكيد أن الطفرة النفطية الثالثة طفرة حقيقية، وسوف تعاود عملها بعد حين، وإن ساهمت عمليات المضاربة في النفط قبل الأزمة المالية العالمية بفترة قصيرة، في دفع الأسعار أكثر مما توجبه الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية. فقد بدأت الطفرة النفطية الثالثة تأخذ مسارها منذ عام ٢٠٠٢، وأدى ذلك إلى ارتفاع دون انقطاع في متوسطات أسعار النفط حتى منتصف عام ٢٠٠٨. وهذه الفترة المستمرة لتصاعد أسعار النفط هي أطول فترات الارتفاع في تاريخ صناعة النفط[٣٨].

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على بروز متغيرات جوهرية أخذت تذكّر العالم النهم بأن النفط ثروة ناضبة، وأن العالم أدمن على استخدامها، فأصبح النفط جزءاً من كل شيء

(٣٨) *BP Statistical Review of World Energy, 2008*, p. 16.

حولنا، ونعتمد عليه في كل مجالات الإنتاج وأوجه الاستهلاك عامة[٣٩]. ولأن النفط ثروة ناضبة، أصبح على العالم واجب تطوير بدائل النفط بتكاليف مرتفعة من مكامن ومصادر جديدة. وهذا يتطلب استثمارات ضخمة وتكاليف إنتاج مرتفعة تفوق أسعار النفط السائدة قبل الطفرة بأضعاف، ويتطلب بالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وقد بلغت تكاليف إنتاج النفط الإضافي من المكامن والمصادر البديلة التي يجري تطويرها في الوقت الراهن حوالى ٦٥ دولاراً للبرميل من زيت القار الرملي في كندا، وأكثر من ٧٠ دولاراً لإنتاج النفط من سواحل الولايات المتحدة، وما لا يقل عن ٧٠ دولاراً لإنتاج الزيت من الوقود الحيوي، وأكثر من ٧٠ دولاراً للبرميل من الزيت الصخري. وبالنسبة إلى إنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش ـ **الجيل الثاني** ـ فإن تكاليف إنتاجها تقدر بين ١٠٥ ـ ١٥٩ دولاراً للبرميل[٤٠]. كما تجلت تلك المتغيرات الجوهرية عندما وصل إنتاج العالم من النفط إلى طاقته القصوى، وتصاعدت أسعار النفط.

يجب أن تكون لدول النفط سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية، وتخضع أوجه النفقات العامة لاعتبارات بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية بديلة من الاعتماد على تصدير النفط.

ويبقى مصدر التهديد الحقيقي لصادرات الأوبك في المدى القصير (١ ـ ٣ سنوات) هو استخدام الدول المستهلكة لمخزونها الاستراتيجي في الضغط على أسعار النفط لتبقى تحت السبعين دولاراً للبرميل. وبذلك يتم كسر الإرادة الهشة لدول الأوبك ودفعها إلى الإنتاج بأقصى طاقتها الإنتاجية بدل ترشيد إنتاج من أجل خلق توازن بين العرض والطلب عند مستوى ٧٠ دولاراً.

وجدير بالتأكيد أن الدول الأعضاء في الأوبك قادرة من الناحية الاقتصادية على إجراء ذلك الترشيد من أجل استقرار أسعار النفط عند مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل، إذ ربما تجد فيه الدول المستهلكة وشركات الطاقة أيضاً في المدى المتوسط والبعيد، مصلحة لتطوير مكامن ومصادر بديله للنفط في الوقت المناسب.

وقد سبق للأوبك أن خفضت إنتاجها في أثناء الأزمة الآسيوية بحوالى ٤ ملايين برميل يومياً، أي من ٢٧,٥ مليون برميل عام ١٩٩٧ إلى ٢٢,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٨. وكان نصيب العربية السعودية من هذا التخفيض ١,٣مليون برميل يومياً (من ٨,٧٥ ملايين برميل إلى ٧,٤ ملايين برميل يومياً)[٤١].

---

(٣٩) «Withdrawal Symptoms,» *New Scientist* (28 June 2008), pp. 5-6 and 32-37.

(٤٠) وتلح عليّ فكرة ويرادوني حلم بالنسبة إلى مستقبل **الجيل الثاني** من الوقود الحيوي، ويتمثل ذلك في أن تكون صحارينا في الجزيرة العربية المنطقة المؤهلة لإنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش.. هذا إذا طورنا بحوث تهجين النباتات وجعلناها تقبل المياه المالحة الوفيرة لدينا.

(٤١) المنيف، «تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية،» ص ١٣.

من هنا فإن الدول الأعضاء في الاوبك قادرة على تخفيض إنتاجها من المستوى العالي الذي وصل إليه عام ٢٠٠٧ (٣٥,٢ مليوناً نصيب العربية السعودية منه ١٠,٤ ملايين برميل يومياً). وسوف تكون القدرة أعظم إذا اتجهت الدول المصدرة إلى تحقيق ترابط بين أوجه تخصيص عائدات النفط والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لأوجه الإنفاق[٤٢].

ولذلك فإن مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل حسب تقديري سوف يعود حالما يتراجع الانكماش. وربما تواصل الطفرة النفطية مسارها إلى مستوى أكثر من ٩٠ دولاراً عندما يبدأ انتعاش الاقتصاد العالمي بعد ٣ ـ ٥ سنوات. ويعود ذلك إلى حقيقة ارتفاع التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة لإنتاج النفط، التي تتراوح بين ٦٥ دولاراً و١٥٠ دولاراً للبرميل.

في الختام، تصل هذه الورقة إلى الاستنتاج بأن الطفرة النفطية الثالثة توقفت إلى حين بسبب الأزمة المالية العالمية، وأنها مستمرة، وسوف تحافظ على مستوى ٧٠ دولاراً أمريكياً للبرميل قريباً حالما يتعافى الاقتصاد العالمي، ويتآكل المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة، الأمر الذي يوجب علينا أن نفكر من الآن في الاستفادة من الموارد النفطية الناضبة، وألا ننشغل بأزمة مصطنعة خلقها توجهنا الخاطئ إلى ضرورة استمرار أوجه الإنفاق العام عند المستوى الذي دفعتنا إليه توقعاتنا باستمرار أسعار النفط فوق ٧٠ دولاراً للبرميل. ويجب ألا تخدعنا اللحظة الراهنة وتثير الفزع في نفوسنا، فما زال النفط ثروة لها قيمة وهي في مكامنها، وعلينا ألا نفرط فيها ونندفع إلى بيع النفط بأسعار متدنية عن التكاليف الحدية لبدائله. بل علينا أن نحقق الاستفادة من الثروة النفطية، وأن نحصل على القيمة الاقتصادية للنفط ومن ريعه.

إن للمنطقة الحق في الحصول على قيمة عادلة لثروتها الناضبة، وعلى دولها واجب العمل من أجل تحقيق ذلك. كما أن للمواطنين حقاً إنسانياً مثل بقية شعوب العالم في أن يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع، وأن يعيشوا في مجتمعات متماسكة آمنة ذات هوية عربية ـ إسلامية جامعة. وعلى الجيل الحالي دين مقابل استنضاب الثروة النفطية التي تكونت عبر ملايين السنين، وعليه أن يستثمر عائدات النفط بدلاً من استهلاكها حتى يفي بدينه للأجيال القادمة ويعوضها عن استنزاف الثروة النفطية. وهذا لن يتأتى لدول المنطقة ما لم تكن لها سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية، وتخضع أوجه النفقات العامة لاعتبارات بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة من الاعتماد على تصدير النفط □

---

(٤٢) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ص ٥٢.

أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي

محمود صالح الكروي(*)

أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة بغداد.

مقدمة

واجهت الأمة العربية فجر القرن العشرين، وهي تجتاز أخطر مرحلة من مراحل تاريخها الطويل والمثير. وعلى الرغم من أنَّ الاستعمار فُرض على الأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، لكن صوت الحرية لم يخبُ في ضميرها قط، كما أن إرادة الحياة لم تكن إلا في قوة وثبات وتنامي وعيها الجماهيري. وردّاً على تلك الإحباطات التي أصيبت بها القوى الوطنية والقومية، بدأت الأمة العربية تشهد حالة نهوض من جديد موجّهة ضدّ السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وكان ذلك دافعاً للعديد من قادة الفكر والثقافة العرب إلى أن يجنّدوا أنفسهم لخدمة أهدافها الوطنية والقومية، وكان علال الفاسي(١) واحداً من هؤلاء.

نشأته ونضاله

بدأ علال الفاسي نضاله ضدّ الاستعمار الفرنسي منذ صغره، واستطاع أن ينظم الشعر الوطني وعمره لا يتعدى خمسة عشر عاماً(٢). وقد أسهمت في تكوين فكره عوامل عدة نذكر

(*) البريد الإلكتروني: alkurwy2004_hilal@yahoo.com.

(١) من مواليد مدينة فاس المغربية (١٩١٠ ـ ١٩٧٤)، مفكر ومؤرخ وزعيم حزب سياسي وشاعر ملتزم وصحافي عربي وعالم دين وأستاذ جامعي. والفاسي غني عن التعريف، فقد قدمته مؤلّفاته القيمة من قبل إلى قرائه. لمزيد من التفاصيل عن حياته ونضاله، انظر: عبد الكريم غلاب، **ملامح من شخصية علال الفاسي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، وعبد الحميد المرنيسي، **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨).

(٢) ومن ذلك مطلع قصيدته الأولى:

أبعد مرور الخمس عشر ألعب ... وألهو بلذات الحياة وأطرب؟

ولي نظر عال ونفس أبية ... مقاماً على هام المجرة تطلب

وعندي آمال أريد بلوغها ... تضيع إذا لاعبت دهري وتذهب =

منها، فضلاً عن الأحداث التي عاشها المغرب في مطلع القرن العشرين، انتماءه الاجتماعي إلى أسرة محافظة ومن علماء الدين، عربية النسب، تدعى عائلة الفاسي، وهي من أصل قريشي[٣].

يؤمن علال الفاسي بأن الأمة التي تفقد لغتها، إنما تفقد وجودها، لأن اللغة ثقافة وفكر ووجدان.

وإذا ما أردنا التعرّف على أبعاد المضمون القومي العربي لعلال الفاسي نجد أن أول الخيوط التي يمكن الإمساك بها هو الانتساب إلى الأمة العربية، ذلك النسب الذي طالما افتخر وتغنى به، ولم يكن هذا الفخر بمعزل عن الفخر بالأمة العربية وأمجادها، فطالما دافع عن تاريخها وتراثها وحضارتها ووحدتها، وتأتي في هذا الإطار تحذيراته في إطار المحافظة على الطابع القومي العربي، إذ يقول: «إن الأمة العربية ولدت يوم ولدت كاملة الأجزاء لا هي بالمشرقية ولا بالمغربية. ومن الخيانة لهذه الأمة أن تجزأ إلى أقاليم أو تقسم إلى شعوب. إنّما هناك آسيا العربية وأفريقيا العربية، وكلاهما وطن واحد نعيش فيه أمة واحدة»[٤].

ترسّخ هذا الوعي الوطني والقومي العربي لدى علال الفاسي وهو في بواكير صباه بعد أن أدرك بوعي مبكر نتائج فشل ثورة الريف في شمال المغرب عام ١٩٢٦ بقيادة عبد الكريم الخطابي، ومن ثمّ إقدام فرنسا على تنفيذ حملة تبشيرية ترمي إلى تصفية الإسلام والقضاء عليه بعد أن أدركت أنّه الحصن الحصين للدولة المغربية، وبالمحصّلة تهدف إلى طمس معالم الشخصية العربية الإسلامية. واستخدمت لتنفيذ ذلك وسائل شتى توّجتها بإصدار الظهير البربري[٥] بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٣٠، الذي يعدّ حادثاً سياسياً خطيراً علّم نقطة البداية في تاريخ

= ولي أمة منكودة الحظ لم تجد ... سبيلاً إلى العيش الذي تتطلب
قضيت عليها زهو عمري تحسراً ... فما ساغ لي طعم ولا لذ مشرب
ولا راق لي نوم، وإن نمت ساعة ... فإني على جمر الغضا أتقلب
سيعرفني قومي إذا جدّ جدهم ... كما عرفوني اليوم إذ قمت أخطب

لمزيد من التفاصيل، انظر: علال الفاسي، **ديوان علال الفاسي: الأشعار الأولى إلى ١٩٣٧**، جمع وتحقيق عبد العلي الودغيري (الرباط: منشورات مؤسسة علال الفاسي، ١٩٨٤)، ص ٢٦.

(٣) محمد العلمي، **علال الفاسي، رائد الحركة الوطنية المغربية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٨.

(٤) **عشرون سنة بعد عودة زعيم المغرب من المنفى: [أعمال مهرجان ذكرى عودة الزعيم علال الفاسي الذي نظم يوم ٢٦ يونيه ١٩٦٦]** (الرباط: مطبعة الاستقلال، ١٩٦٦)، ص ١٦٤.

(٥) الظهير البربري، مرسوم ملكي - أصدرته فرنسا تهدف من خلاله إلى تقسيم المجتمع المغربي إلى قسمين: عرب وبربر، وتحطيم وحدة المغرب الوطنية، والقضاء على هويته العربية الإسلامية، وبالتالي ضمان الاستمرار التاريخي للوجود الفرنسي في المغرب. لمزيد من التفاصيل، انظر: الحسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري: لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج، ١٣٨٤ هـ - ١٩٣٠ م** (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩).

الحركة الوطنية الجديدة[٦]. في هذه الفترة بالذات، بدأت تظهر شخصية علال الفاسي في مقدمة الذين تزعموا حركة مقاومة الظهير البربري من أجل المحافظة على وحدة المغرب وعروبته وإسلامه. ومنذ التاريخ المذكور أعلاه، قاد علال الفاسي معركة النضال والتصدّي للسياسة البربرية الفرنسية من خلال توظيف دروسه في القرويين ومحاضراته في المدارس والمساجد لإثارة الحماسة الوطنية لدى الشعب بما يذكّره بمواقف البطولة للسلف الأوّل في الدولة العربية الإسلامية.

وقد أسهمت محاضراته في إيقاظ الوعي العروبي في المغرب، وذلك بتثقيفه بلغته العربية شارحاً مبادئ الفكر القومي العربي والإسلامي من أجل إحباط سياسة الفرنسة، وقد كانت هذه اليقظة جزءاً من الوعي الوطني، إذ لم يشعر المغاربة في يوم من الأيام بوجود اختلاف بين الوطنية والقومية. وكان يؤمن بأن اللغة العربية هي أحد مقوّمات الأمة الأساسية ومميزاتها، لا بَلْ يؤكّد بالقول: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية والأداة الفعالة في التعبير عن الحضارة العربية، وهي كفيلة بأن تساير الركب وأن تستعيد قوتها العلمية»[٧]. وهو يؤمن بأن الأمة التي تفقد لغتها، إنّما تفقد وجودها إذ يقول: «فاللغة ذات أثر فعال في تكوين الأفكار وفي خلق الاتجاهات، وبقدر ما يتناسى المواطن لغته أو يجهلها بقدر ما يندمج كلّ الاندماج في لغة الآخرين، أي في فلسفتهم وكل ما به يشعرون»[٨]، لأن اللغة ثقافة وفكر ووجدان، لا بَلْ إنّها تمثل تصوراً للوجود والعالم، فضلاً عن أنّها أصبحت رمزاً للشخصية، والدفاع عنها ظاهرة إيجابية. لِكُلّ ذلك قاد علال الفاسي معركة النضال من أجل التعريب[٩]، وقد أكد ضرورة أن تكون اللغة العربية اللغة الوحيدة المعتمدة للتعليم في المغرب[١٠]. وفي الوقت نفسه، طالب العرب أن يتبنّوا كلّ النتائج الحسنة التي تسفر عنها التجارب الإنسانية[١١].

كان اهتمام علال الفاسي بالمظاهر الاجتماعية والثقافية هذه انعكاساً لأحاسيسه القومية العميقة التي لم تقتصر على هذه المظاهر فحسب، وإنّما امتدت لتطغى على مواقفه السياسية أيضاً التي غلب عليها طابع الدفاع عن الأمة العربية في مواجهة الأطماع الاستعمارية للدول الغربية، التي تهدف إلى القضاء على الوجود العربي الإسلامي في المغرب. هذا الموقف الوطني والعروبي عرّضه لملاحقة سلطات الاحتلال الفرنسي في المغرب وقيامها بنفيه عام ١٩٣٧ إلى الغابون، وبقائه هناك لغاية عام ١٩٤٦، عاد بعدها إلى المغرب وكان أكثر صلابة وإيماناً بشرعية نضاله ومقاومته للمحتل الفرنسي. واستمر في قيادة نضال حزب

---

(٦) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة: عبد السلام جسوس للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ١٤٠.

(٧) علال الفاسي، **منهج الاستقلالية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢)، ص ١٤٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

(٩) لمزيد من التوسع حول موقفه من قضية التعريب، انظر: الصادق العماري، «أبعاد التعريب في فكر علال الفاسي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ١٢٨.

(١٠) علال الفاسي، **النقد الذاتي**، ط ٥ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٩)، ص ٣٥١.

(١١) علال الفاسي، **عقيدة وجهاد**، ط ٢ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨١)، ص ٨٣.

الاستقلال، وأصبح مناضلاً سياسياً معروفاً ومطارداً من قبل السلطات الفرنسية، مما دفعه إلى أن يغادر المغرب عام ١٩٤٧ ويهاجر إلى القاهرة لاجئاً سياسياً، ويتخذ منها مقراً لنشاطه السياسي في التصدّي للسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب. ولا شكّ أن هجرته هذه، والتقاءه بالعديد من الشخصيات الوطنية والقومية في مصر وخارجها، قد أسهما في توضيح مخاطر الأطماع الغربية والاحتلال الفرنسي للمغرب على السواء. واستمر علال الفاسي يواصل نضاله بعزم وإصرار إلى أن تحقق استقلال المغرب عام ١٩٥٦، وعاد بعد ذلك إلى المغرب ليواصل قيادته الميدانية لحزب الاستقلال والمشاركة في إدارة الشأن السياسي. من هذه الحيثيات انطلقت تلك المشاعر القومية العربية الجيّاشة التي تحوّلت من خلال نشاطه الواسع إلى صياغات فكرية ذات تأثير في الفعل القومي العربي المناهض للاستعمار، ولم يكن ذلك النشاط محصوراً في نطاق جغرافي محدّد، بل امتد على طول الوطن العربي وعرضه بشكل جعل علال الفاسي حالة عربية.

لذا، نجد في فكر علال الفاسي تشعباً كبيراً نظراً إلى وفرة نتاجات علال الفاسي وتناولها لميادين فكرية متعددة توجب البحث المتخصص. وعلى هذا الأساس، حدّد هذا البحث بأبعاد المضمون القومي العربي في فكره السياسي.

أولاً: القضية الفلسطينية

شغلت القضية الفلسطينية جزءاً مهما من نضاله في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب، وأسهمت كغيرها من العوامل في نشأة حزب الاستقلال الذي يرأسه علال الفاسي.

وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي العام من أجل القضية الفلسطينية في القدس عام ١٩٣٢ اشترك وفد من الحركة الوطنية المغربية مكوّن من المكّي الناصري ومحمّد بنونة، وأعلن الوفد تضامنه مع القضية الفلسطينية وشجبه الوجود الصهيوني في فلسطين، وقدم الوفد إلى المؤتمر تقريراً عن حالة الاستعمار في المغرب، وهو التقرير الذي نشر في ما بعد في القاهرة بعنوان: **فرنسا وسياستها البربرية**[١٢].

ونظراً إلى اهتمام علال الفاسي المبكر بالقضية الفلسطينية، فقد شكّل «لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة»[١٣]، وقد جسّد تشكيل هذه اللجنة وعياً قومياً مبكراً بالقضية الفلسطينية، واهتماماً خاصاً بها تمثل بالجهود الجليلة التي بذلتها تلك اللجنة من أجل القضية الفلسطينية، التي يمكن تلخيصها بالآتي[١٤]:

١ ـ العمل على اشعار الرأي العام المغربي بخطر الصهيونية على العروبة.

٢ ـ إعلان المنشورات التي تصلها عن القضية الفلسطينية من المشرق.

---

(١٢) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٤٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

٣ ـ إرسال برقيات الاستنكار والاحتجاج إلى الهيئات العربية والدولية ضد السياسة الصهيونية في فلسطين قبل قرار التقسيم وبعده.

٤ ـ القيام بإحياء يوم فلسطين من كلّ سنة.

٥ ـ فضح وتعرية النشاطات الصهيونية حتّى في أوساط اليهود المغاربة إلى حدّ أنَّ الحزب الوطني وقّع مع اليهود المغاربة وثيقة مشتركة وجهت إلى الخارجية الإنكليزية احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين، وبذلك شكّلت هذه اللجنة إحدى قنوات الاتصال ما بين الحركة الوطنية في المغرب العربي والمشرق العربي.

وقد تطور هذا الموقف القومي العربي في ما بعد في تقديم مساعدات مالية وعينية للثوار الفلسطينيين أرسلت عن طريق الجامعة العربية، وكذلك بتشجيع الشباب الوطني المغربي على التطوع في صفوف الثوار الفلسطينيين من أجل المشاركة في تحرير فلسطين(١٥).

وبذلك اعتبر علال الفاسي القضية الفلسطينية قضية الجماهير العربية في المغرب العربي عموماً، والمغرب على وجه الخصوص، وكان متضامناً مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحصول على حقوقه، كما اعتبرها القضية التي وحّدت صفوف العرب وجمعت كلمتهم وعلّمتهم ما لهم من قوة معنوية ونفوذ روحي(١٦).

نستنتج مما سبق إن للقضية الفلسطينية أثراً كبيراً في إنضاج الفكر القومي لعلال الفاسي، خاصة بعد الاتصال بالحركة الوطنية في المشرق العربي. ثمّ أدى تطور القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الكيان الصهيوني إلى بلورة موقف أكثر جدية لتأييد قضية فلسطين واعتبارها جزءاً من قضية الشباب الوطني المغربي التي يناضلون من أجلها. وفي ذلك يقول علال الفاسي(١٧): «لقد ظلت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل للبلاد العربية، لكنّها لم تنل في يوم من الأيام العناية الجديرة بها. فضاعت من أيدي العرب فرص كثيرة، كان يمكنهم معها أن يعدّوا للصهيونية ما يستطيعون من قوة».

وفي إطار اهتمامه بالقضية الفلسطينية، أشارت جريدة **العلم** إلى البرقية التي بعثها علال الفاسي باسم حزب الاستقلال إلى هيئة الأمم المتحدة متضمنة تأييده لاستقلال فلسطين وعروبتها، كما أشارت إلى الرسالة التي تلقّاها مكتب المغرب العربي في القاهرة من مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني يبدي فيها شكره لعلال الفاسي ومكتب المغرب العربي لاهتمامهما بالقضية الفلسطينية(١٨).

واتسمت مرحلة الخمسينيّات من القرن العشرين بضعف نشاط علال الفاسي وحزبه إزاء القضية الفلسطينية بسبب الظروف الاستثنائية التي تعرّض لها، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
(١٧) الفاسي، **النقد الذاتي**، ص ٣٧.
(١٨) **العلم** (حزب الاستقلال)، ١٩٤٧/٦/١.

١ ـ مطاردته وكذلك مطاردة كادر حزبه وأعضائه وزجّهم في السجون.

٢ ـ حظر نشاط حزب الاستقلال رسمياً بعد نفي الملك محمّد الخامس في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٣.

في ضوء هذه المستجدات اضطر علال الفاسي إلى توجيه نشاطه إلى القضية الوطنية المباشرة والنضال من أجل الاستقلال، بيد أن ذلك لا يعني التخلّي عن القضية الفلسطينية، واستمر هذا الموقف حتّى إلى مرحلة ما بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦.

وبعد الاستقلال، انشغل علال الفاسي أيضاً بالمسألة الوطنية بسبب الظروف التي رافقت استقلال المغرب، ولم يتطرق إلى القضية الفلسطينية في مؤتمر المجلس الوطني لحزب الاستقلال المنعقد في الرباط بتاريخ ١٩ ـ ٢٠/٨/١٩٥٦، وكذلك لم يشر إليها في ندوة لجان العمل واليقظة للحزب في مؤتمرها المنعقد بتاريخ ٧/٥/١٩٥٩ والمتضمن الخطوط الرئيسيّة لبرنامج حزب الاستقلال، وكذلك في مؤتمر الحزب العام المنعقد في ٨ ـ ١٠/١/١٩٦٠، وإنما انصرف إلى معالجة أوضاع الحزب الداخلية وما ترتب عليها إثر الانشقاق الذي تعرّض له الحزب في ٢٥/١/١٩٥٩.

لقد ظلت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل... لكنها لم تنل في يوم من الأيام العناية الجديرة بها.

في ضوء ذلك أصبحت القضية الفلسطينية من المسائل الثانوية في اهتمامات علال الفاسي، حيث نلاحظ أنّه لم يولِها أي اهتمام في المؤتمر السادس للحزب المنعقد عام ١٩٦٢، سوى إشارة عابرة في خطابه الذي ألقاه إذ قال: «وقد ساهم وطننا في بلورة الفكرة العربية في أمر فلسطين والاعتراف للفلسطينيين بكيان خاص يمكنهم أن يتكلموا داخل وطنهم وخارجه للدفاع عنهم واسترجاع بلادهم من يد الصهاينة»[١٩].

هذا الموقف ترك ظلاله أيضاً على المؤتمر السابع للحزب المنعقد عام ١٩٦٥، الذي هو الآخر لم يتطرق إلى القضية الفلسطينية وما تعرضت له سوى بإشارة عابرة لما آلت إليه قضية فلسطين.

إنَّ التقصير بشأن القضية الفلسطينية في تلك الفترة يعدّ من المآخذ القومية على علال الفاسي، ولا سيما أنها أوضح مركز إشعاع في النضال العربي. ويبدو أن علال الفاسي شعر بذلك التقصير، لهذا فإنه في المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في ٢٤ ـ ٢٦/١١/١٩٦٧، أولى القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً، ولا سيما أن المؤتمر انعقد بعد نكسة حزيران/يونيو، حيث أعلن تأييده وتضامنه مع القضية الفلسطينية بحيث تضمّن خطابه في المؤتمر ٢٤ صفحة عن القضية الفلسطينية، مبيناً فيه أسباب النكسة، وكيف اغتصب اليهود فلسطين، مع إيضاح تاريخي لِكُلّ المحاولات الصهيونية الهادفة إلى احتلال فلسطين وغايتها من ذلك، ثمّ يتطرق إلى

(١٩) الفاسي، **منهج الاستقلالية**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

موقف الغرب من قيام دولة إسرائيل، وكذلك عن خطّة إسرائيل البعيدة المدى.

وقد طرح علال الفاسي مقترحاً لحلّ المشكلة الفلسطينية تضمن الآتي[٢٠]:

١ ـ تخلّي اليهود عن الصبغة الدينية والسلالية التي أعطوها لدولتهم.

٢ ـ تخلي العرب عن فكرة إجلاء اليهود الذين استوطنوا فلسطين.

٣ ـ جلاء الجيوش الإسرائيلية عن الأراضي العربية التي احتلتها في الأردن وسورية وغزة وسيناء وإرجاعها إلى حكوماتها.

٤ ـ عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم وتعويضهم ما فقدوه من مال بسبب تشردهم.

٥ ـ تأسيس دولة لادينية في الضفة التي تسمى اليوم بإسرائيل وإعطاؤها اسم الجمهورية الديمقراطية الفلسطينية.

٦ ـ طبقاً لما يقرره المؤتمر التأسيسي يوضع دستور الجمهورية على أساس وفاقي بين الديانات والطوائف بحيث توزع السلطة بصفة عادلة شبيهة بالصفة الجاري العمل بها في لبنان، وتكون اللغتان العربية والعبرية رسميتين للدولة.

٧ ـ تتمتع الطوائف المقيمة في الجمهورية بكامل حريتها الدينية، ويمكن أن تنظّم شؤونها على الطريقة التي تريد، وتقوم الدول بواجب الرعاية والمساندة المادية والمعنوية للجميع.

٨ ـ تقبل الجمهورية عضواً في الجامعة العربية وفي المؤسسات المنبثقة عنها إذا رغبت في ذلك.

ليس من المستغرب أن يكون لنكسة حزيران/يونيو مثل هذا التأثير في موقف علال الفاسي، خاصة إذا ما ذكرنا الآثار الكبيرة التي جاءت بها هذه النكسة، حيث أذكت روحاً نقدية واسعة على الساحة العربية كانت لها آثارها الواضحة والمعروفة لدى الشعب العربي. كذلك نجد اهتمام علال الفاسي ينصبّ على القضية الفلسطينية ليس فقط بكونها جزءاً من اهتماماته الوطنية، بل بكونها قضية العرب الأولى، لذلك نراه في خطاب له بمناسبة ذكرى وثيقة الاستقلال عام ١٩٧٠ يقول: «إننا لا نقبل أبداً أي حلّ لقضية فلسطين لا يرضي الشعب الفلسطيني ومنظمة المجاهدة»[٢١]. وهو بذلك يؤكّد شرعية نضال الشعب الفلسطيني معبراً عنه بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وكان اسمه الحركي في هذه المنظمة «الوالد»[٢٢]. وفوق كلّ ذلك يعتبرها قضية العرب والمسلمين فيقول: «فلسطين ستكون غاية العمل الأولى، سيناضل عنها

---

(٢٠) علال الفاسي، **دائماً مع الشعب** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٨)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢١) حزب الاستقلال، **الخطاب التاريخي للرئيس علال الفاسي بمناسبة ذكرى ١١/١/١٩٧٠** (الرباط: مطبعة الرسالة، [د. ت.])، ص ٤٠.

(٢٢) عبد الكريم غلاب، «شمولية النضال عند علال الفاسي،» **العلم الثقافي** (١٧ أيار/مايو ١٩٧٥)، ص ٥. انظر أيضاً: حوار مع هاني الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في: **العلم**، ١٢/٥/١٩٨٠، ص ١٢.

كلّ أُولي الأمر وكل أفراد الشعب من المسلمين، لأنّها لن تعود قضية الفلسطينيين أو العرب وحدهم»[٢٣].

وضمن هذا السياق، يؤكّد ضرورة التضامن العربي والإسلامي من أجل الدفاع عن قضية فلسطين، واعتبارها القضية التي يجب أن تأخذ الحيّز الأوّل في اهتمامات العرب والمسلمين، ويذهب علال الفاسي إلى محاربة الحلول السلمية المطروحة لحلّ القضية الفلسطينية، ومنها مشروع روجرز الذي رأت بعض الحكومات العربية ضرورة الاستجابة لمناقشته ظناً منها أنّه ربما يساعد على فتح أبواب الحوار، فيقول: «من الواجب أن أنبّه إلى خطأ واضح، وهو اتخاذ هذه المبادرة دون توضيح أو تفاهم مع إخواننا المناضلين الفلسطينيين الذين يموتون باختيار ورضا في صفوف المعارك وفي جبهة القتال»[٢٤]. وفي هذا الخطاب يؤكّد علال الفاسي أنَّ الكفاح الطويل الدائم هو الحلّ الحقيقي لقضية فلسطين[٢٥]. ويطالب في خطابه المواطنين بزيادة المعونات للثورة الفلسطينية لتتمكن من مواجهة ظرفها العصيب[٢٦].

وضمن هذا السياق، يرى علال الفاسي أنَّ القضية الفلسطينية مرتبطة أشدّ الارتباط بالقضايا الوطنية الداخلية، وكل إصلاح أو نضال داخلي هو دعامة للكفاح الفلسطيني، ويعبّر عن هذا بقوله: «إنَّ ما نقوم به من كفاح مهما كانت قيمته، وما نتخذه من مواقف من أجل قضايانا الخاصة يعتبر في العمق جبهة قوية لمساندة الكفاح الفلسطيني وموازاة في العمل للثورة الفلسطينية، لأننا نعتقد أن الاستعمار واحد، وأن الصهيونية التي هي أخبث استعمار يهودي رأسمالي جزء لا يتجزأ من الاستعمار الأوروبي والأمريكي»[٢٧].

وكنتيجة لذلك يتبيّن مدى رؤية علال الفاسي ووعيه الثاقب، وتفهمه لطبيعة الصراع بين قوى التحرر والإمبريالية. ومن هذه المنطلقات ربط علال الفاسي القضية الفلسطينية ربطاً مصيرياً بالأمة العربية.

وتأسيساً على ما تقدّم، نخلص إلى أن المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية يشكّل عملاً إيجابياً في إطار التضامن العربي، إلا أنّه كان بحاجة إلى تحديده كهدف مركزي وبلورته بشكل يجعله يخرج من دائرة ارتباطاته القطرية التي جعلته يدور في فلك الصراعات الداخلية، التي حدّت من ممارساته القومية وجعلته غير قادر بشكل كامل على تعبئة الجماهير المغربية وتنظيمها تنظيماً يرتفع بها إلى المسؤولية القومية، وكانت هذه الصفة أكثر وضوحاً في مرحلة قبيل نكسة حزيران/يونيو.

---

(٢٣) علال الفاسي، **واقع العالم الإسلامي** (الرباط: مطبعة الرسالة، [د. ت.])، ص ١٩.

(٢٤) حزب الاستقلال، **نص خطاب الرئيس علال الفاسي أمام المجلس الوطني لحزب الاستقلال المنعقد في ٢٤- ٢٥/١٠/١٩٧٠** (الرباط: مطبعة الرسالة، [د. ت.])، ص ٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٧) حزب الاستقلال، **خطاب الرئيس علال الفاسي أمام المجلس الوطني لحزب الاستقلال يوم ٢٠/٢/١٩٧١** (الرباط: مطبعة الرسالة، [د. ت.])، ص ١١.

ثانياً: وحدة المغرب العربي

لقد أطّر علال الفاسي في بداية نضاله الزخم الشعبي باسم الوطن، وليس باسم الوحدة، إلا أنّه وقع توظيف هذه الفكرة (الوحدة) في خدمة قضية الاستقلال[٢٨] بسبب ما آلت إليه مستجدات ظروف المواجهة مع المستعمر الفرنسي وخصوصيتها بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢.

بعد إنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ تحوّل مركز نشاط الحركات الوطنية المغربية (المغرب، تونس، الجزائر) إلى القاهرة، وكان هناك نوع من التنسيق في ما بينها، كان لعلال الفاسي دور مؤثر فيه، وقد تمثّل هذا الدور في ما بعد في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٧[٢٩]. وبذلك شكّل مكتب المغرب العربي في القاهرة أوّل نواة لوحدة أقطار المغرب العربي[٣٠].

توّج هذا الوعي الجديد والمتزايد بفكرة وحدة المغرب العربي في ٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٧ بإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي، التي شكّلت البداية للتفكير في صياغة الإشكال الملائمة لهذه الوحدة وتنسيق البرامج والخطط لضمان التحرر والاستقلال. وقد ترأس لجنة تحرير المغرب العربي قائد الثورة الريفية عبد الكريم الخطابي، وشارك في قيادة هذه اللجنة: علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال المغربي، والحبيب بورقيبة، وعبد الخالق الطريس، وغيرهم من كبار القادة الوطنيين في أقطار المغرب العربي.

وقد نصّ الميثاق المعلن عن اللجنة أعلاه على أن[٣١]:

١ ـ المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيستمر في حياته المستقبلية.

٢ ـ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة وبقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

٣ ـ مبدأ استقلال كلّ قطر على حدة مع الالتزام بمساعدة الباقي.

وقد انتخب علال الفاسي أميناً عاماً للجنة تحرير المغرب العربي[٣٢]. واستطاع أن يقوم بدور مؤثر وفاعل لخدمة القضية المغربية وتكريس عروبتها على الصعيدين العربي والدولي، واستمر يؤدي هذا الدور حتّى في مرحلة ما بعد الإعلان عن استقلال المغرب.

---

(٢٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(٢٩) حول نشاط هذا المكتب، انظر: محمد بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة،» **المجلة التاريخية المغاربية** (تونس)، العددان ٤١ ـ ٤٢ (١٩٨٦)، ص ٣٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣١) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٥٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، أعلن علال الفاسي ضرورة العمل الجادّ لتحقيق وحدة المغرب العربي، إذ قال: والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هنالك مجال للعزلة ولا الوطنية الضيقة في هذا العصر، وقد بيّن التاريخ أن أحسن عصورنا هي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحّدة. إن على إخواننا في تونس والجزائر، وعلينا نحن في المغرب أن نفكّر في هذا، وأن نعدّ العدة له، إننا نريدها وحدة مغربية إسلامية، بعيدة عن كلّ نفوذ أجنبي أو كتلة أجنبية، نريدها خالصة للمغرب العربي[٣٣].

وفق هذه الرؤية المستقبلية للوحدة، لعب علال الفاسي دوراً بارزاً في تنشيط الأحزاب الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي. ولم يتوقف علال الفاسي عند حدود الفكر والتنظير، وإنما قرن الفكر بالعمل لتحقيق أسس هذه الوحدة ـ وحدة المغرب العربي ـ فقد دعا علال الفاسي كمبادرة منه، إلى عقد مؤتمر الوحدة. وبعد مشاورات واتصالات عقد المؤتمر في طنجة للفترة من ٢٧ ـ ٣٠/٤/١٩٥٨[٣٤]، واجتهد في أن يجعل من السمات الإسلامية التي ميّزت فكره العروبي دفقاً وسنداً لتيار العروبة في المغرب العربي. وقد شارك في هذا المؤتمر (مؤتمر طنجة) زعماء الأحزاب الثلاثة في المنطقة، وهي: حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الجزائرية. وفي ختام المؤتمر صرح علال الفاسي قائلاً: «في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوّقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم، وهوت إليه أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس لتحقيق هذه الوحدة. ذلك أن الوحدة شيء قار في النفوس، ثابت في الذهنيات، يجري به الدم المشترك، ويسري به الإيمان الموحّد»[٣٥].

شكّل مكتب المغرب العربي في القاهرة، الذي أسسه علال الفاسي عام ١٩٤٧، أول نواة لوحدة أقطار المغرب العربي.

وبذلك شكّل مؤتمر طنجة نقطة تحول في الفكر الوحدوي لعلال الفاسي، لأنّه حدّد وأرسى لأول مرة وبشكل رسمي مضموناً واضحاً لفكرة المغرب العربي، أي أنّها لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام الوحدة المنشودة.

---

(٣٣) علال الفاسي، **كي لا ننسى** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٣)، ص ١٨٣.

(٣٤) أبو بكر القادري، **رجال عرفتهم في المغرب والمشرق** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٣)، ج ١، ص ١٠١ ـ ١٠٢. انظر أيضاً: **العلم السياسي**: العدد ٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، والعدد ١٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٣)، المتضمن تفاصيل عن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي. وقد شكل هذا الموقف الوحدوي لأقطار المغرب العربي امتداداً وتعزيزاً وقوة مضافة لوحدة سورية ومصر التي تحققت في شباط/فبراير ١٩٥٨ وتحدياً جديداً للمخططات الاستعمارية آنذاك.

(٣٥) عبد الكريم غلاب، «علال الوحدوي،» **العلم** (ملحق خاص) (١٧ أيار/مايو ١٩٨٦).

إلا أن نتائج المؤتمر أصيبت بالفشل. ولم ينتج منها أي عمل جدّي لتحقيق ما اتفقت عليه الأحزاب نتيجة التناقضات السياسية التي تباينت في اختياراتها السياسية والتنموية[٣٦]، وكذلك نتيجة الانشقاق في قسم منها[٣٧] مما انعكس على اختلافها في المبادئ والأهداف. هذا الفشل لتجربة مؤتمر طنجة الوحدوية قد فوّت فرصة للتطور في مجال تعميق الوعي القومي العربي والعمل الوحدوي في المغرب العربي خصوصاً، والوطن العربي عموماً.

ورغم هذه الإخفاقات، فقد ظلّ علال الفاسي متشبثاً بوحدة المغرب العربي، ورغم عدم حصول تقدّم في تحقيقها، الا أنّه استمر مؤمناً ومناضلاً من أجل هذه الوحدة، وداعياً في مختلف خطبه وبمختلف المناسبات إلى تجاوز الخلافات الثانوية بين الأنظمة والنضال من أجل تحقيق تلك الوحدة. وقد كان بحق رائد العروبة في المغرب.

ثالثاً: الوحدة العربية

استأثرت الوحدة العربية بجانب كبير من اهتمام علال الفاسي، واتخذ التعبير عنها أشكالاً عديدة، حيث آمن الحزب الذي يقوده بالعروبة والإسلام، كما جاء في وثيقة الاستقلال ـ وثيقة تأسيس الحزب في ١١/١/١٩٤٤ ـ [٣٨] حيث يقرّ الحزب أن المغرب دولة حرة مستقلة منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمن[٣٩]، أي منذ الفتح العربي الإسلامي للمغرب، وفي ذلك دلالة واضحة على وعي التواصل التاريخي وعلى أن التاريخ المغربي الحيّ المتواصل هو التاريخ العربي الإسلامي دون أن يعني ذلك جهلاً بالماضي الأسبق للمغرب.

وهو في ذلك يؤكّد انتماء المغرب إلى الأمة العربية، وأنّه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وقد شارك هذا الشعور بالانتماء العربي أملاً في أن يؤدي التضامن العربي إلى نتائج ملموسة على صعيد الممارسة بعد قيام جامعة الدول العربية.

ومع تطور الوعي القومي العربي لعلال الفاسي وتعمّقه خلال فترة نضاله ضدّ الاستعمار الفرنسي، وتطور اتصالاته بقادة الحركة القومية في المشرق العربي، ورغبة الأخيرة بضرورة إدخال المغرب وغيره من بلاد المغرب العربي في هيئة الجامعة العربية، كونها مؤمنة بالدور الذي يمكن أن تقوم به أقطار المغرب العربي في المستقبل العربي، لما لها من المركز الجغرافي الممتاز، وبما تملكه من إمكانيات في ميدان التعاون الاقتصادي الذي سينظّم بين الأقطار العربية[٤٠] في ضوء هذه المنطلقات كان علال الفاسي ينظر إلى الوحدة العربية من

---

(٣٦) محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط ٢ (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣)، ص ٥٣ و٧٣.

(٣٧) الفاسي: **منهج الاستقلالية**، ص ١٤٨، و**دائماً مع الشعب**، ص ٥٥.

(٣٨) انظر نصّ وثيقة الاستقلال في: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣٩) المصدر نفسه ص ٢٤٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

خلال نظرته إلى جامعة الدول العربية بكونها الإطار العام للوحدة، ويعدّها ناقصة بسبب عدم دخول البلدان العربية غير المستقلة إليها لتعارض ذلك مع ميثاق الجامعة[٤١]. وقد أبدى علال الفاسي ملاحظاته النقدية على ميثاق الجامعة العربية مشيراً إلى أن الميثاق يعني بصريح العبارة أن البلدان العربية غير المستقلة لا محلّ لها في عضوية الجامعة، وكل ما تضمنه الميثاق هو تقرير ملحق خاص بالتعاون مع الأقطار العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة[٤٢].

ومن هذا المنطلق، ولإيمانه بعروبة المغرب ودوره التاريخي في الحياة العربية والإسلامية، حاضراً ومستقبلاً، دعا علال الفاسي إلى تعديل ميثاق الجامعة العربية (الملحق)، إذ يقول: «إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضي باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية، ونحن نرى أن هذا القرار يجب أن يكون في مقدمة ما تتخذه الجامعة في قضيتنا لتفسر به هذا الغموض غير المقصود، ولتأكيد هذا القرار، نرى أن الخطوة الثانية يجب أن تكون في تعيين ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها السياسية وغيرها»[٤٣].

وهكذا نجد أن مفهوم الوحدة العربية يتبلور في فكر علال الفاسي من خلال إيمانه بأهميتها ووعيه بأن الحدود الموجودة بين الأقطار العربية هي حدود مصطنعة خلقها الاستعمار وجعل منها وسيلة لتجزئة الشعب العربي وتفرقته واستخدام كلّ أجهزته لترسيخ هذا الانقسام، فقد أصبح الوطن العربي مجزأً طبقاً للاتفاقيات السرية الاستعمارية، ووجد العرب بمقتضى ذلك مجزّئين في كفاحهم ضدّ الوجود الأجنبي والحمايات أو الانتدابات المعلنة عليهم، فصار الاستقلال العربي استقلالاً جزئياً لِكُلّ قطر من أقطار العرب التي تناضل وحدها، ومن أجل تحرير الجبهة التي أرغمت على النضال وحدها فيها[٤٤]. وفي ضوء ذلك، نلاحظ أن علال الفاسي كان مدركاً بحقائق التاريخ والحياة، واعياً لمتطلبات عصره، وكان فكره القومي العربي ممارسة حيّة وعملية تعكس الواقع ولا تنافيه، وامتداداً يصل الماضي بالحاضر بروح عصرية.

ومن هنا تبرز معالم التوجّه الوحدوي في فكر علال الفاسي، هذا التوجه الذي تلمسنا خطاه في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة في ١٥/٢/١٩٤٧، وكذلك في تشكيل لجنة تحرير المغرب العربي في ٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٧ اللذين شكلا نواة مصغّرة لوحدة المغرب العربي التي هي نواة للوحدة العربية الشاملة. هذا التحول أملته ضرورة وحدة النضال من أجل تحقيق الاستقلال، وصولاً إلى الوحدة، فهو يقول: إن الحقيقة العربية لا بدّ أن تتضح للجميع، وهي أنَّ الشعب العربي لا يرضى إلا بتكتل أبنائه ووحدة كلمته والوقوف أمام الأجنبي صفاً واحداً كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً[٤٥].

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٤٥.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٥.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٦.
(٤٤) الفاسي، **واقع العالم الإسلامي**، ص ٧.
(٤٥) علال الفاسي، **نداء القاهرة** (الرباط: المطبعة الاقتصادية، ١٩٥٩)، ص ١٤٣ - ١٤٤.

إن أهمية فكر علال الفاسي في قضية الوحدة العربية هي أنّه استطاع أن يحوّل الوحدة من عالم التمنيات والأحلام إلى أرض الواقع العملي، حين تمكّن مع جهود الخيّرين من عقد مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي عام ١٩٥٨؛ هذه الوحدة التي اعتبرها طريقاً للوحدة العربية الشاملة، وليست وسيلة لتكتل إقليمي تتناقض أهدافه مع هدف الوحدة العربية. وموقف علال الفاسي هذا يتطابق وموقف حركة القومية العربية التي تنظر إلى وحدة المغرب العربي كخطوة إيجابية على هذا الطريق[٤٦].

ثمّ أخذت فكرة القومية العربية تنمو وتتطور في فكر علال الفاسي ونشاطه السياسي، وبدأت تأخذ أبعاداً أكثر وضوحاً حتّى أصبح يؤمن بـ «القومية العربية الصحيحة التي لا ترضى غير الإسلام بديلاً»[٤٧].

تكمن أهمية فكر علال الفاسي في قضية الوحدة العربية في أنه استطاع أن يحول الوحدة من عالم التمنيات إلى أرض الواقع العملي.

إن الارتباط بالإسلام كعقيدة في بلدان المغرب العربي شكّل وما يزال يشكّل خاصية جوهرية يصعب فهمها في معزل عن استيعاب الخصوصيات المتعددة لطبيعة كلّ بلد من البلدان وطبيعة صياغتها لهذا المفهوم، «فهي خصوصية تنطوي على أصالة وإيجابية يأتي الإسلام وتطابقه التام مع العروبة كأظهر حالة فيها، وهي التي طبعت حياة المغرب العربي في صراعه الطويل ضدّ الاستعمار، وفي مقاومته لأثر الثقافة الاستعمارية الذي استمر بعد انتهاء الغزو العسكري والسياسي»[٤٨].

وقد أضاف علال الفاسي طروحات فكرية أخرى تقرن الإيمان بالعمل لتوضيح معنى إيمانه بالوحدة العربية، حيث قال: «كلنا عرب وكلنا قوميون»، وأن العروبة «هي محتوى عقيدتنا ووطنيتنا»[٤٩] فالعروبة عنده وجود حيّ في التاريخ العربي والإنساني، لإيمانه بأن الأمة العربية أمة قائمة منذ القدم، وهي فاعلة وصانعة حضارات عريقة في التاريخ الإنساني، وهي لا تحتاج إلى شهادة عن وجودها، بل هي تحتاج إلى قيادات عربية تاريخية تعمل جاهدة على تعميق الشعور بالوحدة العربية وتحويله إلى إرادة حتّى تتمكن من وضع العرب على طريق التفاعل من أجل بناء حضارة عربية جديدة تنقذهم ممّا هم عليه. تعزّز هذا الموقف العروبي بإصرار علال الفاسي على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، كونها من المقوّمات الأساسية للقومية العربية، فضلاً عن إيمانه بأنها اللغة التي اختارها الله لتكون لغة القرآن الكريم.

---

(٤٦) سعدون حمادي، **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٥٩.

(٤٧) الفاسي، **منهج الاستقلالية**، ص ٤٦.

(٤٨) **الثورة**، ٧/ ٤/ ١٩٨٩، ص ٤

(٤٩) الفاسي، **منهج الاستقلالية**، ص ٤٦.

هذا التشبث المقترن بالإيمان بأهمية اللغة العربية يكشف عن عمق الأفق المستقبلي لدى علال الفاسي، إذ أصبحت اللغة في عصر العولمة والتكتلات الكبرى رصيداً اقتصادياً هائلاً، إن لم توجد فلا بدّ من إيجادها كوسيلة اتصال موحّدة. وينفق الأوروبيون اليوم مبالغ طائلة على الترجمة الفورية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها شركاتهم التجارية ومؤسساتهم الاقتصادية لتجاوز تعدديتهم اللغوية. ويوضح علال الفاسي أكثر أن عروبة المغرب تفرض عليه أن يتقدم إلى العمل بجدّ في توحيد الاتجاه العربي قبل كلّ شيء، وفي مقاومة كلّ التيارات التي تحاول شطره إلى شطرين أو أكثر[٥٠]. وهو في ذلك يبرهن على عروبة المغرب وتعلقه بالوحدة العربية، ويرد على كلّ المحاولات الاستعمارية التي تعمل جاهدة على عزل المغرب عن المشرق.

وباختصار، يمكن القول، إن علال الفاسي ذهب أكثر مما تقدّم في نظرته إلى الوحدة العربية وإمكانية تحقيقها وأهميتها إلى الحدّ الذي جعله يؤمن أنّه «من الممكن الوصول إلى الوحدة العربية الشاملة عن طريق الوحدات الإقليمية، بحيث يمكن ضمّ الحجاز واليمن والجنوب في دولة عربية متحدة، وضم مصر والسودان في دولة أخرى، وتوحيد سورية ولبنان والأردن والعراق والكويت في دولة ثالثة، وتوحيد ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، ومعها الإقليم الموريتاني في اتحاد المغرب العربي، ومن هذه الاتحادات الأربعة تتكون دولة الجامعة العربية الرباعية كونفدرالية»[٥١]. ويضيف في حديث آخر له مؤكّداً «إن الوحدة العربية لا بُدَّ أن تقع على مراحل»[٥٢].

في ضوء ذلك، تتضح رؤية علال الفاسي الثاقبة وتصوره لشكل الوحدة العربية، والذي يراه مقبولاً هو شكل الاتحاد الكونفدرالي الذي يمنح الأقطار العربية مرونة في إدارة شؤونها السياسية والإدارية من خلال نظام اللامركزية؛ كما إنّها تقوّي من ساعد العرب وتتيح للأقطار العربية التصدّي للتهديدات الخارجية ومخاطر الاحتلال الأجنبي، وقد مثلت تجربتا اتحاد دول الخليج العربي واتحاد دول المغرب العربي أنموذجين لهذه الرؤية.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن الفلسفة العامة التي انطلق منها علال الفاسي بخصوص الدعوة إلى قيام الاتحادات الجهوية ـ الفدرالية في الوطن العربي هي فلسفة واقعية، تختلف من حيث الأسلوب عن الفلسفة التي تبنى عليها النظرة الشمولية إلى الوحدة العربية. وعليه، يمكن

---

(٥٠) الفاسي، **دائماً مع الشعب**، ص ٥٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٤. هذا الرأي يتطابق وما يدعو إليه في هذه المرحلة المفكر العربي د. خير الدين حسيب ويدافع عنه بالقول: «إنّه ليس من الضروري أن تبدأ الوحدة العربية بدخول كلّ الدول القطرية إليها... حسب ظروف الأقطار العربية يمكن أن يتحد فيها بلدان أو ثلاثة أو أربعة، والآخرون يصيرون فيها بقدر ما يرون فائدة من الدخول في هذه الوحدة....» انظر: خير الدين حسيب، «خير الدين حسيب للجزيرة: العمل الوحدوي الرسمي غائب.. والمركز يحاول ملء هذا الفراغ،» أجرى المقابلة مالك التريكي، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٣. وقد نشرت أيضاً تحت عنوان: «مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية: العمل الوحدوي الرسمي غائب،» **راية العرب** (بغداد)، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥، ص ٧.

(٥٢) علال الفاسي، **العودة إلى النبع الصافي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٣)، ص ١٤.

القول إن رؤية علال الفاسي الوحدوية إلى الاتحادات الجزئية تشكّل فعلاً خطوات رصينة صوب الوحدة العربية الشاملة.

ومن هنا نرى أن أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي إزاء الوحدة العربية جاءت معبّرة عن طموحات قومية كبيرة في الوحدة العربية، إلا أن تلك الطموحات كانت ولم تزل مرتهنة بواقع النضال من أجل استقلال المغرب العربي.

خاتمة

في ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن أبعاد المضمون القومي العربي في فكرعلال الفاسي قد تميّزت بالأصالة والمعاصرة، إذ ركزت على تأكيد الانتماء القومي العربي إلى المغرب، واعتبار التاريخ المغربي تواصلاً للتاريخ العربي الإسلامي، فهو أول من بلور فكر الدعوة إلى عروبة المغرب في مواجهة المحتل الفرنسي، إذ غرس في الوجدان والعقل العربيين هاجس الدولة العربية الواحدة، وانشغل بقضية العروبة، وكرّس جهده واجتهاده من أجلها، كما أبرزت دور قضية فلسطين في بلورة وإنضاج الوعي القومي العربي لدى علال الفاسي، ومن ثمّ نزوعه وتطلعه نحو الوحدة (المغربية/العربية)، وفي إمكانية قيام هذه الوحدة على مراحل. وهكذا نلمس مجهوداً نظرياً يعكس تطوراً ملحوظاً في الفكر الوحدوي لعلال الفاسي، فضلاً عن أخذه بالواقعية في تصوره لشكل الوحدة العربية المنشودة؛ ولم يتوقف فكره عند هذا الحدّ، بل كان تطلعه القومي العربي يهدف إلى التفكير في صياغة الأشكال الملائمة التي ينبغي أن يبنى عليها مفهوم الوحدة (المغربية/العربية) وتجديد التفكير في إشكالياتها وأدواتها المنهجية، ومن ثمّ تنسيق الخطط في ما بين الأقطار العربية، وصولاً إلى تحديد أسس مشروع الوحدة العربية الشاملة. بيد أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الطروحات في الفكر القومي لعلال الفاسي، التي تدعو إلى التقارب الإقليمي المشروط بكونه غير بديل للوحدة العربية المنشودة. وجدير بالإشارة أن مثل تلك الطروحات باتت تشكّل واقعاً عملياً ملموساً من خلال التجارب الوحدوية العربية القائمة في الوقت الحاضر، متمثلاً في اتحاد دول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي، على الرغم مما يسجل عليهما من ملاحظات. وإنّه لمن الصعب على الباحث العربي أن يخفي إعجابه بعبقرية هذا المجاهد والمفكّر الفذّ الذي يعد من أبرز رواد الفكر القومي العربي في المغرب العربي وأشهر أعلامه بلا منازع.

يرى علال الفاسي أن الشكل المقبول للوحدة العربية هو شكل الاتحاد الكونفدرالي الذي يمنح الأقطار العربية مرونة في إدارة شؤونها.

لكن تبقى المحصلة التي نسعى إلى تحقيقها، ليس فقط توفير المعطيات والمعلومات والأفكار عن أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي، رغم أهمية ذلك، وإنما مطلوب إعادة قراءتها قراءة جديدة معاصرة من أجل الإسهام الجاد في جهود التأسيس لفكر وحدوي عربي حواري منفتح ومتعدد الأبعاد، وتأصيله ليكون أكثر ملاءمة على الصعيدين

الوطني والدولي من أجل الانخراط، بكفاءة وندّية وفاعلية في ما نطمح إلى بلورته من مشاريع الوحدة والتنمية والتحديث والديمقراطية وحقوق الإنسان، في إطار مواكبة العصر وقيمه الثقافية والسياسية، ورهاناته الفكرية والحضارية. وأعتقد أن مركز دراسات الوحدة العربية مؤهل لعقد ندوة فكرية عربية حوارية عن علال الفاسي (رحمه الله)، فهو كشخصية عربية فكرية وحدوية يستحق مثل هذه المبادرة، لأن أبعاد المضمون القومي العربي في فكره ما زالت قادرة على تجديد العطاء والإسهام في تعزيز التجارب الوحدوية القائمة بغية حفز الوعي القومي العربي في هذه المرحلة التاريخية من حياة الأمة العربية، والمغرب العربي على وجه الخصوص، لما يواجهانه من تحديات داخلية وخارجية مختلفة □

متوفر لدى موزع مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية في مملكة البحرين،

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

(شارع السلمانية، ١٧١ بناية الشيخ راشد،
ص. ب: ١٥٦، المنامة – البحرين، هاتف ٣٩٨٢٨٦٦)

● **من منشورات المركز والمطبوعات التي يوزعها،**

الكتب التالية:

- رؤية في القضايا العربية: القومية العربية ـ الوحدة العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ المثقف العربي والديمقراطية.
- العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل.
- الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية.
- الحوار القومي ـ الإسلامي.
- مدينة الأرامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير.
- وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان.
- حال الأمة العربية، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق.
- الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.
- النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية.

إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب

عبد الواحد بلقصري(*)

باحث في علم السياسة، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط ـ المغرب.

مقدمة

شهد المغرب عند نهاية القرن التاسع عشر أحداثاً سياسية كبرى مسّت الدولة والمجتمع، وأطّرت ـ بقوة ـ جدوى إعمال فكرة الإصلاح بصيغة سياسية ودستورية، وكان لها مركز الثقل في الحياة السياسية التي طبعت مغرب ما قبل الاستقلال. لكن بعد حصوله على الاستقلال، عرف المغرب المستقل أحداثاً مؤلمة ميّزت التاريخ السياسي للمغرب المعاصر، وكان لها تأثير كبير في الذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي، وشكلت عقبة في دمقرطة الحياة السياسية بما يضمن حرية المواطنين وضمان حقوقهم في العيش في ظل نظام ديمقراطي.

ومع بداية عقد التسعينيات، ومع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين، أصبح الوقوف على الذاكرة السياسية للمغاربة ومدى تقويمها، مثار اهتمام العديد من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين والسياسيين والحقوقيين والأكاديميين. وجاء هذا الاهتمام بعد الموجة الثالثة للديمقراطية التي جسّدها العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، وذلك بالقطع مع ممارسات النظام السياسي السابق عبر مسلسل التسوية غير القضائية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. هذه الدينامية لتجاوز مخلّفات الماضي الأسود، انطلقت بإصلاحات ضرورية لترسيخ دولة الحق والقانون. إن الدخول في تجربة العدالة الانتقالية عبر مفهوم المصالحة الذي يربط بالأساس طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة ومدى تقويم هاته العلاقة وإعادة الثقة، جاء طبقاً لسياق سياسي ذي مرحلة قصيرة، شكلت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة مضمونه الحقيقي، وكما عبّر النص المحدث لهيئة الإنصاف والمصالحة الذي أكد تصالح المغاربة مع تاريخ بلادهم عبر مرحلة تمّت من الاستقلال حتى نهاية التسعينيات ويغطيها البحث والتجربة، وتسليط كل الأضواء الكاشفة عن مرحلة الصراع المضطرب والمرير الذي عرفه مجتمعنا، بما يدفع في اتجاه المقاربة الموضوعية والعقلانية المستوعبة للسياق العام

(*) البريد الإلكتروني: fnaril_amjd@hotmail.com.

السوسيولوجي للانتهاكات. إن مسلسل التسوية والمصالحة مع الماضي يبرهن عن مرحلة هامة يجتازها المغرب، دولة ومجتمعاً، وهو من أطوار تفعيل أدبيات الإصلاح كشرط لوجوب نجاح الانتقال الديمقراطي وتوطيد دولة الحق والقانون وترسيخ وضمان حقوق الإنسان واحترامها.

وقد شكل موضوع الذاكرة السياسية والعدالة في الآونة الأخيرة محور اهتمام مختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين، وجاء نتيجة بعض التراكمات التي عرفها المشهد الحقوقي، والتي خلقت لنا خطاباً حقوقياً جمعياً اتخذ صيغاً مختلفة، وطرحت عدة ملفات حقوقية على إثره في المغرب منذ عقد التسعينيات.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالات التالية:

الإشكال **الأول**: هل تقويم الذاكرة السياسية عبر العدالة الانتقالية من شأنه أن يؤدي إلى تجانس مجتمعي يمكن أن يؤدي إلى تحول ديمقراطي؟

الإشكال **الثاني**: هل من شأن تقويم الذاكرة السياسية عبر العدالة الانتقالية أن يحول الدولة المغربية من دولة خارقة للقانون في سنوات الجمر والرصاص التي عرفها التاريخ السياسي للمغرب المستقل إلى دولة حامية له ومكرسة لحقوق الإنسان؟

الإشكال **الثالث**: هل من شأن المصالحة التي قامت بها الدولة أن تعطينا اندماجاً وطنياً عبر تصفية تراكمات الماضي السلبية. وبالتالي، بناء الدولة الوطنية التي تعتبر المدخل الأساسي للدولة الديمقراطية الحداثية؟

الإشكال **الرابع**: هل التجربة المغربية فيما يخص العدالة الانتقالية، في مقاربتها بمثيلاتها من التجارب المقارنة، متشابهة مع التجارب التي عرفها العديد من الدول أم أنها تجربة فريدة واستثنائية؟ وما هي الخصوصيات التي ميزت التجربة المغربية؟

أولاً: إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب

في البداية يصعب تحديد تعريف وسياقات هاته المفاهيم بالنظر إلى تعددها وتشعب معانيها في الوقت نفسه، هذا وسنوضح بعض المفاهيم المركزية لها.

الذاكرة هي إعادة القراءة المشتركة لحالات الماضي، وإيجاد لغة مشتركة لتعريفه. ومع تطور تجارب الدول فيما يخص العدالة الانتقالية أصبح هناك حق من حقوق الإنسان التي تنتمي إلى الجيل الثالث وهو الحق في الذاكرة.

أما المصالحة فهي إيجاد روابط بين فرقاء ومتعارضين تقتضي المصالحة والتسامح، ويقتضي هذا الأخير الاعتراف. المصالحة لا تتأسس على التجاوز بل يجب أن تفضي بالانتهاكات إلى الحقيقة التي تعتبر أول شرط للمصالحة.

أما العدالة الانتقالية فهي تتمظهر بقرارات وطنية أو دولية أو على شكل لجان للحقيقة، فهي تقوم على سيرورة المصالحة والتسامح. والتسامح لا يعني النسيان أو المصالحة كما لا يعوِّض عدم العقاب.

ومفهوم العدالة الانتقالية له دلالات مختلفة. البعض يعتبره تجاوز تصفية الماضي عبر الانتقال إلى الديمقراطية عبر التداول السلمي، وذلك بتصفية تركة أحقاد الماضي. والبعض الآخر يعتبره تقويم الذاكرة الجماعية لمجتمع عرف سنوات الرصاص أو صراعاً متوتراً بين الدولة ومعارضيها أفضى إلى ضحايا ومعتقلين سياسيين ومنفيين، عبر التسامح والاعتذار وجبر الضرر الجماعي. إذن، تختلف مفاهيم العدالة الانتقالية حسب خصوصيات كل بلد على حدة، وليس هناك مفهوم محدد وثابت للعدالة الانتقالية.

١ ـ الأحداث السياسية الكبرى والخروقات الناتجة منها

منذ الاستقلال، عرف المغرب الكثير من الأحداث السياسية، والهزات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية المرتبطة بدوافع سياسية، بدءاً بالصراع حول المضمون الذي يأخذه الاستقلال، والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسير عليها البلاد، والكيفية التي يجب أن تدار بها شؤونه، وطبيعة نظام الحكم فيه، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين.

أبرزت مقاومة الحماية الفرنسية التفاف مكوّنات الحركة الوطنية والشعب المغربي حول الملك محمد بن يوسف باعتباره يجسد الشرعية المغربية، وتتويج ذلك بإجراء مفاوضات من أجل الانتقال إلى مرحلة الاستقلال.

ترتبت على هذا الصراع أحداث دموية عنيفة، رسمت الخطوط العريضة للتاريخ السياسي الحديث بالمغرب (الريف ١٩٥٨) ـ (الدار البيضاء ١٩٦٥ ـ ١٩٨١) ـ (مراكش ومدن الشمال ١٩٨٤) ـ (فاس ـ طنجة ١٩٩٠)، بالإضافة إلى اعتقالات ومحاكمات سياسية شاملة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، كما عرف تاريخ الصراع في المغرب، كذلك، أسلوب الاغتيال السياسي (بنبركة ـ بنجلون ـ كرينة ـ زروال ـ التهامي)، والنفي الاضطراري.

هذه الخصوصية الحقوقية تاريخياً وحضارياً، دفعت المغاربة إلى الإيمان بالفكر الحقوقي، لما يحمله من رمزية كونية، وكونه خير تعبير عن بناء مجتمع ديمقراطي، واحتلال العمل في مجال حقوق الإنسان موقعاً متميزاً في إطار الصراع الديمقراطي. هذه الدينامية تزامنت مع تحولات سياسية وجيواستراتيجية على المستوى العالمي، جعلت من حقوق الإنسان وسيلة للضغط على الدول النامية من بينها المغرب، والإسراع في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، تتوازى في العمل الحقوقي مع الجمعيات والإطارات الجماهيرية المدافعة عن حقوق الإنسان.

المقاومة التي أفرزها الشعب المغربي للكفاح من أجل الاستقلال، دفعت الإقامة الفرنسية إلى تقديم تنازلات في إطار التفاوض عبر ما يعرف بـ «إيكس ليبان»، تُوّجت بإعلان الاستقلال.

وإبّان الاستقلال، بدأت تطرح إشكالات، وانطلقت المهام المنتظرة للمغرب المستقل من

مضمون الاستقلال، والتوجهات العامة، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، المؤطرة لحياة المجتمع المغربي وبناء الدولة العصرية. الأمر الذي كان باعثاً على بروز الكثير من الأحداث السياسية، والهزات الاجتماعية، مقترنة بما هو سياسي وأيديولوجي، من خلال التفاعل والتناقض بين القوى المتواجدة في الساحة الوطنية طوال الفترة المراد دراستها.

٢ ـ الصراع حول السلطة السياسية

أ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠

تميز الصراع حول السلطة إبّان الاستقلال، بزخم كبير في الأحداث والوقائع حول مدى ترجمة الاستقلال، وبناء مؤسسات سياسية ودستورية، تؤشر على مقومات الدولة العصرية في أثناء حصول المغرب على الاستقلال واصطدامه بالإرث الثقيل الذي خلّفه المستعمر، والاتجاه في العمل نحو تأطير الحياة المجتمعية للمغرب المستقل وبناء الدولة الحديثة وإقامة مؤسساتها.

وقد أبرزت مقاومة الحماية الفرنسية التفاف مكونات الحركة الوطنية والشعب المغربي حول الملك محمد بن يوسف باعتباره يجسد الشرعية المغربية، وتتويج ذلك بإجراء مفاوضات شكلت نقطة تحوّل في الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال، الأمر الذي أفرز اختلافاً كبيراً حول شكل النظام، ونوع الملكية المعتمدة، ونسخ التحالفات، وفتح ورش التدشين، بالنهج الذي يدفع إلى تحصين حياة المجتمع المغربي، وتفادي الاصطدام وتكريس هيمنة الحزب الواحد، الأمر الذي جعل السلطان يحتكر السلطة التنفيذية من خلال لعب الدور المحوري في التدبير السياسي، وحمل مشعل تسيير شأن الأمة. كل ذلك لم يكن ليتم دون الدخول في إحداث مؤسسات (مؤسسة الجيش) وتقزيم عوامل قوة الحركة الوطنية، عبر تفكيك جيش التحرير، بالتصفية والقمع والاحتواء، وشن المؤسسة العسكرية الحديثة التكوين حملات عسكرية، لا تخلو من إراقة الدماء.

ثم كان الهجوم على عامل إقليم قصر السوق ـ الراشيدية حالياً ـ عدي وبيهي وأنصاره عام ١٩٥٧ بعد تمرده على السلطة رغم ولائه لمحمد الخامس، وتؤكد بعض المصادر أنه كان مدعوماً من قبل الفرنسيين في الخفاء من أجل منع وصول السلاح إلى الثورة الجزائرية. وقد تم إخماد التمرد وإلقاء القبض على عدي وبيهي والحكم عليه بالإعدام.

وبعد إصدار «حركة التحرير والإصلاح الريفية» ميثاقها يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، وتشكيل تنظيم مسلح يحمل اسم «جبهة النهضة الريفية» من طرف الريفيين بهدف تسيير الريف، اندلعت مواجهات ومعارك قوية بين الجيش المغربي والريفيين، عرفت قصفاً جوياً خلف العديد من الضحايا، الذين لم يتم تحديد عددهم إلى الآن، وذلك لوضع حد للانتفاضة الريفية.

كل ذلك من أجل وضع حد لكل الميولات نحو الاستقلال عن الملكية، وتجسيد هذه الأخيرة خيارها السياسي والأيديولوجي داخل المجتمع المغربي.

أسس الملك محمد بن يوسف، جمعية وطنية استشارية تتكون من ٧٨ عضواً، ضمت أعضاء الحركة الوطنية، بما فيهم التنظيم القوي، حزب الاستقلال، تفادياً لمواجهته، ومن ثمة العمل على بلورة القواعد الدستورية والقانونية. وتُوّج ذلك بتشكيل حكومة عبد الله إبراهيم، لوضع النصوص القانونية بما يتلاءم ودور الملكية التقليدية، وتحديد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تصريف مشاريع لإنجازها، وبالتالي بناء الذات الوطنية للمغرب المستقل.

حدث كل ذلك في ظل التناقضات التي تعتمد وسط الساحة الوطنية سياسياً وأيديولوجياً، وانشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذي التوجه اليساري الجذري عن حزب الاستقلال ـ وللقصر قسط في حدوث ذلك ـ ليأخذ الصراع مساراً آخر، كما يؤكد الدكتور عبد الله ساعف، حيث إن «الهاجس الذي كان يحرك الأطراف المتصارعة، بما فيهم الدولة، هو السيطرة على المجتمع، والتحكم في الأدوات القمعية والأيديولوجية، وطرح بدائل مجتمعية متناقضة».

هذا الصراع المحتدم، دفع الملكية إلى التفكير في وضع دستور، يؤطّر وينظم الحياة السياسية والعلاقات بين الحاكمين والمحكومين، ويحدد اختصاصات السلطات، لكنه لم يتقدم نظراً إلى مقاطعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مجلس الدستور المشكّل من قبل الملك، ومطالبته بانتخاب جمعية تأسيسية تشرف على وضع الدستور.

ثم كانت إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، التي تعني وضع حد لحكومة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبالتالي وضع حد لنهاية مشاريعها، الأمر الذي اعتبر آخر مسمار يدق في نعش العلاقة بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبالتالي حدوث تطور في الصراع خاصة بعد اعتلاء الحسن الثاني سدة الحكم.

ب ـ ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤

التصور الذي تبنّاه محمد بن يوسف للملكية، لم يكن التصور نفسه الذي جسده الحسن الثاني بعد وصوله إلى الحكم، إذ سعى إلى إسباغ الطابع الامتيازي للملكية داخل الحقل السياسي المغربي. وعمل على تكييفها وآليات الديمقراطية، مع الحفاظ على جوهرها، في أن يسود الملك ويحكم، بعد التصفيات التي قام بها ضد قادة جيش التحرير وعناصره، وهجومه الشرس على المناطق المنتفضة، مما جعل القصر سيداً دون منازع في الساحة السياسية.

دخول مرحلة الستينيات، تميز بصراعات سياسية حادة وأحداث دموية، هزت الاستقرار السياسي للمغرب الحديث، وحتى الحكومات الأربع الأولى لم تتمكن من القضاء على تلك الاهتزازات، لكون تلك الصراعات، كما اعتبرها الدكتور عبد الله ساعف، «لم تسايرها مبادرات اجتماعية واقتصادية، ولم تكن فيها إنجازات مهمة».

أسفرت التجربة السياسية للحسن الثاني في بداية حكمه، عن العمل على وضع قواعد مكتوبة تكون بمثابة دستور، يشرعن لأيديولوجية النظام الملكي، ومركزة السلطة في يد الملك

بشكل مطلق (دستور ١٩٦٢). وقد اختار حزب الاستقلال مؤازرة الملك، والتصويت بـ «نعم» على الدستور الممنوح، في حين أثار اعتراضات قوية على مضامينه وأسلوب وضعه من قبل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتنظيم هذا الأخير حملة دعاية من أجل مقاطعة الاستفتاء حوله، وبالتالي فتح خط المواجهة مع القصر.

نظمت أول انتخابات تشريعية عام ١٩٦٣، التي أعطت الفوز لحزب «الفديك» الذي تأسس حديثاً بعد أن لعبت وزارة الداخلية دوراً كبيراً في حسم النتائج، ووضع الخريطة السياسية الجديدة، وأصدر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مواقف بأن العملية الانتخابية شابها التزوير، وجعل ذلك باعثاً على اتخاذ موقف المقاطعة من الانتخابات الجماعية، الأمر الذي دفع النظام إلى اللجوء إلى شن حملة عنف كرد فعل بعد أن وجه التهمة إلى الاتحاد الوطني في كونه حضّر لمؤامرة الإطاحة به. وبالتالي تعليق المسلسل الديمقراطي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

أمام تصدع «الفديك» في مهمتها المتمثلة في مساندة السياسة الحكومية، ومن جهة ثانية فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، وضرب مصداقية شعارات بداية الاستقلال المتمثل في تكريس مجتمع العدالة والرفاه، جاء رد فعل الشارع المغربي في مظاهرة ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ في الدار البيضاء، ليجسد أول مواجهة بين الحكم والشارع، وكان عنوانها العريض العنف الدموي، حيث إن ١٥٢٥ قتيلاً دفنوا بالقرب من مطار محمد الخامس، حسب تصريحات أحمد البخاري عميل المخابرات السابق.

غليان الشارع المغربي في الدار البيضاء ١٩٦٥، والمعارضة البرلمانية لحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتقديمهما لملتمس الرقابة، دفع الحكم إلى الإعلان عن حالة الاستثناء طبقاً للفصل ٣٥ من الدستور، وإرفاقها بحل مؤسسة البرلمان، وكل ذلك جعل ملك البلاد يعترف بـ «أزمة حكم وسلطة». وزاد من تعميق الأزمة في البلاد، اغتيال زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المهدي بنبركة بأياد داخلية وخارجية، الشيء الذي أدى إلى الشلل والجمود في الحياة السياسية في المغرب.

أدى فرض حالة الاستثناء إلى تعطيل جُلّ المؤسسات، وتكثيف الأجهزة القمعية الاعتقالات والمحاكمات (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، لاستبدادها وظلمها، وتكريس الجمود السياسي، الذي سرعان ما استؤنف بسلسلة مظاهرات جديدة للعمال والفلاحين، كانتفاضة أولاد خليفة في منطقة الغرب عام ١٩٧٠، واستعمال الأجهزة العسكرية والأمنية الرصاص الحي الذي خلف العديد من الضحايا.

كما لعبت الأحداث الدولية ـ الهزيمة العربية ١٩٦٧ ضد إسرائيل، وخروج مظاهرات الطلبة في فرنسا ١٩٦٨ ـ دوراً في إذكاء التساؤلات والإشكالات حول جدوى السياسات المتبعة داخل النخب اليسارية، فتشكلت تنظيمات ماركسية ـ لينينية، تتبنّى الثورة وإحداث القطيعة مع النظام، ومنها «٢٣ مارس» التي تأسست ١٩٧٠ من مناضلين خرجوا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعرفت في البداية بمنظمة (ب)، و«إلى الأمام» المكوّنة من مناضلين انشقّوا عن

حزب التحرر والاشتراكية وتأسست في آب/أغسطس ١٩٧٠، عرفت في البداية بمنظمة (أ)، واعتُمد في قاعدتهما على القطاع المتعلم، والتحرك بسرية في التنظيم، مما أربك الزمن السياسي للدولة، لتدخل هذه الأخيرة في سلسلة من الاعتقالات ومنطق القمع والتعذيب وتنظيم المحاكمات لاستنزاف قواهما وكوادرهما.

هذا التنامي والتطور السياسيَيْن والاجتماعيَيْن وحدّتهما، استطاعا أن يصدّعا أجهزة الجيش، للقيام بمحاولتين انقلابيتين، كتعبير عن امتداد الصراع إلى داخل المجتمع المغربي.

وبهدف تحريك الوضع السياسي والاقتصادي العام في مجموع البلاد، وإنعاش قنوات الحوار والتواصل مع المؤسسة الملكية، واتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، تنقذ البلاد من وضعها المأزوم بعد إقصاء الرموز العسكرية والأمنية الشديدة المعارضة لقوى الحركة الوطنية، خرج تنظيم سري للفقيه البصري بهدف شن ثورة عارمة، على غرار ما كان سائداً في بلدان العالم الثالث، تناضل ضد الإمبريالية والاستعمار والصهيونية، والرجعية المرتبطة بهذه القوى، ووقعت أحداث مولاي بوعزة في إقليم خنيفرة ١٩٧٣ بمبادرة من تنظيم الفقيه البصري البلانكي، لتواجه بحزم من قبل الدولة، حيث شنت مصالح الأمن والجيش حملة على المنطقة، بالمداهمة ونزع الممتلكات والتعذيب والاعتقال وإجراء محاكمات إدانة بالانتماء إلى تنظيم «٣ مارس» تراوحت بين السجن والإعدام.

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف، وذلك بإصلاح العقليات والبنيات الفكرية ومأسسة المؤسسات ودمقرطتها.

بعد استنفاد شعارات المرحلة لإمكانياتها، واحتداد الصراع السياسي منذ وضع دستور ١٩٦٢، واعتبار حالة الاستثناء أزمة سياسية في هذه المرحلة، فرضت على الحكم، إعادة إدماج الحركة الوطنية في اللعبة السياسية ابتداء من دستور ١٩٧٢، وخطوة إعادة الإدماج لن تأخذ مداها إلا سنة ١٩٧٤ مع «الإجماع الوطني».

٣ ـ حسم الصراع حول السلطة السياسية

أمام بوادر حسم السلطة السياسية بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم ١٩٦١، واستئثار الملك بالسلطة التأسيسية في وضع دستور ١٩٦٢، بدل وضعه من قبل مجلس تأسيسي منتخب كما كانت تطالب الحركة الوطنية، وجدت هذه الأخيرة نفسها عاجزة عن أي رد فعل تجاه احتداد منهجية القمع. ومن ثمة كان حدوث أزمة سياسية بعد مقاطعة دستور ١٩٧٠ والبرلمان الناجم عن انتخابات ١٩٧٠، التي عرفت نهايتها بعد التعديل الدستوري لسنة ١٩٧٢، وبلورة انفراج وإدماج الحركة الوطنية من جديد في اللعبة السياسية، بعد طرح مفهوم الإجماع الوطني عام ١٩٧٤، واحتداد الصراع الاجتماعي والاقتصادي، وأخذه أبعاداً هيكلية وبنيوية، تدفع في اتجاه حل الأزمة من خلال مفاتيح الإصلاح السياسي والاقتصادي

والاجتماعي، بإجراءات مسطرية وقانونية تروم بناء دولة المؤسسات المشروعة ودولة الحق والقانون لتحقيق الديمقراطية.

انطلاقاً من ذلك سنعمل على تقسيم هذا المبحث إلى:

أ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠

تميز الظرف السياسي في بداية السبعينيات بإدماج الحكم للمعارضة في اللعبة السياسية، بعد قبول قواعد اللعبة، وهي، كما يحددها الحكم، «الاعتراف بالقواعد الشكلية، كقدسية الملكية والإسلام، والقواعد غير المكتوبة كالإجماع حول الثوابت وتحديد الاختيارات الوطنية... من خلال تأكيد الهوية الوطنية والقومية». وأدت قضية الصحراء ١٩٧٤، وبعث كتيبة جنود مغاربة إلى الجولان ١٩٧٣، إلى تمتين الجبهة الداخلية، وما تطلبه من مستلزمات، يتدخل فيها الأيديولوجي عبر ما يسمى «الإجماع الوطني»، والاقتصادي عبر ما يسمى «المغربة»، والانكباب على تصريفه سياسياً عبر ما يسمى «المسلسل الديمقراطي».

شارك كل أحزاب الحركة الوطنية في الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٧، واعتبرها الأستاذان عبد الرحمن القادري وخالد الناصري، أنها تفتقد الطابع التنافسي، أولاً لعدم نشر نتائجها، وثانياً عدم نزاهتها. كما وضح خالد الناصري أن الانتخابات في المغرب تلعب دوراً في إضفاء المشروعية على توزيع سابق وضعه الجهاز الإداري الذي لا يحترم حرية الانتخاب وإرادة الناخبين.

هذه الانتخابات سجلت حداً أدنى من الإدماج السياسي، وإصلاح الوضع دون المس بجوهر السلطة السياسية، التي استطاعت التكيف مع المحيطيْن الداخلي والخارجي، وإعطاءها قيمة مركزية لميزان القوى بالشكل الذي يخدم أهداف ومصالح الحكم، بدءاً بتلجيم كل الميولات الشعبية.

ثم كانت انتفاضة الخبز في الدار البيضاء عام ١٩٨١، بعد دعوة «الديمقراطية للشغل» إلى إضراب عام، عمّ أغلب أحياء المدينة، وتدخلت قوى الجيش والشرطة، وتم إحصاء ما لا يقل عن ٦٠٠ قتيل، وحصلت عدة اعتقالات استتبعت بمحاكمات.

زاد من احتدام الصراع الاجتماعي قبول المغرب بإعادة جدولة ديونه، وإقرار برنامج التقويم الهيكلي الذي يمتد من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣، ودفْع الشعب المغربي لكلفته مالياً واقتصادياً واجتماعياً، ليخرج هذا الشعب عن صمته في مظاهرات في مدينة مراكش ومدن الشمال ١٩٨٤، لم تخرج في مستوى قمعها عن انتفاضتي الدار البيضاء ١٩٦٥ و١٩٨١ من حيث الاعتقالات الواسعة وإجراء المحاكمات.

أمام الثقل الذي يتحمله كاهل الشعب المغربي الناتج من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة للأزمة، لم يبق أمامه إلا معاودة الخروج إلى الشارع في بداية التسعينيات، وبالضبط في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، استجابة منه لدعوة نقابتي الكنفدرالية

الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين في المغرب، في مدن فاس وطنجة وغيرها.. عرفت مدينة فاس مواجهات عنيفة إثر تدخل الجيش وتجاوز الأحداث لرجال الشرطة، واستعمال الآليات العسكرية الثقيلة مثل المدافع الرشاشة، مما خلف ١٠٠ قتيل و١٠٠٠ معتقل صدرت في حقهم أحكام قاسية.

هذه المظاهرات الزاخمة خلال فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، أعطت مؤشراً دفع المعارضة البرلمانية إلى تنظيم نفسها، ومساندة الشعب الفلسطيني والتضامن مع الشعب العراقي. ساهم في ذلك انهيار نظام القطبية الثنائية، والمبادرة بمطالب الإصلاح السياسي والإداري والقضائي مما مكّن من تعبيد الطريق نحو دولة الحق والقانون كمدخل للديمقراطية.

ب ـ مرحلة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩

التحولات السياسية والجيواستراتيجية على المستوى العالمي، في نهاية نظام القطبية الثنائية والضغط الاجتماعي المتزايد على الشعب المغربي، وتنظيم المعارضة البرلمانية، وهيكلة المجتمع المدني، كل ذلك أدى إلى طغيان المطالبة بالديمقراطية، وإحداث إصلاح سياسي وإداري وقضائي يواكب تيار العولمة الزاحف، مما جعل النظام يقدم، على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وجعله شرطاً لإجراء قطائع مع ثقل الموروثين الثقافي والمجتمعي، والإعفاء عن مجموعة من المعتقلين السياسيين سنة ١٩٩١. ثم كان بروز الكتلة الديمقراطية، وتقديمها المذكرة الأولى قبل وضع دستور ١٩٩٢، الذي رفضته، باستثناء حزب التقدم والاشتراكية. وأعلن في ديباجة الدستور، عن تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً، تلاه الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين، ومؤسسياً إحداث وزارة حقوق الإنسان، وتنصيب المجلس الدستوري كآلية ديمقراطية للمراقبة الدستورية بما فيها القوانين الانتخابية.

هذه الخطوات خلقت انفتاحاً سياسياً بين الحكم والمعارضة، بهدف توسيع المشاركة السياسية، وإرساء هيئات قادرة على تنظيم الحوار وتعميق دراسة القضايا الكبرى المطروحة على البلاد، واقتراح السياسات والتدابير حول سبل معالجتها، الأمر الذي دفع الكتلة الديمقراطية إلى تقديم المذكرة الثانية للمطالبة بضرورة الإصلاح السياسي والدستوري، وقد شكلت مدخلاً لبروز مفهوم «التوافق» كشعار جديد يجمع بين الحكم والمعارضة البرلمانية، في تأطير الحقبة السياسية المقبلة.

انفرد الحكم بوضع دستور جديد عام ١٩٩٦، قبلته المعارضة البرلمانية ـ باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ـ لتدخل المعارضة في «الحوار الاجتماعي» و«الحوار السياسي» مع النظام، وأدى كل منهما إلى تصريح مشترك، **الأول** بين الحكومة والباطرونا والنقابات، ويدفع في اتجاه ضمان سلم اجتماعي، و**الثاني** بين الحكومة والأحزاب السياسية، وهو يكرس «التوافق» حول اللعبة السياسية، من خلال التراضي حول القوانين المؤطّرة للعملية الانتخابية. ما استتبع التحول في طبيعة المعارضة السياسية في المغرب، إذ لم تعد هناك معارضة للحكم بل أضحت معارضة صرفة للحكومة.

فهل نجحت سياسة التوافق فيما فشلت سياسة «الوحدة الوطنية» والإجماع الوطني؟

هذه الدينامية الحاصلة في المشهد السياسي المغربي، شكلت طفرة نوعية في مجال الإصلاح السياسي والدستوري، بإثباتها لإرادة سياسية قادرة على تحصين المكاسب والمنجزات، وتحويلها إلى نقاط ارتكاز صانعة لآفاق قادرة على مقاومة الممانعات والضغوط المضادة للإرادة القائمة في ميدان الإصلاح، بتشكيل حكومة التناوب التوافقي المنبثقة عن نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧ بقيادة عبد الرحمن اليوسفي.

استطاعت حكومة التناوب التوافقي أن تحدث تطوراً إيجابياً في مؤسسة الحكومة مغايراً لحكومات عقد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، بتحقيق نجاعة البرامج والسياسات العمومية عبر تخليق الحياة العامة، كمقوم للحكامة الجيدة، وتثبيت الشجاعة والجرأة في طرح أولويات الإصلاح، وفتح ورشه المركبة، بدءاً بتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل وتقليص العدد المهوّل للبطالة إلى حدود دنيا، مروراً بتكريس المساواة بين الرجل والمرأة في إطار الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وقوفاً عند إصلاح المنظومة التعليمية والإدارية والقضائية. بالإضافة إلى المساهمة الفعّالة في تعزيز استقرار البلاد وأمنها، وضمان انتقال الحكم في ظروف سلسة بعيداً عن كل الهزات والتوترات التي عرفها تاريخ انتقال الحكم في المغرب، والعمل إلى جانب الملك الجديد على بلورة العديد من النصوص والقواعد القانونية الهادفة إلى تحصين الحياة السياسية (مشروع مدوّنة الأحزاب، مشروع القانون الانتخابي)، والاقتصادية (مشروع قانون الاستثمار)، والاجتماعية (مشروع مدوّنة التغطية الصحية، مشروع مدوّنة الأسرة..).

إذن، استطاعت حكومة التناوب وضع التوجه الحازم نحو المستقبل، وتقعيد الخيار الديمقراطي المعبّر عن المصلحة العليا للأمة، في تجاوب مع الإجماع الوطني، كالاعتراف بتاريخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب المستقل، وتأسيس هيئة التعويض المستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل الوقوف على سنوات الرصاص وتجاوزها عبر تعويض الضرر للضحايا، وفتح الطريق نحو التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً، ومن خلال الاستفادة من التجارب التي عرفتها شعوب العالم، بهدف خلق مجتمع ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والحق.

وانطلاقاً من الخصوصية على مستوى حقوق الإنسان، التي وشمت التاريخ الحديث للمغرب المستقل، وتفاعلات الصراع السياسي حول ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لما تحمله من رمزية عالمية، بهدف بناء مجتمع مغربي ديمقراطي بشقّيه السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي، إلى الإيمان بالفكر الحقوقي عبر إطارات جماهيرية تناضل من أجل إعمال مبادئ حقوق الإنسان، واحترامها، وضمانها، وسيادتها لبناء مجتمع العدالة والحق، الأمر الذي شكّل أداة ضغط على الدولة، التي ما فتئت تسرع في إحداث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، تمثل صمام أمان للمجتمع المغربي، ودرعاً واقياً ينظم العلاقات الاجتماعية.

ثانياً: الممارسة المغربية للعدالة الانتقالية

١ ـ تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

ساهمت المتغيرات التي شهدها المغرب منذ مطلع السبعينيات في إعادة فتح ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبلورة مقاربات جديدة مختلفة للتعاطي مع هذا الملف، الذي شكّل أحد أهم عناوين المرحلة الحالية، ولم تكن عملية الإعلان عن تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ منفصلة عن صيرورة التدابير السياسية والمؤسساتية التي عرفتها البلاد منذ مطلع السبعينيات، وتجلى أهم معالمها كما ذكرنا سابقا في القسم الأول:

ـ إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ١٩٩٠.

ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين في آب/أغسطس١٩٩١ وتموز/يوليو ١٩٩٣.

ـ التنصيص في ديباجة دستور ١٩٩٢ المعدل في ١٩٩٦ على التزام المغرب بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دولياً.

ـ إحداث المحاكم الإدارية في ١٩٩٣.

ـ إحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان.

ـ إحداث المجلس الاستشاري لتتبع الحوار الاجتماعي في ١٩٩٤.

ـ إحداث اللجنة المتنقلة للتحكيم في قضايا التعويض سنة ١٩٩٩.

ـ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCam) سنة ٢٠٠١.

ـ إحداث مؤسسة ديوان المظالم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كوسيط بين المواطنين والإدارة لمعالجة شكاواهم وتظلّماتهم.

ـ اعتماد إجراء التمييز الإيجابي لفائدة النساء خلال الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عبر اللجوء إلى لائحة وطنية.

ـ إصلاح مدوّنة الأحوال الشخصية وإصدار قانون الأسرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ـ إحداث المجلس الأعلى للسمعي البصري ٢٠٠٣.

ـ رفع التحفظات عن اتفاقية التعذيب.

هاته الأحداث اعتبرها البعض بوادر بداية الانتقال الديمقراطي، وشكّك فيها البعض الآخر واعتبرها محاولة تجديد استمرارية نظام سياسي شكل شرخاً بينه وبين المجتمع من خلال مساهمته في تراكمات سلبية، ومن خلال فشله في تكريس سياسات عمومية معقلنة، والبعض الآخر اعتبرها انفتاحاً سياسياً يتطلب إرادة حقيقية من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، لأن

الديمقراطية أولاً وأخيراً هي ترسيخ ثقافة المشاركة وثقافة الاختلاف، ولن يتأتى هذا دون إصلاح العقليات والبنيات الفكرية أولاً، ومأسسة المؤسسات ودمقرطتها ثانياً. وهذان الأمران يتطلبان إرادة سياسية حقيقية لدى المسؤولين من جهة، وإرادة شعبية تحمل في ثناياها ثقافة الممانعة والتضحية لدى المثقفين وكل من يحمل هموم هذا الوطن الجريحة والثقيلة، سواء من يشتغل في الحقل المدني أو الأكاديمي أو الحزبي.

إن الحديث عن الانفتاح السياسي أمر إيجابي، لكن هذا الانفتاح يقتضي وجود آليات وتعاقدات حقيقية بين جميع الأطراف، لأن الانفتاح المحكوم بتقنية المناورة هو نكسة يمكن أن تؤدي إلى تراجعات كارثية، أما الانفتاح أو الانتقال المأسس والمعقلن والمبني على ميثاق تعاقدي، فيمكن أن يعطينا درجة للمشاركة وثقة بين جميع الأطراف، وهذا هو المدخل الأساسي لتأسيس فضاء التراضي، وبالتالي الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية التي نتطلع إليها جميعاً.

مما سبق، نستنتج أن هيئة الإنصاف والمصالحة جاءت في مختلف هاته السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تندرج ضمن ما هو متعارف عليه اليوم بلجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والتي يتم إحداثها في سياق ما يسمى بالعدالة الانتقالية. ومفهوم لجنة الحقيقة يحيل إلى هيئات لها مميزات خاصة، وتهتم بدراسة الماضي أو الوقوف على الخروقات المرتكبة خلال مرحلة زمنية معينة، ومنحها الأولوية لمطالب الضحايا، لتخلص في النهاية إلى تقديم تقرير ختامي يتضمن التوصيات والخلاصات.

شكل تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة حدثاً سياسياً وإعلامياً في المغرب نظراً إلى غناه بالتوصيات التي تضمنها.

ومجال العدالة الانتقالية المناسب في سياق معين للمجتمعات التي تعرف تحولاً سياسياً من الاستبداد إلى الديمقراطية عرف ثلاثة أنواع من اللجان: لجنة الحقيقة واللجان التاريخية وهيئات تقصّي الحقائق ولجان التحقيق.

اللجان التاريخية أسسها بعض البلدان كصيغة للتحقيق في الأخطاء الجسيمة للدولة التي وقعت وانتهت منذ سنوات وعقود. هذه اللجان لا تعد جزءاً من الانتقال السياسي، إذ لا تكون لها صلة بالقيادة السياسية أو الممارسات السياسية بقدر ما تهتم بكشف الحقائق التاريخية، والقيام بتقدير الضحايا غير المعترف بهم سابقاً أو يخلفهم من حيث كونها مؤقتة وتعمل لمدة سنتين وموافقاً عليها رسمياً، وهي هيئة غير قضائية وتتمتع بالاستقلال القانوني، وغالباً ما يتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي. وقد تأسس منذ ١٩٧٤ وحتى الآن ما يزيد على ٢٥ لجنة حقيقة رسمية في العالم، وهيئات تقصّي الحقائق، وهيئات تعمل على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتحقق فيها، وتعد التقارير حولها، وتتضمن آليات الأمم المتحدة المختلفة والآليات الإقليمية الموازية لتقصّي الحقائق عن سلطة أنظمة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) أو الاتحاد الأوروبي.

ولجان التحقيق هي هيئات مكتملة الشكل والمضمون، وسهلة التكوين مقارنة بلجان الحقيقة، وتباشر لجان الحقيقة العديد من التحقيقات الرسمية وغير الرسمية. وقد تتكون بمجرد مشروع حكومي، وهي مبادرة سابقة على إنشاء لجان الحقيقة لأنها لجان مقدمة للنداءات من أجل تحقيق وطني أكثر استقلالاً رغم محدودية نطاق مهامها، في عدم رسم صورة غير مشكّلة عن الماضي.

أما لجان الحقيقة فتعمل على وضع سجل دقيق ومفصل ورسمي لأحداث الماضي، وجمع أكبر قدر من المعطيات والوثائق، وتعد كأدلة لتوجيه الاتهام والمحاسبة وإعادة الاعتبار إلى الضحايا عبر جبر الضرر، وإعادة الثقة إلى أفراد المجتمع لضرب التمزق الاجتماعي والإنساني الذي خلفته انتهاكات الماضي، ومواكبة ذلك باقتراح الإصلاح القانوني والسياسي والمؤسساتي.

انطلاقاً مما سبق يطرح التساؤل التالي: هل تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة تعتبر نموذجاً مماثلاً لتجارب العدالة الانتقالية التي عرفها العالم عبر لجان الحقيقة؟ هذا ما سأتطرق إليه لاحقاً.

دراسة هاته التجربة بدقة وعمق تتطلب منا **أولاً** تحديد أسباب إنشائها، و**ثانياً** ذكر مهامها الرئيسية وأهدافها وطريقة اشتغالها، و**ثالثاً** إبراز خلاصاتها الرئيسية وأقصد تقريرها الختامي، من خلال تحديد خطوطه العريضة ومعالجة أهم توصياته.

٢ ـ قراءة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة

تأسس منذ ١٩٧٤ وحتى الآن ما يزيد على ٢٥ لجنة حقيقة رسمية في العالم وإن كانت بمسميات شتّى، فهي تعتبر الآلية الأكثر انتشاراً والأكثر تطبيقاً واتصالاً، نظرياً وعملياً، بالعدالة الانتقالية. وكما تم التأكيد سابقاً فإن لجان الحقيقة هي هيئات غير قضائية، تتمتع بنوع من الاستقلال القانوني، ويتم تشكيلها غالباً في مرحلة من مراحل الانتقال السياسي، وتركز على الماضي بالتحقيق حول نماذج من الانتهاكات الخاصة المرتكبة خلال مدة من الزمن، وليس حول حدث خاص بعينه، وتعطي الأولوية إلى حاجيات الضحايا، كما تنهي عملها بتقديم تقرير نهائي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات. يحظى التقرير الختامي بأهمية بالغة، باعتباره حصيلة عمل تلك اللجنة من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار أن تقرير لجان الحقيقة يتضمن توصيات في ضوء أعمال تلك اللجنة.

وفي المغرب، حظي تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بأهمية بالغة بالنظر إلى أنه كان محصلة لعمل الهيئة بالإضافة إلى التوصيات، وشكّل حدثاً سياسياً وإعلامياً بالنظر إلى غناه. فما هي الخطوط العريضة للتقرير؟ وما هي أهم التوصيات التي تضمنها؟ مع استحضار ردود الفعل دائماً أثناء التطرق إلى هذا الأمر بشكل خاص، والموضوع ككل بشكل عام.

أ ـ الخطوط العريضة للتقرير

تضمن التقرير العديد من النقط:

(١) حصيلة اشتغال هيئة الإنصاف والمصالحة: أكد التقرير أن هيئة الإنصاف والمصالحة اشتغلت فترة زمنية تعد هي الأطول مقارنة بتجارب أخرى من العالم (٤٣ سنة)، وأكد أن هاته الانتهاكات الجسيمة المسجلة على امتداد هذه الفترة، كانت نتيجة أزمات عنف سياسي ذات طبيعة متعددة شارك فيه فاعلون دوليون وغير دوليين. وقصد الاستماع إلى الضحايا وتحديد مطالبهم، وشرح مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة والتسوية المتّبعة لهذا الملف، التي باشرت، في إطار جلسات مغلقة، الاستماع إلى شهود قضوا فترات إلى جانب ضحايا لم يحدد مصيرهم، ونظّمت زيارات معاينة إلى مراكز الاحتجاز، واستمعت إلى أشخاص أشرفوا سابقاً على حراسة تلك المراكز.

أما فيما يخص البحث الوثائقي، ودراسة السجلات والوثائق، فقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بتجميع وتحليل المعطيات المحصّلة من مختلف المصادر المتداولة وطنياً ودولياً (لوائح، تقارير). ومنها لوائح المنظمات الحقوقية الوطنية، ولائحة منظمة العفو الدولية، ووثائق الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري، كما قامت بدراسة أجوبة الأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة الملكية، والوثائق المتوفرة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص المفقودين على إثر النزاع المسلح في الأقاليم الجنوبية، وقد أفضى عمل هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلق بالاستماع وإجراء التقاطعات ودراسة الأجوبة التي تلقتها من السلطات العمومية، إلى النتائج التالية:

ـ اكتشاف وتحديد هوية ١١ شخصاً توفوا على إثر مواجهات مسلحة والوقوف على أماكن دفنهم، فـ ٧ منهم توفوا عام ١٩٦٠ (مجموعة بركاتو ومولاي الشافعي)، و٤ منهم عام ١٩٦٤ (مجموعة شيخ العرب).

ـ الانتهاء إلى أن ٣٢٥ شخصاً، بعضهم في عداد مجهولي المصير، قد توفوا على إثر الأحداث الاجتماعية في أعوام ١٩٦٥، وفي غياب عائلاتهم ودون تدخل من النيابة العامة. وبلغ إلى علم الهيئة من مصدر طبي بأن العدد الإجمالي لضحايا أحداث حزيران/يونيو عام ١٩٨١ في الدار البيضاء قد بلغ ١٤٢ حالة.

ـ الانتهاء إلى أن تحديد وفاة ١٧٣ شخصاً رهن الاعتقال التعسفي والاختفاء في الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٩٩ في مراكز اعتقال أكدز بالريش ودار المقري ودرب مولاي علي الشريف وتافيلالت والكوربيس.

ـ ارتبطت ٣٩ وفاة بالسنوات الأولى للاستقلال في سياق الصراعات بين فاعلين غير دوليين و١٤ وفاة خلال الستينيات، وسجل عدد مرتفع خلال السبعينيات حيث بلغ ١٠٩ حالة وفاة، في حين عرف عقد الثمانينيات والتسعينيات انخفاظاً ملحوظاً في عدد الوفيات (٣ حالات في الثمانينيات و٢ في التسعينيات).

بالنسبة إلى النزاع في الأقاليم الجنوبية، أفضت تحريات الهيئة إلى استجلاء ٢١١ حالة لأشخاص كانوا محسوبين في عداد المختفين، وهم كالتالي:

ـ وفاة ١٤٤ شخصاً خلال الاشتباكات المسلحة، تم تحديد هوية وأماكن وفاة ٤٠ منهم و٦٧ شخصاً كانوا محسوبين في عداد المختفين، تبين للهيئة أنهم سُلّموا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن التحريات التي جرت من طرف الهيئة مكّنت من التقدم في مجال الكشف عن الحقيقة. كل هذا دفع بالهيئة إلى الدعوة إلى الاستفادة من التجربة والعناصر والشهادات والمؤشرات وسبل البحث والتحريات المتراكمة، التي تعتبر جزءاً من أرشيف الهيئة، لكن كل هاته التحريات بقيت مثار جدل من قبل الفاعلين الحقوقيين والسياسيين.

(٢) المعيقات التي واجهت الهيئة فيما يخص التحريات الميدانية والبحث الوثائقي: أشار التقرير إلى المعيقات والحواجز التي واجهت الهيئة أثناء عملها، وتتمثل في محدودية الشهادات الشفوية وهشاشتها، وللتغلب على ذلك تم اللجوء إلى مصادر مكتوبة.

أشار التقرير كذلك إلى الحالة المزرية التي يوجد عليها الأرشيف الوطني والتعاون غير المتكافئ لبعض الأجهزة، حيث قدم البعض منها أجوبة ناقصة عن ملفات عرضت عليه، كما رفض المسؤولون السابقون المحالون على التقاعد المساهمة في البحث عن الحقيقة. وبالرغم من ذلك أكد التقرير أن المهام التي أوكلت إلى الهيئة في إطار اختصاصاتها شكلت خطوة مهمة في النهوض بالحق ومعرفة الحقيقة من خلال ما ابتدعته من طرق وأشكال لم تكن معهودة، ساهمت في رفع مستوى الكشف عن الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها بلادنا خلال السنوات السابقة.

(٣) جبر الضرر: بالنسبة إلى جبر الضرر أشار التقرير إلى أن الطلبات المفروضة على الهيئة تجاوزت ٢٢ ألف طلب، تم فتح ١٦,٨٦١ ملفاً في مكتب الهيئة ودراستها واتخاذ مقررات بشأنها.

وقد أصدرت الهيئة مقررات بالتعويض لفائدة ٩٢٨٠ ضحية من بينهم ١٨٩٥ ضحية صدرت لفائدتهم توصيات إضافية بأشكال أخرى لجبر الضرر عن الإدماج الاجتماعي كتسوية أوضاع إدارية ووظيفية عالية وغيرها... وإصدار توصيات تتعلق بأشكال أخرى لجبر الضرر الجماعي عبر التعويض المادي لفائدة ١٤٩٩ ضحية، سبق لهم أن استفادوا من تعويضات مالية بموجب مقررات صادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض. هاته المقررات صدرت لفائدة ضحايا الانتهاكات التالية:

ـ الاختفاء القسري.

ـ الاعتقال التعسفي المتبوع أو غير المتبوع بمحاكمة، أو المتبوع بوفاة نتيجة تنفيذ حكم قضائي بالإعدام.

ـ الوفاة أو الإصابة بالرصاص أو الاعتقال التعسفي خلال أحداث اجتماعية.

ـ الاغتراب الاضطراري.

ـ الاغتصاب.

وقد أكد التقرير المعايير التي اعتمدها في إصدار المقررات وهي الحرمان من الحرية كمعيار موحد بالنسبة إلى جميع الضحايا، الأمر الذي ترتب عليه تحديد تعويضات متساوية مع مراعاة المدة التي قضوها في الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي.

وقد اعتبر التقرير أن الاختفاء القسري يعد انتهاكاً مركباً تنتهك بفعله حقوق أساسية متعددة على رأسها الحق في الحياة، أو يشكل تهديداً مستمراً لهذا الحق مع مراعاة ظروف الاعتقال من حيث التعرض لانتهاكات أخرى مرافقة، كالتعذيب والاعتداء وسوء المعاملة والمس بالكرامة.

هذا من جهة **أولى**، ومن جهة **ثانية** أشار التقرير إلى مسألة التأهيل الصحي، حيث إن الهيئة بادرت عند إنشائها إلى اتخاذ تدابير لتقديم خدمات صحية للضحايا والتدخل لإسعاف الحالات المستعجلة عبر إنشاء وحدة طبية لمقرها، عمل فيها أطباء ومختصون في العلاج النفسي، كما قامت الهيئة بدراسة حول الأوضاع الصحية بعد تشخيص حالات المشتكين من أمراض عضوية، من خلال ملفات الضحايا أو ذوي الحقوق الذين صرحوا أنهم يعانون أضراراً صحية والبالغ عددهم ٩٩٩٢ فرداً.

وقد مكنت هاته الدراسات من اعتماد التوصيات التالية:

ـ تأمين التغطية الصحية الإجبارية الأساسية للضحايا وذوي الحقوق.

ـ التحمل الطبي الفوري لفائدة ٥٠ ضحية يعانون مخلفات صحية خطيرة ومرضية.

ـ إنشاء جهاز دائم لتوعية ومساعدة ضحايا الانتهاكات أو سوء المعاملة.

ومن جهة **ثالثة**، فيما يخص جبر الضرر الجماعي، أوضح التقرير أن الهيئة أولت اهتماماً خاصاً لجبر الضرر الجماعي من خلال تنظيم ندوات في مختلف المناطق والمدن المتضررة (فكيك ـ الرشيدية ـ خنيفرة ـ مراكش...)، وتنظيم منتدى وطني حول جبر الضرر بمشاركة ٢٠٠ جمعية وخمسين خبيراً وطنياً ودولياً، وعقد لقاءات تشاورية مع السلطات العمومية ومع فاعلين في المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن الهيئة اقترحت عدة مشاريع وبرامج سوسيواقتصادية لما فيه فائدة لمجموعة من المدن: الدار البيضاء ومناطق الريف ومنطقة فكيك، وتازمامارت ـ أكدز والأطلس المتوسط...

يستنتج مما سبق أنه وفي ظل غياب أرشفة وتوثيق ودراسات أكاديمية تتناول مراحل معينة من تاريخ المغرب الراهن، فإن عمل الهيئة اتخذ أوجهاً مختلفة.

وبالرغم من أن جلسات الاستماع العمومية للضحايا، التي تمّ بثّها من طرف وسائل الإعلام، ومئات الأشرطة المسجلة أو المحفوظة في أرشيفات الهيئة قد مكنت من توسيع النقاش العمومي حول نصف قرن من التاريخ السياسي للمغرب المستقل، وبالرغم كذلك من أن الهيئة استخدمت مفهوم الاختفاء القسري خلال أغلب نقاشاتها، فإن هناك عدة أنواع من الانتهاكات ظلت رهينة الصمت أو التابو أو الشائعات. وهو ما يفسر محدودية عمل الهيئة في إقرار

الحقيقة في نظر متتبعي الشأن الحقوقي في المغرب، فهل عكست التوصيات كل هاته الأشياء أم أنها ذهبت في المسار نفسه؟

ب ـ خلاصات وتوصيات التقرير

أكد التقرير أنه لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا ومن أجل توطيد مسلسل الإصلاحات الجارية، قدمت الهيئة مجموعة من التوصيات تتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وباستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وبتتبع تنفيذ التوصيات.

وقد اختلفت مضامين التوصيات، فمنها ما يرتبط باستراتيجية وطنية لمناهضة التعذيب، ومنها ما هو متعلق بالسياسة الجنائية.

إن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة هي تجربة غنية بالنظر إلى أن طرق اشتغالها وعدد لجانها ومهامها كانت متداخلة، مع تسجيل ملاحظة عليها هي عدم التنسيق.

بالنسبة إلى التوصيات المتعلقة بالمجال الدستوري، أوصت الهيئة بدعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، وذلك عبر ترسيخ القانون الدولي على القانون الوطني وقرينة البراءة في محاكمة عادلة. كما أوصت بتعزيز مبدأ فصل السلطة وبمنع الدستور كل تدخل من طرف السلطة التنفيذية في تنظيم وسير السلطة القضائية، وأوصت بالتنصيص الدستوري الصريح على فحوى الحريات والحقوق الأساسية مثل حريات التنقل والتظاهر والتنظيم النقابي والسياسي والتجمع والإضراب، وسرية المراسلات وحرمة المسكن واحترام الحياة الخاصة.

كما أوصت الهيئة بتقوية المراقبة الدستورية للقوانين والمراسيم التنظيمية المستقلة الصادرة عن الجهاز التنفيذي مع التنصيص دستورياً على الحق بالدفع، استثناء، بعدم دستورية قانون من القوانين مع إحالته إلى المجلس الدستوري للفصل فيه.

بالإضافة إلى ذلك أوصت الهيئة بتحريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة والجرائم الأخرى ضد الإنسانية والتعذيب، وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة من الكرامة أو المهينة، وكذا منع كل أشكال التمييز المحرمة دولياً، وكل دعوة أو تحريض على العنصرية والكراهية والعنف.

أما بالنسبة إلى توصية إقرار وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، دعت هيئة الإنصاف والمصالحة، بناء على النتائج الواردة في تقريرها الختامي، إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة مندمجة ومتعددة الأطراف في هذا المجال، كما دعت إلى وضع وتطبيق سياسات عمومية في قطاع العدل والأمن وحفظ النظام والتربية والتكوين المستمر بمشاركة فاعلة للمجتمع برمّته.

كما اعتبرت هيئة الإنصاف والمصالحة أن هذه الاستراتيجية يجب أن تستند إلى قواعد

القانون الدولي لحقوق الإنسان بملاءمة التشريع الوطني الجنائي والالتزامات الدولية للمغرب. كما أكدت هيئة الإنصاف والمصالحة أن توطيد دولة الحق والقانون يتطلب، إضافة إلى ذلك، إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية. وفي ضوء ذلك أوصت بالحكامة الأمنية التي تتطلب تأهيل وتوضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتعلقة بصلاحيات وتنظيم مسلسل اتخاذ القرار الأمني وطرق التدخل أثناء العمليات وأنظمة المراقبة، وتقييم عمل الأجهزة الاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام أو تلك التي لها سلطة استعمال القوة العمومية، **هذا من جهة**.

من جهة ثانية، دعت إلى تقوية استقلال القضاء، التي تتطلب فضلاً عن التوصيات ذات الطابع الدستوري، مراجعة النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء بواسطة قانون تنظيمي تراجع تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلية أطراف غير قضائية داخله.

ودعت أيضاً إلى إعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين، التي تقتضي تقوية الضمانات القانونية والمسطرية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وتفعيل توصيات الندوة الوطنية حول السياسة الجنائية المنعقدة في مكناس عام ٢٠٠٤، وإدراج الحريات والحقوق الأساسية التي تتضمنها مثل: حريات التنقل والتظاهر والتنظيم الجماعي النقابي والسياسي والإضراب، وحرية المراسلات وحرمة المسكن واحترام الحياة الخاصة.

في الأخير، يمكن القول إن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة هي تجربة غنية بالنظر إلى أن طرق اشتغالها وعدد لجانها ومهامها كانت متداخلة. مع تسجيل ملاحظة أساسية، هي انعدام التنسيق، هذا دون أن ننسى أن غياب مركز وطني للتوثيق والأرشفة أثر فيها. بالإضافة إلى عزوف الجامعة عن الاهتمام بشكل كبير بهاته المواضيع، نظراً إلى أسباب متعددة منها ما هو أمني ـ سياسي، إلا أن بعد هاته التجربة بدأ هذا «التابو» يزول. مع ملاحظة أخرى يمكن تسجيلها وهي أن التقرير تضمن نقاطاً كانت إيجابية بعموميتها، لكنه لم يشر في تحليله الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى حالات الإعدام خارج القانون. بيد أنه يستفاد من خلاصات هي نطاق بقية الأبحاث والتحريات والتي تنتهي عندها مهام الهيئة، أن هذا الانتهاك ارتكب فيما يخص عدداً من (المقاومين). بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك مجموعة من الاعتبارات السياسية طغت على قضية المهدي بن بركة، حيث إنها عند هاته القضية وجهت الدعوة إلى أبنائه ومحاميه، فتكون بالتالي قد اعتبرت اختطاف زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واختفاءه داخلين ضمن اختصاصاتها. مع العلم أن هاته القضية تعتبر مصيرية بالنسبة إلى الشعب المغربي، وكان يجب الحسم فيها. وعدم التطرق إليها في هذا البحث المتواضع، ناتج من أهميتها باعتبار أنها قضية تستحق بحثاً أكاديمياً وحدها، بالنظر إلى مساراتها السياسية المعقدة التي طبعتها، وبالرغم من أن التقرير تعدى المجال الحقوقي الضيق.

وتضفي العديد من التوصيات، مرتبطة كما أشرنا سابقاً بالإصلاحات السياسية والدستورية على الخصوص، استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، واعتماد مبدأ البراءة والحق في المحاكمة العادلة، وأولوية القانون الدولي على القانون الداخلي، وتعزيز مراقبة

دستورية القوانين، والتجانس الحقيقي بين التشريع الجنائي والالتزامات الدولية، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة لمكافحة الإفلات من العقاب، والتوصية باعتماد ودمج برامج للتنمية السوسيواقتصادية والثقافية لفائدة مجموعة من المناطق في إطار جبر الضرر الجماعي.

وعلى العموم، رغم أهمية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أشادت بها منظمات غير حكومية دولية مثل «هيومين رايتس ووتش»، التي اعتبرت أن الهيئة أنجزت عملاً كبيراً في مجال تقصّي انتهاكات الماضي ورد الاعتبار إلى الضحايا، وأعطاها تقرير الخارجية الأمريكية مكانة خاصة، كما أشادت بها منظمات حقوقية وطنية وأغلب الفاعلين السياسيين. رغم كل هذا، فإن عملها لم يخل من نواقص، كما أكد كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف، حيث اعتبرا أن الهيئة تركت ملفات مهمة، كما أكدتُ سابقاً، قبل ملف المهدي بن بركة وعبد اللطيف زروال، بالإضافة إلى أنها قفزت على محطات تاريخية مهمة، خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال.

هذا دون أن ننسى، كما أكد المنتقدون، أن هناك معايير سياسية ليست بالحقوقية اعتمدتها الهيئة في تحديد بعض المصطلحات والأحداث (مثل استعمال التعليق على «بعض القتل» بدل الاعتقال والقتل، ونعت أحداث الريف في نهاية ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ بالتمرد والنزاع والحرب الأهلية)، بالإضافة إلى تملصها من إظهار الحقيقة في العديد من الأحداث.

وكما أكد الأستاذ عبد الحي المودن في ندوة العدالة الانتقالية بعد صدور تقريرها الختامي، أن الهيئة لم تجب عن سؤال: لماذا حدث كل هذا؟ هذا على العكس مما كان عليه الوضع بالنسبة إلى جنوب أفريقيا وبعض الدول التي عرفت العدالة الانتقالية. لكن بالرغم من كل هذا، وكما جاء على لسانه، إنه على الأقل تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي حاولت إعطاء مسح لتاريخ العنف السياسي في المغرب مع العلم أن مصطلح العنف اتخذ عدة اتجاهات. البعض عرّفه بكونه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية. وبول ويلنسكون عرّفه بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية. وحدده بعض الباحثين أنه إعمال الشغب والأذى والتدمير كافة. ويصعب إعطاء مطابقة لهذه التعاريف في التجربة المغربية بالنظر إلى الصعوبات السوسيوسياسية والغموض الذي انتاب قراءة التاريخ السياسي للمغرب المستقل.

ثالثاً: الخلاصات

نخلص في الأخير إلى الخلاصات التالية:

١ ـ إن القمع الذي سلط على الشعب المغربي كان قمعاً سياسياً منظماً، وممنهجاً وشاملاً، وامتدت آثاره إلى المجتمع برمّته، وما زالت تداعياته ممتدة إلى الآن. كل هذا سحب الثقة بين الدولة والمجتمع، مما خلخل ذاكرة المغرب الجماعية، وتقويم هاته الذاكرة عبر هيئة الإنصاف والمصالحة اتخذ طابعاً سياسياً لا حقوقياً، وجعل العديد من الحقائق مبتورة.

إن تقويم الذاكرة السياسية، يتطلب **أولاً** دراسة أكاديمية للتاريخ السياسي للمغرب المستقل وجميع تشابكاته وحقائقه المعقدة، و**ثانياً** التسوية العادلة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يجب أن تتمثل في إنصاف الضحايا، وتمتد إلى المجتمع برمّته عبر إعادة بناء الثقة، ولن يتأتى ذلك دون التأسيس لدولة ديمقراطية حديثة برؤية مستقبلية للأجيال القادمة. وهنا يأتي دور جميع الفاعلين السياسيين والحقوقيين ويبقى كذلك دور الأكاديميين يحتل مكانة مهمة باعتبار أن كتابة تاريخ المغرب المعاصر وبناء المستقبل فيه على وجه الخصوص، لن يكونا دون مراكز البحث العلمي حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب، وذلك عن طريق تخصيص منح دراسية ووضع برامج مدعومة، وتشجيع مبادرات علمية تضطلع بمهمة دراسة تلك المرحلة من تاريخ المغرب المستقل، وتسليط كل الأضواء على ملابساتها (١٩٥٦ ـ ١٩٩٩). وهاته الأمور الأساسية لا تكون دون الانفتاح على مختلف الجامعات وتخصصات الشُعَب التي تشملها (التاريخ، الفلسفة، علم الاجتماع، القانون، الأنتروبولوجيا...).

شكّلت التحولات التي حدثت في المغرب ردود فعل مختلفة؛ فمنهم من اعتبرها بداية انتقال ديمقراطي، واعتبرها آخرون انفتاحاً سياسياً، كما شكّك بعضهم فيها.

٢ ـ إن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، شكل حدثاً في التاريخ السياسي للمغرب المستقل، وجاء في سياق تراكم عدة إجراءات تشريعية ومؤسساتية وسياسية اتخذتها الدولة في مجال حقوق الإنسان، نتيجة مجموعة من الفاعلين الحقوقيين عبر الاحتجاج الحقوقي، ونتيجة عوامل خارجية.

خلّفت هاته التحولات ردود فعل مختلفة، اعتبرها البعض بداية انتقال ديمقراطي والبعض الآخر أكد أنه انتقال سياسي معقد، والبعض أشار إلى أنه انفتاح سياسي لا غير. والبعض شكك في كل هذا، واعتبره بمثابة انتقال محصور لم يُبنَ على قواعد المأسسة وعلى إرادة سياسية حقيقية.

٣ ـ إن المصالحة السياسية بحاجة دائماً وفي كل المراحل إلى ثقافة سياسية جديدة، تمارس عملية القطيعة المعرفية والمرجعية مع ثقافة التعصب والإقصاء والنبذ والعنف، لتؤسس لنمط سياسي جديد مبني على منظومة قيمية تتأسس على التسامح والحرية والإنصاف. والتجربة المغربية (تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة) حققت مصالحة سياسية بالرغم من نواقصها، إلا أنها على الأقل حاولت تبيان العنف السياسي للمغرب المستقل، وفتحت، ولو نسبياً، الباب الأكاديمي أمام الاهتمام بهذا الموضوع، لأن المصالحة، وكما تم التأكيد في بداية هاته الخلاصة، في حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، والثقافة السياسية لا تبنى في لحظة زمنية، وإنما هي بحاجة إلى عملية تراكم معرفي ومجتمعي حتى تتشكل تلك الثقافة السياسية.

٤ ـ إن الدولة، بفعل سياستها القمعية التي نهجتها ضد المعارضين السياسيين، دعمت

وشجعت كذلك انتهاكات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، كانت تداعياتها كارثية على فئات اجتماعية عديدة. إن جبر الضرر الجماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية والحكامة الجيدة والحقوق المدنية والسياسية، لأن الخيار الديمقراطي ليس شعاراً يرفع وإنما هو ممارسة اجتماعية وفعالة مفتوحة على جميع الشرائح المجتمعية، التي بواسطتها يمكن تفعيل الممارسة الديمقراطية وتدليل معوقات التنمية، وبالتالي إرساء نظام فعال من شأنه أن يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع ويقوّم لنا الذاكرة الجماعية لجميع المغاربة، لأنه لا مصالحة دون حياة سياسية جادة، ولا حياة سياسية جادة دون ديمقراطية تسمح للجميع بممارسة دورهم في البناء والتنمية.

٥ ـ بالرغم من أن خلاصات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة تضمنت العديد من التوصيات كالإصلاحات السياسية والدستورية، منها على الخصوص استقلالية فصل القضاء والسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، واعتماد مبدأ البراءة والحق في المحاكمة العادلة، وأولوية القانون الدولي على القانون الداخلي، وتعزيز مراقبة دستورية القوانين وتحقيق التجانس بين التشريع الجنائي والالتزامات الدولية، وإصلاح القطاع الأمني، تبنّي وتنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة لمكافحة الإفلات من العقاب، واعتماد ودمج برامج للتنمية السوسيواقتصادية والثقافية لفائدة مجموعة من المناطق في إطار جبر الضرر الجماعي؛ بالرغم من إيجابية هاته التوصيات، ورغم العمومية المفرطة لبعضها، فإن التقرير لم يشر، من جهة، لا إلى الانتهاكات الحقوقية ولا إلى أزمة الديمقراطية ولا إلى الرؤية الاستشرافية... إلى أين يسير المغرب؟ ومن جهة أخرى، بالرغم من تكليفه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة التوصيات، إلا أنه لم يحدد الأطراف التي عليها متابعة هاته التوصيات وتفعيلها.

٦ ـ إن خصوصيات التجربة المغربية بمقارنتها بالتجارب العالمية تجعلها فريدة واستثنائية، لكونها تجربة في ظل استمرارية النظام السياسي نفسه. بالإضافة إلى أن التقرير لم يشر إلى أجندة الانتقال الديمقراطي، باعتباره أشار إلى محصلة الأحداث التي اعتبرها بمثابة تطور سياسي عرفه المغرب، وأفرز لنا تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، التي اعتبرها تجربة أسست لعدالة انتقالية فريدة في العالم العربي والإسلامي. كل هذا يجعل البحث في هاته الأطروحة متمثلاً في الإشكالية المركزية التالية: هل الوصفة المغربية فيما يخص إشكالية الانتقال الديمقراطي يمكن تقديمها كنموذج إرشادي، مثل الدول التي عرفت انتقالاً ديمقراطياً وشكّلت العدالة الانتقالية محورها الأساسي (جنوب أفريقيا ـ التشيلي ـ الأوروغواي ـ الأرجنتين).

٧ ـ إن غياب الديمقراطية كان السبب الأساسي في كل ما جرى، وإن معالجة ما اقترف لن تؤتي أكلها إلا عبر إرساء نظام سياسي ديمقراطي لأنه النظام الوحيد القادر على خلق الضمانات الضرورية لعدم عودة المغرب إلى الزمن الرمادي □

الاتفاقات الدولية حول الاستثمار السياق الأفريقي نموذجاً

محمد أوضبجي(*)

أستاذ القانون الدولي الاقتصادي، كلية الحقوق ـ مراكش.

مقدمة

إن الهدف الأساسي من وراء هذه الدراسة هو محاولة توضيح الإشكالية المتعلقة بموضوع الاتفاقات الدولية حول الاستثمار، وكذا تلك المتعلقة بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية، من خلال التركيز على السياق الأفريقي، عبر إعطاء بعض الأمثلة عن المقتضيات التي نجدها في الاتفاقات الدولية حول الاستثمار التي أبرمتها البلدان الأفريقية.

ومع ذلك، لا بد من التأكيد على صعوبة، إن لم نقل استحالة، الإحاطة بكل أشكال الاستثمارات. لذلك سنركّز بشكل خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي تلك الاستثمارات المباشرة التي يتمّ تحقيقها على المدى البعيد في الخارج، عبر المقاولات الكبرى التجارية المتعدّدة الجنسيات(١). فالاستثمار الأجنبي المباشر، قد أصبح اليوم رهاناً كبيراً بالنسبة إلى العديد من البلدان، خصوصاً بعدما اتضح أنه أحد أهم مصادر التشغيل وجلب التكنولوجيا. لذلك نلاحظ أنه مع بداية سنوات الألفية الثالثة، برزت ظاهرة تنامي عدد الاتفاقات الثنائية للاستثمارات، التي تمّ إبرامها، خاصة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بما

(*) البريد الإلكتروني: oudebji@hotmail.com.

(١) كذلك، وحسب التعريف، الوارد بشكل واضح في تقرير منظمة التجارة العالمية، حول موضوع «التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر» (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، نجد أن عبارة «استثمار أجنبي مباشر» تعني ما يلي: «حينما يراهن مستثمر معيّن من داخل بلد ما (البلد الأصلي) بالقيام بنشاط داخل بلد آخر (بلد الاستقبال) بنية تسيير مشروع معيّن. لذلك، فإن عملية التسيير هي ما يميّز الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار في محفظة الأسهم، أو الالتزامات أو أية أدوات مالية أجنبية. كما أنه في الغالب ما يكون النشاط الذي يديره المستثمر في الخارج عبارة عن مقاولات تجارية، من هنا فإن المستثمر يسمى، هنا بشكل عام، «شركة الأم»، في حين يسمى النشاط الاستثماري بـ «الشركة الفرع»». انظر بهذا الصدد: تقرير منظمة التجارة العالمية، «التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر،» ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ص ٣.

في ذلك البلدان الأفريقية، وذلك بهدف تشجيع وحماية هذا النوع من الاستثمار تحديداً.

لذلك، ومن أجل إعطاء فهم مبسّط لهذا الموضوع، فإنه من الضروري توضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول الاستقبال وعلاقته بالتجارة العالمية **أولاً**، قبل التطرّق إلى التوجّه الجديد للتشريعات الوطنية الأفريقية والاتفاقات التجارية الإقليمية (ACR) في هذا المجال **ثانياً**، على أن نخصّص المبحث **الثالث** لأهم المقتضيات التشريعية المتعلقة بالاتفاق حول تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، داخل السياق الأفريقي، وتحديداً البنود الأساسية المعتمدة في الاتفاقات الثنائية للاستثمارات، الموقّعة من لدن بعض بلدان القارة الأفريقية.

أولاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول الاستقبال وعلاقته بالتجارة العالمية

يتعلق الأمر، في هذا المبحث، بتحليل مسألتين أساسيتين: ترتبط **الأولى** بتأثير الاستثمار المباشر في اقتصاديات الدول المستقبلة للاستثمارات؛ في حين تهم **الثانية** العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

١ ـ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دول الاستقبال

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص، وعلى غرار التجارة العالمية، دوراً أساسياً في مجال النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص الشغل، والتنمية عموماً.

من هنا، فإن السعي الحثيث لجلّ الدول وراء جلب هذا النوع من الاستثمار، منذ أكثر من عقدين من الزمن، يرجع أولاً وقبل كل شيء، إلى تأثيريه الإيجابي في الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول بشكل عام، وفي تجارتها الخارجية بشكل خاص. هذه الحقيقة العالمية الجديدة بخصوص إعادة الاعتبار لهذا النوع من الاستثمارات تحديداً، تجد تفسيرها العلمي في العديد من النظريات الاقتصادية الحديثة.

فحسب هذه النظريات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى خلاف المصادر الأخرى للتمويل، كالمساعدات والهبات، يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية والتقنيات الجديدة والكفاءات الجديدة في التسيير بمرونة عالية، والأمر نفسه بالنسبة إلى ولوج أسواق جديدة للتصدير. وعليه، فإن هذا النوع من الاستثمار يساهم في ضخّ مزيد من رؤوس الأموال الخاصة، في مجال تمويل الاستثمارات، مقارنة بما تقوم به الدولة عادة، هذه الأخيرة التي تبقى اليوم جدّ مثقلة بالمديونية، وبالتالي غير قادرة على تحمّل مزيد من المنافسة الاقتصادية. وهو ما سيرغم المقاولات المحلية على أن تسعى إلى أن تصبح أكثر تنافسية، بدل أن تندثر، وذلك من خلال الاعتماد على مزيد من التصدير، الكفيل بجلب العملات الصعبة، ما دامت فروع الشركات المتعدّدة الجنسيات تمنح للإنتاج المحلي منفذاً على السوق العالمية، ليس في متناول المقاولات المحلية. وأخيراً، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى مزيد من الفعالية من خلال تطبيق

تقنيات حديثة للتسيير، أفضل بكثير من قواعد اشتغال المقاولات العمومية[٢].

تلك، إذن، خلاصة ما تراه النظريات المعاصرة حول الإيجابيات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى إمكانية تفعيل هذه النظريات على المستوى العملي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية والتقنيات الجديدة والكفاءات الجديدة في التسيير بمرونة عالية، وولوج أسواق جديدة للتصدير.

فسواء كنا مقتنعين، أم لا، بالقيمة العلمية لهذه النظريات الجديدة، وخاصة على مستوى تطابقها مع الواقع الحالي للاقتصاد العالمي، فإن الأكيد هو كون جلّ الدول، سواء المتقدمة منها أو تلك السائرة في طريق النمو، تسعى اليوم جاهدة إلى استقطاب هذه الاستثمارات على أراضيها، وهي استثمارات تتم أساساً من قبل مقاولات تجارية، وهو ما يفسّر كذلك المكانة والثقل الحاليين لهذه المقاولات التجارية الكبرى والمتوسطة داخل الاقتصاد العالمي، بشكل عام، وفي مجالي التجارة والاستثمار، بشكل خاص.

٢ ـ العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

حسب العديد من الدراسات، مثل تلك التي أنجزها «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» سنة ١٩٩٦[٣]، هناك علاقة تكاملية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، فإن دراسة هذا التنظيم، تحديداً، لها أهمية قصوى، لفهم التفاعل المتزايد منذ منتصف الثمانينيات بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر اقتصادية. كما إن الدراسة التي قام بها العديد من الاقتصاديين توضح مدى قوة الترابط بين التجارة والاستثمار[٤].

فحسب التفسير الاقتصادي، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي في التجارة الخارجية لدول الاستقبال يرتبط، في الغالب، بالهدف المتوخّى منه، فخلال عقدَي الخمسينيات والستينيات كان الهدف الأساسي من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو خدمة السوق المحلي، أو بالأحرى

---

(٢) للاطلاع على خلاصة هذه النظريات الاقتصادية، انظر: Charles-Albert Michalet, *Qu'est ce que la mondialisation?*, la découverte/Poche; 165. Essais (Paris: La Découverte, 2002), p. 116, et Denis Tersen et Jean-Luc Bricout, *L'Investissement international* (Paris: Armand Colin, 1996), p. 59.

(٣) انظر تقرير منظمة التجارة العالمية حول التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) حول الاستثمار في العالم تحت عنوان: «الاستثمار، التجارة، والآليات الدولية: رؤية شاملة،» جنيف، الأمم المتحدة، ١٩٩٦.

(٤) من بين هؤلاء الاقتصاديين، نشير بشكل خاص إلى: Charles-Albert Michalet, «Les Méthamorphoses de la mondialisation,» papier présenté à: *La Mondialisation du droit* (conference), sous la direction de Eric Loquin et Catherine Kessedjian, travaux du Centre de recherche sur le droit des marchés et des investissements internationaux; v. 19 ([Paris]: Litec, 2000), p. 4, et Riccardo Faini et Vernon Smith, «Le Rôle de la mondialisation, du commerce et des infrastructures dans le développement,» *Bulletin du FMI*, vol. 33, no. 13 (juillet 2004), p. 208.

«الحدّ من المبادلات» من خلال التقليص من الواردات[٥]. لكن منذ نهاية عقد السبعينيات أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً أساسياً في المبادلات من خلال الرفع من المبادلات التجارية للبلدان المستقبلة للاستثمارات، حيث أصبح بإمكان المقاولات الأجنبية الاستيراد والتصدير بكمية أكبر بكثير مما هو متاح للمقاولات الوطنية. فبقدر ما تصبح المقاولات الأجنبية أكثر قدرة على التصدير والاستيراد، بالنسبة إلى البلدان المستقبلة، فإن ذلك يؤثر في حجم التجارة الخارجية وميزان الأداءات لهذه البلدان[٦].

كما إن أهمية الروابط التي أصبحت توحّد التجارة بالاستثمار قد تمّت دراستها، كذلك بشكل مفصّل، من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، الذي خصّص محوراً جوهرياً في تقريره الدولي المشهور حول الاستثمار لسنة ١٩٩٦[٧]. فالمهم في العلاقة بين التجارة والاستثمار، من وجهة نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هو أن هذه العلاقة يمكن تفسيرها من خلال العاملين التاليين:

ـ **العامل الأول:** يرتبط بالدور الإيجابي للتجارة في التطور والتنمية، فمنذ مدة طويلة أصبح هذا الدور يحظى باهتمام السياسات التجارية، وتبعاً لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره الوسيلة الرئيسية لجلب السلع والخدمات على مستوى الأسواق الأجنبية، وعاملاً محدّداً في تنظيم الإنتاج الدولي، أصبح يمارس تأثيراً كبيراً في حجم وبنية وتوجيه المبادلات التجارية على المستوى العالمي.

ـ **العامل الثاني:** يكمن في ما تمارسه التجارة الدولية والسياسات التجارية لدول من تأثير في حجم ووجهة الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وفق أشكال وكيفيات مختلفة. كما إن إبرام الاتفاقات التجارية الإقليمية (ACR) أو الاندماجات الإقليمية ـ التي سيتمّ تحليلها في المبحث الثاني ـ أصبحت تشكّل حافزاً اقتصادياً أساسياً بالنسبة إلى جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ما دامت الاستثمارات الأجنبية أصبحت تفضّل فضاءات الاقتصاديات الكبرى، المتمحورة أساساً حول حرية تنقل الخدمات ورؤوس الأموال. وفي هذا الصدد، استفادت المكسيك من انخراطها في «النافتا» (NAFTA)، ومن المساعدة التي تتلقاها من «آلينا» (ALENA)، ما دام تدفق الاستثمارات قد تزايد إلى درجة أصبحت معها المكسيك، بعد الصين، البلد النامي الذي يستقبل الجزء الأكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وباختصار، فإن الاتفاقات التجارية الإقليمية أصبحت تتضمن اليوم، بشكل متزايد، مقتضيات حول التجارة والاستثمارات. فما هو، إذن، التوجّه الحالي للاتفاقات الإقليمية والتشريعات الوطنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هذا ما سنحاول معرفته تالياً.

---

(٥) إن عبارة «تقليص الواردات» تعني، بصفة عامة، مجموعة من السياسات التي لها هدف مشترك، ألا وهو تعويض السلع والخدمات المستوردة بمنتوجات (أو سلع) وخدمات محلية.

(٦) Tersen et Bricout, *L'Investissement international*, p. 190.

(٧) انظر بهذا الصدد: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], «Recent Trends in Foreign Direct Investment in OECD Countries,» (Juin 2005), p. 4.

ثانياً: التوجّه الجديد للتشريعات الوطنية الأفريقية والاتفاقات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار

تمّ تخصيص المبحث الثاني للتطور الجديد للتأطير القانوني للاستثمارات، وذلك على المستويين الوطني والإقليمي.

١ ـ التشريعات الوطنية حول الاستثمار

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة، بشكل وثيق ومباشر، إن على المستوى الميكرو ـ اقتصادي (أي على مستوى استراتيجيات وأنشطة المقاولات)، كما على المستوى الماكرو ـ اقتصادي، كما إن هذا النوع من الاستثمارات يساهم بشكل كبير في التنمية، ليس فقط بشكل فردي ومباشر، ولكن كذلك بشكل مشترك وبكيفية غير مباشرة، حسب علاقته بالتجارة، علماً بأن هناك عوامل أخرى تتدخل في مسألة التنمية. لذلك ففي جلّ البلدان المتقدمة، بل أيضاً في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو، تميّز عقد الثمانينيات بموجة التحرير الاقتصادي، كما شهدت هذه المرحلة ميولاً واضحة نحو الليبرالية شبه الكلية للقوانين والتنظيمات الوطنية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، بهدف تأمين المناخ المناسب لهذه التحولات، بالنسبة إلى البلدان النامية عموماً، والبلدان الأفريقية تحديداً.

لذلك، فإن البلدان النامية، وفي إطار إصلاح واسع لسياساتها الاقتصادية، قد بادرت إلى التوجّه نحو اقتصاد السوق الحرة، من خلال تحرير سياستها الاقتصادية وسياساتها الوطنية، حول الاستثمارات الأجنبية، في السنوات الأخيرة. هذه التشريعات الوطنية، تعلّقت بشكل خاص، بمدوّنات الاستثمارات والتشريعات الضريبية، والتنظيمات المتعلقة بالتبادل، ومدوّنات الجمارك ... إلخ، بهدف إيجاد المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص. وبالفعل، فقد عملت هذه البلدان على تعديل تشريعاتها الداخلية، التي كانت متعارضة مع الاستثمارات المباشرة الأجنبية، بشكل تدريجي، وذلك من أجل جعلها أكثر ليبرالية وانفتاحاً على الاستثمارات. ولقد قامت هذه التعديلات التشريعية لهذه الدول على ثلاثة مبادئ كبرى على الأقل، وهي:

ـ عدم إدخال قيود جديدة معرقلة للاستثمار الأجنبي.

ـ تقليص القيود المعرقلة الموجودة.

ـ التعامل مع الاستثمارات على قدم المساواة[٨].

---

(٨) R. Cornell, dans: *Promouvoir l'investissement direct étranger dans les pays en développement* (Paris: Organisation de coopération et de développment économiques (OCDE), 1993), p. 11.

ورد في: Corinne Vadcar, «Le Projet d'accord multilatéral sur l'investissement: Problématique de l'adhésion des pays du Sud,» *Journal du droit international*, vol. 125, no. 1 (janvier-mars 1998), p. 22.

انظر بشكل خاص لائحة وصفية للخصائص الرئيسية لمدونات الاستثمارات الجديدة لـ ٦٠ بلداً في طريق النمو، بما فيها أفريقيا الجنوبية، ومصر، والمغرب (ص ٣٣ ـ ٤٤).

وبعبارة أخرى، فإن البلدان النامية قد غيّرت وعدّلت المساطر الإدارية المتعلقة بالترخيص للاستثمارات، كما بسّطت التنظيمات المتعلقة بدخول الاستثمار ومراقبة معاملات المقاولات الوطنية، اعتماداً على الرساميل الأجنبية؛ هذه الأخيرة التي ارتفعت في مختلف البلدان.

إن جلّ مدوّنات الاستثمارات قد خصّصت إعفاءات ضريبية أو نسباً منخفضة للرسوم، وبصفة عامة، معاملة متميّزة للمستثمرين، سواء أكانوا أجانب أم لا، على قدم المساواة. صحيح أن بعض الحكومات ـ ووعياً منها بالآثار المخلّة التي يمكن أن تسببها الاستثمارات المباشرة الأجنبية على اقتصادياتها ـ تحرص على عدم تبنّي تمايز كبير بين المعاملة المخصّصة للأجانب ـ الذين غالباً ما يكونون في وضعية قانونية مريحة ـ والمعاملة المخصّصة للمستثمرين المحليين. وفي هذا الصدد، فإن العديد من مدوّنات الاستثمار تسير في اتجاه حرية تحويل الرساميل وسرعة تنقّلها والتحفيز على ذلك، في حين تُلِحّ مدوّنات أخرى على تبنّي طرق مختلفة لحماية هذه الرساميل من مختلف مخاطر التأميم والمصادرة التي تحدّ من الاستثمار داخل بلد الاستقبال.

إن تحرير التشريعات الوطنية حول الاستثمار لا يكفي وحده لجلب الاستثمارات داخل بلدان الاستقبال، وهو ما أصبح يشكّل إكراهاً جدّياً لأغلب بلدان الاستقبال في مجال الاتفاقات التجارية الاقليمية.

لكن هذه الحصيلة في مجال تحرير التشريعات الوطنية تبقى غير كافية، فالعديد من العراقيل ما زالت تطبع بعض البلدان السائرة في طريق النمو، إذ إن سياسات استقبال الاستثمارات ما زالت تطبعها أنظمة الترخيص. فالالتزام بنتيجة في مجال تأسيس المقاولات المشتركة، مع منح امتيازات للمقاولات المحلية، وكذا منح شراء حصص المقاولات المعدّة للخصخصة، ثم الالتزامات المرتبطة بمجال التكنولوجيا، كلها مظاهر لمحدودية تشريعات بعض بلدان استقبال الاستثمارات، بل إن مدوّنات الاستثمار لبعض هذه البلدان تذهب إلى حدّ حصر بعض القطاعات أمام الاستثمارات الأجنبية بحجة كونها قطاعات استراتيجية (الأمن الوطني، النقل، الخدمات المالية، الطاقة، الاتصالات ... الخ)، مما يشكّل حواجز قانونية أمام دخول الاستثمارات الأجنبية.

ففي زمن العولمة، حيث يبقى عامل الوقت (بمعنى السرعة) المتغيّر الأساسي لسلوك المستثمرين، فلا مجال، إذن، بالنسبة إلى هؤلاء لتضييع الوقت في التفاوض مع السلطات الوطنية للحصول على رخص الاستثمار.

وباختصار، فإن تحرير التشريعات الوطنية حول الاستثمار لا يكفي وحده لجلب الاستثمارات داخل بلدان الاستقبال، وهو ما أصبح يشكّل إكراهاً جدّياً لأغلب بلدان الاستقبال في مجال الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٢ ـ الاتفاقات التجارية الإقليمية وتبنّي مقتضيات متعلقة بالاستثمار

إن العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، التي تعرف كذلك بالاندماجات الاقتصادية الإقليمية، وكذا اتفاقات حرية التبادل ... إلخ، تستهدف تقليص جوهري للتعريفات الجمركية

والحواجز التجارية الأخرى بين الأطراف الموقّعة عليها. هذه الاتفاقات الإقليمية، التي تمّ إبرامها في أفق الاندماج الاقتصادي، تتنوّع من حيث شكلها، على رغم أن النصّ القانوني الوحيد الذي يشكّل مرجعيتها هو الفصل ٢٤ من اتفاقية «الغات» (GATT)، مع السماح (استثناءً لمبدأ عدم التمييز وشرط الدولة الأكثر رعاية بوجه خاص) لشكليْن من الاندماج: يتعلق الأمر تحديداً بالاتحادات الجمركية التي تتوفر على تعريفة خارجية مشتركة وسياسات تجارية مشتركة، ومناطق للتبادل الحر، التي تستهدف تحرير المبادلات دون أن تكون هناك السياسة التجارية الخارجية نفسها.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بكون ظاهرة التكتلات الإقليمية قد انتشرت على صعيد كل القارات مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فالعديد من هذه الاتفاقات الإقليمية[٩] يتضمن، عادة، مقتضيات حول الاستثمار الأجنبي. بعض هذه المقتضيات المرتبطة بالاستثمار الخاصة بهذه الاتفاقات، مثل «النافتا»، تتعلق بمنح المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية في مجال الاستثمارات الأجنبية. فمقتضيات «النافتا» حول الاستثمار، المتضمنة في الفصل ١١، تستلهم بشكل كبير النموذج الأمريكي حول الاتفاقات الثنائية للاستثمار.

أما بخصوص القارة الأفريقية، فإن العديد من بلدانها قد أقدم على إبرام اتفاقات من هذا النوع. فحسب «تقرير منظمة التجارة العالمية حول التجارة الدولية» لسنة ٢٠٠٣ يمكن حصر ١٨ اتفاقاً تجارياً إقليمياً في القارة الأفريقية وحدها.

وبصفة عامة، هذه الاتفاقات جاءت لتجاوز حرية التبادل من أجل خلق اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة. فالسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والاستوائية، الذي تأسس سنة ١٩٩٣، والمعروف اختصاراً بـ «كوميسا» (COMESA)، يتألف من ١٩ دولة أفريقية، أهمها خمس دول، وهي: أنغولا، مصر، كينيا، موزمبيق، ثم تنزانيا. كما يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)، الموقّع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والذي يضم ثماني دول أفريقية، أهمها: البنين، بيركينافاسو، ساحل العاج، السنغال، النيجر. لكن ما ينبغي التركيز عليه هنا، هو كون الاتفاقات التجارية الإقليمية العديدة، التي تشمل دول المنطقة الأفريقية، بما في ذلك الاتفاقات الأخرى التي لا يسع المقام لذكرها، تخصص جزءاً من مقتضياتها للاستثمارات.

وفي هذا الصدد، وعلى عكس النجاح النسبي لاتفاقات التجارة الإقليمية، في القارات الأخرى، ومن ضمنها القارة الآسيوية، فتبنّي اتفاقات الاندماج الجهوي في أفريقيا لم يعط نتائج جيدة. فعلى مستوى أفريقيا، هذا النوع من الاتفاقات يمثل إعلانات عن النيات أكثر منها اتفاقات يكون لها تأثير واضح في تدفقات التجارة والاستثمارات، وهو ما تبرهن عليه الوضعية الحقيقية للبلدان الأفريقية، في مجال استقبال الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وهي وضعية

(٩) انظر محوراً مهماً حول «الاتفاقات التجارية الجهوية» في: تقرير منظمة التجارة العالمية حول التجارة الدولية لسنة ٢٠٠٣، ص ٤٨ ـ ٧٩. يمكن الاطلاع عليه في موقع منظمة التجارة العالمية على الانترنت: <http://www.wto.org>.

تبقى للأسف جدّ مقلقة. وفي السياق نفسه، إذا اعتمدنا مثلاً على المعطيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لدخول وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على المستوى العالمي منذ سنوات التسعينيات، نلاحظ ضعف الحصة الموجّهة نحو القارة الأفريقية، التي لم تتجاوز ١٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ (أي ٣ بالمئة من المجموع الدولي)، وذلك حسب التقرير المشهور: **تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٥** لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتعتبر نيجيريا أول بلد أفريقي مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي تفوق قيمتها ٢ مليار دولار، سنة ٢٠٠٤، في مقابل أنغولا التي سجلت ٢ مليار دولار. أما في الصفين الثالث والرابع، فنجد على التوالي غينيا الاستوائية بـ ١,٦ مليار دولار، والسودان بـ ١,٥ مليار دولار. وبسبب الارتفاع الاستثنائي لأثمان المواد الأولية، فقد انحصر الحيّز الأكبر من هذه الاستثمارات في مجال الموارد الطبيعية. ومن بين الدول الست الأخرى، نشير حسب الترتيب إلى: مصر، والجمهورية الديمقراطية للكونغو، والجزائر، والمغرب، والكونغو، ثم تونس(١٠).

إلا أن ما ينبغي استنتاجه من كل هذه المعطيات الاقتصادية هو ضعف جاذبية القارة الأفريقية للاستثمارات، مما يسمح لنا، استناداً دائماً إلى هذه الأرقام، بالخروج بخلاصة مفادها أنه، على العكس من البلدان النامية الأخرى، تبقى القارة الأفريقية مهمّشة نسبياً في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالإضافة إلى التهميش الواضح، حتى الآن، في مجال التجارة العالمية في ميدان السلع، كما في ميدان الخدمات، علماً بأن الصين تبقى دائماً البلد الرئيسي لتوجّه الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن دائرة البلدان النامية(١١).

ثالثاً: السياق الأفريقي: لمحة موجزة عن الاتفاق حول تدابير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة والاتفاقات الثنائية للاستثمارات المبرمة من طرف البلدان الأفريقية

في هذا المبحث المخصص للسياق الأفريقي، سنقوم بشكل موجز، باستعراض بعض أهم مقتضيات الاتفاق حول تدابير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة لمنظمة التجارة العالمية، ثم النموذج الأفريقي للاتفاقات الثنائية للاستثمارات.

١ ـ المقتضيات الخاصة بتدابير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة ضمن السياق الأفريقي

إن العلاقة الوثيقة بين التجارة والاستثمار، بشكل متزايد، جعلت الاتفاقات التي تتمّ ضمن منظمة التجارة العالمية تتضمن بنوداً خاصة حول «تدابير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة»

---

(١٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٥**، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(١١) بلاغ صحافي لمنظمة التجارة العالمية (١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٥.

(المعروفة اختصاراً بـ «تريمز» (TRIMS)). هذا النوع الجديد من الاتفاقات يندرج ضمن الاتفاقات المتعددة الأطراف حول التجارة المتعلقة بالبضائع والمدرجة في الملحق الرقم (١ ـ أ) لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي تلزم كافة الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأفريقية.

وعليه، فإن الاتفاق الخاص بتدابير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة، الذي يتكوّن من لائحة نموذجية من التدابير المخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية، يتلخص في مجموعة من «الالتزامات بتحقيق نتيجة»، تفرضها دولة معيّنة على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار على أراضيها الوطنية، وخير مثال على ذلك المقتضيات التي تفرض على المستثمر الأجنبي الالتزام بشراء أو استعمال مواد وطنية/محلية، وكذا عدم بيع منتوجه داخل بلد الاستقبال، حتى لا ينافس المنتوج الوطني.

تبقى القارة الأفريقية ـ على عكس البلدان النامية الأخرى ـ مهمّشة نسبياً في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بخصوص مقتضيات الاتفاق حول تدابير الاستثمار حول التجارة في السياق الأفريقي، فإننا نجدها بشكل خاص في الاتفاقات الثنائية للاستثمارات، التي تمّ إبرامها بين الولايات المتحدة وبعض البلدان الأفريقية، مثل تونس[١٢]، والسنغال، والكونغو، والكاميرون... الخ، وهذا ما يفسّر أن الولايات المتحدة هي التي كانت في الأصل وراء اتفاق تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، باعتبارها مبادرة أمريكية تمت خلال جولة الأورغواي، وذلك غداة الخلاف الذي نشأ مع كندا خلال سنوات الثمانينيات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة قد ظهرت في الاتفاق الأخير المتعلق بالتبادل الحرّ بين الولايات المتحدة والمغرب سنة ٢٠٠٤ (الفصل ١٠، المادتان ٨ و١٠). لكن هذا الاتفاق، وعلى عكس الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، يتضمن، على سبيل، المثال الالتزامات بتحقيق نتيجة (Obligations de résultats) في مجال نقل التكنولوجيا، مما يخلق أضراراً كبيرة جداً بالنسبة إلى بلد نامٍ أفريقي، مثل المغرب، الذي يبقى في حاجة ماسة إلى التكنولوجيا الأمريكية.

لكن، بالنسبة إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية الأفريقية، مثل «كوميسا»، لا نجد مقتضيات مماثلة لتلك الخاصة بتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، فكل ما نجده هو فصل مطوّل (الفصل ١٥٩)، الخاص بتشجيع وحماية الاستثمارات. والشيء نفسه نجده في اتفاق «كوتونو» (Cotonu) (عاصمة البنين) الموقّع في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بين البلدان الـ ٧٧ الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية وتلك الواقعة ضمن المحيط الهادئ (ACP)، ومجموعة الـ ١٥ المشكّلة في السابق للاتحاد الأوروبي (انظر بشكل خاص الفصول من ٧٥ إلى ٧٨ حول الاستثمارات). وهذا ما يفسّر كون البلدان الأفريقية تنظر إلى تدابير الاستثمار باعتبارها ميكانزمات لسياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية، وليس لها أية آثار سلبية في المبادلات التجارية. لهذه الاعتبارات، فإن

(١٢) انظر الفصل ٢، الفقرة ٦، من الاتفاق الثنائي للاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس.

مجموعة الدول الأقل نمواً (PMA) داخل منظمة التجارة العالمية، قد طالبت بإعفائها من مقتضيات الاتفاق حول تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة خلال المرحلة الانتقالية[١٣] (وهي المرحلة التي حدّدت بسبع سنوات بالنسبة إلى الدول الأقل نمواً، حسب الفصل ٥).

٢ ـ النموذج الأفريقي للاتفاقات الثنائية حول الاستثمارات

لقد تميّزت السنوات الأولى للألفية الثالثة بظاهرة لافتة للانتباه، تتمثل في التزايد الهائل لعدد الاتفاقات الثنائية حول الاستثمارات، التي غطّت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصاً تلك التي تمّ توقيع الاتفاقات بشأنها بين البلدان المتقدمة والبلدان الأفريقية. وبالفعل، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، أبرمت الدول الأفريقية ما مجموعه ٥٦٧ اتفاقاً ثنائياً للاستثمارات. كما أن فرنسا، على سبيل المثال، قد وقّعت العديد من هذا النوع من الاتفاقات، مع بلدان أفريقية، مثل: مصر، وغينيا الاستوائية، وليبيريا، والمغرب، وجزر موريس، ونيجيريا، والسودان، وتونس، وزائير... إلخ.

هذا التوجّه، وهذه الأرقام، توضح مدى الحاجة الماسة لدى هذه البلدان إلى الاستثمارات، خصوصاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلك القادمة من البلدان المتقدمة، بوجه خاص.

هذه الاتفاقات تتعلق، بشكل خاص، بتشجيع وحماية الاستثمارات بالنسبة إلى الطرفين معاً، وعموماً فإن هذه الاتفاقات الثنائية للاستثمار تتضمن المقتضيات التالية: جلب الاستثمار وتعريفه، المعاملة الوطنية، معاملة الدول الأكثر رعاية، الإجراءات الواجب تطبيقها في حالة التأميم، الضمانات المتعلقة بحرية تحويل رؤوس الأموال، الميكانزمات المتعلقة بتسوية المنازعات بين الدول، وبين الدول والمستثمرين.

وفي ما يتعلق بالاتفاقات الثنائية للاستثمار، التي تلزم دول الاستقبال الأفريقية مع دول الشمال، فإنه من الضروري توضيح ثلاثة أنواع من المقتضيات هنا على الأقل، وهي:

أ ـ المقتضيات المتعلقة باستقبال الاستثمارات

إن أغلب الاتفاقات الثنائية للاستثمار الموقّعة بين البلدان الأفريقية والبلدان الأوروبية (وهي الاتفاقات التي تستلهم النموذج الأوروبي)، تترك لدول الاستقبال الحرية الكاملة لتحديد الشروط التي يتمّ من خلالها قبول هذه الاستثمارات، سواء من خلال قبولها بشكل كلّي أو عبر تحديد بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية، التي لا يجوز الاستثمار فيها إلا لفائدة مواطنيها. لذلك، فإن مبدأ السيادة الوطنية هو الذي يطبّق في مجال التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر[١٤] كقاعدة

---

(١٣) انظر بهذا الصدد: Conférence des Nations unies pour le commerce et le développement [CNUCED], *Le Développement économique en Afrique: Repenser le rôle l'investissement étranger direct* (Genève: CNUCED, 2005), p. 83.

(١٤) انظر على سبيل المثال: الفصل ٢ من الاتفاق الثنائي للاستثمار لسنة ٢٠٠١ الموقّع بين بوركينافاسو والاتحاد الأوروبي. انظر أيضاً الفصل ٢ من الاتفاق الثنائي لسنة ١٩٩٧ الموقّع بين المغرب وإسبانيا.

عامة. وبالتالي، فإن قبول الاستثمارات الأجنبية تبقى، إذن، مسألة تتعلق بسيادة دول الاستقبال الأفريقية. وعلى العكس من ذلك، فإن الاتفاقات الثنائية للاستثمارات الموقّعة بين الولايات المتحدة وبعض البلدان الأفريقية منذ سنة ١٩٨٣ حتى الآن (مثل السنغال، والمغرب، وتونس، ومصر، والكاميرون) تقوم على مبدأ حرية دخول الاستثمارات الأمريكية، بما في ذلك حرية اختيار القطاعات الاقتصادية الوطنية.

لذلك يجب الإشارة إلى أن النموذج الأوروبي للاتفاقات الثنائية للاستثمار يستحضر بشكل أساسي روح مشروع الاتفاق المتعدّد الأطراف حول حماية الملكية الخاصة الأجنبية لسنة ١٩٦٧ لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). لكن الولايات المتحدة لها نموذجها الخاص للاتفاقات الثنائية للاستثمار، الذي تمّ تبنيه سنة ١٩٨٣، والذي يتميز من النموذج المستعمل من طرف البلدان الأوروبية، من خلال تأكيد حرية دخول الاستثمارات الأمريكية[١٥]، مع منع الالتزامات.

ب ـ المقتضيات المتعلقة بمعاملة الاستثمارات

أما بخصوص المقتضيات المتعلقة بمعاملة الاستثمارات، فإن ما ينبغي ملاحظته، عموماً، هو وجود قاعدتين متلازمتين: قاعدة المعاملة الوطنية، ثم قاعدة الدولة الأكثر رعاية، اللتين يطبّق من خلالهما مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين بوجه عام.

هاتان القاعدتان مجتمعتان لهما هدف مشترك هو تحقيق معاملة غير تمييزية لفائدة الاستثمارات الأجنبية. فبخصوص القاعدة الأولى المتعلقة بالمعاملة الوطنية، فإنها جاءت لمنح المستثمرين الأجانب، رعايا البلدان الأخرى، الموقّعة على الاتفاقات الثنائية للاستثمار، معاملة متساوية وغير تمييزية، مقارنة بالمستثمرين مواطني بلد الاستقبال[١٦]. فغاية هذه القاعدة هو منع التمييز ضد المستثمرين الأجانب واستثماراتهم، مقارنة ـ بطبيعة الحال ـ بالمستثمرين رعايا الدولة المعنية واستثماراتهم، في حين إن في حالة قاعدة الدولة الأكثر رعاية، فإن الأمر يتعلق بتمكين المستثمرين الأجانب واستثماراتهم، من الاستفادة من معاملة متساوية لتلك التي يحظى بها المستثمرون الأجانب للدولة الأجنبية، أي تلك التي ليست عضواً في الاتفاق الثنائي للاستثمار.

ج ـ المقتضيات المتعلقة بتسوية المنازعات بين الدول، وبين الدول والمستثمرين

يتعلق الأمر بالنوع الثالث من المقتضيات التي نصادفها داخل الشبكة الأفريقية للاتفاقات الثنائية للاستثمار، التي تتضمن على الخصوص فصلاً مخصصاً لتسوية المنازعات

---

(١٥) انظر على سبيل المثال: الفصل ٢، الفقرة ١، من الاتفاق الثنائي للاستثمار لسنة ١٩٩٣ بين الولايات المتحدة وتونس.

(١٦) انظر: الفصل ٤ من الاتفاقات الثنائية الموقّعة بين المغرب من جهة، وكل من سويسرا (١٩٨٥)، وفرنسا (١٩٩٦)، وإسبانيا (١٩٩٧) من جهة ثانية. انظر أيضاً الفصل ٣، الفقرة ٢، من الاتفاق الثنائي للاستثمار بين هولندا وإثيوبيا.

في مجال الاستثمار، الذي يعتمد على التحكيم الإلزامي[١٧]، بين الأطراف المتنازعة (وهي الوضعية التي نصادفها، على سبيل المثال، في حالة التأميم أو كل المشاكل الأخرى المكنة المتعلقة بتحويل الأموال).

وبالفعل، فإن هذه المقتضيات المتعلقة بتسوية المنازعات تنصّ على أنه في حالة عدم حلّ المنازعات بطريقة حبّية بواسطة الاستشارة والتفاوض، فإن الأطراف (وداخل أجل حدّد بستة أشهر) يصبحون مطالبين بعرض خلافهم على التحكيم، سواء التحكيم الدولي (في حالة وجود دولة في مواجهة دولة أخرى)، أو تحكيماً مؤسساتياً من نوع «سيردي» (CIRDI) (في حالة وجود مستثمر في مواجهة دولة معيّنة). يتعلق الأمر هنا بـ «المركز الدولي لتسوية المنازعات المرتبطة بالاستثمارات». لكن التجربة الحالية للاتفاقات الثنائية للاستثمارت تبيّن عدم وجود أية حالة للتحكيم ما بين الدول، بينما تبقى أول قضية عرضت على أنظار محكمة تحكيم لـ «سيردي»، طبقاً لميكانيزم التحكيم بين مستثمر ودولة يعود إلى سنة ١٩٨٧[١٨].

لا يوجد هناك رابط حتمي وضروري بين توقيع اتفاق ثنائي للاستثمار وديناميه استقطاب رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو بلدان الاستقبال الأفريقية.

وفي هذا الصدد، فإن التحكيم المؤسساتي، كما هو الشأن مع «المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات»، والذي يمكن أن يعوّض المسطرة الدولية في هذا المجال، من شأنه أن يخضع الدولة إلى متابعات من طرف مستثمر أجنبي على أساس التأميمات (Nationalisation) على سبيل المثال. كما أن سلبية هذا الميكانيزم تتمثل كذلك في إمكانية إعطاء المستثمر الأجنبي حقوقاً مبالغاً فيها، في مواجهة الدولة الطرف في النزاع[١٩].

خلاصة

بالنسبة إلى الاتفاقات الثنائية للاستثمارات، التي تجمع بلدان الاستقبال الأفريقية مع بلدان الشمال، نلاحظ أنه بقدر ما تكون المكانة المخصصة للمقتضيات المتعلقة بالمعاملة ضمن هذه الاتفاقات جدّ مهمة، فإنها لا تكون كذلك بالنسبة إلى المقتضيات المتعلقة بتحقيق التنمية،

---

(١٧) يمكن أن نستدل قانونياً هنا ببعض المقتضيات الواردة في الفصل ١٢ من الاتفاق الثنائي مع إسبانيا (١٩٩٧): «١ ـ كل خلاف بين الأطراف المتعاقدة في موضوع تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق يتم حله بطريقة دبلوماسية. ٢- في حالة عدم التوصل إلى حلّ... يخضع الخلاف لمحكمة التحكيم. [...] ٥ ـ تقوم محكمة التحكيم على مقتضيات هذا الاتفاق، وكذلك الاتفاقات الأخرى الموقّعة بين الطرفين المتعاقدين، وكذلك قواعد ومبادئ القانون الدولي. قرارات المحكمة... تكون نهائية وملزمة بالنسبة للأطراف المتعاقدة...».

(١٨) انظر قرار «المركز الدولي لتسوية المنازعات المرتبطة بالاستثمارات» في قضية A.A.P.L ضد جمهورية سريلانكا.

(١٩) انظر على سبيل المثال قضية «غويتز» (Goetz) لسنة ١٩٩٩ بين مقاول بلجيكي ودولة بوروندي، ورد في: Pierre-Marie Dupuy, *Droit international public*, précis, droit public, science politique (Paris: Dalloz, 2004), p. 705.

إضافة إلى أنه لا يوجد هناك ربط حتمي وضروري بين توقيع اتفاق ثنائي للاستثمار وديناميةاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو بلدان الاستقبال الأفريقية، ذلك أن أهم الدراسات الاقتصادية الحالية، سواء كانت نظرية أو ميدانية، تؤكد الأهمية القصوى للمحدّدات الاقتصادية، باعتبارها عوامل خاصة تؤثر في قدرة بلدان الاستقبال على جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

وعليه، وبخصوص إشكالية ضعف تأثير الاتفاقات الثنائية للاستثمارات الأفريقية في مجال التنمية، فإنه من الممكن أن يصبح التفكير والبحث عن الحلول لإشكالية التنمية، وذلك ضمن اتفاق أو إطار متعدّد الأطراف. وفي هذا الاتجاه، لا نعرف حتى الآن ما إذا كان هذا الاتفاق/الإطار المتعدّد الأطراف حول الاستثمارات من نوع منظمة التجارة العالمية، سيتمّ التفاوض بشأنه داخل هذا المنظمة[٢٠]، ذلك أنه بعد فشل القمة الخامسة لمنظمة التجارة العالمية في كانكون (Cancun) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لم يتم اتخاذ أي قرار في هذا الاتجاه، خاصة في اتجاه تدشين مفاوضات حول الإطار المتعدد الأطراف المرتقب حول الاستثمار. هذا الإخفاق نتج في سياق التشكيك المتزايد حول منظمة التجارة العالمية، من طرف مجموعة البلدان الأفريقية بصفة خاصة. من هنا يتضح لماذا قرّر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، المكوّن من ممثلي كافة البلدان الأعضاء، السحب المؤقت لمحور الاستثمار من دورة الدوحة[٢١]، ولكن ليس من كل الأشغال اللاحقة لمنظمة التجارة الدولية.

يمكن أن نخلص مما أوردنا إلى ضرورة التفكير بشكل إيجابي بأن المفاوضات المستقبلية حول إطار جديد أو اتفاق متعدّد الأطراف حول الاستثمار، ربما تشكّل أرضية داخل منظمة التجارة العالمية خلال السنوات القادمة، ولكن ذلك لن يتمّ خلال الدورة القادمة، أي ما بعد الدوحة. لذلك، وبعيداً عن أية نظرة تشاؤمية، لا بد من أن نعبّر عن تخوّفنا من كوننا ما زلنا بعيدين عن إبرام اتفاق من هذا الحجم داخل منظمة التجارة العالمية. فجميع المحاولات السابقة فشلت لأسباب متعدّدة، يكمن أهمها في أن بلدان الشمال، وكذلك بلدان الاستقبال النامية، لا تتقاسم المصالح نفسها المتعلقة بالإشكالية المعقّدة للاستثمارات المباشرة الأجنبية، بشكل خاص. فبالنسبة إلى دول الشمال، باعتبارها أهم مصدر للاستثمارات المباشرة الأجنبية، تبقى تحتل مكانة تخوّلها توجيه المفاوضات إلى صالحها، سواء تعلّق الأمر بأهداف الاتفاقات المرتقبة في إطار منظمة التجارة العالمية، أو كذلك بالحقوق والالتزامات المرافقة لها.

أخيراً، فإن مشكلة من طبيعة اقتصادية صرفة كهذه، حيث إن مجموعتي البلدان (شمال/جنوب)، بما فيها البلدان الأفريقية، هي مصدّرة ومستوردة للاستثمارات، لا ينبغي أن تحجب عنا وجود أسباب أخرى تفسّر فشل تحقيق اتفاق متعدّد الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية، بصفة خاصة □

---

(٢٠) فالإعلان الوزاري للدوحة الذي تم تبنيه من طرف الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قد اعترف في الفقرة ٢٢، بضرورة خلق إطار متعدد الأطراف حول الاستثمار وأهمية البعد التنموي له.

(٢١) قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الذي تم تبنيه في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

استراتيجيات إدارة التنوّع الإثني في السودان(*)

بهاء الدين مكاوي(**)

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين ـ السودان.

تمهيد

من الآراء الشائعة وسط العلماء والمفكرين ورجال السياسة أن الإثنية «قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، أو تكون مدمرة وعشوائية مكبلة للإنسان»، ذلك أن الإثنية ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي انتماء طبيعي وفطري ومعترف به من قِبل الأديان السماوية التي وضعتها في إطارها الصحيح لتكون محررة وبناءة، إلا أن المشكلة تبرز إلى السطح حينما يساء استخدام المشاعر الإثنية، وحينها تتحول إلى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها، كما حدث في الصومال مثلاً خلال التسعينيات.

إن التنوع الإثني حيثما وجد يحتاج إلى استراتيجية للتعامل معه، وتهدف هذه الاستراتيجية ـ وما يتبعها من سياسات ـ إلى توجيه التنوع الإثني بما يحقق البناء الوطني والإثراء الثقافي، ويتفادى في الوقت نفسه الآثار السالبة التي يمكن أن تنتج جراء إساءة استخدام الإثنية وتسييسها.

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بالأوضاع الإثنية (العرقية ـ الثقافية) في السودان، كما ترمي إلى الكشف عن ملامح الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة في السودان تجاه التنوع الإثني وإدارته، وتسعى إلى تقييم هذه السياسات وإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية فيها بهدف تعزيز الإيجابيات وتفادي السلبيات مستقبلاً، ومن أهداف الدراسة كذلك تقديم بعض المقترحات والآراء بشأن التعامل مع التنوع الإثني في السودان بما يحول دون تفجير الصراعات العرقية والثقافية فيه.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الأول الذي نظمته الجمعية السودانية للعلوم السياسية تحت عنوان: «مستقبل السودان في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة»، قاعة الصداقة، الخرطوم ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(**) البريد الإلكتروني: hhag2@yahoo.com.

وبناءً على ما تقدم، فإن الورقة تقوم على المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: مظاهر التنوّع في السودان

إن التطور التاريخي للسودان، والهجرات المتتالية على أراضيه من كل الجهات أديا إلى تغيير الخريطة الديمغرافية فيه إلى حد كبير، وغدا السودان من أكثر البلدان الأفريقية تنوعاً حتى أطلق عليه اسم «أفريقيا المصغرة»، نظراً إلى ما فيه من تنوع عرقي وثقافي. وسنقوم هنا بإبراز بعض جوانب التعدد في السودان.

١ ـ التعددية العرقية

تقول الدراسات العلمية إن السودان يشتمل على ٥٦ جماعة عرقية رئيسية، تنقسم بدورها إلى ٥٩٧ جماعة فرعية[١]. ولا شك في أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعاً عرقياً كثيفاً وتكثر التساؤلات حول الشكل الذي اتخذته العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة التي تشكل السودان.

في الوقت ذاته، تُعد مناقشة موضوع التعددية العرقية والثقافية من المسائل المهمة للغاية؛ إذ على أساسها تحدد هوية السودان، ذلك أن «التنوع الثقافي والبيئي يكون هو محور النقاش عندما يحاول الكاتب أن يحدد هوية السودان كقطر، وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تتجاذبها تيارات مختلفة»[٢].

لقد أصبحت مشكلة الهوية من أكثر المعضلات إثارة للجدل والحوار بين المفكرين السودانيين. وانقسم المفكرون السودانيون بين دعاة «عروبة السودان» ودعاة «أفريقية السودان».

لقد انعكس أثر ذلك الخلاف على رؤية الفريقين للسياسة الخارجية السودانية، فبينما يقول دعاة العروبة بضرورة اتجاه السودان بعلاقاته الخارجية ناحية الوطن العربي لكونه جزءاً منه يتأثر به ويؤثر فيه، يرى دعاة الأفريقية ضرورة تمتين علاقات السودان مع جيرانه الأفارقة.

وبرغم الجدل الذي احتدم زماناً طويلاً حول هذه النقطة، يمكن القول إن ليس هنالك ما يستدعي الصراع حول هذا الموضوع، فليس هنالك تناقض بين العروبة والأفريقية، فالسودان عربي أفريقي، عربي من الناحية اللغوية والثقافية، وهو ـ في الوقت عينه ـ أفريقي من الناحية الجغرافية، فالعروبة «ليست صفة عنصرية بل رابطة ثقافية، ولو كانت العروبة غير ذلك لخرج من نطاقها معظم العرب المحدثين في آسيا وأفريقيا معاً بما في ذلك سكان السودان الشمالي

---

(١) إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٣ (أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ٤٠.

(٢) عبد الغفار محمد أحمد، **السودان بين العروبة والأفريقية**، ط ٢ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٥)، ص ٧.

جميعاً، وكما أن العروبة رابطة ثقافية حضارية لا عنصرية، فإن الأفريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية تجمع بين سكان القارة الأفريقية على اختلاف أجناسهم»[٣].

إن فارق العروبة والأفريقية في السودان جعل جماعة من المثقفين والشعراء السودانيين في ستينيات القرن الماضي يتحدثون عن ضرورة المواءمة بين الاتجاهين، فجاءت «مدرسة الغابة والصحراء»، حيث ترمز الغابة إلى أفريقيا، وترمز الصحراء إلى الوطن العربي، كما ظهر بعض الحديث عن «الأفرو عروبية»، وذلك لإزالة التناقض بين العروبة والأفريقية.

إن الحديث عن الثنائية القائمة على أساس العروبة/الزنوجة هو حديث يفتقر إلى الدقة، وقد سبقت الإشارة إلى وجود ٥٦ جماعة عرقية تنقسم إلى ما يقارب ٦٠٠ جماعة فرعية.

لقد تضرّر السودان كغيره من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون في مؤتمر برلين وأدت إلى تقسيم بعض جماعاته بين أكثر من دولة.

كذلك تبنى البعض آراء تقوم على تبسيط مخل للأمور، حيث تحدثوا عن الشمال العربي في مقابله الجنوب غير العربي، لكن الملاحظ هو أنه «إذا كان بالإمكان تحديد هوية بعض المجموعات الفرعية استناداً إلى مناطق إقامتها واستقرارها مثل البجا والنوبة فإن الجماعات الأخرى تتداخل وتتفرق في العديد من المناطق مثل العرب والدارفوريين»[٤].

لقد أكدت دراسات أعدها بعض علماء الإجتماع أن خمسة من الأجناس الموزعة، وهي البوشمان والقوقاز والزنوج والأقزام والمنغول، قد عاشت في أفريقيا، وأن أربعة من هذه الأجناس على الأقل سكنت السودان في مرحلة من المراحل[٥].

لقد تضرر السودان كغيره من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون في مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م)، فبالإضافة إلى هذا الكم الهائل من القبائل والجماعات الموجودة داخله، فإن هذه الحدود قسمت بعض جماعاته بين أكثر من دولة، فعلى سبيل المثال: فصلت الحدود السودانية الشرقية قبائل البجا بين السودان وإريتريا، وانقسم الفور والنوباويون والزغاوة بين السودان والتشاد وغرب أفريقيا. كما أن للقبائل السودانية في الجنوب صلات وروابط عرقية مع قبائل أخرى تعيش في الدول المجاورة للسودان مثل الاتشولي والمادي، الذين يعيشون بين السودان وأوغندا، والزاندي بين السودان والكونغو، والأنواك بين السودان وإثيوبيا... الخ.

---

(٣) مدثر عبد الرحيم، **مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٧٠)، ص ١٥.

(٤) نصر الدين، «الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،» ص ٤٠.

(٥) محجوب الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٨ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٣٣.

٢ ـ التعددية الدينية

يعدّ الدين من أهم مقومات بناء الأمة باعتباره عامل توحيد لمعتنقيه، وليس أدل على ذلك من بقاء الأمة الإسلامية على الرغم من زوال دولة الإسلام، وبقاء القومية اليهودية آلاف السنين على الرغم من الظروف التي مر بها اليهود، على أن ذلك لا ينفي دور الاختلافات الدينية في تهديد الوحدة الوطنية في حالة إساءة استخدام الاختلافات الدينية. لقد قاد الصراع بين الوثنية والمسيحية إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية، بل إن اختلاف المذهب الديني كان هو السبب في تقسيم الإمبراطورية الرومانية الغربية نفسها (على أساس المذاهب الدينية في إطار المسيحية) حيث تقسمت إلى أمم كاثوليكية وأخرى بروتستانتية(٦).

ولحساسية الدين، لجأت بعض الدول إلى استغلاله في تدمير دول أخرى من خلال إثارة الصراعات بين الجماعات الدينية فيها. لكن الدين في السودان لم يكن مصدراً من مصادر الصراع في كل مراحل التاريخ السوداني. إلا أن الاستعمار البريطاني، وفي إطار سياسة فرّق تسد (Divide and Rule)، عمل على إثارة الصراعات الدينية، وراح منذ بدايته يحاول خلق واقع ديني جديد من خلال رعايته جمعيات التبشير المسيحية، وفتح الباب أمامها للعمل في جنوب البلاد لتقوم اختلافات دينية بين جنوب السودان وشماله الذي يعتنق الدين الإسلامي.

لقد تسرب الإسلام إلى السودان تدريجياً مع رحلات الحج والتجارة، كما أن استقرار العرب في السودان الشمالي وتزاوجهم مع السكان المحليين كان له أكبر الأثر في انتشار الإسلام، وتعايش الإسلام مع المسيحية جنباً إلى جنب عدة قرون دون أن تحدث بينهما صراعات. لكن الاستعمار البريطاني عمل على استغلال الدين لتمزيق الوحدة الوطنية في السودان، فجمعيات التبشير المسيحي في السودان كانت تعمل ـ بالإضافة إلى نشر المسيحية ـ للتحريض على الدين الإسلامي وتصويره على أنه دين شرير وعنصري؛ فقد «وجهت الإرساليات مناهج التعليم إلى منحى يشيع كراهية الإسلام والمسلمين، فالكتب المدرسية حوت سباً للإسلام، واتهاماً للنبي محمد (ﷺ) بالكذب وقطع الطرق وسفك الدماء، وأن الإسلام دين احتقار واضطهاد لغير العرب والمسلمين، ولم تكن أمثال تلك الكتب وقفاً على المدارس، بل إن المكتبات العامة في جوبا كانت تزخر بالكتب المناهضة للإسلام»(٧).

لقد أصبح الدين ـ بسبب السياسات الاستعمارية والكنسية ـ أحد أسباب الصراع في السودان، وأدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الإسلامية ـ دين الغالبية ـ إلى معارضة الأقليات غير المسلمة في جنوب السودان، لأن الجنوب ـ وبسبب السياسة البريطانية ـ أصبح «مكوناً من أغلبية تدين بأديان قبلية وفئة مسلمة، وصفوة جنوبية مثقفة ترى في أفريقيتها

---

(٦) لتفصيل ذلك، انظر: عون الشريف قاسم، «الدين والوحدة الوطنية،» في: العجب أحمد الطريفي، محرر، **دراسات في الوحدة الوطنية في السودان** (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مركز دراسات الحكم الإقليمي، ١٩٨٨)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٧) عبد اللطيف البوني، **البعد الديني لقضية جنوب السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٩**، سلسلة دراسات استراتيجية (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣١.

وثقافتها الإنكليزية عاصماً لها من الاستعراب، وفي مسيحيتها عاصماً من الإسلام، وفيهما معاً هوية مميزة».

وهكذا قامت مرة أخرى ثنائية دينية متوهمة تقول بالشمال المسلم والجنوب المسيحي على الرغم من وجود جماعات غير مسلمة في شمال السودان ووجود مسلمين في جنوب السودان. بل هنالك من يقول إن عدد المسلمين في جنوب السودان أكثر من المسيحيين؛ إذ إن نسبة المسلمين تبلغ ١٨ بالمئة من سكان الجنوب، ونسبة المسيحيين تبلغ ١٧ بالمئة، وإن نسبة الوثنيين ٦٥ بالمئة من سكان الجنوب.

وعلى كل، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه السودان في هذا الإطار هي كيف يمكن تفادي أي صراعات دينية في السودان، وكيف يمكن الحفاظ على وحدة البلاد في إطار هذا التنوع الديني. إن هذا يقتضي ـ بشكل عام ـ تمكين الجماعات الدينية المختلفة من ممارسة شعائرها الدينية في حرية تامة، ولعل هذه هي السياسة التي تتفق وروح الإسلام: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[٨].

٣ ـ التعددية اللغوية

يتميز السودان في هذا الجانب بميزتين مهمتين هما: كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية، والتداخل اللغوي[٩] من ناحية أخرى. إن ما يؤكد التعددية المميزة للسودان هو ما أورده جوزيف غودنبرغ من أن هنالك أربع مجموعات لغوية في أفريقيا هي: اللغات الكونغو ـ كردفانية، واللغات النيلية ـ الصحراوية، واللغات السامية أو الأفروآسيوية، واللغات البانتوية، وأن لغات السودان تشمل جميع هذه المجموعات اللغوية، وأن بعض أبناء الشمال (حيث أغلبية اللغة العربية) يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل النوبة والبجا، بينما نجد في جنوب السودان (حيث الأغلبية غير عربية) من يتحدثون العربية، بل تعتبر اللغة العربية الدارجة أو ما يعرف باسم «عربي جوبا» هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها وتختلف.

«إن عربي جوبا هي اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها، إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات الجنوبية واللغة الأكثر سرياناً كلغة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان. كذلك هي لغة التخاطب السياسي السائدة والأوفر حظاً للاستجابة والقبول لدى الجمهور المتباين اللغات الذي يقدم الندوات السياسية»[١٠].

إن انتشار هذه اللغة الإسلامية في الجنوب يرجع إلى وجود التجار والجنود الشماليين في

---

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(٩) يقصد بالتداخل اللغوي «تأثير اللغة الأمة في اللغة الأجنبية حيثما يتحدث بها المتكلم أي بالأخيرة، ويتولد التداخل اللغوي حيثما يعيش شعبان أو أكثر في رقعة واحدة، لكل منها لغة، فإن كل منها سيؤثر في لغة الآخر، فتتغلب لغة على الأخريات فتؤثر في غيره وهو ما يقصد به بالتداخل اللغوي». انظر: جابر محمد جابر، **التنوع الثقافي والتداخل اللغوي** (أم درمان: دار جامعة القرآن الكريم للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٠١.

(١٠) عشاري أحمد محمود، «جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان،» في: الطريفي، محرر، **دراسات في الوحدة الوطنية في السودان**، ص ١٥٤.

منطقة الجنوب في فترات مختلفة (قبل إصدار قانون المناطق المقفولة وبعد استغلال السودان). وهذا يعني أنه لولا قانون المناطق المقفولة والسياسات الاستعمارية الرامية إلى إبعاد المؤثرات العربية عن الجنوب، لما وجدت مشكلة لغوية بين شمال البلاد وجنوبها، ويرجع ذلك إلى المدارس التي أنشئت بعد الاستقلال في الجنوب، والتي اعتمدت اللغة العربية لغة للتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار هذه اللغة يعكس سهولتها وسلامتها مقارنة بلهجات الجنوب التي تميزت بالتعقيد إلى درجة جعلت الجنوبيين يفضلون استخدام اللغة العربية أكثر من اللهجات المحلية في تعاملهم بعضهم مع بعض.

هذه الحقائق جعلت البعض يذهب إلى أن «السودان كله يمكن اعتباره منطقة تداخل لغوي لما فيه من التنوع والتعدد اللساني»(١١).

وقد تمكنت اللغة العربية من الانسياب تلقائياً إلى كل بقاع السودان حتى غدت اللغة المشتركة لكل أهله. ومع أن العروبة هي رابطة لغوية وثقافية، فإن هنالك من يقسم السودان إلى عربي وغير عربي، وهو ما يثير الكثير من الصراعات بين جماعاته المختلفة.

٤ ـ التعددية الاقتصادية

لن يكتمل الحديث عن السودان دون التطرق إلى مظاهر التعددية الاقتصادية في السودان؛ فالسودان يعاني تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد، بينما تعاني أطراف السودان المختلفة غياب المشاريع التنموية. وقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً كبيراً في هذا الجانب، كما ساهم الوطنيون ـ بدرجات متفاوتة ـ في تعقيد المشكلة. ففي إطار سعيه إلى الاستفادة من خيرات البلاد، عمد الاستعمار البريطاني إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن، ووقع اختياره على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة الواسعة التي تغطي سهولها حوالى خمسة ملايين فدان، بالإضافة إلى وفرة المياه اللازمة للري من النيلين: الأزرق والأبيض.

إن قيام مشروع الجزيرة في وسط البلاد، وما تبع ذلك من خدمات تعليمية وصحية، جعلا هذه المنطقة أكثر تطوراً من المناطق الأخرى في السودان. وهكذا، كان لاستثمار الحكومة في زراعة القطن أثر واضح في التنمية التي انحصرت في وسط البلاد.

إن التنمية غير المتوازنة سمة تميز كل أطراف السودان، حيث تعاني هذه الأطراف ـ بلا استثناء ـ قلة المشاريع التنموية. وقد عبرت الحركات الإقليمية من قبل عن مظالمها الاقتصادية، مثل حركة سوني في غرب البلاد، ومؤتمر البجا في الشرق، كما عبر أهل المناطق الشمالية باستمرار عن إهمال الحكومات المتعاقبة على حكم السودان لمناطقهم.

وخلال عهد الإنقاذ، برزت عدة حركات جهوية وإقليمية رفعت شعارات إزالة التهميش الذي تعانيه أقاليمها، وتبلورت هذه الشعارات في برامج الحركة الشعبية، وجبهة الشرق،

---

(١١) جابر محمد جابر، **مفهوم التداخل اللغوي من منظور وحدوي**، سلسلة أوراق استراتيجية؛ ٢ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٦٥.

والحركات المسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة، حركة تحرير السودان... الخ).

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن المجتمعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية، يقل ولاؤها للدولة وللحكومة القائمة التي ترى فيها الجماعة سبباً لتخلفها وتردي أوضاعها الاقتصادية. وفي السودان، حيث تتداخل هذه الجوانب الاقتصادية مع الأوضاع العرقية، يكتسب التخطيط التنموي بعداً سياسياً واجتماعياً خطيراً؛ إذ من شأنه تهديد الوحدة الوطنية بالتمزق.

تضافر العامل العرقي مع العامل الديني والثقافي لتغذية الانقسام في السودان، ولعبت التدخلات الخارجية دوراً كبيراً في إشعال فتيل الحرب في جنوب السودان.

لقد استمرت الحكومات في مرحلة ما بعد الاستقلال في تركيز المشاريع التنموية في منطقة الوسط، وبرز في الواقع اختلاف في وجهات النظر حول أيهما أفضل: توزيع المشاريع التنموية على كل أنحاء الدولة حيث تتساوى كل أطرافها في هذه المشاريع؟ أم تركيز المشاريع التنموية في المناطق التي تتوافر فيها فرص نمو أكبر، ثم يوزع عائد هذه المشاريع على المناطق كلها؟

وفي السودان، لم توزع المشاريع على أساس الطريقة الأولى، حيث يتم تقسيمها على أساس جغرافي، ولا على الطريقة الثانية التي تقول بتركيز مشاريع التنمية في مناطق تتوافر فيها البنى الأساسية، ثم توزيع عائد هذه المشاريع على المناطق الأخرى، إذ تشكو الأطراف من تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الخدمات فيها.

إن على الدولة أن تسعى إلى ردم الفجوة بين الوسط والأطراف من خلال إعطاء أولوية لمشاريع التنمية في أطراف البلاد المختلفة، وأن تخطط لذلك في صميم الخطط القومية، وأن تقدم الحكومة المركزية الدعم والتسهيلات للولايات الفقيرة، خاصة والسودان يعاني ـ أصلاً ـ الانقسامات العرقية والقبلية التي ستكون التنمية غير المتوازنة حافزاً لها بما ينعكس سلباً على استقرار البلاد.

ثانياً: نماذج للصراعات الإثنية في السودان

فيما كان السودان يخطو نحو الاستقلال، اندلعت الحرب في جنوبه، وكان ذلك في آب/ أغسطس ١٩٥٥، ونتيجة ظروف وملابسات قادت إلى تمرد كتيبة توريت في ذلك العام. وكان وراء ذلك مخططات استعمارية كبيرة، وسياسات واستراتيجيات لفصل جنوب البلاد عن شمالها، ثم تم التراجع في اللحظات الأخيرة عن هذا الخيار. وغرضنا هنا هو التركيز على الآثار التي خلفتها الحرب في جنوب البلاد.

لقد اندلعت الحرب عام ١٩٥٥ وتوقفت في عام ١٩٧٢، عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا بين حكومة النميري والمتمردين الجنوبيين. ثم استؤنف القتال في نيسان/أبريل١٩٨٣ واستمر حتى مطلع عام ٢٠٠٥.

يتميز السودان كله بالتنوع، كما سبقت الإشارة، إلا أن الجنوب يعد الأكثر وضوحاً فيما

يتعلق بالاختلافات العرقية والثقافية عن بقية مناطق السودان. وعلى الرغم من الشكاوى المستمرة لأطراف السودان المختلفة، فإن الأمر لم يتبلور في شكل حركة مسلحة في أي من مناطق السودان في ذلك الوقت إلا الجنوب.

لقد تضافر العامل العرقي مع العامل الديني والثقافي لتغذية الانقسام بين طرفي البلاد، ولعبت التنظيمات الكنسية والدول الغربية دوراً كبيراً في إشعال فتيل الحرب في جنوب السودان، فقُتل عشرات الآلاف من أبناء الوطن، وشُرد أهالي الجنوب إما لجوءاً إلى الدول المجاورة وإما نزوحاً ناحية الشمال. كما أدت الحرب إلى تدمير البنى الأساسية للجنوب، وأوقفت عجلة التنمية في كل أنحاء البلاد، وهددت الأمن والاستقرار بصورة واضحة، وقادت إلى استقطاب واسع بين الحكومة والمتمردين الجنوبيين. لقد شلت الحرب الحياة الاقتصادية وقادت إلى انخفاض حجم الناتج القومي، وزيادة نسب التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوى الخدمات والمرافق.

ورغم التوصل إلى اتفاقية سلام مع أهل الجنوب، فإن حاجز عدم الثقة الذي خلفته الحرب والدعاية الإعلامية ما يزال يلقي بآثاره السلبية على طرفي الاتفاق (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية). ورغم الأموال الطائلة التي سُلمت إلى حكومة الجنوب بموجب اتفاقية نيفاشا، فما يزال الجنوب متخلفاً، وما تزال آثار الحرب بادية عليه، ولم يشهد حتى الآن تنمية تعيده إلى ما كان عليه، مما يجعل من الضروري البحث في الآثار المدمرة للحروب في أقاليم السودان، ومراجعة الرأي القائل باستخدام الحرب من أجل المطالبة بتنمية الأقاليم.

أما في دارفور، فقد أدى الصراع الذي اندلع هناك بقسوة منذ العام ٢٠٠٣ إلى تشريد الملايين من ديارهم، ولجوئهم إلى التشاد أو معسكرات النازحين. لقد دمرت الحرب البنية التحتية تماماً، وأوقفت عجلة التنمية، وقادت إلى تدخلات أجنبية واسعة تمثلت في قوات الاتحاد الأفريقي، ثم قوات الهجين، ووصل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد حداً جعل المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية يصدر مذكرة لقضاة المحكمة مطالباً بإلقاء القبض على رئيس الجمهورية، متهماً إياه بالضلوع في مأساة دارفور، ضارباً بالأعراف السياسية والقانونية عرض الحائط.

لقد وصفت بعض المنظمات أزمة دارفور بأنها «أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم». وأضحت قضية دارفور تتصدر الأخبار العالمية، واتخذت المنظمة الدولية بشأنها عدداً من القرارات، وباتت دارفور أكبر المشكلات السودانية على الإطلاق، لأنها أصبحت تهدد الوجود السوداني نفسه. وقادت الصراعات الإثنية إلى انقسام المتمردين أنفسهم، حيث يوجد في دارفور الآن أكثر من ثلاثين فصيلاً مسلحاً يتحدث باسم دارفور وأهلها.

وبصورة عامة يمكن القول إن مشكلة دارفور تعدّ الآن أكبر التحديات التي تواجه السودان، وأكثرها تأثيراً في أمنه واستقراره وسيادته بسبب التدخلات الأجنبية الخطيرة التي اتخذت مشكلة دارفور ذريعة للتدخل في السودان خدمة لمصالح وأهداف لا علاقة لها بدارفور وأهلها. كذلك شهد شرق السودان فترة من عدم الاستقرار إلى أن تم توقيع اتفاقية سلام الشرق بين الحكومة وقيادة جبهة الشرق.

في الإجمال، يمكن القول إن الصراعات ضد المركز هي السمة الرئيسية التي تميز

السياسة السودانية اليوم، مما يتطلب وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع ظاهرة التنوع العرقي والثقافي تحفظ وحدة البلاد، وتمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها العرقية والثقافية والدينية دون حجر من سلطة سياسية أو جماعات عرقية أو ثقافية أخرى.

ثالثاً: استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان

ظل السودان لفترة طويلة ـ وما يزال ـ يعاني الصراعات العرقية والثقافية، التي حالت دون استقراره. وفشلت الحكومات المتتالية في وضع حد لحرب الجنوب (قبل ظهور مشكلة دارفور وشرق السودان)، فانصرف جل همها إلى مواجهة التدهور الأمني الناجم عن الحرب، وأهملت ـ إلى حد كبير ـ الجوانب التنموية، مما انعكس سلباً على حياة المواطن في كل أنحاء القطر. لكن الجدير بالذكر هو أن الجهود المبذولة لحل المشكلة لم تتوقف، وطرق القادة السياسيون كل الأبواب بحثاً عن السلام وحقناً لدماء أبناء الشعب السوداني، بيد أن مصير أغلب هذه الجهود كان الفشل التام، واستمر الشعب يعاني ويلات الحرب وخسائرها المادية والنفسية.

وكما جاء في المقدمة، يعتقد الباحث أن المشكلة لم تكن في التنوع بحد ذاته لأنه ظاهرة عامة توجد في كل أنحاء العالم تقريباً، لكن المشكلة تكمن في الأساليب الخاطئة التي اتبعها القادة السياسيون في السودان في التعامل مع التنوع الإثني. وبشكل عام يمكن القول إن القيادات السياسية في السودان اتبعت استراتيجيتين في التعامل مع قضايا التنوع العرقي والثقافي هما: استراتيجية الاستيعاب، واستراتيجية الاندماج الوظيفي.

١ ـ استراتيجية الاستيعاب

اتجهت غالبية الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي، إلى أسلوب السعي إلى فرض الاندماج الطائفي. ويقوم هذا الأسلوب على السعي إلى استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة: ثقافياً ودينياً.. الخ بكافة الوسائل المتاحة.

إن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية، وينتفي فيه تعارض الولاءات، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية.

لقد ارتبطت سياسة الاستيعاب في التاريخ الأفريقي بنظام الحزب الواحد الاستيعابي، ونظام الدولة المركزية الموحدة. فالقيادات الأفريقية كانت ترى أن المجتمع الأفريقي يختلف عن المجتمعات الأوروبية، حيث يتميز المجتمع الأفريقي بالتشرذم وسيادة الروح القبلية والقيم العشائرية، وأن إتاحة الفرصة للتعددية الحزبية يفتح الباب واسعاً أمام تقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية[١٢].

---

(١٢) أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)** (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

لقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التي اعترفت بالاختلافات بين الجنوب والشمال، وأتاحت للجنوب الفرصة لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال.

وكشأن كل الدول الأفريقية، ارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة. فعلى الرغم من أن السودان عرف نوعاً من اللامركزية منذ عهد السلطنة الزرقاء، مروراً بالحكم التركي المصري والحكم المهدوي وفترة الاستعمار الإنكليزي ـ المصري، إلا أن المركزية أضحت السمة المميزة لنظام الحكم في السودان بعد الاستقلال، وإن يكن هنالك ما يعرف باللامركزية الإدارية.

يتميز السودان بتنوّع عرقي وثقافي كثيف، إذا أحسن استخدامه يتحول إلى مصدر للقوة، وإذا أسِيء استخدامه يغدو سلاحاً للهدم والتدمير.

ورغم الفشل الواضح لسياسة الاستيعاب التي مورست في السودان، كما فشلت من قبل في الدول الأفريقية الأخرى، فقد استمرت الحكومات الوطنية الأولى في هذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الخلاف، وقاد إلى أزمة ثقة بين الشمال والجنوب. كما أدت سياسة الاستيعاب إلى تهديد الاستقرار السياسي في كل أنحاء الدولة.

لقد كانت هذه الرؤية أكثر وضوحاً خلال فترة الفريق إبراهيم عبود، فطبقاً لمفهوم الحكومة العسكرية الأولى، تمثل الواجب الأول للحكومات الوطنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع التكامل الوطني، وإزالة الفوارق بين أجزاء القطر بهدف تحقيق وحدة وطنية شاملة[١٣]. لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية لتعزيز الوحدة الوطنية، مثل توحيد مناهج التعليم، وتشجيع اللغة العربية في الجنوب، وطرد المبشرين المسيحيين، وإقامة المعاهد الإسلامية.. الخ، قادت إلى مواجهات عنيفة بين الشمال والجنوب، ولعبت المنظمات الكنسية دوراً كبيراً في تأجيج المشاعر. لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى عكس ما يريد النظام، فبدلاً من أن تؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية، قادت إلى حرب أهلية طاحنة.

لقد أدركت الأحزاب السياسية بعد سقوط نظام عبود بشكل قاطع فشل سياسة الاستيعاب، فاستبعدتها كوسيلة لحل النزاع القائم في السودان، وراحت تبحث عن «اندماج وظيفي» يتم بموجبه توحيد الطرفين، مع تأكيد ضمان حقوق القوميات المختلفة في داخله. ولما جاء نظام النميري في أواخر الستينيات، بنى سياسته صوب الجنوب على هدي هذه الأفكار التي تبلورت في مؤتمر المائدة المستديرة.

٢ ـ الاندماج الوظيفي

يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة

(١٣) المصدر نفسه.

أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية. كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على تأدية هذه الوظائف(١٤).

وفي هذا النموذج، تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة العيش في إطار دولة موحدة استناداً إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية، مروراً بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي، وانتهاءً بالحل الفدرالي والكونفدرالي.

لقد تراوحت الخيارات السودانية ـ بعد فشل سياسة الاستيعاب ـ بين خياري الحكم الذاتي الإقليمي، والنظام الفدرالي، لتمكين الجماعات المختلفة عرقياً وثقافياً من التعبير عن ثقافتها وهويتها في إطار الدولة السودانية.

بدأ تطبيق نموذج الاندماج الوظيفي في السودان مع النظام المايوي من خلال نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، بينما اعتمد النظام الفدرالي، الذي ظل مطلباً جنوبياً منذ الاستقلال عام ١٩٥٦، بناء على توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، الذي انعقد في الفترة ٩ أيلول/سبتمبر ـ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، بدعوة من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني. كما وقعت الحكومة اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية على أساس إعطاء وضع خاص للجنوب فيما عرف باسم «دولة واحدة بنظامين».

خاتمة

نخلص مما سبق إلى أن السودان يتميز بتنوع عرقي وثقافي كثيف، وكان من الممكن اعتماد هذا التنوع مصدراً للإثراء الثقافي وعاملاً من عوامل قوة الدولة، لأن التنوع ـ بشكل عام ـ سلاح ذو حدين، إذا أُحسن استخدامه يتحول إلى مصدر للقوة، وإذا أسيء استخدامه يغدو سلاحاً للهدم والتدمير. وكل ذلك يتوقف على الكيفية التي يدار بها التنوع.

لقد اتبع القادة السياسيون استراتيجيتين في التعامل مع التنوع الإثني، إحداهما استراتيجية الاستيعاب، وقد فشلت لكونها ترفض الاعتراف بالآخر، فتثير الصراعات والفوضى، وهو ما حدث في التجربة السودانية، والأخرى استراتيجية الاندماج الوظيفي التي تعترف بالآخر وتسمح له بالتعبير عن خصوصيته، وقد استخدمت هذه الاستراتيجية كأساس لاتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ واتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥.

إن الاندماج الوظيفي هو أفضل الطرق لإدارة التنوع الإثني، وذلك لأنه يعترف بالآخر ويتضمن عدداً من الخيارات، مثل الحكم الذاتي والفدرالية □

(١٤) نصر الدين، «الاندماج الوظني في أفريقيا والخيار السوداني،» ص ٣٨.

الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية(*)

لمى مضر الأمارة(**)

كاتبة من العراق.

ـ ١ ـ

ظلت روسيا، ولا سيما في شكلها السابق ضمن الاتحاد السوفياتي، تقوم بدور حيوي في استراتيجية كثير من دول العالم الثالث. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من الدول أو الحكام كان يرى في الاتحاد السوفياتي نموذجاً مرغوباً فيه كنظام سياسي واقتصادي، فإن هذا البلد أدى دوراً مهماً جداً على الساحة الدولية في أثناء الحرب الباردة، إذ كان القطب الثاني في عالم ثنائي القطبية. ويعني ذلك أن أغلبية الدول الصغيرة في العالم كانت، على الرغم من وقوعها بين فكّي دولتين عظميين، قادرة على الاستفادة من حالة العداء بين القطبين، ومن ثم نجحت في تعزيز مكانتها وموقفها التفاوضي، فكانت إذا ما تعرّضت لضغوط من إحدى القوتين العظميين تستطيع أن تهدّد بالانتقال إلى القوة الأخرى المنافسة، فتكسب قدرة تفاوضية. لكن ذلك كله انتهى بانتهاء الحرب الباردة، وتفكّك الاتحاد السوفياتي بعد عام ١٩٩١، ومعاناة الدولة التي ورثته مشكلات جمّة خلّفها العهد السوفياتي، أو ظهرت مع ظهور الدولة واستقلالها، وفرضها الوضع الدولي والإقليمي الجديد، إلا أن هذا الوضع تغيّر بعد أن أصبحت الظروف مؤاتية لروسيا الاتحادية لتعاود لعب دور حيوي وفاعل على الساحة الدولية.

ونظراً إلى أن الاستراتيجية واحدة من الفعاليات الحيوية المصاحبة لتشكّل الدول ونموها واستمراريتها، فإنها تأخذ في حالة روسيا الاتحادية ومرحلة التحوّل سمات مهمة نجد أنه لا بد من مناقشتها لكي نضع الأساس النظري، الذي تتم مناقشة الحالة، موضع البحث، في ضوئه.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة للكتاب الذي سيصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية قريباً بالعنوان نفسه، وفيه توثيق لكل ما ورد فيها.

(**) البريد الإلكتروني: lumamudher@yahoo.com.

فمنذ تفكّك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وظهور روسيا الاتحادية في إثر ذلك، بوصفها «وارثته الشرعية» من الناحية القانونية، وكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، وروسيا تسعى إلى الحفاظ على مركزها كقوة عظمى، ولا سيما مع خسارتها الكبيرة في أفغانستان. فالكرملين الذي فقد سلطته على دول البلطيق، وضاعت منه ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا بعد أن استغلها عقوداً طويلة، وانفضّ عنه حلفاؤه في منظومة الدول الاشتراكية، يحاول اليوم إعادة صوته ليؤكد أنه موجود، وأن لديه القوة لإثبات هذا الوجود.

لقد كان من غير الممكن تفادي مرحلة من الاضطراب التاريخي والاستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية، إذ إن صدمة تفكّك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً ما رافقه من تفتت الإمبراطورية الروسية العظمى تفتتاً مذهلاً غير متوقع، قد قادت إلى تصاعد موجة هائلة من التحليل الذاتي لروسيا، والجدل الواسع في ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في المرحلة التاريخية الراهنة، والنقاشات المكثفة على الصعيدين العام والخاص حول قضايا لا تجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى. لقد تأثر الجدل في التهديدات المحتملة تأثراً كبيراً بالتراث الأيديولوجي الموروث من الحقبة السوفياتية الذي نشأت عليه أجيال عديدة من القيادة العسكرية الحالية، وبالمصالح المؤسساتية الخاصة بالمؤسسة العسكرية الدافعة إلى الإقناع بتبنّي توجّهاتها التي تأثرت بالتوجّهات الإصلاحية أو صوغ الأهداف والسياسة الدفاعية والقرارات الخاصة بتخصيص الميزانيات، فضلاً عن تأثير التيارات الفكرية والأيديولوجية لما بعد الحقبة السوفياتية، وخصوصاً تلك التي برزت في الدوائر القومية المضادة لليبرالية، والتي يبدو أنها اجتذبت بعضاً من وجوه القيادة العسكرية الروسية.

لقد أدت الخلافات السالفة الذكر إلى إلحاق الشلل لفترة طويلة بعملية تحديد توجّهات روسيا الاستراتيجية العامة، وتجميد أعمال البناء العسكري والتسليحي الروسي. وبدت آثار هذا الخلاف واضحة، في بعض الحالات، في توتير العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية في البلاد.

إن البحث في موضوع الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة جدير بالدراسة والاهتمام، ونأمل في بحثنا هذا إلقاء بعض الضوء على التوجّهات الروسية بعد الحرب الباردة، وعلى هواجسها الأمنية التي دعتها إلى تبنّي هذه التوجّهات، ولا سيما أن نطاق اهتمامنا منذ البداية ينصبّ على روسيا، وكيف تطور بها الحال من دولة كانت تعدّ القطب الثاني المنافس على الساحة الدولية إلى دولة مضطربة وغير مستقرة في بداية ظهورها في العقد الأخير من القرن العشرين، ومن ثم كيف استطاعت القيادات الروسية بعد عام ٢٠٠٠ وحتى الآن إعادة بناء هياكل الدولة بشكل أعاد هيبة ومكانة روسيا على الصعيد الدولي.

تعدّ روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي، ليس فقط لأنها تُعتبر الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفياتي السابق، بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حالياً وفي المستقبل. فإذا ما حاولنا النظر إليها

من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجد أنها تتوفر على موارد هائلة لم تستغل بعدُ، وستكون إذا ما استغلت دافعاً رئيسياً لجعل روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم. أمّا من الناحية الجيوبوليتيكية، فروسيا الاتحادية في حقيقة أمرها هي قلب أوراسيا وجناحاها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية ـ التي تعدّ واحدة من النظريات الجيوبوليتيكية ذات المصداقية العالية، إذ هي تشكّل القلب وتقترب جداً من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد ـ وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، فإن ذلك كله سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسية على المسرح الدولي.

إن ما تقدم يفرض علينا عدة أسئلة جوهرية: هل تخلّت روسيا عن استراتيجيتها التي التزمت بها على مدى الأعوام الثمانين الماضية، والمتمثلة في محاولة نشر الشيوعية والانتصار على المعسكر الرأسمالي؟ وهل ما زال للعامل الأيديولوجي تأثير في توجهات الدولة؟ وهل ارتأت الدولة أن إقامة علاقات حميمة مع الغرب هي الضمانة الوحيدة لروسيا قوية في المستقبل؟ أم أن خيار المنافسة والمجابهة هو الخيار الأفضل لإعادة الدور الروسي؟ وهل ارتأت أن إقامة علاقات متعددة ومتنوعة مع مختلف القوى الدولية سيعود على روسيا بالفائدة أكثر مما لو توجّهت نحو الغرب فقط؟

صدمة تفكك الاتحاد السوفياتي السابق قادت إلى تصاعد موجة هائلة من التحليل الذاتي لروسيا والجدل الواسع في ما ينبغي أن يكون عليه تعريف روسيا لذاتها.

بصراحة، للإجابة عن هكذا تساؤلات يهمنا القول إن الاستراتيجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة مرت بمرحلة تحوّل انتقالية، وكانت في مرحلة الصيرورة، وقد عانت تحديات جدية، وتعزّزت بدوافع مصلحية واستراتيجية. وقد ساهم وضع المجتمع الدولي، في ذلك الحين، فضلاً عن تأثيرات الوضع الداخلي، في إيجاد دوافع وكوابح متداخلة في مرحلة الصيرورة الاستراتيجية الروسية المشار إليها، وهي أمور أثرت بشكل مباشر في التوجّهات الاستراتيجية الروسية في ذلك الوقت. إلا أن هذا الوضع انقلب ظهراً على عقب بعد استلام الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين زمام الحكم في روسيا، وتبنيه لنمط من الإجراءات التي من الممكن وصفها بالصارمة، لإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والهيبة الدولية إلى روسيا الاتحادية.. ولم تترك الأمور إلى هذا الحدّ فقط، وإنما كانت المتابعة المباشرة في ترشيح الشخص المناسب لخلافته في الرئاسة لكي يكمل ما قد بدأه بوتين من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، والوقوف إلى جانبه من خلال اختياره منصب رئيس الوزراء، لكي يكون على اطلاع مباشر على العملية الإصلاحية في روسيا.

لذا سنحاول في هذا البحث تحليل هذه الأوضاع منذ ظهور الدولة الروسية وحتى الآن، ومتابعة تطورات الأحداث والظروف المحيطة بالدولة، وأهم السمات التي تتميز بها الاستراتيجية الروسية في الوقت الراهن.

ـ ٢ ـ

لقد ظل وضع روسيا الاتحادية الداخلي يؤثر تأثيراً مباشراً في صوغ التوجّه الاستراتيجي للدولة الروسية، فقد نشأ على أنقاض الاتحاد السوفياتي ثلاثة توجّهات سياسية في الداخل. فمن ناحية كان القوميون الروس المتطرفون (جماعة جيرنوفسكي وآخرون) يعتنقون النظرية الأوراسية الداعية إلى النهوض بدور قيادي رئيسي في الكتلة البرية الضخمة التي تشكّل روسيا وآسيا وجوارها. ويتفق مع هؤلاء، إلى حدّ ما، الشيوعيون الروس والقادة العسكريون في القوات المسلحة السوفياتية السابقة، ومنهم عدد ليس بالقليل بقي في منصبه أو رُقي إلى مناصب أعلى، وتحول المتقاعدون وتاركو الخدمة إلى منظّرين للنظرية الأوراسية، وقد انعكست آراؤهم في الكثير من المنشورات الصادرة في روسيا في عقد التسعينيات.

أمّا القسم الثالث، فقد تبنى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) طريقةً في التخطيط الاقتصادي، وانتهج ما سمّي الإصلاح وسيلة لبلوغ أهدافه. وقد كان منهم من يدعو إلى إحلال الإصلاح بسرعة كبيرة دون توقف، في حين رأى آخرون أن يتم الإصلاح بتؤدة وبخطى تراكمية، وهو أمرٌ قاد إلى الكثير من الأزمات الاقتصادية، وساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي حتى حلّت أزمة آب/أغسطس ١٩٩٨ وألقت بظلالها على المشهد الدولي كله.

بنتيجة هذا وذاك، ظلّ صانع القرار الروسي يتخبط في تحديد خياراته الاستراتيجية، في محاولة منه لإيجاد ردود على التحديات الخطيرة التي تواجهه.

على الرغم مما أحاق بالقوات المسلحة من قضايا ومشكلات وتفتيت على المستوى الهيكلي، فقد ظلّت تمثّل حارساً للذات الاستراتيجية السوفياتية التي ورثها الاتحاد الروسي. وقد وجدت في أوراسيا والنظرية الأوراسية ملجأً لها لتبشّر بقناعاتها الفكرية التي تتقاطع مع قناعات الأمر الواقع التي تتبعها مؤسسة الرئاسة، وهي مؤسسة اتخاذ القرار الرئيسية التي تمثّل أدواتها ووسائلها مؤسسات التخطيط الاستراتيجي.

ثم هناك الخيار النووي الاستراتيجي، وتحديث القوات المسلحة، وإعادة صوغ العقيدة الروسية، وتدبير الموارد وإيجادها لتلبية احتياجاتها، والدور الذي ستؤديه روسيا في محيطها الإقليمي أو على الصعيد الدولي، وتسوية خلافاتها مع جوارها الإقليمي القريب كأوكرانيا أو الصين مثلاً، وإيجاد حلول لمشكلات الأقليات. هذه كلها تحديات رئيسية يواجهها من يصنع القرار ويصوغه ويخطط له استراتيجية.

ـ ٣ ـ

مرّت روسيا الاتحادية، أو ما يُعرف حالياً بالاتحاد الروسي (Russian Federation)، أو كما تُعرف باللغة الروسية بـ «روسيسكايا فديراسيا»، بعدد من التقلبات البنيوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في وقتها الحالي.

وقد كانت هذه النواة الكيانية محور القرار ومصدر التطور والانتكاس منذ فرض بطرس

الأكبر الوجود الروسي على مشرق أوروبا، وتمدّد هذا الوجود حتى وصل إلى مياه المحيط الهادئ وجاور أمريكا الشمالية، ولم يعد يفصل بين هذا الكيان الروسي المتمدّد إلى أبعد من حدوده وبين ألاسكا إلا مضيق لا يتجاوز عرضه بضع عشرات من الكيلومترات.

فالحديث هنا إذن يتضمن كتلة برية عظمى. وهذه المنطقة، وإن كانت روسيا نواتها، كما أشرنا، تتضمن طيفاً واسعاً من الشعوب والإثنيات التي ظلت، رغم الاختلافات بينها، تنظر إلى مركز القرار الصادر من سان بطرسبرغ وموسكو.

نحن إذن إزاء دولة مركزية القرار في جميع حقبها التاريخية مذ كانت إمبراطورية على رأسها قيصر يحكم بذاته وبإرادته، مكلّلاً، كما كان يظن (ويظن مواطنوه) برضا الله.. ثم في طور حكم البلاشفة الشيوعيين، حتى انفرط هذا العقد بعد انتهاء الحرب الباردة وابتعاد الأطراف المتعلقة (أربع عشرة جمهورية فدرالية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق)، وبقيت روسيا مهيمنة على القلب والطرف الشرقي من الإمبراطورية.

ورغم الخسارة الكبرى المتمثلة في خسارة أوكرانيا (وهي روسيا التوأم)، وما تبع ذلك من تغيّرات جيوستراتيجية وجيوبوليتيكية حيوية أثّرت في الإطلالة الروسية على البحر الأسود وملكية الأسطول البحري السوفياتي فيه، وكذلك انسلاخ جمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) الذي ولّد هو الآخر تغييرات استراتيجية وجيوبوليتيكية جمّة تتمثّل في الإطلالة على بحر البلطيق من جهة، والتواصل مع إقليم كالينينغراد من جهة أخرى، فإن الأخ الأكبر المتمثل في الاتحاد الروسي المعاصر ما زال موجوداً، وما زالت موسكو مركز القرار في هذا الامتداد الجيوستراتيجي العظيم.

ـ ٤ ـ

أفرزت مرحلة تفكّك الاتحاد السوفياتي فترة بالغة الخطورة والضبابية، وربما الفوضى، على الساحة السياسية الروسية. فما حدث كان هائلاً وكبيراً بكلّ المقاييس، فمن دولة كانت تعدّ القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة وقائدة لحلف عسكري يضمّ بين ظهرانيه كلّ دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي السابق، ومن بلد كان يمتلك في حقيقة الأمر أكبر قوة عسكرية تقليدية قادرة على التهديد والفعل في وسط أوروبا بما يقلب معادلة التوازن الاستراتيجي القائمة فيها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ترسانة نووية كانت القوى العظمى الأخرى تحسب لها الحساب، وتسعى إلى تحجيمها بمختلف الذرائع، وجد الشعب الروسي وقيادته بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، مباشرةً، نفسيهما أمام حقائق صارخة ومُرة في آن واحد: فلا قوات تقليدية ثقيلة في وسط أوروبا، ولا دول في شرق أوروبا تسير في فلك الاتحاد الروسي الجديد، إذ انشقت أربع عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وانفصلت لتشكّل جمهوريات مستقلة لكلٍّ منها أهدافها ومصالحها القومية التي قد تتقاطع في ما بينها حتى تصل إلى مرحلة الحروب، ولم يعد يجمع بينها إلا منظمة فضفاضة ذات نهايات سائبة، تفتقر إلى وحدة النظرة والإرادة والفعل، وهي «كومنولث الدول المستقلة». وفي المقابل، وجد الشعب الروسي وقيادتُهُ الولاياتِ المتحدةَ وكأنها حسمت أمر السيطرة على العالم

لمصلحتها، فانطلقت على المسرح الدولي كقطب واحد لا يقف في وجهه قطب مقابل أو تحدٍّ واعد على الأقل.

فضلاً عن ذلك، نتج من تفاقم الوضع الداخلي في روسيا بفعل الاضطرابات العرقية، والنزعات الانفصالية، وتسرب الإرهاب وتوطّنه في أماكن محددة من روسيا (القوقاز/الشيشان تحديداً) ازدياد الصورة والتصرّف الروسي ضبابية، سواء لوضع استراتيجية لمواجهة هذه الحالة من جهة، أو للتعامل مع الخارج واحتواء الضغوط والانتقادات الموجّهة إلى روسيا الاتحادية في هذا الصدد من جهة أخرى.

لقد ورث الاتحاد الروسي المعاصر ما خلّفه الاتحاد السوفياتي السابق من دور وقدرات وإمكانات ومحددات ومشكلات. فالاتحاد السوفياتي ترك له مؤسسات تعاني الترهل، وانعدام الإنتاجية، والفساد، كما ترك مجتمعاً فقد توازنه بعد سبعين عاماً ونيف عاشها تحت الحكم الشيوعي.

ترك كذلك مؤسسة قرار قلقة ممزقة بين ماضٍ تصادمي مع الكتلة المقابلة وحاضر تصالحي، إن لم يكن انهزامياً.

انعكس ذلك كله على آلية القرار واتخاذه، وانعكس بالضرورة على آلية التخطيط الاستراتيجي.

ألقت هذه الصورة بظلالها على التوجّهات الاستراتيجية الروسية، فكانت حقبة مليئة بالتحديات والإحباطات والتداخلات. ومن سوء حظ صانعي القرار الروسي في تلك المرحلة تعرض مصداقية السياسة والاستراتيجية الروسيتين لاختبارات صعبة كان أي منها ذا خطر على سلوك روسيا الاتحادية السياسي؛ فأزمات البلقان (البوسنة وكوسوفو)، والحصار على العراق ثم الحرب عليه واحتلاله، والخيار النووي الإيراني، والموقف من التسلح النووي الكوري، فضلاً عن توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، والفساد الإداري والاقتصادي الداخلي الكبير الذي نخر في جسم الدولة الروسية الغضّ، كلّ ذلك كان تحديات ألقت بظلالها الثقيلة على ذهنية وقناعات صانعي القرار في روسيا الاتحادية.

من هنا كان للتخطيط الاستراتيجي دور مهم في إعادة بلورة الأولويات من جهة، وإعادة توظيف الموارد وتوجيهها من جهة أخرى، باتجاه تلبية متطلبات الأهداف الاستراتيجية في البيئة الدولية الجديدة المليئة بالتحديات المتعددة الأوجه والمتعددة الأفعال، والتغلب على تحديات الموارد والجهاز البيروقراطي الموروث، والقوات المسلحة التي أنهكها القتال في أفغانستان، ولا انضباطية مرحلة البيريسترويكا، كما اتضح، وبشكل جلي، في فشل انقلاب آب/أغسطس ١٩٩١ الذي شكّل من وجهة نظرنا نهاية حقيقية للحقبة الفكرية والسوفياتية في آن واحد، وقاد بالنتيجة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

إن مرحلة التحول التي مرت بها روسيا الاتحادية، خلال عقد التسعينيات، ولّدت تحوّلات متوالية في الموقف السياسي في البلد، بدءاً من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد التفكّك (١٩٩٢)، وصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين. ومن هنا، أصبح

على صانعي القرار الجدد في روسيا الاتحادية أن يفكّروا بعقلانية وحصافة في معرض سعيهم إلى إعادة ترتيب أولوياتهم، وتقليل الضرر الذي أحاق بهم إلى أدنى مستوى ممكن، وإعادة صوغ الأهداف القومية لروسيا الاتحادية عن طريق تحليل معمّق لعناصر القدرة والفعل والكبح المؤثرة في الحياة الروسية. وقد استطاعت الدولة متمثلة بالحكومة وبشخص الرئيس السابق، فلاديمير بوتين، ومن ثم خليفته ديمتري مدفيديف، إنهاء عملية التحوّل والوصول إلى مرحلة الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ببعديه الداخلي والخارجي، وهذه عملية ديناميكية مستمرة تتحدّد ملامحها في المعادلات الفاعلة في كلّ من النشاطات التي سبقت الإشارة إليها. وإذا ما أخذنا الحالة الواقعية لروسيا الاتحادية الآن، فإن الخلاصة الرئيسية الأولى التي نتوصل إليها هي أن هذه الدولة استطاعت أن ترسم لها خطاً استراتيجياً بعد مرحلة التحول إثر تفكّك الاتحاد السوفياتي، واستطاعت إقرار نظام اقتصادي يعمل وفق آليات السوق، مدعماً بنظام يعمل وفق التعدّدية السياسية والإثنية والدينية التي يتصف بها.

ـ ٥ ـ

وعلى العموم، نرصد هنا بعض أهم سمات الاستراتيجية الروسية من خلال تحديد أهم معالم توجّهات روسيا الاتحادية الاستراتيجية التي تمثلت في:

أ ـ الواقعية: تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق المزيد من التباعد عن الحجج الأيديولوجية ـ التي كان التحرك الدبلوماسي السوفياتي يقوم عليها في الماضي القريب ـ مع إحلال محلها مبرّرات سياسية واقتصادية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية، وهو أمر يمكننا ملاحظته في ما أعلنه الرئيس الأسبق يلتسن عشية تفكّك الاتحاد السوفياتي، أمام المؤتمر غير العادي لنواب الشعب (البرلمان الروسي) لجمهورية روسيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

لقد أعلن «بدء مرحلة جديدة يتلخّص جوهرها من دعوة إعادة بناء الاشتراكية إلى دعوة إقامة بناء جديد». وقد تحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام ١٩٩٣، ففي خطاب للرئيس نفسه عشية انتخابات عام ١٩٩٥ انتقد الدعوات التي أطلقها الشيوعيون إلى إعادة الاتحاد السوفياتي، وأضاف أن ما بنته بلاده من العلاقات الودّية مع دول العالم سيتحوّل إلى مأساة في حالة مناقشة مثل هذه الأفكار، وأشار في خطابه إلى الإصلاحات السياسية التي قامت بها حكومته، والتي دعا المواطنين إلى دعمها والتفكير في مستقبلها بقوله: «إننا لا نحتاج إلى ثورات جديدة، بل إلى مزيد من حياة جديدة تتميز بالنظام والأمن». وصحيح أن يلتسن لم يذكر الشيوعيين صراحة، ولكنه دعا إلى الاعتبار بالنتائج التي قاد إليها ٧٠ عاماً مضت من الدمار في تاريخ روسيا، ووصف بعض الأحزاب بأنها «تسعى إلى إعادة البلاد إلى ذلك الماضي المخيف». وقد تبنّى أندريه كوزيريف ذلك النمط من التفكير في واحدة من محاولاته الأولى لتحديد الكيفية التي ينبغي لروسيا أن تتصرف بموجبها على المسرح الدولي، فلم يكن قد مرّ شهر واحد على تفكّك الاتحاد السوفياتي حين قال: «إننا بتخلينا عن الرسولية قد مهدنا

الطريق للواقعية البراغماتية.. لقد أدركنا بسرعة أن الجيوبوليتيكا قد حلّت محل الأيديولوجيا». وقد أشار يفغيني ساتانوفسكي، مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو، تعليقاً على توجّهات روسيا لبيع أسلحة إلى سورية والتعاون النووي الروسي مع إيران التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة واسرائيل، إلى أن «هذه السياسة هي سياسة واقعية، ولم يعد هنالك توق إلى الهيمنة الأيديولوجية».

ب ـ براغماتية القيادة الروسية: نستطيع أن نتعرّف إلى طبيعة هذه القيادة من خلال استشفاف القيم الجديدة التي بدأت روسيا تعمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيا الماركسية ـ اللينينية، فقاموا بتحجيم نشاط الحزب الشيوعي في روسيا. وهنا أشار أحد المحللين السياسيين بقوله: «لم يشهد التاريخ من قبل إمبراطورية تقوقعت دون حرب، دون ثورة، ودون غزو»، وهو يعود بأحد أسبابه إلى الطريق أو النهج الذي اتّبعه يلتسن للوصول إلى هكذا نتيجة. فالاختلاف المهم الذي يمكن أن نلمسه بين يلتسن ومن سبقه من القادة هو في تبنّيه قيماً مختلفة عن قيم أسلافه. فهذا الرئيس التشيكي فاكلاف هافل يذكر: «لم يزل غورباتشوف أسير الشيوعية بينما حرر يلتسن نفسه من قيدها». وشهدت التسعينيات في روسيا انقلاباً عميقاً في استراتيجيتها، فكان أهم ما طرأ عليها من تغيّر هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية ـ اللينينية التي كانت تحكم تحرك النظام السوفياتي في هذا المجال، فقد حرص المسؤولون على إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفياتي الذي كان ينصّ على المبادئ الأيديولوجية التي هيمنت على الاستراتيجية المتّبعة، مثل ضرورة العمل من أجل دعم ونصرة الاشتراكية الدولية. وقد حافظ الرئيس فلاديمير بوتين على الخط نفسه من حيث التوجّهات العامة وانعكاس أوضاع روسيا الراهنة على علاقاتها الخارجية، إذ يؤكد أن «روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين. إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ باعتبارها المصالح المشروعة للدول الأخرى، وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كلّ الأطراف». فعلى الرغم من تصريح الرئيس بوتين في أثناء خطابه السنوي إلى الأمة بأن تفكّك الاتحاد السوفياتي كان بالنسبة إلى الشعب الروسي أكبر كارثة جيوسياسية في القرن الماضي، فإنه جدّد النهج البراغماتي للدولة الروسية، مؤكداً أن روسيا «يجب أن تتطور كدولة حرة وديمقراطية، وأن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية». كما أكد الرئيس بوتين أكثر من مرة أنه «لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد من أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع». وتستلزم هذه السياسة مبادرات عديدة، كالدعوة إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الذي يضم أعداء الأمس، والتعاون مع الولايات المتحدة عسكرياً وأمنياً، والسكوت

على الرغم من التغيرات الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية التي أثرت في روسيا، فإن الأخ الأكبر، أي الاتحاد الروسي، ما زال موجوداً، وما زالت موسكو مركز القرار.

عن وجود قواعد عسكرية غربية في دول الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن طلب الانضمام إلى رابطة العالم الإسلامي.

ج ـ ديناميكية الاستراتيجية الروسية: تبدو ديناميكية (فاعلية) الاستراتيجية الروسية واضحة من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيا الشيوعية (الماركسية ـ اللينينية) على الأقل، وهنا يقف يلتسن وخليفته بوتين في نظر الغرب كحاميَيْ للخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق. إن الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها، واتّباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لتأكيد هذه الوحدة، كما في الموقف من تمرد الشيشان، يمثل دليلاً على ديناميكية الاستراتيجية الروسية وفاعليتها.

د ـ المنافسة الحرة: وضع هدف جديد للسياسة الروسية، وهو هدف المنافسة على الأسواق، حيث أحلّ الدستور الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية. وقد جاء هذا التحوّل نتيجة اقتناع المسؤولين الروس باستحالة تولي قيادة الثورة الاشتراكية في العالم باعتبار أن مهمة قيادة الثورة الاشتراكية العالمية كانت من سمات حقبة الحرب الباردة. ورغم أن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الاستراتيجية الروسية، فإن ما استوجبه من إعادة ترتيب الأولويات كان يعكس خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

وهنا يظهر الفارق بين الاستراتيجية الروسية الحالية وما كان متّبعاً في الحقبة السوفياتية. فخلافاً للاتحاد السوفياتي، تفضل روسيا الاتحادية ـ ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ـ إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها. من المفيد الإشارة هنا إلى أن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.

هـ ـ حرية الحركة: إن تفكّك الاتحاد السوفياتي، وبعد ذلك النظام الدولي الذي كان قائماً، لم ينجم عنه أو يصاحبه إملاء الشروط على روسيا التي استخلفته في «شخصيتها القانونية والدولية»، كما حدث للقوى الكبرى التي خسرت في حروب شاملة، كفرنسا مثلاً في أثناء الحروب النابليونية، أو في حرب عالمية كألمانيا في الحربين العالميتين، أو اليابان في إثر الحرب العالمية الثانية. فلم تحدث أي هزيمة عسكرية بمعنى الكلمة تدعو إلى المرارة، وهذا يعني أن تفكّك الاتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها. فوضعها الجديد لم يجعلها ـ على الأقل ـ مجبرة على الانصياع لمواقف الدول الكبرى، سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة، أو خارجه ضمن توجّهات النظام الدولي الجديد. وهذا الأمر أعطاها قدرة على التحرك والتحدّي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، وبما يتفق مع مصالحها.

إذن، يبحث الدور الروسي الآن عن مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها

مصالح استراتيجية له. وما يؤكد هذا الكلام هو توجّهات يفغيني بريماكوف عندما عُين وزيراً للخارجية الروسية على رأس الدبلوماسية الروسية، بدلاً من كوزيريف، حيث قال: «إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخياً، ولكن قوة كبرى حقيقية». ويضيف القول «إن القابليات الروسية المحدودة لا تعدّ عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد».

و ـ المرونة: يمكننا أن نستشفّ ذلك من خلال ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بشأن مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي، وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها، تؤيد روسيا الجهود الجماعية، والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحلّ أي أزمة تنشب في العالم. وهو أمر ناجم عن إدراك روسيا لضعف نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة، مع رغبتها في التشديد على أهمية التحرّك لتحقيق مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعلها تدعو إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو موقف نستطيع أن نقول إنه يتصف بالمرونة، وليس بالاستسلام، ما دام يتطلع إلى أن يكون أحد الأطراف المشاركة في الاتفاقيات المقترحة. ونستطيع أن نتبيّن هذا الموقف الروسي من خلال التصريح الذي أدلى به أحد المسؤولين الروس، حيث أكد أن «روسيا تعمل مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل عدم إحداث ضجّة تؤدي إلى تأزم الوضع العالمي». ويذكر بريماكوف «وقوف روسيا ضد استخدام القوة ضد أي بلد كان إلا بقرار من الأمم المتحدة»، وأن «أعمال القوة التي تمارس بقرار دولة واحدة أو مجموعة دول هي أعمال مرفوضة»، وأن «روسيا تبذل كلّ جهودها لتفادي تصعيد أي توتر. إننا ندرك مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن على روسيا تنفيذ دور التابع لها». ويدخل تحت باب المرونة الطريقة التي تعامل فيها الاتحاد الروسي مع المطالب الإقليمية لجواره الجديد (جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة)، وطريقة حلّ الخلافات المادية كما في حالة الإثنية الروسية في دول البلطيق، واقتسام أسطول البحر الأسود وقاعدته مع أوكرانيا. ومن هنا نفهم أيضاً الموقف من توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

إن روسيا بمواردها وطاقاتها سوف تظلّ، على نحو أو آخر، عاملاً ضاغطاً على بدايات القرن الحادي والعشرين، لكن في الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الدور الذي ستؤديه روسيا على الصعيد الدولي لن يكون كالدور الذي كان يؤديه الاتحاد السوفياتي السابق بأي شكل من الأشكال، سواء على صعيد مناهضة الدور الأمريكي أو على صعيد دعم دول عالم الجنوب. إن علاقات روسيا بهذه الدول تحكمها السياسة العامة التي تحكم مجمل علاقات روسيا بدول العالم، إذ إننا نلاحظ من جهة اختفاء السعي الروسي إلى كسب هذا الحليف أو ذاك على أسس أيديولوجية، ومن جهة أخرى، التسليم بواقع النفوذ الغربي والأمريكي. لكن هذا لا يستبعد الحرص على دعم الأوضاع المؤاتية للمصالح الروسية، كما يتواصل السعي

الروسي إلى تحقيق كسب على حساب هذا أو ذاك، وتحجيم خسارة هنا أو هناك.

ز ـ علمية الاستراتيجية الروسية: تتضح علمية الاستراتيجية الروسية من خلال إدراك القادة الروس للدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي وتأكيدهم له. فقد نقلت وكالة أنباء «إنترتاس» قول أحد كبار المسؤولين في الكرملين، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجلس الأمن القومي الروسي: «إن القوات النووية تشكّل، وستبقى كذلك، العنصر الأساس لأمننا وقوتنا العسكرية». وهكذا، فإن موقف الاتحاد الروسي من تصديق اتفاقية «ستارت»، والموقف من ميل الولايات المتحدة إلى التوسع في الفضاء الكوني تسليحياً يمكن فهمهما وتفسيرهما بإدراك الاستراتيجي الروسي للقدرات العلمية التي ينبغي توظيفها استراتيجياً.

ـ ٦ ـ

إذا ما أخذنا الحالة الواقعية لروسيا الاتحادية بعد تولّي فلاديمير بوتين الرئاسة، فإنه يمكننا القول إنه استلم السلطة في روسيا وهي تعيش في حالة من عدم استقرار سياسي، فكثيراً ما سمعنا عن تغيّر الحكومات في ظلّ الرئيس الأسبق بوريس يلتسن، فضلاً عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي، يزيد على ذلك أزمة اقتصادية تمثلت في أحلك صورة ألا وهي أزمة آب/أغسطس ١٩٩٨. ولعل هذه المشاكل تعود في الأصل إلى تراكمات مشاكل العهد السوفياتي الذي آل به في النهاية إلى التفكك والاندثار، فضلاً عن طبيعة توجّهات القادة الروس بعد الاستقلال واندفاعهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ظناً منهم أن مثل هكذا توجّه سيعود على روسيا بالمساعدات والدعم الاقتصادي، وهي مشاكل وعتها روسيا في الفترة الثانية من رئاسة يلتسن، وبدأت بمحاولة علاجها بطريقة منطقية، إلا أن الحالة الصحية المتردية بين الفينة والأخرى للرئيس الأسبق يلتسن، وما أشيع عن حبه لتعاطي المسكرات، حال دون تحقيق المستوى المطلوب من الإصلاحات التي تخدم الواقع الروسي.

إذن، إن صحّ التعبير يمكننا القول إن فلاديمير بوتين استلم روسيا، وهي في حالة انتقالية غير مستقرة تماماً، وهو ما استلزم منه انتهاج خط وطني صارم. وبالفعل، نجح إلى حدّ كبير في وقف التدهور والتخبّط الذي عانتهما روسيا في حقبة التسعينيات. واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا، وبدلاً من تراجع دور روسيا دولياً عادت تلعب دوراً مؤثراً «نوعا ما»، وظهر حضور موسكو في عدة ملفات مهمة تعارض فيها الموقف الغربي، مثل ملف كوسوفو، وملف البرنامج النووي الإيراني، فضلا عن التوجّهات الروسية في المنطقة العربية، وبالذات نشير هنا إلى العلاقات الروسية ـ السورية، فضلاً عن العلاقات مع ليبيا ولبنان ومصر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حتى إن مجلة **التايمز** (عند اختيارها بوتين أبرز شخصية لعام ٢٠٠٧) وصفت قيادته لروسيا (بالقيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت بإعادة روسيا كقوة لها تأثيرها في الساحة الدولية). وبقي التحدّي الأساسي أمامه هو الإبقاء على استقرار هذه الدولة، وعلى ما حققه من

نتائج طيبة بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية، رافضاً في الوقت نفسه إجراء تعديلات على الدستور بالشكل الذي يسمح له بالبقاء في سدّة الحكم(*).

وقد حسمت الانتخابات الروسية التي جرت في الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٨ النتيجة لصالح ديمتري مدفيديف، مرشح حزب الوحدة، والمدعوم من قبل فلاديمير بوتين، بفارق كبير عن أي متنافس آخر.

إلا أن التساؤلات والمجادلات ما زالت قائمة حول من سيكون الحاكم الفعلي لسياسة روسيا الداخلية والخارجية، ولا سيما مع قبول بوتين تسلّم مهام رئاسة الوزراء وإبقائه لعدد من الوزراء المخضرمين، أمثال وزراء الدفاع والخارجية والمالية، وهو أمر، إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على استمرار نهج السياسة التي كانت متّبعة عندما كان بوتين رئيساً للبلاد.

إن تفكك الاتحاد السوفياتي لم ينجم عنه أو يصاحبه إملاء شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها.

إن نجاح بوتين في تعزيز الوضع الروسي، داخلياً وخارجياً، هوّن على الرئيس الجديد العديد من المشكلات، حيث تسلّم مقاليد الحكم في روسيا، وهي دولة ناهضة حرة الإرادة وغير مكبّلة بالديون، ولا ترزح تحت نير مشاكل الاتحاد السوفياتي التي ورثتها عنه، وهي دولة في وضع غير الوضع الذي كانت عليه عندما استلم الحكم فيها بوتين. إن هذا الأمر، وإن هوّن على ديمتري مدفيديف، إلا أنه سيزيد العبء والمسؤولية عليه، فأي خطأ في الحسابات سوف يكلفه الكثير لأن المقارنة ستكون حاضرة لا محالة بينه وبين الرئيس السابق بوتين. ولكي يثبت الرئيس الروسي الجديد نجاحه، عليه إعادة تقييم الدور السياسي لروسيا وكيفية تطويره بشكل مؤثر وفعال، وذلك من خلال تحديد تصوّرات هذا الدور بالاعتماد على مقومات ومقدرات هذا الدور الروسي وحدوده... وإن النجاح أو الفشل يعتمد بدرجة أو أخرى على مدى إدراك صانع القرار الروسي للطريق المطلوب أخذه في هذه المرحلة.

إن التحديات التي تواجهها فترة الرئيس مدفيديف، الداخلية والإقليمية والدولية، تهم مصالح روسيا الاستراتيجية، وتقتضي معالجتها الكثير من الحنكة السياسية، وتتمثل تلك التحديات بتعزيز البناء الداخلي لروسيا وتحديثها، وإشاعة أجواء الاستقرار، وتنمية الاقتصاد الروسي وتعزيز قدرته الشاملة، وتعظيم النفوذ الروسي على الساحة الدولية، وحماية المصالح الروسية قدر المستطاع، وفي الوقت ذاته السعي إلى خلق فرص للتعاون مع الغرب، على الرغم من الخلافات القائمة بين الطرفين.

تراود القادة الروس الرغبة في إعادة تعزيز الدور الروسي، كما كان حال الاتحاد

(*) وفقاً للدستور الروسي الذي اقر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ينتخب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع الحر السري والمباشر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

السوفياتي، ولكن في إطار تنافسي، وليس تصارعي، وهو توجّه تأكد بعدما استعادت روسيا إمكانية اعتمادها على نفسها في بناء قوتها الاقتصادية، وتمكّنها من سداد ديونها، التي كانت تؤثر في استقلاليتها وتبعيتها السياسية للغرب في عقد التسعينيات، وبدأت في محاولة لقلب اللعبة مستغلة أنشطتها التجارية في مجالي النفط والغاز الطبيعي للتأثير سياسياً، من قريب أو بعيد، في الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل أو آخر على صادرات روسيا من النفط والغاز.

لا شك في أن أهم هدف تسعى اليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية... وهنا تظهر قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا، وحتى آذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي، وهو ما يعني أن هذا الحلف يحدّ روسيا مباشرة، وهو أمر تعتبره روسيا خطراً كبيراً على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجّهاتها، سواء على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفياتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول.

ليس هذه المسألة فحسب، وإنما يضاف إليها نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول الاتحاد السوفياتي السابق، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحلّ هذه المسألة بطريقة تزيل الشكوك الروسية من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع، وأيضاً تأتي مسألة استقلال كوسوفو وتجاهل الرفض الروسي لهذا الوضع.

قبل تفكّك الاتحاد السوفياتي، كان الخصم المواجه، أي الولايات المتحدة، باعتبارها قائدة التحالف الغربي (حلف شمال الأطلسي) والقوة العظمى الموازية له، يمثّل تهديداً يومياً لخيارات الاتحاد السوفياتي الاستراتيجية. وبعد تفكّك هذا الاتحاد، ظلّت الولايات المتحدة متربعة على قمة الهرم الدولي، ومتمتعة بعناصر القدرة التي استخدمتها بشكل غير مسبوق، بدءاً بحرب الخليج الثانية، وما ظهر على الصعيد الدولي بعد ذلك في البلقان وأفغانستان. وقد شكّلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالنسبة إلى الولايات المتحدة واقعاً مهماً زاد من شراستها في استخدام أدوات القدرة المتاحة لها. ومن هنا، انصب جهد كبير من جهود المخطّطين الاستراتيجيين الروس لمواجهة هذا الفعل الأمريكي، الذي لم يعد يرقى إلى مستوى التهديد اليومي لروسيا الاتحادية، ولكنه يظلّ عامل قلق يومياً تُخشى عواقبه التي قد تؤثر في الخيارات الاستراتيجية الروسية الناتجة من سعي روسيا الاتحادية إلى تلبية مطامحها ومصالحها القومية. من هنا، فإن استثماراً كبيراً بالقيمة المعنوية للمصطلح قد وجّه طوال عقد التسعينيات لمواجهة مساعي الولايات المتحدة لاحتواء روسيا الاتحادية وتحجيمها ومنعها من الانطلاق، تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الداعية إلى عدم السماح لأي قوة إقليمية أو دولية مهما كانت بالتصاعد بقدراتها لتشكّل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي.

إلا أن الفرصة أصبحت مؤاتية لروسيا الاتحادية التي تحاول الاستفادة كثيراً من الوضع الحالي على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة مشغولة بحربها على الإرهاب في كل من

أفغانستان والعراق، والتي استنزفت الكثير من قدرات وإمكانيات الولايات المتحدة للتحرّك بصورة أكثر حرية ومرونة.. زاد عليها الوضع الاقتصادي والأزمة المالية العالمية التي شغلت التفكير الامريكي لإيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر.. وهذه كلها أمور صبّت في رجحان كفة الميزان، ولو بشكل نسبي، لصالح روسيا الاتحادية.. ولا سيما في توجّهاتها نحو منطقة الجوار القريب، التي تعدّها روسيا منطقة نفوذ استراتيجي لها، وأي مساس أو تحرك سلبي في هذه المنطقة ترى روسيا أنه يؤثر تأثيراً مباشراً في أمنها القومي ومصالحها العليا.

كل هذه القضايا وغيرها كانت المحرك الأساسي وراء قيام روسيا الاتحادية بانتهاز الفرصة المؤاتية لضرب جورجيا.. الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.. والساعية بكل الوسائل للدخول في المنظومة الغربية والابتعاد عن كل ما هو روسي. وهو ما مكّن روسيا من إعطاء درس قاسٍ لجورجيا، وإعطاء إشارة تنبيه إلى أي دولة من دول الاتحاد السوفياتي السابق تحاول التحرّك تجاه المنظومة الغربية على حساب مصلحة وأمن روسيا الاتحادية... إن النتيجة الطبيعية كانت أن القوات المسلحة الجورجية لم تستطع الصمود أمام القوة الروسية التي لاحقتها داخل جورجيا ذاتها، فقد ترتب على الحرب فقدان جورجيا السيطرة على ميناء بوتي، واقتطاع إقليميْ أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا منها. ويعدّ هذا التطور ترجمة سريعة لنتائج الحرب ضد روسيا. وظلت جورجيا تطالب المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ضمان سلامة أراضيها داعية حلف شمال الأطلسي كمنظمة سياسية وعسكرية بالقيام بهذه المهمة، معلنة استعدادها لاستضافة القطع العسكرية التابعة للحلف والدول الأعضاء فيه في الموانئ والأراضي الجورجية. وقد صعّدت جورجيا في موقفها عندما أعلنت عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا، والبدء بترحيل الممثلين الدبلوماسيين الروس لدى جورجيا.. وبقدر ما أن هذه الخطوة تعدّ بمثابة ردّ على الاعتراف الروسي بالجمهوريتين، فإنها تكشف عن طبيعة الأزمة المفتوحة على كل الاحتمالات والاتجاهات.

لكن، لربّ سائل يتساءل: هل أن الأمور قد وصلت إلى الحدّ الذي سيطلق يد روسيا بشكل مطلق، وصولاً إلى تحدّي القطبية الأحادية الأمريكية، وهل أن رياح الحرب الباردة قد هبّت من جديد على الساحة الدولية بشكل يعيد إلى الأذهان ما كان عليه الوضع إبان الحرب الباردة السابقة التي انتهت بتفكّك الاتحاد السوفياتي، وهل أن ضعاف العالم سيجدون ملجأً في روسيا بعيداً عن الهيمنة والسطوة الأمريكيتين التي فاقت التصوّر، وهل أن روسيا ما بعد حقبة جورجيا مستعدة لتحمّل تبعات التنافس الجديد؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد أولاً من تحليل التبعات والالتزامات لروسيا للعب دورها الجديد. إن **أول** هذه الالتزامات هو تعهّد وتمسّك روسي بالمجابهة، وهو أمر بيّنت روسيا بوضوح أنها لن تذهب إلى هذا الخيار، بل ستسعى إلى الحوار، ثم إن هذا الخيار يتطلب اهتماماً روسياً حثيثاً بالدخول في ما يشبه سباق التسلح مع الولايات المتحدة، وهو أمر سبق لها أن جرّبته أيام الاتحاد السوفياتي وفشلت فيه.. إن ذكريات حرب النجوم نجد لها صدى الآن في برنامج الدرع الصاروخية الأمريكية. وهنا، لا بد لنا من الإشارة إلى أن الترسانة العسكرية

الروسية تحتاج بشقّيها النووي والتقليدي إلى تطوير وتحديث، وقد بدأت روسيا بالفعل تحديث منظومة دفاعها الجوي، لكن من الواضح أن روسيا ستفكّر طويلاً قبل أن تدفع بخيار التحديث ليصل إلى حافة سباق التسلح، لأسباب عدة ليس أقلها أن الاقتصاد الروسي وإن كان قد بدأ بتجاوز أزمته، إلا أنه لم يتعاف تماماً.. وقد استنزفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة نسبة لا بأس فيها من الاحتياطيات المالية الروسية بالعملة الصعبة، فإذا ما أضفنا إلى هذا تراجع أسعار النفط بنسبة تزيد على الـ ٥٠ بالمئة حتى الآن، سنجد أن روسيا ليست مستعدة بعد للذهاب إلى حدود الخطر في مجابهتها للولايات المتحدة، قائدة حلف شمال الأطلسي.

من ناحية أخرى، نجد أن روسيا أبدت تصميماً وحزماً في ألا يصل حلف شمال الأطلسي إلى حمى دارها، وحذّرت المعنيين (أوكرانيا وجورجيا) من مغبّة الذهاب إلى خيار الانضمام إلى الحلف من ناحية، ونقلت على لسان مسؤوليها الكبار رسالة حازمة إلى بولندا (الحليف السابق، وفيها مقر حلف وارسو، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي الحالي) أن لا تفتح أبوابها وتستضيف الدرع الصاروخية الأمريكية، ملمّحة إلى احتمال إعادة توجيه أسلحتها دفاعاً عن أمنها القومي إذا ما شعرت بالتهديد.

نجاح الرئيس بوتين في تعزيز الوضع الروسي جعل روسيا دولة ناهضة حرة الإرادة وغير مكبّلة بالديون ولا ترزح تحت نير مشاكل الاتحاد السوفياتي السابق.

أمّا على الصعيد الأوروبي، فإن روسيا تنظر إلى أوروبا نظرة يشوبها هي الأخرى شيء من الضبابية وعدم الوضوح. فمن جهة هنالك شعور روسي راسخ بالانتماء إلى أوروبا، الأمر الذي يدفع إلى التعامل معها، وفتح آفاق ليست بالقليلة لترسيخ هذا التعامل ودفعه قدماً، ومن جهة أخرى، أضحت أوروبا كلها أو قسم كبير منها عضواً في حلف شمال الأطلسي. كما أنها تحوّلت فعلاً إلى قوة اقتصادية هائلة ممثّلة بالاتحاد الأوروبي الساعي نحو التوسع ليضم أوروبا كلها، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول موقف روسيا من الاتحاد الأوروبي، وهذا هو الآخر مبعث قلق دائم للمخطّط الاستراتيجي الروسي.

من المنظور الروسي، لا تبدو العلاقات الروسية ـ الغربية علاقات يشوبها العداء أو الصراع، وإنما تدخل في إطار تنافسي بحت، ولا سيما أن روسيا اليوم لا تسعى إلى الهيمنة العالمية وإعادة دور الاتحاد السوفياتي السابق بقدر ما تسعى إلى المحافظة على مصالحها وبناء دولة لها هيبتها. وبالفعل، بدأت روسيا في الظهور كعامل كبير في مجال الطاقة، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال قلق الكثير من الأوروبيين والأمريكيين. ومن شأن الانجذاب العام لدى الروس تجاه أوروبا، وقربها الجغرافي من بلادهم، إحداث تقارب اجتماعي تدريجي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا... إلا أنه على الرغم من غلبة الطابع الغربي على الطابع الآسيوي لدى روسيا، كونها من الناحية الجغرافية تعدّ دولة أور ـ آسيوية بطبيعتها، لكن هذا لا يعني ضرورة التوحّد مع الدول الغربية على حساب السيادة والهيبة الدولية لروسيا.. فالدعوات التي ظهرت بقوة في العقد الأول من ظهور الدولة إلى ضرورة التوحّد والاندماج مع الحضارة

الغربية، والميل نحو اتخاذ سياسات موالية للسياسات الغربية، بدأت بالتلاشي والاندثار مع النزوع نحو ضرورة تأكيد الهيبة والمكانة الروسيتين اللتين كانتا تملكهما أيام الاتحاد السوفياتي، وتعزّز هذا التوجّه مع تحسن الوضع الاقتصادي، فضلاً عن توفّر القيادة الحازمة والعازمة على تنفيذ مثل هكذا توجّهات.

وبخصوص عوامل القلق الأخرى، فلا بد من وضع الصين في حيّز واضح في تصوّرات المخطط الاستراتيجي، وسيكون منطلق العلاقات بين البلدين عوامل التوافق في المصالح الاستراتيجية من جهة، أو الخلافات التي أضحت الآن خلافات حدودية بعد أن دُفن الخلاف الفكري الأيديولوجي من جهة أخرى. لذلك، فإن صياغة شكل مقبول لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الآسيوي قد أصبحت من أولويات الاستراتيجية الروسية الحالية.

وتعدّ الهند من القوى التي توليها روسيا الاتحادية أهمية كبيرة، نظراً إلى وجود علاقات تاريخية تقليدية تعود إلى أيام الاتحاد السوفياتي السابق. وتظلّ علاقات روسيا مع دول عالم الجنوب، والأسواق التقليدية التي تسعى إلى الحفاظ عليها وتطويرها، من العناصر المهمة التي لا بد من إيلائها أهمية قصوى عند البحث في هذا المجال. وهنا يصبح دور وتأثير العلاقات الاقتصادية والتسليحية بين روسيا وإيران ذا أهمية كبرى في هذا المجال.

ـ ٧ ـ

أما على الصعيد العربي، فيرى بعض القادة الروس أن مصالح روسيا الوطنية تتطلب من روسيا أن تسعى إلى تقديم نفسها كبديل من الغرب في المنطقة العربية، إلا أن هذا المدخل ينبغي ألا يجري في إطار المجابهة السياسية التي سادت فترة الحرب الباردة، حيث كانت الأيديولوجيا تحدّد شكل المنافسة والمجابهة الدولية بين القوتين السائدتين في تلك الفترة. ويعدّ هذا الشرط بالنسبة إلى هؤلاء ضرورياً لدخول روسيا منطقة الشرق الأوسط، التي ما زال وجود الغرب فيها يتمتع بالتأثير السياسي والاقتصادي، فضلاً عن ضرورة أن يكون التحرك الروسي، والعلاقات القائمة مع دول هذه المنطقة، مرسوميْن وفقاً للأهداف والمصالح الروسية، وانطلاقاً من المميزات التي تتمتع بها هذه الدول، والعزوف عن العمل وفق التقاليد السوفياتية، والابتعاد عن إقامة العلاقات مع هذه الدولة أو تلك، بسبب نهجها أو أيديولوجيتها (دول تقدمية أو محافظة)، وفتح أبواب العلاقات على مصاريعها مع أي دولة ترغب في إقامة علاقات طيبة مع روسيا تنعكس إيجاباً على المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الروسية. وعلاوة على ذلك، فإن أهم ما يمكننا ملاحظته في الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو أن هذا التوجّه نحو دول المنطقة، ومساندتها في بعض أزماتها، بل حتى القيام بالتلويح باستخدام حق النقض (الفيتو) من أجل تمرير مصالح هذه الدولة أو تلك في مجلس الأمن والأمم المتحدة في مواجهة الولايات المتحدة، يتمّ كنوع من المساومة، في بعض الحالات، من أجل الحصول من الأطراف المتنازعة على أكبر قدر من الفائدة، أو من أجل الضغط بالاتجاه المعاكس في حالة تعرّض روسيا لضغوط تمسّ مصالحها الحيوية.

لقد تعلمت روسيا من خلال تجاربها السابقة في ظل الاتحاد السوفياتي معادلة التعامل

في المنطقة، إذ أخذت تستخدم أسلوب الربط بين الأزمات للضغط على الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، فسّر البعض مساندة روسيا لسورية وسيلةً للضغط على الولايات المتحدة ومن يساندها، إسرائيل مثلاً، للحصول من كلّ الأطراف على أكبر قدر من الفائدة.

ـ ٨ ـ

ويمكننا أن نوجز القضايا الرئيسية التي واجهت المخطط الاستراتيجي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بما يلي:

على الصعيد الداخلي

ـ التمرد والحرب الأهلية في الشيشان.

ـ قضية الفساد الإداري والوضع الاقتصادي المتردّي.

ـ تمرّد البرلمان الروسي.

ـ وضع القوات المسلحة الروسية، وسحب القوات المسلحة من ألمانيا وشرق أوروبا ودول البلطيق.

ـ الوجود العسكري الروسي في طاجيكستان وجورجيا.

على الصعيد الإقليمي

ـ العلاقات مع الجمهوريات السوفياتية السابقة.

ـ ترسيم الحدود مع الصين.

ـ الشراكة في بحر قزوين.

ـ وضع الأقليات الروسية في دول الجوار.

ـ قضية جزر الكوريل وعائديتها مع اليابان.

ـ جيوستراتيجيا خطوط نقل النفط والغاز من بحر قزوين.

على الصعيد الخارجي

ـ العلاقات مع حلف شمال الأطلسي والموقف من توسعه شرقاً.

ـ قضية الحيازة النووية الاستراتيجية السوفياتية السابقة ومعاهدات «ستارت».

ـ الشراكة النووية الروسية مع إيران.

ـ أزمة يوغوسلافيا السابقة (البوسنة وكوسوفو).

ـ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية.

ـ هذا بالإضافة إلى العلاقة مع دول المنطقة العربية، ومحاولة وضع ركائز استراتيجية معها.

يلاحظ المراقب أن تطوراً مهماً قد حصل في ذهنية المخطّط الاستراتيجي الروسي عند تخطيطه لعلاقات روسيا مع الكتل العالمية المختلفة، فقد غابت عن المسرح الدوافع الأيديولوجية والمطالب الاستراتيجية لحقبة الحرب الباردة، وحلّت محلها الدوافع الاقتصادية والمصالح المشتركة، والتوسّع في إيجاد الأسواق لتعزيز الاقتصاد الروسي.

وفي العموم، فإننا نرصد أهم المبادئ (الأولويات) للسياسة الخارجية الروسية التي أعلنها الرئيس ديمتري مدفيديف، والتي هي في الأساس المبادئ نفسها التي أعلنها سلفه فلاديمير بوتين عندما كان رئيساً للبلاد، وتتمثل في ما يلي:

أهم ما يمكن ملاحظته في الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية هو أنها تُتّبع كنوع من المساومة من أجل الحصول من الأطراف المتنازعة على أكبر قدر من الفائدة.

أ ـ إن روسيا تبني سياستها الخارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، الذي تعدّه الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية.

ب ـ العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى لو كان من يحكم هذا العالم دولة لها اعتبارها مثل الولايات المتحدة الامريكية، لأنه سيكون عالماً غير مستقر، ومهدداً بالصراعات الدولية.

ج ـ عدم الرغبة الروسية في الدخول بأي شكل من أشكال الصراع مع أي دولة من دول العالم، والعمل على تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في أوروبا وأمريكا وآسيا بكل الوسائل الممكنة.

د ـ بناء السياسة الخارجية الروسية على أساس المحافظة على أرواح وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا.. وهي من المسؤوليات غير القابلة للنقاش في روسيا.

هـ ـ بناء السياسة الخارجية على أساس المحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية في الخارج وردع أي اعتداء يمسّ هذه المصالح.. وبالذات في المناطق الحدودية لروسيا (دول الاتحاد السوفياتي السابق)، التي لها معها علاقات تاريخية مشتركة كأصدقاء وجيران.

إن المطلوب من روسيا عند قيامها برسم استراتيجيتها الجديدة هو أن تعتمد على ما يلي:

ـ التواصل المتوارث في سياسة البلاد الخارجية، مما يعني أن الاستراتيجية الجديدة يجب أن تحتوي على جميع العناصر القيّمة والإيجابية التي كان يشتمل عليها النشاط الدولي، سواء في روسيا قبل الثورة أو في الاتحاد السوفياتي... وهو ما بدا واضحاً في التحركات الروسية مع الدول التي تعدّ حليفة للاتحاد السوفياتي السابق، سواء في أمريكا اللاتينية أو في المنطقة العربية.

ـ الاستقلال المطلق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، مما لا ينفي إجراء مشاورات مع البلدان الأخرى.

ـ القوى الذاتية، مما لا ينفي إمكانية الاستفادة من المساعدة الخارجية ضمن الحدود المعقولة.

ـ تطوير الصلات السياسية الخارجية في جميع الاتجاهات.

ـ الكفاية الدفاعية.

ـ توجيه السياسة الدولية نحو إيجاد ظروف سياسية خارجية من شأنها أن تؤمن إمكانات مثلى لتطور البلد على نحو مستقر تصاعدي، ولتقدم الاقتصاد ولرفع مستوى حياة الشعب.

أمّا بالنسبة إلى المنطقة العربية، فإن تتابع الأحداث في العالم حسم للولايات المتحدة دوراً فاعلاً وكبيراً يقابله ضعف بيني في الأداء الروسي على الصعيد الاستراتيجي الكوني.

ولأجل أن تحقق روسيا لنفسها موقعاً مع الدول العربية لا بأس فيه، لا بد لها من القيام بسلسلة من الإجراءات، منها:

أ ـ على الدبلوماسية الروسية إثبات وجودها بشكل فاعل في المنطقة العربية من خلال الاستجابة لمستجدات الوضع في المنطقة وتداعياته، بشكل سريع وحاسم ومتفاعل.

ب ـ على روسيا أن تضفي على علاقاتها مع الأطراف العربية مصداقية كافية تدعم بها خيارات هذه الدول بالتوجّه نحوها. ومن هنا، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم الخضوع للابتزاز من قبل القوى الأخرى (الولايات المتحدة تحديداً) على حساب المصالح الروسية.

ج ـ على روسيا زيادة إمكاناتها وقدراتها بصورة مقْنعة إلى الحدّ الذي يجعل منها وسيطاً صالحاً لحلّ المشكلات الإقليمية التي تعجّ بها المنطقة العربية، وبالأخص القضية الفلسطينية والعراق وسورية ولبنان.

د ـ لكي تكون روسيا الاتحادية منافساً تجارياً صالحاً في الأسواق العربية، عليها أن تقدم إلى المستثمرين العرب الضمانات اللازمة، وأن تبذل جهوداً في رفع المستوى النوعي لمنتجاتها الصناعية، واتصاف مؤسساتها بالمرونة والمصداقية وسرعة رد الفعل، والابتعاد عن الأساليب الروتينية التي كانت متّبعة في حقبة الاتحاد السوفياتي، والتي ما زال بعضها يعشّش في ثنايا الأداء الوظيفي الروسي □

أطفال العراق: ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول

(دراسة في وفيات الأطفال ما قبل وما بعد الحرب ـ مقاربة سوسيولوجية)

فراس عباس فاضل البياتي(*)

مدرّس في قسم علم الاجتماع، جامعة الموصل ـ العراق.

مقدمة

يعدّ الموت ظاهرة اجتماعية، فللعوامل الاجتماعية، مثل: المهنة، والمستوى التعليمي، والتغذية، وظروف السكن، والخدمات الصحية والطبية، ومستوى المعيشة العام للسكان، دور في ارتفاع وانخفاض مستويات الموت واتجاهاته في أي مجتمع(١).

والناس مختلفون أمام الموت؛ هذه الظاهرة البيولوجية. ولأن موت الأطفال في سنّ مبكرة هو موت اجتماعي، فمن الطبيعي إرجاع أسبابه إلى المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع. لذا نجد أن هناك معدلات للوفيات بصورة عامة، ووفيات الأطفال، ومنها «وفياتهم المبكرة»، بصورة خاصة. فانخفاض معدلات وفيات الأطفال هو مرآة تعكس درجة ارتقاء المجتمع وسكانه من الناحية الاجتماعية أولاً، والثقافية والاقتصادية ثانياً، أو بمعنى آخر، هو مرآة لدرجة تحضّر الأمة وتقدّمها ورفاهيتها وأمنها(٢). وهكذا يمكن فهم سبب ارتفاع معدلات الوفيات في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، بإرجاعه إلى تدهور ظروف البلدان النامية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالتخلّف والمرض والفقر سلبت حياة الملايين من أبناء هذه الشعوب وفتكت بها(٣).

هذه العوامل، ولا سيما الاجتماعية منها، تتكوّن من متغيّرات وقوى من شأنها أن تؤثر

(*) البريد الإلكتروني: firas_albaiaty@yahoo.com.

(١) يونس حمادي علي، **مبادئ الديموغرافية** (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٦.

(٢) محمد الغريب عبد الكريم، **سيسيولوجيا السكان** (الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة، ١٩٨٢)، ص ١٢.

(٣) طه حمادي الحديثي، **جغرافية السكان** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٦.

في الجانب الصحي أو المرضي عند الأطفال، مثل الطبقة الاجتماعية، التي ينتمي إليها الفرد، والأسرة المنجبة للأطفال، فضلاً عن البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها هذه الأسر، وما تتركه من آثار اجتماعية ترتبط بصحة أو مرض الأطفال، ولا سيما الرضّع، وتؤدي إلى حالات الوفاة. وإلى جانب ذلك، هناك العامل الثقافي الذي يتأثر بالتراث الحضاري والقيمي للمجتمع المتوارث والمؤثر في مسيرة المجتمع وحياة الأسرة، وبالتالي حياة أطفالها(٤).

وفي ما يخصّ الوفيات، يصنّفها المختصون إلى صنفين، مع استبعاد تلك الناتجة من الحوادث، وهما:

١ ـ عوامل وأسباب داخلية (طبيعية)، أو ما يسمى الموت البيولوجي الناتج من المرض، كأمراض السرطان والسكر والقلب، ووفيات الأطفال الخدج، إذ لا دخل للمستوى الاجتماعي في هذه الأمراض المؤدية إلى الوفاة.

بسبب العقوبات التي فُرضت على العراق، بلغت معدلات وفيات الأطفال العراقيين دون سن الخامسة من العمر ١٠٨ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

٢ ـ عوامل خارجية بيئية، ويقصد بها الوفاة بأمراض نستطيع أن نصنّفها على أنها اجتماعية، كالسلّ وأمراض الأطفال المعدية، إذ تتدخل المستويات الاقتصادية والأسلوب المعيشي، فهذه الأمراض تظهر نتيجة سوء التغذية والمسكن غير الصالح، اللذين ينتجان بدورهما من حالة الفقر والعوز، إذ نلاحظ ارتفاع معدل وفيات الأطفال في الأحياء الفقيرة، وهي انعكاس لسوء مستوى المعيشة وهبوط المقدرة الاقتصادية من ناحية، وجهل الأمهات من ناحية أخرى(٥).

فالعوامل الاجتماعية هي قوى ومتغيّرات بيئية مادية وغير مادية، مثل: الوعي الاجتماعي والسياسي والطبقي والصحي، ودور هذا الوعي مهم في اندفاع الفئة نحو تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٦).

هذه العوامل تؤدي دوراً مهماً، بل أساسياً، في مستويات ومعدلات الوفيات في أي مجتمع، وهي تقع تحت ضغوط قد تغيّرها، وتزيد أثر عامل دون غيره. ومن جملة الأمور التي تؤثر في العوامل الاجتماعية وتغيّرها، وتؤثر في فعاليتها، ظروف المجتمع الاستثنائية، كالحروب والكوارث والمجاعات. هذه الظروف يكون أثرها أبلغ في الفرد والمجتمع على السواء، لتحوّله من حال يكون فيه أكثر ثباتاً واستقراراً إلى حالة من الدوامة الحركية المستمرة.

---

(٤) David Tuckett and Joseph M. Kaufert, eds., *Basic Readings in Medical Sociology* (London: Tavistock Publications, 1978), pp. 225-229.

(٥) عبد الكريم، **سيسيولوجيا السكان**، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٦) إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩)، ص ٢٣٨.

أولاً: تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية في وفيات الأطفال في العراق

وهذا ما حدث لمجتمعنا، فالأحداث التي ألمّت بالعراق منذ عام ١٩٩٠، وما أعقبها من حصار شامل، وقصف أمريكي أطلسي، تركت آثاراً مدمّرة في معظم نواحي الحياة، ولا سيما الاجتماعية والاقتصادية. وكانت الطفولة العراقية مستهدفة من قبل الدول المعادية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، سواء خلال العدوان العسكري، أو ما أعقبه من إجراءات مشدّدة سمّيت «العقوبات الاقتصادية»، التي لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً[٧]. فالحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط، بل استهدفت البنى التحتية لمجتمعنا، فحرم شعبنا من توفير احتياجاته الحياتية، وشلّت حركته التنموية، وأدت آثار الحصار المتراكمة إلى تفاقم حادّ في معدلات وفيات الأطفال، وخصوصاً الرضّع، ابتداءً من عام ١٩٩٠، بعد أن كانت قد حققت تقدماً كبيراً بانخفاضها من معدل ٩١,٧ إلى ٦١,٧ حالة وفاة لكل ألف ولادة حيّة خلال المدة المحصورة ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٠، وكان مخططاً لها أن تنخفض إلى ٣٢ حالة وفاة لكل ألف ولادة حيّة عام ٢٠٠٠[٨].

وبحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فان العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد عام ١٩٩٠ قد ساهمت، بشكل خطير، في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، إذ أثبتت في مسحها لوفيات الأطفال والأمهات منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠ أن هناك زيادة خطيرة في هذه المعدلات، ولا سيما وفيات الأطفال في وسط العراق وجنوبه. وقدّرت المنظمة أنه كان يمكن تجنّب موت ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف طفل عراقي خلال السنوات العشر المنصرمة، أي ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠[٩].

كما كشفت إحصائية لوزارة الصحة العراقية أن معدلات وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من العمر بلغت ١٠٨ حالات وفاة لكل ألف ولادة حيّة، بسبب استمرار العقوبات المفروضة على العراق[١٠]. وهذا يعني أن انهيار البنى الاقتصادية أثّر في جميع جوانب الحياة، إذ كان الارتباط وثيقاً بين الأوضاع السائدة في المجتمع واتجاهاته من ناحية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والصحية التي يتسم بها السكان بمختلف فئاتهم من ناحية أخرى.

ومن المعلوم أن فئة الأطفال هي أكثر الفئات السكانية تأثراً بتلك الأوضاع الاقتصادية،

---

(٧) شبكة إعلام العراق، «المنظمات والطفولة،» (٢٠٠٢)، ص ٢.

(٨) الاتحاد لنساء العراق، «الواقع الديمغرافي،» (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٣.

(٩) فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق على خلفية اجتياحه للكويت بموجب القرار الرقم (٦٦١) في ٦/٨/١٩٩٠، وهو من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باستخدام التدابير غير العسكرية، وأعقبه القرار الرقم (٦٧٨) الصادر في ٢٩/١١/١٩٩٠ الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق. انظر: BBC News, «Middle East Iraqi Child Death Rates Soar,» 13 August 1999, p. 2, < http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/418597.stm > .

(١٠) «ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال العراقيين،» **البيان** (١٩٩٩)، ص ٣.

ولا سيما في البلدان التي تعاني ظروفاً اقتصادية غير مؤاتية، بسبب القصور في توفير الخدمات الأساسية اللازمة[١١]. وفي العراق، انعكس التأثير السلبي لتدهور الوضع الاقتصادي على كافة الجوانب الحياتية، إذ سار مؤشر الحياة نحو الانخفاض بصورة عامة، ومؤشر التنمية بصورة خاصة، وانعكس هذا الأمر على المستوى الاقتصادي للأسرة العراقية، أي مستواها المعيشي الذي يعدّ الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة والتصدّي لصعوباتها ومخاطرها. فهذه الظروف التي أفرزتها العقوبات الاقتصادية حرمت الأسرة العراقية من تحقيق الكثير من مشاريعها، ولعدم استطاعة أجهزة الدولة مساندتها بالقدر الكافي انحدر المجتمع في أغلبه إلى خط الفقر وحدود الكفاف، وبالتالي شلّت قدرة الأسرة على ممارسة واجباتها تجاه أفرادها بشكل يحقق لهم العيش بعيداً عن تهديدات المخاطر الحياتية، التي يكمن في آخر مشوارها شبح الموت.

وبانت ظواهر الأثر المعيشي وتدهوره واضحة المعالم في الجانب الغذائي، الذي أثّر بدوره سلباً في الجانب الصحي وبقية الجوانب الحياتية الأخرى للأسرة العراقية، فالمواطن العراقي قبل الحصار، عام ١٩٨٨، على سبيل المثال، كان ينفق نصف راتبه الشهري لشراء الغذاء، ويخصص نسبة معيّنة لشراء الملابس والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية، في حين صار اتجاه الأسرة العراقية حالياً مقتصراً على استهلاك المواد الغذائية وأساسيات الحياة والدواء، ولم تعد الأسرة تنفق لشراء الملابس والأثاث إلا النزر القليل، بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع بشكل عام. كما لم يعد ما يتقاضاه الموظف العراقي من راتب شهري يغطّي نفقاته ويسدّ حاجاته، وإنما أخذ هذا الموظف يستخدم مدخراته السابقة لسدّ هذا النقص، ومن أجل توفير حاجاته الضرورية[١٢].

لقد انقلبت كل الموازين، ولا سيما الوضع الاقتصادي والمعيشي، بعد أن بدأت معدلات التضخم تتسارع بشكل مفرط، وقد تمثّل ذلك في انخفاض هائل في قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي[١٣].

وكان ذلك مؤشراً على انخفاض نوعية الغذاء الذي يستطيع الفرد الحصول عليه، وكذلك نوعية السكن ونمطه، وفرص التعليم. وقد كشفت الدراسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في حينه عن وجود ارتباط وثيق الصلة بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الشهري للفرد[١٤].

لقد أصبح من الصعب على أصحاب الدخل المنخفض والمحدود الحصول على الغذاء والدواء بسبب ارتفاع أسعارهما وشحّتهما.. وعلى الرغم من اتفاقية النفط مقابل

---

(١١) المجلس العربي للطفولة، **التقرير السنوي لواقع الأطفال العربي لعام ١٩٩٣** (القاهرة: المركز المصري العربي للتصميمات والطباعة، ١٩٩٣)، ص ١٦٦.

(١٢) فاختة شاكر رشيد، «الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار،» ورقة قدمت إلى: ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، الاتحاد النسائي العربي العام، بغداد، أيار/مايو ١٩٩٤، ص ١٢.

(١٣) رواء زكي الطويل، «الأبعاد الصحية للحصار على العراق،» **مجلة أم المعارك** (بغداد)، العدد ٢٢ (٢٠٠٠)، ص ٩٠.

(١٤) جواد كاظم الحسناوي، «التباين المكاني لخصائص سكان محافظة بابل،» (رسالة ماجستير غير منشورة في جغرافية السكان، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠)، ص ١١٧.

الغذاء[١٥] والدواء عام ١٩٩٧، إلا أن الوضع لم يتغيّر كثيراً، فقلة الكمية المتاحة للاستيراد، فضلاً عن تأخر الموافقات على العديد من العقود من قبل لجنة المقاطعة الدولية، وسوء نوعية السلع المستوردة ورداءتها، لم تغيّر من واقع معاناة الشعب والأسرة العراقية كثيراً، بل إنها بقيت على حالها السابق أو قريبة منه، في حين كان من المفروض أن تقود الاتفاقية إلى تحسين الوضع التغذوي والصحي للفرد العراقي.

ويعزّز قولنا هذا التقرير السنوي للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) لعام ٢٠٠٠ الذي يقول إن العراقيين يعانون نقصاً في التغذية، بسبب ظروف الحصار، إذ قدرت المنظمة أن ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من أطفال العراق ممن هم دون الخامسة يعانون إعاقة في النمو الطبيعي نتيجة سوء التغذية[١٦].

وأشارت إحصائية أخرى إلى أن معدلات الوفيات، ولا سيما بين الأطفال الرضّع، قد ارتفعت إلى ١٢٧,١ في الألف، مقارنة بسنوات ما قبل الحصار، وذلك بسبب نقص التغذية وسوء الوضع الصحي[١٧]. وظهر ذلك واضحاً على الوضع الصحي كمؤشر دال وفعّال، بعد أن أخذ الوضع التغذوي للسكان بالتردّي، فأدى إلى انتشار أمراض سوء التغذية ونقص الوزن بشكل أكثر وضوحاً واتساعاً. ولاحظت بعثة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) أيضاً انتشار أعراض سوء التغذية الحادّ، كتوقف النمو بين أطفال العراق، بنسبة ١٠ بالمئة، ونقص الوزن للطفل بنسبة ٧ بالمئة، وبنسبة ٣ بالمئة للهزال، وكان مستوى الهزال أعلى ما يكون لدى الأطفال في سن ١ ـ ٣ سنوات[١٨].

لقد أدى ذلك إلى انحدار مؤشر الحياة الصحية للأسرة العراقية، التي بقيت عاجزة عن الحصول على الرعاية الصحية والخدمية المناسبة للحفاظ على حياة أطفالها، والحدّ من معدلات وفياتهم المتزايدة نتيجة الحصار[١٩].

ثانياً: تدهور الوضع الاقتصادي والصحي في العراق نتيجة الحصار

أشار تقرير لجنة الصليب الأحمر عام ٢٠٠٧ إلى أن تدهور وضع العراقيين الاقتصادي والصحي أثر سلباً في عمل المستشفيات والمراكز الصحية في العراق، وخلّف معاناة واضحة في

---

(١٥) اتفاقية عقدت بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح للعراق بتصدير جزء من نفطه مقابل الحصول على بعض من احتياجاته الغذائية والدوائية والسلعية.

(١٦) BBC News, «Middle East Iraqi Child Death Rates Soar,» p. 2.

(١٧) الحديثي، **جغرافية السكان**، ص ١١٦.

(١٨) ناهدة عبد الكريم حافظ، «الخدمات الاجتماعية المقدرة للطفولة وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر هيئة الرعاية والطفولة في العراق، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧١.

(١٩) جمعية الاقتصاديين العراقيين، **تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥** (بغداد: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ١٩٩٥)، ص ٨٤.

خزن الأدوية، بسبب الانقطاعات الطويلة المتكرّرة للتيار الكهربائي المؤدية إلى تلف الأدوية وفسادها، فضلاً عن أن أطفال العراق يعانون مجموعة من الأمراض والتأثيرات، كأحد الإفرازات النفسية السلبية للحرب المتمثلة باضطرابات النوم وإشكالات التركيز، مما سيكون له أثر بالغ الخطورة في الأنماط السلوكية للأطفال في المستقبل(٢٠).

وتوصلت إحدى الدراسات العراقية في هذا المجال (عام ٢٠٠٧) إلى أهمية الدخل الشهري وتأثيره في الحفاظ على الصحة ومنع الأمراض، وإسهامه في تقدّم حياة الأسرة، إذ يمكّنها من علاج مختلف مشاكل الحياة ومواجهة صعابها، ولا سيما الصحية منها. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن نصف وفيات الأطفال الرضّع في العراق تحصل في العائلات ذات الدخول المنخفضة جداً، التي كانت تحسب في عداد العائلات المتوسطة الدخل في عام ١٩٨٣(٢١).

وهكذا يتضح أن الحصار المستمر على العراق كان سلاحاً تدميرياً استهدف الإنسان العراقي، بلا تمييز، ولم يكتف بتحطيم التنمية العراقية في جانب معين من الجوانب، سواء المعيشية أو الغذائية أو الصحية فحسب، وإنما امتد إلى كل نواحي الحياة المختلفة. لقد انصبّ كل الدمار الذي حصل من جراء الحرب على الحياة الاجتماعية، وتغيّرت كل المجالات الحيوية في الحياة الأسرية، ولا سيما الاجتماعية، فزاد التفاوت الطبقي، وانخفضت المستويات المعيشية لكثير من الأسر، وحدث تسلق طفيلي طبقي، كما حدث في المقابل تردّ طبقي. فكثير من الأسر انتقلت من طبقة إلى طبقة أخرى، سواء من العليا إلى الدنيا، أو بالعكس، في ما يشبه القفزة السريعة(٢٢).

كشفت الدراسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية عن وجود ارتباط بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الشهري للفرد.

انعكس هذا الأمر على الوضع الصحي، كما على غيره من الأوضاع، فكان أن انقادت الأسر الفقيرة التي تمثل الطبقة الدنيا إلى ممارسات تقليدية غير صحية في رعاية أطفالها، بسبب وضعها الاقتصادي السيئ، منها مثلاً ما جعلها تدفع بأطفالها في سنوات حياتهم المبكرة إلى العمل لكسب العيش اليومي، حتى في أعمال غير صحية، وبذلك كانت الأسرة تفرش البساط أمام الأمراض عن طريق مزاولة أطفالها لبعض الأعمال، وما يمكن أن يصيب الطفل من أمراض مرتبطة بمزاولته لتلك الأعمال. وهذا ما نراه واضحاً في عمل الصبية في الشوارع والمقاهي والأماكن الخطرة على الصحة، على الرغم من أن قانون العمل العراقي لا يسمح بعمل الطفل دون سنّ الخامسة عشرة.

---

(٢٠) شبكة إعلام العراق، «المنظمات والطفولة،» ص ٢.

(٢١) محمد طه الغنام، «تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثين والولادات الميتة في العراق،» (رسالة ماجستير غير منشورة في علم الإحصاء، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨٣)، ص ١١٣.

(٢٢) فنار سالم عطوان، «تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الرضع خلال فترة الحصار الاقتصادي،» (رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠١)، ص ٧٨.

ثالثاً: غياب الإرشادات والتوجيهات بشأن العناية الصحية بأطفال العراق

لقد زادت نسبة حالات التفكّك الأسري (الطلاق)، بسبب الظروف المعيشية الصعبة (سواء في المدينة أو في الريف)، بسبب الفقر الذي يجعل الزوج في موضع اتهام بالتقصير لعدم استطاعته تحصيل مقوّمات العيش الكريم لعائلته، فيؤدي ذلك إلى تحطم معنوياته، فيجد نفسه في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولاده. ويسبب هذا جواً من التوتر داخل الأسرة، ينتهي في العديد من الحالات إلى الطلاق(٢٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الدراسات أكدت وجود ارتباط موجب بين معدل وفيات الأطفال، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للوالدين، معبّراً عنها بالتحصيل الدراسي، والدخل، والمهنة... الخ، إذ إن معدل الوفيات بصورة عامة، ووفيات الأطفال بصورة خاصة، بين أبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا، يزيد ما بين ١,٣ ـ ٣ مرات على مثيله بين أصحاب الطبقة العليا(٢٤). وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أهم الأسباب التي تجعل معدل وفيات الأطفال، ولا سيما الرضّع، عالية في الطبقة الفقيرة، هي ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الأسرة، فهي لا تحسن استخدام الرعاية الصحية السليمة في التربية وتلبية المتطلبات الأساسية والثانوية(٢٥).

إذن، تختلف الأسر في الطبقات الدنيا بمعدل وفياتها، ولا سيما بين الأطفال، عن الأسر في الطبقات العليا. كما تختلف الأسر الريفية في معدلات وفيات الأطفال لديها عن الأسر الحضرية. ففي نتائج مسح ديمغرافي للأمم المتحدة وجد أن أغلب الأقطار النامية تختلف بمعدلات وفيات أطفالها بين الريف والحضر، لأن الظروف التي تؤثر في الوفيات تختلف بين المناطق الحضرية والريفية، لأسباب منها توفر التسهيلات العلاجية في المناطق الحضرية، فضلاً عن أن الوعي الصحي للأسر يكون أدنى منه في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية(٢٦). فالحصار لم يؤثر في جانب واحد، بل إنه أخذ شكل الأخطبوط ليشمل كل الجوانب، وأغلب طبقات المجتمع. وزاد من حجم الفجوة بين الريف والمدينة، عجز الدولة، وابتعادها عن المشاريع التنموية، لردم هذه الهوة بين الريف والمدينة، وتقديم الخدمات كخطوط المواصلات والكهرباء، والماء، والحدّ من معاناة الأسر الريفية بسبب نقص الخدمات الصحية، مما قاد حياة الأسر الريفية نحو الأسوأ،

---

(٢٣) إيمان عبد الوهاب موسى، «الآثار الاجتماعية للطلاق،» (رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، ١٩٩٨)، ص ٥٤.

(٢٤) علي، **مبادئ الديموغرافية**، ص ١٧٨.

(٢٥) Sociology Teachers Group from London Medical Schools, *Sociology as Applied to Medicine*, edited by Donald L. Patrick and Graham Scambler; with a foreword by Margot Jefferys, Concise Medical Textbooks (London: Baillière Tindall, 1982), p. 117.

(٢٦) الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «طرق إسقاطات سكان الحضر والريف،» نيويورك، ١٩٩٨، ص ٤٥.

ولا سيما في الجوانب الصحية التي أخذت بالتدهور والتراجع السريع. وهذا ما جعل من الأسر الريفية ضحية للظروف، فانتشر العديد من الأمراض في المناطق الريفية بسبب قلّة الوعي والنظافة، وطبيعة العادات في تناول الطعام، وأسلوب التنشئة الاجتماعية، والإهمال وإلايمان بالقدر المكتوب.

نجد أن هناك جهلاً من الأسر الريفية بشأن أسس التنشئة الصحية والصحيحة للطفل، والابتعاد عمّا يسمى «عملية تنظيم الأسرة»، لتسهيل مهمة التنشئة وتخفيف الحمل عن عاتقها، فضلاً عن الزيادة المستمرة في عدد أفرادها، مما يجعلها بيئة خصبة وسريعة التأثر بالظروف السيئة المحيطة بها. وما زال البعض يعتقد بأن العادات القديمة كفيلة بإبعاد خطر الأمراض عنهم وعلاجها، فحرق البخور، وفرقعة الملح على النار، وتعليق الودعة (الخرزة) على صدر الطفل أو سريره، وتثقيب الأوراق وحرقها قرب رأس المريض، والتعاويذ واستعمال الكحل، أمثلة لما قد يلجأ إليه البعض ظناً منه بأنها كفيلة بشفائه وأهله بصورة أكفأ وأسرع من علاج الأطباء. لذا نرى أن هذا كله يسهم في ازدياد الوفيات، لا سيما وفيات الأطفال، لا سيما أن أغلب من يتبعون ذلك هم من خلفية اجتماعية ريفية[٢٧].

وزاد من صعوبة الظروف المعيشية ارتفاع أسعار العلاج وتدهور الوضع المعيشي للكثير من الأسر، حتى الحضرية منها، فزاد الاعتقاد بالخرافات والسحر من أجل العلاج والشفاء. وهذه الاعتقادات بالخرافات تؤدي إلى تدهور صحة المريض، كما أشرنا سابقاً، ومنهم الأطفال، وبالتالي تودي بحياتهم بسبب ضعف مقاومتهم للمرض والمداراة الصحية غير السليمة[٢٨].

وأشارت سجلات وفيات الأطفال في مستشفيات محافظة نينوى المتعلقة منها بالأقضية (مستشفى البعاج[*] بالتحديد) إلى وجود حالات وفاة بسبب التسمم بالسقوة (السكوة)، وهي عبارة عن وصفة عطارية تعطى عن طريق الفم للأطفال الحديثي الولادة في أثناء إصابتهم بالأمراض المعوية. لذلك، نجد تضافر مجموعة من الظروف بين الريف والحضر متمثلة بالاختلافات في السكن، والمستوى التعليمي والثقافي والصحي، والحالة النفسية للزوجين، هي التي تزيد وتخفّض وفيات الأطفال، فضلاً عن الخلفية الاجتماعية للأسرة[٢٩].

وإذا انتقلنا إلى التعليم الذي يعدّ عاملاً رئيسياً في التنمية البشرية المستدامة، وعنصراً من عناصر الرفاه الاقتصادي، ووسيلة الفرد لاكتساب المعارف والارتقاء بالمجتمع إلى المستويات

---

(٢٧) محمد عبد الهادى دكلة، قاسم محمد الفرحان وساهر حسن سداد، **المجتمع الريفي** (الموصل: دار الكتب للنشر والطباعة، ١٩٧٩)، ص ٨٧.

(٢٨) عبد المجيد علي الصابونجي، **الخدمات الصحية الريفية والتأمين الصحي** (بغداد: دار المثنى للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٩.

(*) قضاء تابع إدارياً لمحافظة نينوى.

(٢٩) الحديثي، **جغرافية السكان**، ص ١١٣.

الثقافية المتقدمة في جوانب الحياة المختلفة، فإن تعليم النساء والبنات هو الركيزة لتحقيق التقدم الملموس في هذا المضمار(٣٠).

رابعاً: تراجع الوضع التعليمي في العراق

إن تعليم البشر يعدّ من أهم موارد المجتمع الثقافية والتربوية، واستثماراً أكيد الربح ومضمون النتائج، لأن الدول المتقدمة تنظر إلى الطفل على أنه رأس مال ستظهر نتائج استثماره مستقبلاً، لذا ينبغي المحافظة عليه ليلعب دوراً في رقي الأمة وتقدمها الحضاري(٣١). فالتعليم يرفع من المستوى الثقافي للفرد، وسنوات الدراسة تعدّ من الركائز الأساسية في تطوير المجتمع، وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تساعد توعية الأبوين، ولا سيما الأم، في تخطّي المشكلات، واتباع أفضل السبل الصحية والغذائية التي تتطلبها حياة أطفالها، مما يضمن لهم العيش، ويبعد عنهم شبح الموت. ولكننا نجد أن التعليم حاله حال غيره من العوامل الاجتماعية التي أثّر فيها الحصار سلباً.

لقد أشارت المنظّمة العالمية للتعليم والتربية في تقريرها عن الوضع التعليمي في العراق إلى أن النظام التعليمي في العراق قد تأثر بالعدوان والحصار الاقتصادي، نتيجة لنقص اللوازم التعليمية، فضلاً عن تدهور المستوى المعيشي. وأكدت المنظمة أن فرص أطفال الأمهات المتعلمات للبقاء على قيد الحياة كانت أفضل من أطفال الأمهات غير المتعلمات(٣٢).

كما أوجد الحصار مشكلات عديدة للإنسان العراقي، ومن ثم المجتمع، فازدادت نسب التسرب الدراسي من المدرسة، وخصوصاً بين الذكور، لعدد من الأسباب، منها الذهاب إلى العمل. أما من جانب الإناث، فالمشكلة باتت أصعب، لأن الكثير من الأسر منعت بناتها أساساً من الدراسة، بسبب الظروف التي تعيشها تلك الأسر، وشيوع فكرة أن الحصول على الشهادة لم تجدِ نفعاً للذكور، فكيف الأمر مع الإناث، فضلاً عن القيم المنتشرة في الريف، التي تحدّ من تعليم الفتاة، لأن مصيرها هو الزواج، مما يحرمها ممارسة دورها وتحقيق ذاتها عن طريق زيادة الوعي والمدارك؟ وينعكس ذلك سلباً بالتالي على حياتها الزوجية، وعلى عملية تنشئة أبنائها، وعلى صحتهم، ويسهم في زيادة مخاطر الوفاة بينهم.

وإذا كان أغلب المجتمعات يعترف بأحقية الآباء في أسلوب عنايتهم بأطفالهم، فإن نوع الرعاية التي يتلقّاها الطفل في الأسرة يعتمد إلى حدّ كبير على المستوى التعليمي للآباء، وما يقدمه المجتمع من مساعدة للآباء على مواجهة مسؤولياتهم، إذ العناية بالطفل تصبح حقاً

---

(٣٠) **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤** (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، ١٩٩٥)، ص ٢١.

(٣١) عبد الفتاح محمد وهبية، **في جغرافية السكان** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ٨٣.

(٣٢) BBC News, «Middle East Iraqi Child Death Rates Soar,» p. 2.

للآباء، وهي مسؤولية تقع على عاتق من يتحمّلها في الوقت نفسه[٣٣]، مما يعني تقاسم الدولة والأسرة لرعاية الطفل. إلا أن ما لاحظناه في الحقيقة هو أن الدولة ابتعدت عن الأسرة، ولم تساعدها في رعاية أطفالها، وهذا ما زاد من صعوبات الحياة على الأسرة، ولا سيما توفير حاجات الطفل ورعايته بشكل سليم. ولأن الرعاية الاجتماعية المسؤولة عن نشأة الطفل تعني رعاية الأسرة بوصفها الوحدة الطبيعية والاجتماعية لنشأة الطفل وتطوره، ولأن تماسكها واستقرارها يمثّلان الأساس لتماسك المجتمع واستقراره، فإن مسؤولية رعايتها يقع في جوانب عديدة منه على عاتق الدولة[٣٤].

لكن لم يكن من الممكن أن يتحقق هذا الأمر في سنوات الحصار العجاف، بل نلاحظ أن الدولة أهملت الأسرة، ولا سيما رعاية أطفالها، فلم تقدم الدولة المساعدات المالية للأسر الفقيرة، وحتى المكافآت التي كانت الدولة تقدمها إلى الموظف الذي يرزق بطفل جديد باتت لا تجدي نفعاً. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أغلقت دور الحضانة الحكومية التي كانت تمدّ يد العون إلى الأسر من أجل تربية وتنشئة أطفالها، ناهيك عن تدهور الأسلوب التربوي في المدارس الابتدائية والثانوية، إذ لم تعد المدرسة كفيلة بإرساء قواعد التربية.

وقد انطلقت حملات توعية تثقيفية عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وذلك من خلال برامج «صحة الأسرة» والإعلانات التلفزيونية والإذاعية، بهدف رفع الوعي الصحي للأم، وبرامج الرعاية الصحية لتعليم المرأة (الأم)، بوصفها ركناً أساسياً في مواجهة الحصار الظالم[٣٥]. لقد هدفت هذه الحملات إلى زيادة وعي الفتيات في المناحي الصحية، للنهوض بالمجتمع والتخلّص من المشكلات الناجمة عن إفرازات الحصار في المستويين التعليمي والثقافي، لغرض خدمة الأسرة ومساعدتها بواسطة التوعية والتوجيه نحو حماية أطفالها من الأمراض والمخاطر المسببة للموت. وقد حققت هذه الحملات نجاحات محدودة، إلى جانب مذكّرة التفاهم والاستقرار الجزئي للوضع الاقتصادي في نهاية التسعينيات، مما أسهم في انخفاض نسب وفيات الأطفال عمّا كانت عليه في السنوات الأولى من الحصار، فبعد أن كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع ٦١,٧ بالمئة عام ١٩٩٠، انخفضت عام ١٩٩٨ إلى ٥٢,٤ بالمئة[٣٦].

من ذلك، نجد أن العوامل التي تسهم في تفاوت معدلات وفيات الأطفال، ولا سيما الرضّع، والتي ترتفع معدلاتها لدى الأمهات الأميات في أي مجتمع، هي الحالة التعليمية للأبوين[٣٧].

---

(٣٣) الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، ط ٢ (القاهرة: دار الثقافة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٩٢.

(٣٤) نجد في هذا السياق أن الدستور العراقي، وفي المادة (١١) منه، أكد «أن الأسرة نواة المجتمع وتكفل الدولة حمايتها ودعمها، وأن الدولة ترعى الأمومة والطفولة». انظر: نجم عبود نجم، «نحو إستراتيجية الرعاية الاجتماعية لأطفال العراق،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية الثانية، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٥.

(٣٥) جمعية الاقتصاديين العراقيين، **تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥**، ص ٧.

(٣٦) A. L. Rubies Adnan and Rawa Hadram, «Infant Mortality in Iraq,» *Medicine Journal*, vol. 22, nos. 1-2, [n.d.]), p. 36.

(٣٧) أسعد محمد عطية، «مؤشرات خصوبة سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب** (الرياض)، السنة ١٢، العدد ٢٤ (١٩٩٧)، ص ٦٠.

فارتفاع مستوى التعليم يزيد من وعي تحمّل المسؤولية العائلية، الأمر الذي يوضح مستوى العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي وارتفاع وفيات الأطفال(٣٨).

لقد أشار تقرير منظمة «الفاو» إلى العلاقة الوطيدة بين نسب وفيات الأطفال الرضّع وتعليم الأمهات، وظهر ذلك واضحاً في فترة الحصار الاقتصادي على العراق، فقد ارتفعت معدلات وفيات الأطفال للأمهات غير المتعلمات نحو ٨,٣ مرات، في حين زادت وفيات الأطفال الذين تكون أمهاتهم متعلمات، بحدود ٣,٦ مرات خلال فترة الحصار، مقارنة بمثيلاتها قبل الحصار(٣٩). ويشير ستيوارت إلى أن ما يقرب من نصف الأطفال الذين يولدون في مجتمع يفتقر إلى أسس تعليمية للأمهات يموتون قبل أن يصلوا إلى سنّ البلوغ، وهذا يوضح لنا أن حياة الطفل وصحته تتوقفان على حصول الوالدين على مستوى تعليمي وثقافي جيد يمكّنهم من استخدام الطرائق العلمية للعناية بأطفالهم، ولا سيما في السنوات المبكرة من حياتهم(٤٠).

تتوقف حياة الطفل وصحته في العراق على حصول الوالدين على مستوى تعليمي وثقافي جيد يمكنهم من استخدام الطرائق العلمية للعناية بأطفالهم.

ويدعم ذلك دراسة أجريت في مدينة الموصل (مركز مدينة الموصل) عام ١٩٩٢ عن خسارة الحمل ووفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من العمر، حيث توصّلت هذه الدراسة إلى أن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة يتأثر بمستوى ثقافة الأم المتمثل بالمستوى التعليمي لها(٤١).

من ذلك نجد أن لكل تلك العوامل على حدّ سواء أثر بالغ السوء في طبيعة ونوعية الحياة في العراق في تلك الفترة، ولا سيما منها العدوان، وما أعقبه من حصار اقتصادي حطّم ركائز المجتمع، وخصوصاً التنموية بأنظمتها وأساليب وطرق تنفيذها، مما انعكس على أبناء الشعب العراقي، وكان الأطفال هم الشريحة العمرية الأكثر تأثراً بتلك الظروف، بسبب ضعف مقاومتهم لها(٤٢) □

تتوضح الخلاصة النهائية التي يمكن تشخيصها مما سبق من خلال الشكل والجدول الآتيين:

---

(٣٨) جمعية الاقتصاديين العراقيين، **تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥**، ص ٨ ـ ٩.

(٣٩) دزموند ستيوارت، **العلاقات الاجتماعية في الشرق الأوسط**، ترجمة فريد جبرائيل نجار (بيروت: دار الكتاب للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٦٤.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) Sh. Y. Sharif, «Pregnancy Vista and under Fife Mortality in Mosul,» (Professional Diploma Degree, Community Medicine, Medicine Collage University of Mosul, 1992), pp. 70-72.

(٤٢) ازدادت أوضاع المجتمع العراقي سوءاً بعد سقوط بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣ على أيدي قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، وأظهرت الدراسات الميدانية على سبيل المثال، وليس الحصر: «إن أطفال العراق يعيشون في ظروف سيئة جداً لا تجد مثيلاً لها حتى في أفقر دول العالم الأفريقية، فضلاً عن ارتفاع الوفيات بين الأطفال وبنسب مرعبة».

الشكل الرقم (١)

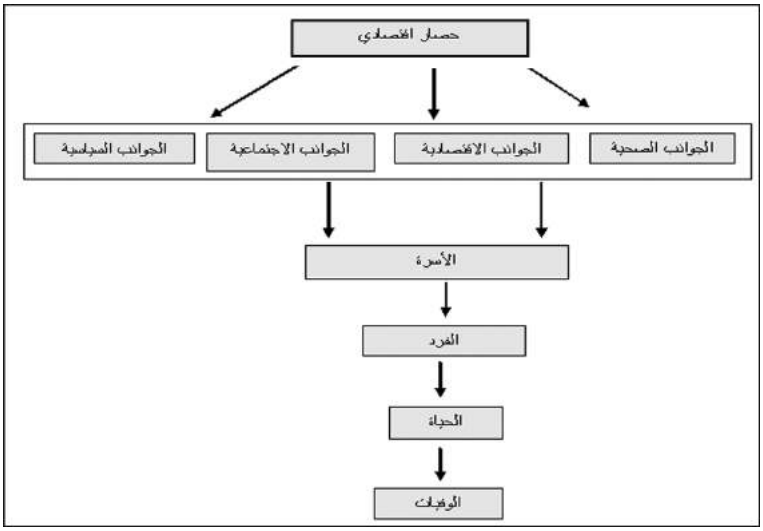

الجدول الرقم (١)
التباين العمري في وفيات الأطفال والتباين في نسبها بين الأعوام (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) (١٩٨٩)، و(٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)(*)

وفيات الأطفال بحسب الفئة العمرية		للمدة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩ العدد	النسبة المئوية	للمدة ١٩٨٩ العدد	النسبة المئوية	للمدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧	النسبة المئوية
دون الخامسة	وفيات الرضع(**) دون السنة	١٣٨٤٧	٨٣,٨	٨٠٠	٧٨,٧	١٤٥٠٠	٨٥,١
١ ـ دون الخامسة		١٩٣١	١١,٤	١٠٠	٩,٨	١٧٢١	١٠,١
٥ ـ دون العاشرة		٥٠٥	٣,١	١٠٢	١٠,١	٥١٢	٣
١٠ ـ دون (١٥) سنة		٢٤٥	١,٧	١٥	١,٤	٣٠٦	١,٨
المجموع		**١٦٥٢٨**	**١٠٠**	**١٠١٧**	**١٠٠**	**١٧٠٣٩**	**١٠٠**

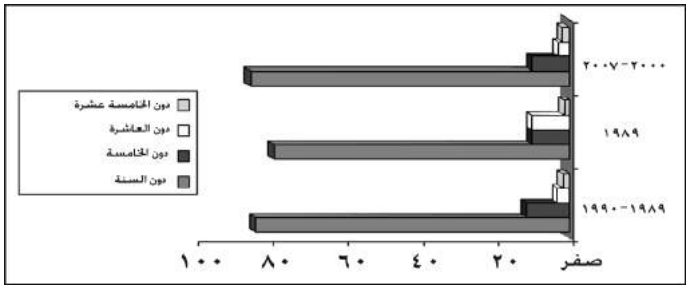

(*) بحسب سجلات وفيات الأطفال في مستشفيات المحافظة.

(**) تبعاً لإحصاءات دائرة الصحة، يحدّد عمر الرضيع المتوفى بما لا يزيد على سنة، وكذلك في الدراسات السكانية.

الأمة العربية وتحديات العصر(*)

معن بشور(**)

المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

ـ ١ ـ

حين فاجأني الإخوة مؤسسو المنتدى الثقافي الاجتماعي العربي في البقاع، برغبتهم في أن تكون باكورة أنشطة المنتدى محاضرة في ذكرى رحيل القائد العربي الكبير جمال عبد الناصر، غمرني استبشار لا يخلو من حذر. أما مصدر الاستبشار فهو شعوري بأن بذرة القومية العربية ما زالت كامنة في تربة الأمة، وأن شعلتها ما زالت متقدة ولو على حياء، وأن الانتماء العروبي لم يعد مجرد هوية مهددة ينبغي الدفاع عنها، بل إنه بات خشبة خلاص لوطننا وأمتنا، وقد تكاثرت مشاريع التفتيت، وتعاظمت مخططات إثارة العصبيات الضيقة على اختلافها، وباتت الهوية الوطنية والقومية الجامعة هي آخر ما يؤتى على ذكره، في مرحلة بات تعريف الناس فيها مرهوناً بمذاهبهم وطوائفهم وأعراقهم، وربما قبائلهم وعشائرهم.

أما الحذر، فمصدره الخوف من أن يكون ما يحركنا في مثل هذه اللقاءات والمناسبات مجرد حنين إلى ماض جميل، محصور بأجيال دون غيرها، وبأقطار دون سواها، فيما المطلوب أن نحوّل هذا الحنين المستبد ببعضنا إلى مشروع عمل من أجل مستقبل عربي واحد، له مضمونه الحضاري النهضوي، وقراءته العلمية الدقيقة للواقع، وآلياته الجامعة الشفافة المتطورة المستفيدة من كل التجارب، وهو مشروع ينكبّ حشد من المثقفين على إعداده اليوم مع مركز دراسات الوحدة العربية، كما تنكب على ترجمته جملة آليات للتواصل والتحاور

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في شتورا بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بدعوة من المنتدى الثقافي الاجتماعي العربي في الذكرى ٣٨ لرحيل الرئيس جمال عبد الناصر.

(**) البريد الإلكتروني: bashour@terra.net.lb.

والتشاور وتوحيد الجهود، كالمؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي ـ الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية، والعديد من المنتديات والملتقيات والاتحادات والمنظمات العاملة على المستوى القومي.

وحين علمت من الإخوة الأعزاء أن بلدة شتورا بالذات، ستكون مكان التلاقي في هذه المناسبة القومية، قفزت بي الذاكرة إلى ٤٦ عاماً مضت، حيث استخدمت هذه البلدة اللبنانية الهانئة (التي شاءت لها الجغرافيا، كما التاريخ، أن تكون مركز تواصل بين لبنان وعمقه العربي وخصوصاً بين بيروت ودمشق)، كمنصة لإطلاق أبشع الاتهامات وأقذع النعوت ضد قيادة جمال عبد الناصر، في اجتماع لجامعة الدول العربية، للنظر في اتهامات حكومة الانفصال لمصر بالتدخل في شؤون سورية العربية.

فماذا جرى بعد تلك الأيام المشؤومة؟ لقد انهار نظام الانفصال في دمشق بعد أشهر محدودة، وبقيت راية العروبة والوفاء لعبد الناصر مرفرفة في سماء الوطن والأمة، حتى دار الزمن دورته، لتحتضن شتورا اليوم لقاء يحيي ذكرى رحيل عبد الناصر.

إنها أمة تمهل أعداءها ولا تهملهم، تمهل المتطاولين على كرامتها وعزتها، تمهل الغارقين في إثارة كل أشكال الفتن والصراعات، ولكنها حتماً لا تهملهم. فأين الذين تطاولوا على مدى عقود على مسيرة عبد الناصر، وعلى رمزية هذا القائد الكبير؟ أين هم من ذكرى الرئيس الراحل حينما يحتشد الملايين من المشاهدين العرب حول المسلسل التلفزيوني المعروف باسمه، فيتذكر المخضرمون معه أياماً كانون يعيشون فيها لحظات عزة وكرامة واستقلال وحرية ومقاومة ووحدة، فيما تتعلم الأجيال الجديدة دروساً من ماضٍ ما زالت تداعياته حاضرة حتى الساعة، وما زال طرفا الصراع اللذين احتدمت بينهما المعارك، أي الأمة من جهة والمستعمرون وحلفاؤهم من جهة أخرى، يواجهان أحدهما الآخر بكل الوسائل والأساليب، بل إن التحديات التي تواجهها الأمة في هذا العصر، تكاد تكون هي التحديات ذاتها التي واجهتها في عصور سابقة، وإن بأساليب أكثر تطوراً ووسائل أكثر فتكاً ووحشية وعنفاً.

في تاريخ أمتنا المعاصر، كان الثامن والعشرون من أيلول/سبتمبر يوماً بمناسبات عدة، ولم يكن رحيل القائد الكبير عام ١٩٧٠ بأولها، ولا بآخرها، ولم يكن يوماً للحزن فقط في الوداع المليوني الهادر لهذا القائد في مصر وعلى امتداد الوطن الكبير، وكما كان أيضاً يوم الانفصال المشؤوم الذي مزّق عرى أول وحدة عربية في العصر الحديث، وحدة مصر وسورية، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١؛ بل كان ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ يوماً للأمل أيضاً في بيروت وهي تطرد الغزاة الصهاينة، وهم يصرخون: «لا تطلقوا النار علينا فإننا منسحبون»، تماماً كما كان يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ يوماً لاستعادة المبادرة في فلسطين، عبر انتفاضة الأقصى التي انطلقت في مباحثات كامب ديفيد الثانية، عبر «انتفاضة» الرئيس الراحل ياسر عرفات التي سبقت انتفاضة الأقصى ومهدّت لها، وهي انتفاضة دفع ثمنها أبو عمار حياته وحريته فيما بعد، بل هي الانتفاضة التي تجري منذ سنوات محاولة

الانقلاب على روحها، وإفراغ مضمونها، وتبديد التضحيات الهائلة التي قدّمتها.

ومع ذلك، فالخيط الذي يربط بين هذه الأحداث جميعاً يبقى جمال عبد الناصر نفسه، فالانفصال استهدف قيادته مثلما استهدف الوحدة، وبيروت التي انطلقت مقاومتها كانت المدينة المدلّلة عنده، بل كانت، مع كل لبنان، المدينة الوفية له ولشعاره الخالد: «المقاومة وجدت لتبقى وستبقى»، أما القدس التي انتفضت في باحة مسجدها الأقصى المبارك في مثل هذا اليوم قبل ٨ سنوات، فيكفي أن نتذكر الشعار، الذي تصدّر الجدار الذي استشهد بالقرب منه الطفل الفلسطيني محمد الدرة، وهو الشعار الذي أطلقه جمال عبد الناصر نفسه: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، والذي بات شعار جيشَيْ مصر وسورية ومعهما جيوش عربية عدّة في حرب تشرين الأول/أكتوبر، تماماً كما كان شعار كل مقاومة انطلقت ضد المحتلين والمستعمرين في أرضنا العربية وبلادنا الإسلامية، بدءاً من فلسطين حيث تم تحرير غزة عام ٢٠٠٦، إلى لبنان حيث تم تحرير الجنوب دون قيد أو شرط، إلى العراق حيث خلّفت المقاومة تداعيات ضخمة في مركز الاحتلال ذاته، إلى أفغانستان التي اتسعت مقاومتها لتشمل أجزاء من باكستان نفسها، إلى الصومال حيث الاحتلال الإثيوبي «الواجهة» يترنح تحت ضربات المقاومين.

إن أمة لا يغيب عن وجدانها قادتها الكبار، ولا يضيع في ذاكرتها شهداؤها الأبطال، هي أمة قادرة على مواجهة التحدي في كل عصر وفي كل زمن.

ـ ٢ ـ

ويبقى السؤال: أي عصر هو هذا الذي تواجه أمتنا تحدياته؟

أهو عصر القطب الأمريكي الأوحد الذي أراده المحافظون الجدد في استراتيجيتهم الشهيرة: «القرن الحادي والعشرين: القرن الأمريكي»؟ أم عصر تفكك الهيمنة الأمريكية أمام مقاومات وانتفاضات تتوالى على امتداد الكون، حتى بات ممكناً لنا تسمية النظام الدولي الجديد (وهو غير نظام الفوضى العالمية المنظمة التي حذرنا منها منذ بداية التسعينيات)، بنظام تعدد الانتفاضات الذي يقود إلى نظام متعدد الأقطاب؟

أهو عصر «العولمة الرأسمالية المتوحشة» التي أرادت فيه واشنطن، من خلال حرية أسواق المال، وثورة الاتصال والمعلومات، أن تضع يدها على ثروات العالم وخيراته دون حسيب أو رقيب، أم هو عصر تهاوي نظام حرية السوق مع التدخل المتزايد للدولة الأمريكية لحماية النظام المصرفي المترنّح، ولإبقاء مؤسسات مصرفية عملاقة على قيد الحياة دون الالتفات إلى أثر هذا التدخل ذاته في دافع الضريبة الأمريكي، وفي عجز الموازنة الذي بلغ رقماً قياسياً، وفي الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية المقدّمة إلى المواطن الأمريكي، بل دون التأكد من أن ضخ ٧٠٠ مليار دولار في أسواق المال كفيل بوقف الانهيار الكبير، خصوصاً أن ضخ مئات المليارات لمعالجة أزمة الرهن العقارية سابقاً لم يكن أكثر من مهدئ لتعود الأمور فتزداد سوءاً كما نرى هذه الأيام؟

وهل نحن أمام عصر السيطرة الأمريكية الكاملة على قرارات ومقدرات ومصائر دول وأمم بأكملها، يستوي في ذلك القريب والبعيد، الصديق والبعيد، أم أننا أمام عصر ما بعد جورجيا، حيث قالت موسكو، بعد حوالى العقدين من الغياب أو التغييب: «أنا هنا»، بل حيث تسعى إلى توسيع نفوذها النفطي ليشمل غاز تركمانستان وطاجكستان ونفطهما، وحيث تقيم نظام تسوية إقليمي بين دول بحر قزوين فتنزع فتائل التفجر بين تركيا وأرمينيا، وبين أرمينيا وآذربيجان، ليصبح بحر قزوين، خزان النفط الثاني في العالم، بحراً بعيداً عن السطوة الأمريكية؟ علماً بأن الخليج ذاته، حيث خزان النفط الأول، مهدد أيضاً بالنزاع الغربي مع إيران، وبالارتباك الأمريكي في العراق، وبتبرّم بعض دول مجلس التعاون الخليجي من الابتزاز الأمريكي المالي الذي يتصاعد كلما ارتفعت الأسعار العالمية للنفط، وازداد الفائض النقدي لهذه الدول. وهو ابتزاز يأخذ شكل صفقات أسلحة أو مشاريع غير مجدية أو أموالاً يتم انتزاعها بشكل مباشر، كما كان الأمر مؤخراً مع مبلغ الألف مليار دولار الذي تم انتزاعه بحجة مواجهة الأزمة المصرفية والمالية الأمريكية.

وأي عصر هذا الذي نتحدث عنه أيضاً؟

أنعيش نحن عصر التفوق الصهيوني وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، أم أننا نعيش عصر ما بعد أولمرت، الذي كانت حياته السياسية في غرف العناية الفائقة الأمريكية بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ في لبنان، أقصر من حياة سلفه شارون في غرفة العناية الفائقة في مستشفاه منذ سنتين ونصف السنة؟

أنعيش العصر الذي لا تقول فيه تل أبيب كلمة إلا وتنفذها، ولا تطلق تهديداً إلا وتترجمه، أم نعيش العصر الذي بدأ فيه الكيان الصهيوني يقول كما كنا نقول، ويتوعد كما كنا نتوعد، وحين يأتي أوان الفعل فلا يفعل أكثر مما كنا نفعل؟ عصر المقاومة والانتفاضة والممانعة الوطنية والقومية، الذي تصنعه هذه الأيام شعوب وقوى في المشرق العربي، كما في وادي النيل وعلى امتداد المغرب العربي.

هل نحن في عصر «نهاية التاريخ»، كما تنبأ به، متسرعاً، فوكوياما قبل عقدين ليعترف بتسرعه فيما بعد، وهل نحن في عصر «الليبرالية الجديدة» التي نجحت في أن تستقطب أقلاماً ووسائل إعلام ومثقفين للترويج لها باسم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ أم أننا في عصر انكشاف الخدعة الأمريكية الكبرى، وهي خدعة طالت الأمريكيين أنفسهم قبل أن تطال شعوب العالم وأممه، فتصبح الديمقراطية الموعودة هي فدرالية الطوائف والأعراق المتحاصصة، كما رأينا في العراق ولبنان والصومال والسودان، تماماً كما رأينا كيف تتحول شعارات حقوق الإنسان إلى مفارز تعذيب، وسجون سرية، وعمليات خطف واغتيال، وإرهاب تقوم به الدول بذريعة مقاومة إرهاب الأفراد والجماعات؟

فقبل الحديث عن الأمة العربية وتحديات العصر، علينا أن نحدد طبيعة العصر الذي نعيشه، وأن نقرأ بدقة طبيعة التحولات المذهلة التي تطرأ عليه كل يوم، وربما كل ساعة

أحياناً، خصوصاً من قبل الذين أمطرونا على مدى العقدين الماضيين، بالدعوة إلى قراءة المتغيرات في عالم متغير، وإلى التكيّف مع عالم القطب الواحد واقتصاد السوق، ومع موجبات الاحتلال الأجنبي بحجة التخلص من الاستبداد.

ألا يحق اليوم لأصحاب الخطاب الخشبي (كما كانوا يصفون الثابتين على حقوق الأمة والمدافعين عن مصالح شعوبهم الحقيقية) أن يوجهوا إلى هؤلاء «الليبراليين الجدد» دعوة من أجل قراءة جديدة لمتغيرات جديدة في عالم جديد بالفعل؟

لقد عانى الفكر العربي، كما الخطاب السياسي العربي، المراوحة بين نهجين يبدوان في المظهر متصادمين، لكنهما في الجوهر متلاقيان على مجافاة الحقيقة، وعلى الابتعاد عن القراءة المتبصرة لمجريات الأمور في بلادنا والعالم، وهي قراءة بقدر ما تحتاج إلى الموضوعية والتجرد والترفع عن المصالح الصغيرة، فإنها تحتاج إلى دراسة علمية دقيقة للواقع الراهن بكل مستوياته ومجالاته ودوائره.

أما **النهج الأول** فيستسلم إلى قراءة تشاؤمية، حيث لا يرى في الأمة سوى عوامل الضعف، ولا يرى في الأعداء إلا عناصر القوة، فينقاد بسرعة إلى انتهاج سياسة الاستسلام للأعداء والتكيف مع مصالحهم وتوجهاتهم، فنزداد، بفعل هذا النهج، ضعفاً على ضعف، وتراجعاً إثر تراجع.

بينما **النهج الأخر** المغاير يغرق في تفاؤل مبالغ فيه، فلا يرى في معسكر الأعداء إلا الانكسارات المتلاحقة، والأزمات المتفاقمة، فيستهتر بقوة العدو، دون حق، ويهمل الإعداد الصحيح لمواجهته، ولا يهتم بإغلاق الثغر الكامنة في معسكره، فيسوق نفسه أو يُساق إلى منزلقات خطرة، ونكسات أليمة.

ـ ٣ ـ

واللافت أن الكثير من ساستنا ومسؤولينا ومثقفينا ينتقلون بين النهجين بسهولة عالية، فمن تشاؤم غير مبرر إلى تفاؤل كاذب، ومن تفاؤل غير واقعي إلى تشاؤم مفرط.

وللخروج من هذه الثنائية لا بد من قراءة متبصّرة وعلمية للوقائع التي تقود صاحبها إلى برّ الأمان مهما تلاطمت حوله الصعاب أو تكاثرت عليه المغريات.

فالواقع العربي الراهن عموماً، والواقع اللبناني خصوصاً، يشيران بوضوح إلى أن المشروع الأمريكي ـ الصهيوني المعادي لحقوقنا ومصالحنا يترنح، لكنه لم يصل إلى السقوط تماماً مهما تكاثرت مؤشرات السقوط، وبالمقابل فإن مشروع المواجهة لهذا المشروع لم يصل إلى مرحلة النصر الحاسم النهائي مهما تعددت علامات الانتصار، **فما زال في احتياطي المشروع المضاد الكثير من عناصر القوة التي يمكن أن يستخدمها، وكذلك ما زال في بنية مشروع المواجهة الكثير من الثغر التي يمكن أن ينفذ منها أعداؤنا.**

فالتحدي **الأول** الذي تواجهه الأمة العربية في عصرنا الراهن، هو تحدي القراءة

المتبصرة للواقع دون مغالاة في التفاؤل ودون غلو في التشاؤم، بل دون إفراط في الأمل ودون إحباط يؤدي إلى تفريط بالحقوق والمصالح.

اما التحدي **الثاني** فهو تحديد الأولويات في أهدافنا وبرامجنا، فنحشد حولها الطاقات، ونعبئ في سبيلها القوى، فلا نبدد ذرة من جهد في قضية ثانوية، ولا نتيه للحظة عن الهدف المركزي مهما اشتدت الضغوط أو المغريات.

لا بل إن الخطوة الاولى في طريق الأمان خلال مرحلة الانتقال التي نعيشها، والصراع الذي نخوضه، تبدأ من أن نستعيد الأولويات التي طالما اجتمعنا حولها، وأن نسترجع الرؤى التي طالما توحدنا في ظلالها، وأن نتمسك بالأهداف والثوابت التي نشأنا جميعاً على الإيمان بها، و**أولها**، دون شك، تحديد عدونا الرئيسي الذي ينبغي أن نوحّد كل تناقضاتنا الأخرى في سبيل مقاومته، و**ثانيها** تحديد مصدر قوتنا الرئيسي وهو وحدة وطننا وأمتنا، التي دونها لن يكون ثمة وطن ولن تقوم أمة، بل لن يُصان أمن، ولن تنجح تنمية، و**ثالثها** تحديد آليات عملنا ونهوضنا القائمة على تواصل بين مكونات الوطن والأمة، وتكامل بين أقطار الأمة وأجيالها وأفكارها، وتراكم الخبرات والتجارب.

أما التحدي **الثالث** فهو أن ندرك ان مواكبة العصر، ومواجهة المعوقات التي تحول دون التحاقنا بركبه، هي عملية مركبة متداخلة، بل هي عملية تتشابك فيها أهداف وتتفاعل فيها مجالات، وتتحرك من خلالها دوائر، سنستعرضها دون تفصيل.

ففي مشروع النهوض بأمتنا وبلدنا هناك أهداف وعناصر تتصل بالوحدة العربية والتنمية، بالحرية والاستقلال، بالعدالة والتجدد الحضاري، وهناك مستويات عمل تتعلق بمواجهة الفساد والاستبداد والتعصب والاختلال في بنى المجتمع والدولة.

وفي هذا المشروع أيضاً مجالات تتلاقى وتتشابك وتتداخل لترسم لوحة النهوض المتكاملة، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، والتربية عن الاجتماع، والعلم والتكنولوجيا عن الثقافة، والنضال عن الإيمان، والأصالة عن المعاصرة، والغايات عن الوسائل، والأهداف عن الآليات.

أما الدوائر التي ينبغي التحرك من خلالها، فقد حدد جمال عبد الناصر في كتابه **فلسفة الثورة** الصادر عام ١٩٥٣، ثلاثاً منها، هي، الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الأفريقية، ثم أضاف بعد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الدائرة «العالم ثالثية» أو دائرة الدول غير المنحازة، ليضيف بعد الانفصال عام ١٩٦١، وخصوصاً بعد نكسة ١٩٦٧، البعد الداخلي والمحلي الذي غفل عنه الرئيس الراحل جزئياً خلال انهماكه في معارك التحرر والاستقلال المتلاحقة.

فالدائرة الوطنية تشكل قاعدة كل الدوائر الاخرى، مما يفرض الاهتمام بها، وإعطاءها في بعض الاحيان أولوية على الدوائر الأخرى شرط عدم إغفال تلك الدوائر والإدراك الثاقب لعمق العلاقة بينها وبين الدائرة الأصغر.

في هذه الدائرة تتقدم بالطبع مهمات أخرى كالاستقلال الوطني، والتنمية، والديمقراطية بشقّيها السياسي والاجتماعي، ولكن تبقى الوحدة الوطنية على رأس هذه المهمات وقاعدة الانطلاق الرئيسية إليها.

فالاستقلال في غياب الوحدة الوطنية يصبح مجوّفاً وهشاً وقابلاً للانهيار، والتنمية في غياب هذه الوحدة تصبح مشوّهة وعديمة التوازن، أما الديمقراطية فتتحول في غياب الوحدة إلى محاصصة طائفية ومذهبية وقبلية مقيتة، تعيد إنتاج الانقسام الوطني وتغذيه.

أما **الدائرة العربية** فهي تلك التي تعطي الدائرة الوطنية عمقها الاستراتيجي، وهويتها القومية، بل هي الضامنة لأمن الأقطار والقادرة على تحقيق برامج التنمية الحقيقية حيث تتكامل عناصر الإنتاج على المستوى القومي، فيما يبقى كل عنصر منها معزولاً في غياب هذه الدائرة التي توفر أيضاً سوقاً واسعة للإنتاج، لا يقوم تصنيع ولا زراعة ولا سياحة ولا تجارة دونها.

وفي هذه الدائرة لا بد من العمل على عقلنة العلاقات على المستوى الرسمي، فلا تنعكس خلافات الأنظمة على العلاقة بين الشعوب، ولا تعرقل إنجازات قد تم تحقيقها بالفعل، بل يصبح التضامن العربي هو القاعدة، والخلاف هو الاستثناء، وتبقى مؤسسات العمل العربي المشترك أطراً جامعة للتطوير، وليس «مكسر عصا» لدفع ثمن الصراعات العابرة بين الحكام، بل تبقى القرارات العربية المتخذة موضع متابعة شعبية ورسمية حتى يتحول التراكم الكمي إلى حالة وحدوية نوعية.

أما على المستوى الشعبي العربي فلا بد من تلاقي التيارات الرئيسية في الأمة ونقل العلاقة بينها من التناحر إلى التحاور، ومن التنافر إلى التشاور ومن التصادم إلى التفاهم، ومن التصارع إلى التكامل، حيث يتم استبدال الشعارات العامة، التي كثيراً ما تفرّق، ببرامج عمل محددة تجمع وتوحّد.

أما **الدائرة الإسلامية** التي تحدث عنها عبد الناصر في **فلسفة الثورة**، ملمحاً بشكل خاص إلى فريضة الحج كاجتماع سنوي لملايين المسلمين، والتي سعى عبد الناصر إلى التحرك من خلالها عبر الأزهر وبعثاته، وتدريس القرآن ولغته، فلقد باتت اليوم عمقاً بشرياً واستراتيجياً واقتصادياً وأمنياً هائلاً للأمة العربية التي ترتبط بالدول الإسلامية برابطة الحضارة العربية والإسلامية، وهي حضارة شارك في صنعها عرب مسلمون وغير مسلمين، ومسلمون عرب وغير عرب.

لكن أهمية هذه الدائرة اليوم تتلخص بشكل خاص في دولتين إقليميتين بالغتي الأهمية على أكثر من صعيد، هما إيران وتركيا، حيث يشكل المثلث الاستراتيجي العربي ـ التركي ـ الإيراني ضمانة حقيقية لأمن الإقليم كله، ولوحدة أبناء كل قطر من أقطاره يواجه مخططات الفتنة المذهبية، كما يشكل هذا المثلث قوة اقتصادية ونفطية ومائية لا يمكن تجاهلها على مستوى العالم.

ـ ٤ ـ

وإلى جانب الدائرة الإسلامية لا نستطيع إغفال **الدائرة الأفريقية** التي تتداخل بعض دولها مع الدائرة الإسلامية، كما تتداخل دول أخرى مع الدائرة العالم ثالثية، ناهيك عن تداخلها العميق مع الدائرة العربية، فثلثا العرب أفارقة، وثلثا الأفارقة عرب.

إن أفريقيا هي قارة غنية بالموارد على أنواعها، ولكنها أيضاً غنية بالمتاعب على أشكالها، لذلك تشهد هذه القارة اليوم صراعاً ضخماً على خيراتها ومواردها من قبل الدول الكبرى التي تقترب في سياساتها الأفريقية من بعضها البعض، أو تبتعد، حسب المصالح والتحالفات.

ولعل المثل السوداني جليّ وواضح أمامنا، فمنذ عقود وهذا البلد العربي، الأفريقي المسلم، يتعرض لمحاولات إخضاع وتفتيت وتشويه الهوية والدور، لا لأنه عامر بالموارد والخيرات فحسب، بل أيضاً لأنه جسر بين العروبة والإسلام من **جهة**، وأفريقيا من **جهة ثانية**.

والمنطق ذاته ينطبق على ما يشهده الصومال نفسه من صراعات واحتراب، وكذلك أوغادين في الحبشة، وجيبوتي وجزر القمر.

أما **الدائرة العالم ثالثية** التي انطلقت في أواسط الخمسينيات على يد زعماء حركة عدم الانحياز كعبد الناصر العربي ونهرو الهندي وتيتو اليوغوسلافي وسوكارنو الأندونيسي ونكروما الغاني، وسيكوتوري الغيني، بالإضافة إلى شو أن لاي الصيني، فلقد لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي تحصين الاستقلال الوطني لدول كثيرة، وفي إضفاء نوع من التوازن في العلاقة بين طرفي الحرب الباردة آنذاك: المعسكر السوفياتي والمعسكر الغربي، ناهيك عن مبادراتها من أجل شق الطريق أمام برامج التنمية المستقلة.

ومع انهيار القطب السوفياتي تراجع دور هذه الدوائر إلى حد كبير، والتحق الكثير من دولها بركب السياسة الأمريكية المهيمنة، فيما اعتمدت الدول غير الملتحقة سياسة الحفاظ على الرأس في مرحلة تغيير العالم.

أما اليوم، فإن الفرصة متاحة لإحياء هذه الدائرة، خصوصاً مع تمرد دول وقوى كثيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ووسط آسيا وجنوب شرقها، فقد رأينا حكومة بوليفيا تطرد السفير الأمريكي من بلادها وتتضامن مع دول قارتها، وكوريا الشمالية تتمرد على القيود النووية المفروضة عليها، فيما تصبح المعالجة الغربية للبرنامج النووي الإيراني نوعاً من البيانات الإعلامية الصادرة عن مجلس الأمن مع المخاوف من الفيتو الروسي على أي عقوبات جديدة.

تبقى **الدائرة العالمية**، حيث ينبغي التحرك بحذر بعد قراءة دقيقة ومتجردة للعلاقات الدولية، وللمتغيرات في موازين القوى الدولية، فلا نقع في مبالغة بالإيجابيات ولا في مغالاة بالسلبيات.

وفي هذا الإطار ينبغي التركيز على القوى الشعبية الحية في هذه البلدان، خصوصاً أنها لعبت دوراً كبيراً في مقاومة الحرب على العراق، ونجحت بتسيير مسيرات مليونية في عواصم أمريكية وأوروبية. إن تعاظم دور هذه القوى يزداد يوماً بعد يوم، وتكاد أبرز عناوين تحركاته تتركز على قضايانا العربية، خصوصاً في فلسطين والعراق ولبنان، وهناك نماذج ساطعة على هذا الأمر كالمتضامنين الأجانب في فلسطين، أو كالمتطوعين في سفن فك الحصار عن قطاع غزة.

إن العلاقة بهذه القوى تتطلب تحركاً على مستويين: **الأول**، مستوى الخطاب الثقافي والسياسي العربي والإسلامي، بحيث ننقّي هذا الخطاب من شوائب التعصّب الديني أو العرقي أو القومي، ونبرز الوجه الحقيقي المتسامح والحضاري للإسلام، كما المضمون الديمقراطي والإنساني للعروبة.

وهنا ينبغي تشكيل آليات وشبكات ذات بعد عالمي، تضم قوى وشخصيات من كل القارات والثقافات والحضارات، تتلاقى حول قضايانا العادلة. وفي هذا الاعتبار يمكن أن نتوقف أمام المنتديات الاجتماعية والعالمية المناهضة للعولمة التي تنعقد كل عام في أحد بلدان العالم، وكذلك المؤتمر الدولي لمناهضة الصهيونية والتضامن مع فلسطين والعراق الذي يعقد سنوياً في القاهرة، وملتقى القدس الدولي الذي انعقد في اسطنبول عام ٢٠٠٧، والذي ضم الآلاف، من أكثر من ٦٠ بلداً، وكذلك الملتقى العربي والدولي لحق العودة الذي سيعقد في دمشق(*)، بالتوجه ذاته.

أما المستوى **الثاني**، فهو مستوى الحكومات الغربية، التي ينبغي إقامة العلاقات معها عبر المصالح المتبادلة، خصوصاً في مسألة النفط التي يمكن أن تشكل أداة فاعلة من أجل جذب بعض هذه الحكومات لصالح قضايانا، أو كحد أدنى لمنعها من دعم العدو الصهيوني.

ـ ٥ ـ

هنا يمكن بناء استراتيجية عربية وإسلامية متكاملة في ضوء توفر إرادة حقيقية لدى الأنظمة في بلادنا، وهي إرادة تنمو مع تصاعد الضغط الشعبي على هذه الأنظمة، ومع تبنّي برامج تغيير سلمي ديمقراطي في تلك الدول بالإضافة إلى الإدراك المتزايد لطبيعة التبدلات الدولية، التي من شأنها أن يقنع بعض هؤلاء الحكام بأن امتلاكهم لإرادة مستقلة نسبياً يمكن أن ينعكس إيجاباً على مصالحهم.

هناك على المستوى الدولي، وقفة ضرورية مع ما يسمى المجتمع الدولي ومنظماته المتعددة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني حيث لا بد من تسجيل ظاهرتين:

(*) عقدت أعمال الملتقى العربي والدولي لحق العودة تحت عنوان «العودة حق»، في دمشق بتاريخ ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١ ـ إن ما كان يسمى إجماعاً دولياً على القرار الأمريكي قد بدأ يتكسر مع عودة روسيا بقوة إلى المسرح الدولي، وربما الصين أيضاً، ومع بروز تمايز داخل دول الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين بعض دوله وواشنطن من جهة اخرى، وهذا التطور قد بدأنا نشهده في أكثر من أزمة دولية، وأكثر من نزاع دولي، حيث لم يعد سهلاً استصدار قرارات من مجلس الأمن على قياس الطلب الامريكي. وربما هذا ما يفسر المواقف السلبية لدبلوماسيين أمريكيين معروفين بجنوحهم اليميني والصهيوني كجون بولتون، من الأمم المتحدة ككيان، بالإضافة إلى ما أشيع عن رغبة جون ماكين نفسه في تدمير منهجي للأمم المتحدة كي يتم إطلاق يد بلده في شنّ الحروب ضد دول العالم.

٢ ـ لقد شهد العالم خلال حقبة أواخر الثمانينيات وطيلة التسعينيات وأوائل القرن الحالي، ظاهرة بالغة الخطورة بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وهي ظاهرة اختطاف المنظمة الدولية من قبل الإدارة الأمريكية التي تفرض عليها إصدار القرارات التي تريد، أو تدير الظهر تماماً لها ولقراراتها، وترتكب حماقاتها الدموية ضد شعوب العالم كما جرى في يوغوسلافيا السابقة، وفي العراق حيث شنت حروباً دون موافقة دولية.

صحيح أن إمكانية الاختطاف الأمريكي لمجلس الأمن لم تكن بالقوة ذاتها التي كانت عليها قبل سنوات، وتحديداً بعد احتلال العراق، لكن ينبغي إيجاد الوسائل والآليات الكفيلة بمنع تكرارها، وهنا يمكن وضع هذه الوسائل في حزمتين:

الحزمة الاولى تتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة على نحو يعيد الاعتبار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهناك آليات يمكن تفعيلها كالميثاق من أجل السلام الذي تم اللجوء إليه في الحرب الكورية والعدوان الثلاثي على مصر، ومنها أيضاً زيادة عدد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ووضع قيود موضوعية على حق استخدام الفيتو.

أما **الحزمة الثانية** فتتعلق بضرورة ايجاد مرجعية قانونية ودستورية للفصل في مدى تطابق القرارات الدولية مع ميثاق الامم المتحدة وأنظمتها والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فتحول بذلك دون تحول مجلس الأمن إلى أداة لهيمنة أي دولة قوية أو مؤثرة.

إن مواجهة الأمة العربية لتحديات العصر هي مواجهة متعددة الأوجه والمستويات، لكن يبقى جوهرها في امتلاك إرادة المقاومة وسلاحها على مستوى الأمة كلها، وعلى مستوى كل قطر من أقطارها، ولعل في الارتباك الصهيوني أمام فلسطين الانتفاضة ولبنان المقاوم، والارتباك الأمريكي أمام المقاومة العراقية والصومالية والأفغانية هو نقطة الضوء الأولى في مشروع نهوض الأمة.

* * *

وقبل أن نختم لا بد من كلمة خاصة بلبنان في هذا المجال، لا لأننا كلبنانيين محكومون بهموم لبنان وقضاياه، بل أيضاً لأن للبنان واللبنانيين، على مدى العقود، الدور المميز في

النهضة العربية، وفي بلورة رؤية عصرية ومنهج حداثوي، وهو ما تحتاج إليه الأمة في مواجهتها لتحديات العصر.

وأكثر ما ينطبق على لبنان قول الشاعر الكبير ابي العلاء المعرّي:

أتحسب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

فلبنان كمنبر للحريات، وموئل للعيش المشترك، كمنطلق للمقاومة المدافعة عن الوجود والمصير، وكنظام ديمقراطي، رغم التشوهات العديدة التي أصابته، يستطيع أن يعطي نموذجاً للأمة في مواجهة العصر، تماماً كما يستطيع أن يسهم في تدمير المستقبل العربي إذا سمح لأعدائه بتدميره.

وإذا كان لبنان قد اعطى لأمته والعالم نموذجاً في المقاومة الجدية الظافرة، يستطيع اليوم أن يعطي نموذجاً للمصالحة بين مكوناته، تقتدي بها دول ومجتمعات ما زالت غارقة في احتراب اهلي دامٍ.

فالمصالحات التي تنعقد اليوم بين أطراف عدة، ونأمل أن تتسع لتشمل الجميع، لن ينعكس تأثيرها في تهدئة الأجواء في لبنان فحسب، وفي نزع فتيل التوتر الأمني من العلاقات بين أبنائه فقط، بل سيكون لها إشعاعها في الوطن الكبير والعالم الاسلامي بأسره، بل ستكون هذه المصالحات مسامير في نعش الفتنة والتفتيت وهو الاسم الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، لا فرق.

وإذا كانت وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، التي رحلت مع بوش قبل شهرين، قد أعلنت قبل عامين ونيف أن شرق أوسط جديداً سيولد من آلام المخاض اللبناني خلال العدوان الصهيوني، فإننا نقول اليوم، ومع كل المتغيرات والتطورات من حولنا، إن عالماً جديداً بالفعل يولد من حولنا، ولكنه يولد من آلام المخاض في أمتنا العربية والإسلامية التي لولا مقاومتها الباسلة في كل الجبهات، لطال عمر المشروع الإمبراطوري الأمريكي، والمشروع العنصري الصهيوني، لعقود، حتى لا نقول لقرون.

إن أمتنا في قلب العصر، وإن لم يكن كل ما فيها عصرياً، فهي تعيد صياغة هذا العصر بكل عناوينه، فهي تحرر العالم بينما تحرر نفسها، وتستعيد للإنسانية جمعاء حقوق البشر فيما هي تستعيد حقوقها كأمة، وهي تقاوم أعداء البشرية كلها إذ هي تقاوم أعداءها □

لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية
مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي(*)

علي خليفة الكواري

ـ ١ ـ

اتفق مع الصديق الأستاذ راشد الغنوشي في أنه لا يجوز أن يستمر «الجدل العقيم طويلاً حول الديمقراطية وربطها بالعلمانية تعسفاً؟»(١)، وأضيف إلى كلامه، أنه لا يجوز الاستمرار، كذلك، في الخطأ في ربط الديمقراطية بالليبرالية التي هي عقيدة تنافس غيرها من العقائد. فالديمقراطية المعاصرة اليوم، التي انتشرت عبر القارات والحضارات، ليست مجرد آلية تابعة لأية عقيدة، وإنما هي نظام حكم ليس فيه سيادة لفرد أو قلة على الشعب، ومنهج عقلاني أكثر عدالة لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة من قبل المكلّفين بها.

ولعل ما نراه في الغرب الليبرالي من حريات فردية مطلقة، وقيم اجتماعية متطرفة، تتناقض مع القيم الدينية عامة، هي نتيجة الممارسة الديمقراطية في مجتمعات تدين بالعقيدة الليبرالية، وليست ضرورة من ضرورات الديمقراطية. فالديمقراطية تتأثر عند تحديد الخيارات، واتخاذ القرارات العامة بتفضيل المجتمع الذي تمارس الديمقراطية فيه، طالما كانت تلك التفضيلات لا تكرّس سلطة فرد أو قلة على الجماعة، ولا تخلّ بمبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، ومبدأ الشعب مصدر سلطات يمارسها وفق شرعية دستور ديمقراطي، يؤسس على المبادئ الديمقراطية العامة والمشتركة بين كافة نظم الحكم الديمقراطي، ويرسي مؤسسات وآليات وضوابط ويوفر ضمانات أهلية للممارسة الديمقراطية(٢).

(*) ورد هذ الرأي في: راشد الغنوشي، «الإسلام والعلمانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، باب «آراء ومناقشات»، ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٢) علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، ص ٤٤ ـ ٥٩.

واتفاقي هذا مع الأستاذ راشد حول خطأ وخطورة ربط الديمقراطية بالعلمانية وتعليقهما على جهود ومستقبل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الأقطار العربية، يجعلني استفسر عن أبعاد ما ذكره الأستاذ راشد حول « تمييز الدين من الدولة وأهميته»؛ وعلى الأخص الفقرتين التاليتين:

«١ ـ ليس كل ما ورد في سيرة النبي (ﷺ)، أعمالاً وأقوالاً وإقرارات، هو سنّة تشريعية أي ملزمة للمسلمين، فالملزم منها ما جاء بوصفه التبليغي. والعلماء هم المؤهلون لهذا التمييز».

«٢ ـ هذا التمييز سمح عبر تاريخ الإسلام بتبلور مؤسستين، واحدة سياسية هي الدولة، وأخرى دينية يقوم عليها العلماء، وتهتم بأمر تفسير النصوص والإفتاء والتعليم والوقف وما إلى ذلك»[٣].

فالفقرة **الأولى**، تحصر حق التمييز في علماء الدين، فهم المؤهلون للتمييز بين «ما هو سنّة تشريعية أي ملزمة» وبقية ما ورد في سيرة النبي (ﷺ) من أعمال وأقوال وإقرارات. والفقرة **الثانية** قد يفهم منها الدعوة إلى قيام مؤسستين (سلطتين) متوازيتين في الكيان السياسي الواحد، «واحدة سياسية هي الدولة، وأخرى دينية يقوم عليها العلماء، وتهتم بأمر تفسير النصوص والإفتاء والتعليم والوقف وما إلى ذلك».

وفي تقديري، إذا كان الأستاذ راشد يقصد قيام مؤسسة دينية في الدولة الديمقراطية إلى جانب الدولة، تكون مصدراً للسلطة في ما يتعلق بأمر تفسير النصوص والإفتاء والتعليم والوقف وما إلى ذلك، تاركة ما لا تراه من اختصاصها إلى المؤسسة السياسية التي هي الدولة، باعتبارها في نظام الحكم الديمقراطي مؤسسة منبثقة عن الإرادة الشعبية وتقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها، فإن هذا الوضع لا يقيم نظام حكم ديمقراطي، وإنما هو أقرب إلى قيام حكومة دينية وتكريس وصاية علماء الدين، «المؤسسة الدينية»، على الشعب. وهذا يتعارض مع المبدأ الجوهري الذي يميز نظم الحكم الديمقراطية ـ على اختلافها ـ ألا وهو مبدأ كون الشعب مصدر السلطات ونفي وصاية فرد أو قلة على الشعب، وإنما يؤسس نظام الحكم الديمقراطي على مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية والشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي باعتباره عقداً مجتمعياً متجدداً.

ـ ٢ ـ

وإذ أقدر للأستاذ راشد مشاركته الفعالة في الحوارات الهادفة إلى تنمية القواسم المشتركة التي تسمح بقيام نظم حكم ديمقراطية في الأقطار العربية، والتي مثلت مشاركتنا المنتظمة في حوارات مشروع دراسات الديمقراطية عبر عقدين من الزمن إحدى قنواتها، فإنني حريص على مناقشته بهدف مقاربة إشكاليات الديمقراطية مع الإسلام، التي ساهم هو، شخصياً، إلى جانب آخرين، أخص منهم المستشار طارق البشري، في مقاربتها، بشكل يضع حداً لتسويغ

(٣) الغنوشي، المصدر نفسه، ص ١٨١.

الاستبداد الذي يعمّ نظم الحكم العربية القائمة على وصاية فرد أو قلة على الشعب.

وفي تقديري، إن المقاربة التي تحقق حماية الممارسة الديمقراطية من التعارض مع جوهر الدين الإسلامي وما هو من الدين بالضرورة، وفي الوقت نفسه، لا تشوبها شائبة قيام حكومة دينية أو وصاية علماء الدين على الشعب، هو أن ينص الدستور الديمقراطي في الدولة ذات الهوية العربية ـ الإسلامية على كون «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وأن تكون المحكمة الدستورية، وليس علماء الدين، هي الجهة الوحيدة المختصة في النظر في دستورية القوانين، وما إذا كان القانون يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة أم لا. وهذا لا ينفي حق علماء الدين في إبداء رأيهم باعتبارهم أصحاب اختصاص، ولهم مكانة معنوية، مثل حق كافة أهل الاختصاص في إبداء رأيهم حول القوانين والخيارات والقرارات العامة ذات العلاقة بتخصصهم.

إن التوافق على كون «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، واعتبارها قيداً دستورياً على المشرّع (مجلس النواب) يعود أمر الفصل فيه إلى محكمة دستورية، هو، في تقديري، مقاربة لا تخلّ بمبدأ الشعب مصدر السلطات، وفي الوقت نفسه تحمي الممارسة الديمقراطية من الشطط والتعارض مع ما هو من الدين بالضرورة... هذا من **ناحية**. ومن **ناحية أخرى**، فإن إحالة أوجه الاختلاف في الرأي إلى محكمة دستورية يزيل شبهة وصاية علماء الدين، ويحول دون إمكانية قيام حكومة دينية.

* * *

وفي الختام، ومن أجل تعزيز حوار جاد ومسؤول وهادىء بين التيار الديني الإسلامي بكافة أطيافه، والتيار الوطني الذي يقبل برابطة المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، ولا يقبل بسلطة أو سيادة فرد أو قلة على الشعب، أرى أن وصف بعض أطياف التيار الوطني، وعلى وجه الخصوص، من قبل المنتمين إلى التيار الإسلامي، بالعلمانية، أمر يحسن إعادة النظر فيه والتوقف عنه. وذلك لما يحمله مصطلح العلمانية من التباس وحمولة ودلالات تصل عند الجماهير عامة إلى مستوى الكفر. وبالتالي فإن إطلاق صفة العلمانية على فرد أو جماعة، لا تطلقها هي على نفسها، يؤدي مع الأسف إلى مزيد من الشقاق، كما يحول دون الوفاق المطلوب من أجل بناء كتلة تاريخية على قاعدة ديمقراطية في الأقطار العربية، تكون قادرة على تقديم بديل مقنع وفعّال لنظام حكم الفرد أو القلة، في كل دولة □

هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية؟

محمود حداد(*)

أستاذ التاريخ المشارك، جامعة البلمند ـ لبنان.

ـ ١ ـ

قرأت باهتمام لا يخلو من مفاجأة تعليقَي الوزير الأسبق د. جورج قرم ود. عزيز العظمة على مقال بحثي كان قد ظهر لي في عدد شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من **المستقبل العربي**(١). وقد انصبّ هجوم د. العظمة على أنني اقتنصت قضية بدت متناقضة عند د. زريق لأهداف غير واضحة المعالم، ليس بغية استجلائها، بل بغية أمور أخرى(٢). وأردّ بأن على العكس من الاتهام بالأهداف غير الواضحة، فإن أهدافي واضحة تماماً، فأنا أستاذ وباحث جامعي تقتضي مني الدراسة والتنقيب الأكاديمي البحث في مختلف وجوه أية قضية أو فكرة أو مفكّر. لذلك من الطبيعي أن أشير إلى أوجه التوافق أو الاختلاف عند البحث في أي موضوع. وهذا أمر مشروع تماماً في مثل العمل الذي أقوم به. أما اتهامي بأن لدي «أهدافاً أخرى»، فإنني لا أفهم ما قصد إليه د. العظمة، إلا أنني أنفي ذلك كلية إذا كان المقصود به أهدافاً سياسية، إذ إنني لا أنتمي، ولم يسبق لي أن انتميت إلى أي حزب أو تنظيم سياسي.

لقد كان من بين النقاط التي عالجتها في دراستي عن د. زريق محتوى المحاضرة التي ألقاها بدعوة من منظمة اليونسكو في بيروت عام ١٩٤٩ بعنوان، «المعاني الإنسانية لحضارة العرب»، التي لم يضمّها د. زريق إلى كتاباته في المجلدات الأربعة لأعماله الفكرية العامة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠١. وإنني أستغرب أن أستاذاً جامعياً كالدكتور

(*) البريد الإلكتروني: mahmoud.haddad@balamand.edu.lb.

(١) محمود حداد، «قسطنطين زريق: من روحية الحضارة إلى مادية القومية وشروط التقدم،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٥١ ـ ٦٥.

(٢) عزيز العظمة، «استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، ص ١١٣.

العظمة الذي أصدر كتاباً كاملاً[٣] عن سيرة المرحوم د. زريق لم يتناول هذه المحاضرة بالبحث، ويهتم بتحليل محتواها، واعتبارها إحدى محطات تفكير د. زريق في مرحلة إسهاماته الفكرية الأولى، وضرب صفحا عنها، مع أنها مذكورة في ثبت المراجع التي وضعها هو نفسه في نهاية الكتاب.

ـ ٢ ـ

أما د. جورج قرم[٤]، فعلق بصورة أكثر دراماتيكية عندما قال:

«... الغريب في الأمر ما يتعرض له هذا الجيل من المفكّرين، ومؤخراً فكر قسطنطين زريق بالذات، من نقد لاذع غير ذي فائدة فكرية، وفحواه في معظم الحملات أن هذا الجيل من المصلحين تنازل عن تراثه، وتفرنج وابتعد عن جذوره، وكأن الحفاظ على التخلّف وعلى الأفكار التبسيطية التي لا تتناول تعقيدات الحياة الحديثة هو الذي يجب أن يسيطر على الفكر العربي والإسلامي. وهذا تماماً ما يؤدي إلى حجب الرؤية في أمور الدنيا، وبالتالي استمرار هيمنة الغرب على العرب، ومزيد من الغطرسة والوحشية الإسرائيليتين تجاه الفلسطينيين واللبنانيين والعرب عامة».

إن قائمة الاتهام هنا طويلة حقاً، وتستأهل عقد جلسة أو جلسات لإحدى محاكم التفتيش عن الأفكار غير المذكورة في بحثي عن د. زريق. فأين يجد القارئ إشارة في دراستي تلمّح إلى أن د. زريق تخلّى عن تراثه وتفرنج... الخ، حتى نصل إلى المسؤولية عن الهيمنة الغربية والوحشية الإسرائيلية؟! والغريب أن د. قرم يعرفني، ويعرف اتجاهاتي الفكرية والثقافية منذ أكثر من ربع قرن، ويعرف أنها لا تتماشى مع توصيفه لمواقفي، لا بالنسبة إلى التراث ولا بالنسبة إلى تعقيدات الحياة الحديثة. نعم، وجدت عند دراستي لفكر المرحوم د. زريق أنه انتقل من التركيز على موضوع الهوية العربية في بداية حياته الفكرية إلى التركيز على مواضيع التقدم والتخلّف في المرحلة الثانية من حياته الفكرية، كما هو واضح تماماً في عنوان مقالتي، وبالتالي فإنني رصدت هذا التغيير وعلّقت عليه.

لكنني مع هذا كله أعترف بذنبي بنقد بعض أوجه فكر د. زريق. فالمفكّر الكبير هو الذي يستحق النقد، وإلا فلا حاجة إلى المناقشة الفكرية والاحتكاك الثقافي. وأعتقد أن د. زريق لو كان بيننا اليوم لرحّب بسماع بعض ما يؤيد أفكاره، وبعض ما يخالفها. فالمفكّر الضعيف هو الذي يهرب من النقد المرحّب به من المفكّر الواثق.

* * *

(٣) عزيز العظمة، **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣).

(٤) جورج قرم، «هل تخطى الزمن فكر قسطنطين زريق؟» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، ص ٩٨.

أختم بالقول إن المثقفين العرب لا ينفكون يطالبون السلطات السياسية العربية بالديمقراطية وحق التفكير الحر والنقد، ويا حبّذا لو طبق بعضهم ما يطالب به في السياسة وهو داخل الحكم، وفي مجالات الثقافة والفكر غير السياسي المباشر، ويوسع صدره لآراء غيره من المثقّفين، قبولاً أو رفضاً، لكن من دون تجريح لا يحتاجه الوضع الثقافي العربي، بالتأكيد □

صدر حديثاً

فهم القرآن الحكيم

التفسير الواضح حسب ترتيب النزول

القسم الثالث

د. محمد عابد الجابري

يختتم المفكّر العربي الكبير الدكتور محمد عابد الجابري، في هذا الكتاب **القسم الثالث**، مشروع كتابه التفسير القرآني: **فهم القرآن الحكيم ـ التفسير الواضح حسب ترتيب النزول**.

يعكس هذا العمل الضخم، في مجمله، النتيجة العامة والعملية التي خرج بها المؤلّف من مصاحبة التفاسير الموجودة، وهي أن المكتبة العربية ـ الإسلامية تفتقر إلى تفسير يستفيد في عملية «الفهم» من جميع التفاسير السابقة.

يضم **القسم الثالث**، والأخير، أربعاً وعشرين سورة، صنّفها المؤلّف، كلها، ضمن القرآن المدني. وهي تختلف طولاً وقصراً، وتتناول موضوعات مختلفة، ظرفية في الغالب. ومن هنا كان ترتيبها يخضع ـ غالباً ـ لتواريخ الأحداث التي تتحدث عنها.

إنه مشروع جليل، حيث الشعور بالتوفيق يغمر المؤلّف في ما سعى إليه، في قراءة القرآن الكريم بالسيرة النبوية، وقراءة السيرة بالقرآن، وقد مكّنته هذه القراءة المزدوجة من التعرّف على العلاقة الحميمة بين الرسول محمد (ﷺ) والقرآن الحكيم.

٤٣٠ صفحة
الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

الاضطراب المتفاقم:
مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان(*)

المجموعة الدولية للأزمات(**)

خلاصة تنفيذية

إن اللاجئين الفلسطينيين هم بعددهم الضخم موضع نسيان وتجاهل عادة في كثير من أنحاء الشرق الأوسط، لكنهم ليسوا كذلك في لبنان؛ فخلافاً للوضع في بلدان أخرى مضيفة، تبقى مسألة اللاجئين في صلب الشؤون السياسية، وتبقى مصدراً متواتراً للجدل العميق ومثاراً للعنف بين الفينة والأخرى.

لقد كان الوجود الفلسطيني من محفزات الحرب الأهلية التي امتدت من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٩٠، والاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢، والمحاولات السورية لإخضاع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الواقع، لم يجر منذ ذلك الحين فعل شيء لمعالجة المشكلة معالجة حقيقية.

(*) نشر هذا التقرير بالإنكليزية تحت عنوان: «Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps,» على موقع المجموعة الدولية للأزمات يوم ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهو التقرير الرقم (٨٤) بين تقارير المجموعة. وقد قامت **المستقبل العربي** بترجمة الخلاصة التنفيذية والتوصيات منه. وللرجوع إلى التقرير بنسخته الكاملة، انظر: < http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id = 5928 >.

(**) المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group) هي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية. وتضم قرابة ١٣٥ شخصاً في القارات الخمس يعملون من خلال تحليلات ميدانية وحوارات رفيعة المستوى للحيلولة دون وقوع النزاعات الخطيرة والعمل على حلها.

وتعتمد المجموعة على البحث الميداني. وتنتشر فرق من المحللين السياسيين في البلدان التي تشهد خطر اندلاع نزاعات عنيفة، أو خطر تصعيدها أو تجددها، أو قرب تلك البلدان. واستناداً إلى المعلومات والتقييمات الميدانية، تقدم المجموعة تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صانعي القرار الدوليين.

ويجري توزيع تقارير المجموعة وخلاصاتها على نطاق واسع عن طريق البريد الإلكتروني والنسخ المطبوعة، وذلك على المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، كما تتوفر في الوقت عينه عبر موقعها على الإنترنت: < http://www.crisisgroup.org >.

واللاجئون، الذين هم مهمشون ومحرومون من حقوق سياسية واقتصادية أساسية ومحشورون في المخيمات ومجردون من تطلعات واقعية ومدججون بالسلاح وواقفون على حواف خلافات متعددة ـ في الداخل اللبناني، والداخل الفلسطيني، والداخل العربي ـ إنما يشكلون قنبلة موقوتة. وإلى أن يُحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا بد من مقاربة شاملة توضح وضع الفلسطينيين، وتستبعد رسمياً توطينهم في لبنان على نحو دائم، وتدخل تحسينات كبيرة على أحوالهم المعيشية، وتحسّن إدارة المخيمات من خلال تنسيق أفضل بين اللبنانيين والفلسطينيين، وبين الفلسطينيين أنفسهم.

لطالما كان تاريخ السكان الفلسطينيين في لبنان مضطرباً، ومأساوياً في أغلب الأحيان. والمسؤولية تقع على الجميع. ومع أن وجودهم في البداية كان مسالماً، فإنه سرعان ما أصبح ذا صبغة عسكرية؛ فبحلول أواخر الستينيات، أيدت منظمة التحرير الفلسطينية الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وفي سنة ١٩٧٠ نقلت قيادتها من الأردن إلى لبنان. كما أن الفلسطينيين انخرطوا مباشرة في النزاع الداخلي الذي خرب لبنان قرابة عقدين من الزمن. أما الغزو الإسرائيلي، الذي ابتغى تدمير منظمة التحرير، فقاد إلى دمار واسع النطاق وكذلك إلى المجزرة البشعة التي ارتكبتها مليشيا لبنانية في مخيمي صبرا وشاتيلا تحت سمع الجيش الإسرائيلي وبصره. وجردت سورية حملتها العسكرية على ياسر عرفات وأتباعه في سعي منها لتوكيد هيمنتها على جارها وضمان السيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية. وأساءت الدولة اللبنانية إلى نفسها بمعاملة اللاجئين معاملة مخزية.

إن مسألة اللاجئين متشابكة اليوم مع انقسامات لبنان الطائفية. فالفلسطينيون هم في أغلبيتهم الساحقة من المسلمين السنّة، وبتراجع احتمال عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة إلى إسرائيل ـ ومعظمهم لم يطأ أرض وطنه السابق قط ـ تجددت المخاوف من توطينهم في لبنان بما يؤثر في التوازن الطائفي. وحملت القيادة المسيحية بخاصة لواء التخويف من ذلك الاحتمال، وهي تلوح به أداة لتجييش قاعدتها. وقامت الحكومات المتعاقبة، بدورها، باتخاذ تدابير لصد أي احتمال من هذا القبيل، وذلك بالتشديد بصورة رئيسية على أن يعيش اللاجئون أوضاعاً غير مستقرة إلى أبعد الحدود؛ فمخيمات اللاجئين محرومة من الخدمات العامة الأساسية، والفلسطينيون يواجهون قيوداً صارمة في ما يتعلق بفرص العمل، وجرى في وقت غير بعيد حرمانهم من حقوق التملك.

إن لمحاولة صد اللاجئين ومنع انغماسهم اجتماعياً واقتصادياً مضامين خطيرة. ولأن وجود الفلسطينيين يُعتبر مؤقتاً ومبرَّراً بالصراع غير المحلول مع إسرائيل، فقد جرى منحهم درجة ملحوظة من الاستقلال السياسي. وتبقى فكرة الكفاح المسلح على وجه الخصوص محط تقديس، وهي تُستغل كسبب لوجود عدة مجموعات شبه عسكرية. وفي أعقاب الحرب الأهلية، فَقَدَ تجلي هذا الحق في المقاومة المسلحة معناه بصورة متزايدة: يستطيع الفلسطينيون حمل السلاح، لكن في مخيماتهم وعلى عدد قليل من ساحات التدريب؛ وهذه بدورها أصبحت مناطق خارجة على القانون ولا تستطيع السلطات اللبنانية دخولها، وأسلحتهم موجهة لا إلى إسرائيل، المبرر المزعوم للإبقاء على السلاح، وإنما إلى الداخل.

والنتيجة النهائية المتفجرة هي مخيمات تؤوي سكاناً مهمشين وفي عداد الفقراء، ووفرة في السلاح، وقيادة لم تعد في وضع يؤهلها لمقاتلة إسرائيل، بل باتت هائمة على غير هدى، وبلا هدف.

مع ذلك، ازداد الموقف تعقيداً؛ فالمخيمات الفلسطينية أداة أخرى في جولات شد الحبال الإقليمية. بالنسبة إلى الغرب وحلفائه اللبنانيين الذين يمسكون بالسلطة في الوقت الراهن، يمثل تحدي الوضع القائم في المخيمات إحدى طرق تعزيز السيادة وقضية نزع أسلحة كل المجموعات، ومنها حزب الله. كما الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس يتجلى في المخيمات أيضاً. وبالنسبة إلى سورية، يشكل بعض الجماعات الفلسطينية المسلحة أوراقاً تستخدم لاحقاً في سياق المفاوضات مع إسرائيل وحلفاء في الساحة الداخلية اللبنانية. أخيراً، يدل انتشار جماعات إسلامية محاربة ضمن المخيمات على أن هذه المخيمات تتحول إلى مواقع لتجنيد حركات جهادية دولية.

على الرغم من خطورة التحدي، فإن إدارة الأزمة من جانب جميع اللاعبين ذوي الصلة تركت الكثير مما سيكون مرغوباً فيه. ففي ضوء تفتت الحركة الوطنية الفلسطينية ووقوعها في دائرة الشك، قلما كان الفلسطينيون محرومين، مثلما هم اليوم، من قيادة شرعية معترف بها وقادرة على إمدادهم إما بعون ملموس وإما برؤية للمستقبل. وحتى وقت قريب على الأقل، اعتمدت الحكومة اللبنانية موقفاً انفعالياً وذا توجه أمني حصراً، وركزت على احتواء التأثير المزعزع للاستقرار والناجم عن الوجود الفلسطيني وعن سياساتها هي المضللة. ولم يكن موقف المجتمع الدولي أفضل حالاً؛ إذ إنه بتركيزه كلياً، تقريباً، على قضية نزع السلاح، استقطب الموقف دون أن يساعد في حله بأي طريقة من الطرق. وفي الوقت نفسه، قلص دعمه لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل (الأونروا)، وهي الهيئة المسؤولة عن تقديم خدمات صحية وتعليمية وغيرها من الخدمات الإغاثية والاجتماعية إلى اللاجئين.

إن مثل هذا القصر في النظر لا معنى له لا بالنسبة إلى لبنان ولا بالنسبة إلى متابعة أوسع لسلام عربي ـ إسرائيلي. وكما يعلم المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون جيداً، فإن اللاجئين في لبنان يشكلون واحدة من المشكلات الأشد إرباكاً: فاللبنانيون لا يريدون استيعابهم في بلدهم، وإسرائيل لن تسمح لهم بالعودة؛ وهم مسلحون بصورة جيدة، ومهمشون اجتماعياً ومحرومون اقتصادياً، وفي إمكان خصوم صفقة سلام نهائي تجييشهم لتقويضها.

في سنة ٢٠٠٥، عقب انسحاب الجيش السوري من لبنان، طفق أفراد من الطبقة السياسية اللبنانية يناقشون هذه القضايا بعد تأخر دام فترة طويلة. لكن سرعان ما جمدت الأزمة الداخلية اللبنانية النقاش. واليوم، وبعد اتفاق الدوحة بين الفئات اللبنانية وتأليف حكومة وحدة وانتخاب رئيس جديد، تبرز مرة أخرى إمكانية إجراء حوار جدي بهدف إدارة المشكلة الفلسطينية بصورة أفضل. ويجب أن يكون التواتر المقلق للعنف في المخيمات، ولا سيما أسابيع المواجهة الدموية في أيار/مايو ـ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بين الجيش وجماعة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد، سبباً وافياً للتصرف.

توصيات

إلى مجلس النواب والحكومة اللبنانيين:

١ ـ اعتماد قانون يحدد ويرسم بوضوح فكرة التوطين بحيث:

أ ـ يقتصر التوطين على حيازة الجنسية اللبنانية و/أو حق التصويت؛ و

ب ـ يُمنح اللاجئون الفلسطينيون جميع الحقوق الأساسية التي تبلغ حد التوطين، بما في ذلك حق العمل والتملك.

إلى الرئيسين اللبناني والسوري:

٢ ـ بدء مفاوضات ترمي إلى تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين.

إلى الحكومة اللبنانية:

٣ ـ إعادة تنشيط لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني عن طريق:

أ ـ زيادة مواردها المالية والبشرية؛ و

ب ـ تكليفها وضع مسودات تقارير بسرعة بشأن تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية، وتنظيم الأسلحة داخل المخيمات، والبحث في موضوع الأسلحة خارج المخيمات.

٤ ـ ضمان سلوك لائق من جانب قوى الأمن لجهة مخيمات اللاجئين، وذلك بتحديد قواعد سلوكها بصورة واضحة وعلنية، وإنزال عقوبات صارمة في أي مخالف وتخفيف الإجراءات المتبعة في مخيم نهر البارد لدخول الأطفال والمسنين وأقارب سكان المخيم.

٥ ـ إشراك الفصائل الفلسطينية وسكان نهر البارد في صنع القرار المتعلق بمستقبل المخيم، وذلك بعقد اجتماعات منتظمة مع سكان المخيم السابقين والتشاور مع منظمات كانت تديره قبل تعرضه للتدمير.

إلى الفصائل الفلسطينية:

٦ ـ تشكيل قيادة سياسية موحدة، كما تم الاتفاق من قبل، وتكون هذا القيادة مسؤولة عن التنسيق بين الفصائل في المخيمات.

٧ ـ إصلاح المنظمة التي تتولى حالياً مسؤولية القانون والنظام في المخيمات (الكفاح المسلح) عن طريق:

أ ـ ضمان تمثيل واسع لجميع الفصائل وصنع القرار بقدر أكبر من الإجماع، وتحقَّق النقطة الأخيرة، مثلاً، بتوفير أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ب ـ الاتفاق على وضعها بصفتها المنظمة الوحيدة المسؤولة عن أمن المخيمات، وحل أي بنية أخرى منافسة؛ و

ج ـ التنسيق مع قوى الأمن اللبنانية، وخصوصاً في الحالات التي تعجز فيها المنظمة الفلسطينية [الكفاح المسلح] عن ضبط الوضع.

٨ ـ تحسين حالة الأمن في المخيمات باتخاذ تدابير، منها منع المظاهر المسلحة وكذلك معاقبة الذين يقومون بأعمال عنف.

٩ ـ تحسين فعالية اللجان الشعبية (المنظمات شبه الرسمية التي تقوم بوظائف بلدية) في المخيمات عن طريق دمج فوري للجان في المخيمات التي فيها أكثر من لجنة واحدة، وزيادة مساهمة الفصائل المالية الإلزامية وتوفير تدريب فني لأعضاء اللجان بالتنسيق مع منظمات محلية غير حكومية.

١٠ ـ تأليف لجنة مشتركة من خبراء فنيين للعمل بصفة المعادل الفلسطيني للجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني والمنسق مع هذه اللجنة.

إلى الأونروا:

١١ ـ عقد لقاءات منتظمة مع سكان كل مخيم لإطلاعهم على المشاريع الجديدة وتلك التي يجري تنفيذها، وإطلاعهم أيضاً على أي تغييرات تتخذ نتيجة عملية الإصلاح الداخلي التي تجريها الأونروا.

١٢ ـ تأسيس لجنة مراقبة مالية مستقلة للإشراف على استخدام المنظمة للأموال وتبرير هذا الاستخدام لدى اللاجئين والمانحين والمجتمع الدولي.

١٣ ـ إصلاح النظام التعليمي في المخيمات عن طريق تعزيز دورات تدريب المعلمين مع منظمات غير حكومية ذات صلة.

إلى المانحين الدوليين والعرب:

١٤ ـ زيادة التبرعات إلى الأونروا بمقدار كبير.

١٥ ـ إجراء مشاورات وثيقة مع الأونروا والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المخيمات لضمان توجيه الأموال إلى الحاجات ذات الأولوية.

إلى الحكومات العربية:

١٦ ـ مساعدة لبنان في التعامل مع السكان اللاجئين بدفع الأموال التي تعهدت بتقديمها لإعادة بناء مخيم نهر البارد والضغط على مختلف الفصائل كي توافق على الإصلاحات المشار إليها أعلاه □

بيروت؛ بروكسل، ١٩/٢/٢٠٠٩

بدرية البشر

وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨). ٢٩٤ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٠)

ماجد صالح السامرائي(*)

باحث عراقي.

ـ ١ ـ

بداية، تحدِّد الباحثة بدرية البشر العولمة بكونها «ظاهرة» ظهرت في العالم المتقدم، مجرّدة إياها من معاني الثبات والاستقرار، والاستمرار أيضاً. فهل قصدت من هذا أن توجّه دراستها **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان** إلى مثل هذا المعنى، وهي تجد هاتين المدينتين وقد أصبحتا، «منذ نهايات القرن العشرين، محور الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لدى صناع القرار في مختلف دول العالم»؟ (ص ١٥).

انطلاقاً من هذا، أو تأسيساً عليه، ومن منطلق كونها باحثة في شؤون المجتمع وقضاياه، ومنها ما يتصل بالبعد الثقافي، مكونات وحركية واقعية، تقوم بقراءة انعكاسات هذه العولمة على هاتين المدينتين الخليجيتين اللتين تشتركان في عامل الرفاه المادي، وتتباينان إلى حدّ الافتراق في مديات الحرية الاجتماعية والثقافية، وفي مدى الانفتاح على العصر، حاصرة قراءتها هذه بثلاث وسائل، هي من سمة المجتمعات العصرية: الفضائيات والإنترنت والهاتف المحمول، بوصفها وسائل «تستخدمها العولمة الثقافية في نشر مضامينها» (ص ١٨) في هذه المجتمعات، «وتداعياتها الثقافية في هذين المجتمعين» (ص ٢١)، آخذة في الاعتبار كون المدينتين نموذجاً لمجتمعات الخليج العربي «التي دخلت حديثاً مراحل التحديث والتطور»، متقصية الكيفية التي تستعمل بها هذه المجتمعات «الظاهرة الجديدة» وطبيعة التكيّف معها، «بينما هي لا تزال غارقة في سدّ منافذ الحداثة على المستوى القيمي، المتناقضة عموماً مع قيمها، لتجد نفسها لا في مواجهة قيم الحداثة فقط، بل وفي مواجهة تيار جديد لما

(*) البريد الإلكتروني: sama_majid@yahoo.com.

بعد الحداثة» هو ما يتعيّن في «العولمة» مفهوماً وأبعاداً ثقافية ـ اجتماعية، فضلاً عن بعدها الاقتصادي (ص ١٧).

ـ ٢ ـ

وتنظر الباحثة إلى هذين المجتمعين (المدينتين) نظرة ثقافية ـ اجتماعية، فتجد الرياض «تمثّل الوسط السياسي الاجتماعي المتحفظ ضدّ كل جديد، بينما تمثل دبي (...) الوسط المنفتح، بل المندفع بحماسة (...) مع كل جديد» (ص ٢١). لتنتظم دراستها لهما في قسمين أساسيين، تتناول في **القسم الأول** «الإطار المفاهيمي ومقاربة المجتمع الخليجي للعولمة»، وينتظم في ثلاثة فصول: ففي **الفصل الأول** هناك بحث استقصائي ـ ثقافي تاريخي في «مفهوم العولمة والعولمة الثقافية»، حيث تتقصى الباحثة جذور العولمة وتمرّ بتعريفاتها المتعددة، وتستقصي أبعادها، لتخلص إلى أن «ثقافة الدول القوية هي التي تلقي بظلالها على الثقافات الأضعف» (ص ٤٠)، دون أن تحدد الصيغ والأشكال التي يتمّ بها ذلك، ومن خلال حالات ملموسة، أو منظورة. أما الجانب المهم من هذا العرض فهو التمييز، الذي تحرص الباحثة على تأكيده، بين «العولمة» ومفاهيم أخرى حافلة، ظهرت بين بعض الكتابات، ومنها «العالمية»، وهو المفهوم الأكثر تداخلاً، الذي تجده مفهوماً يرتبط بالأرض والإنسان، بينما يرتبط مفهوم «العولمة» بالكونية وأنظمة الإنسان، سواء على الأرض أو في الفضاء. فهي، في هذا الجانب، «لا تسير بخط موازٍ مع العالمية»، بل تجد الواحدة منهما تلغي الأخرى: «فالعولمة تخص التقنيات والسوق والسياسة والمعلوماتية، والعالمية تخص القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديمقراطية» (ص ٤٤)، مع ملاحظة أن العولمة تشمل جوانب مما تنسبه الباحثة إلى العالمية، كالثقافة التي تمثل عنصراً مهماً من العناصر التي تعمل العولمة على استيعابها، والنفوذ من خلالها، وتوجيهها وفاقاً لمنظوراتها.

إلّا أنها في جوابها عن السؤال: «هل العولمة هي أمركة العالم؟» تذهب مسايرة بعض القائلين إن «العولمة ليست الأمركة»، مقيمة ذلك على ما تراه، أو تتفق مع القائلين به، من أن «الأمركة هي أيديولوجيا أمريكية تدعو إلى تبنّي النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة، وفي طريقة الحياة بشكل عام» (ص ٤٤). لكنها تلفت إلى أن أمريكا قد أخذت من العولمة آليات عملها/ أبعادها في هذه المجالات، إلى جانب المجال الثقافي، فصادرت العولمة لصالح مشروعها (الأمركة). وعلى هذا فهي تدعو إلى الفصل بين المفهومين، ملاحظة في السياق ذاته «أن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت من القدرات ما أعانها على صياغة مسار الكوكبة (العولمة)... أي أنها تؤثر في التكوكب من الناحيتين: التعامل مع الظاهرة الموضوعية، واستحداث عوامل ذاتية لدى الآخرين الأقلّ قدرة تدفعهم إلى تقبل ناتج هذا التعامل» (ص ٤٥).

وتُعّين الباحثة العولمة في أربعة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي. فإذا كان البعد الاقتصادي يقوم «على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز» (ص ٤٦)، بما في ذلك من تغيير «في دور الدولة الاقتصادي»، والحدّ

«من دورها الراعي للاقتصاد»، وتغيير «علائقها بالقطاع الخاص، والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة»، فضلاً عن «تعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع»، وما ينجم عن هذا كله من «تأثير في مفهوم السيادة الوطنية، وفي دور وظائف الدولة القومية» (ص ٤٧)، إلى جانب «تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام، وفي الدول النامية بوجه خاص...»؛ فإن البعد السياسي للعولمة يقوم ـ بحسب الباحثة ـ «على الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة والفكر والتعبير، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخابات، وحرية الاختيار»، وإلغاء الشمولية بما يتولد عنها من أنظمة دكتاتورية، «والاتجاه إلى الديمقراطية والنزوع إلى التعددية السياسية»، وتأكيد حقوق الإنسان (ص ٤٨).

أما في بعدها الاجتماعي، فإن العولمة ـ برأي الباحثة ـ تدفع «إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات، وزيادة التفاعل بين الحضارات» في سبيل إحداث «تطورات وتحولات تقود العالم إلى كونية جديدة» (ص ٤٩). إلا أنها، إلى جانب هذا، تشيع «أنماط السلوك الاجتماعي الغربي (...) بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات غير الغربية بهذه الأنماط» (ص ٥٠).

فإذا ما وصلت الباحثة إلى البعد الثقافي، وقفت عنده وقفة أطول من وقفتها مع الأبعاد الثلاثة السابقة، بادئة من «ثقافة ما بعد الحداثة» إلى «تقنيات ثقافة العولمة، فـ «العولمة الثقافية والأمركة» وصولاً إلى ما تعيّن به/ ومن خلاله «الموقف العام من العولمة».

وبما أن الباحثة تدرس «ظاهرة غربية» في انعكاساتها على واقع عربي وثقافة عربية، فإنها تأخذ الثقافة، هنا، في أبعاد تشكلها من خلال الفكر الغربي لتجد أن هناك ثلاث مراحل في تعريفها، تكويناً ومكوّناً: فهناك البدايات التي سبقت الحداثة، ثم مرحلة الحداثة، و«ما بعد الحداثة التي أتت بمفاهيم وقيم ومبادىء جديدة تناسب التحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية»، والتي ستفضي بدورها إلى مرحلة العولمة، حيث كانت «هذه المفاهيم والمبادىء هي البعد الثقافي للعولمة»، وأن نهاية الأيديولوجيا هي المبدأ الذي تزعم ثقافة العولمة أنها ترتكز عليه» (ص ٥١)، وهو «المبدأ» الذي يرى فيه المخالفون للعولمة «وسيلة تستخدمها ثقافة العولمة لاختراق الثقافات الأخرى» (ص ٥٢)، و«دفعاً للفكر الاجتماعي في اتجاه واحد» ـ على رأي سمير أمين ـ في الوقت نفسه الذي أوجدت العولمة «وسائلها الثقافية» (متمثلة بالهاتف المحمول، ومحطات البثّ الفضائي وشبكات الاتصالات العنكبوتية) بكل ما عرفت، وتعرف اليوم، من تطوير وتطور، ما جعل الاطلاع على/والتواصل مع «وجهات النظر حول المسائل المهمة، الاجتماعية والثقافية واسعاً ومفتوحاً»(ص ٥٥).

وفي ما تضعه الباحثة تحت عنوان فرعي عن «العولمة الثقافية والأمركة» تتساءل عما إذا كان «الانفتاح المتبادل للفضاءات الاقتصادية والثقافية والإعلامية» سيؤدي «الى الأمركة أو السيطرة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، أم يقود بالعكس إلى تطوير وتعميق التعددية الحضارية والثقافية والسياسية؟» محددّة الأمركة في أنها «تعميم النموذج الأمريكي للحياة، والسلعنة»، أي تعميم قيم السوق على الفعاليات الثقافية، وتحويل الثقافة إلى سلعة، وتهديد الهوية الثقافية، أو ما يربط بين

أعضاء مجتمع واحد ويجعل منهم جماعة متفاعلة متواصلة: وهي ذاتها «التحديات التي تثيرها العولمة» (ص ٥٧).

ولكنها تتردد في إقرار الترابط، في النتائج. فإذا كانت العولمة ـ كما ترى الباحثة ـ «جاءت لتعبّر عن وضع جديد غير عصر الحداثة»، فإنها كما «تدعو إلى سوق بلا حدود في الجانب الاقتصادي» تدعو أيضاً «إلى ثقافة بلا حدود» (ص ٥٧)، لتصل من هذه الحقائق إلى عرض «الموقف العام من العولمة» معتمدة على الأفكار والآراء، عربية وغربية، في هذا الشأن دون أن يكون لها رأي شخصي أو موقف مما قدمته من آراء ومواقف متباينة.

ـ ٣ ـ

في **الفصل الثاني** الذي تناولت فيه «التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ثلاثين سنة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) في منطقة الخليج العربي»، تؤشر الباحثة على «الدخول السريع والقوي للعولمة في مجتمعات الخليج العربي»، التي أدت «عائدات النفط ومداخيله» إلى تغيّرها وإحداث «تحوّل في قيم المجتمع» (ص ٦٩)، الذي تقدم عنه. في هذا الفصل صورة حية وغنية بمعلوماتها، وخصوصاً ما يتصل من ذلك بالوضع السكاني، والحياة الاقتصادية، والبنية الاجتماعية قبل النفط (بما كان يشكل حالة انخفاض في مستوى الحياة والعيش والواقع الاجتماعي)، والوضع بعد النفط، وخصوصاً ما تدعوه بـ «ثورة الأسعار» التي حصلت العام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ وما تلاها، حيث أدت زيادة العائدات النفطية إلى «سياسات توسعية في الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية وتكوين البنى الهيكلية وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي» (ص ٧٨). وكان من ميزات «هذا الوفر المالي، أو النقدي، المستجد أن سمح، بل سرّع، على نحو غير عقلاني أحياناً، في استقبال كل أنواع التكنولوجيا وتحديداً تقنيات الاتصال والتواصل، وجعل تملكها واستخدامها متاحين، بل سهلين، بين أيدي فئات المجتمع كافة»، ما وضعهم «أمام أنواع من التغيّر الاجتماعي وصراع القيم والاهتزاز الثقافي» (ص ٧٩).

وفي السياق ذاته ترصد الباحثة «مظاهر التغيّر في مجتمعات الخليج بعد النفط» من خلال «تغيّر موقع القبيلة» و«تغيّر البنية الاقتصادية» و«التغيّر في البنية الاجتماعية»، راصدة ومعيّنة ما أحدثته هذه التغيرات في البنية الاجتماعية من «صعود نمط الأُسرة من الممتد إلى النواة» (ص ٩٩)، ثم حصول ما تسميه بـ «الازدواجية السكانية» من النواحي الإثنية والثقافية والدينية (ص ١٠٠).

ـ ٤ ـ

تنتقل الباحثة، في **الفصل الثالث**، إلى قراءة «وقع العولمة» في هذه المجتمعات من خلال مجتمعي الرياض ودبي، حيث تبحث في ما تدعوه «توليف العولمة» بينهما، عازية ذلك إلى «ضخامة المداخيل والاستثمارات» المرتبطة بـ «سلطة النفط على مستوى الاقتصاد العالمي»، الذي قاد بدوره إلى الاندماج مع «مظاهر العولمة» (ص ١٠١). مستعرضة، في السياق ذاته، «أهم مظاهر الجذب والشدّ التي عبّرت عنها مظاهر العولمة في داخل الحياة الخليجية» (ص ١٠٤)، واضعة ذلك تحت عناوين كبيرة شملت «المدينة الخليجية والهوية الثقافية» من جهة

الفن المعماري الذي تشترك فيه مع المدينة الأوروبية التي هيمنت بطابعها على المدينة الخليجية. ثم تأتي «المؤسسة الدولية» بوصفها «مسرحاً للعالمية والمحلية»، التي تتجلى في «الفنادق الدولية»، وقد أخذت العائلات، في كل من دبي والرياض، تقسّم مناسبات أفراحها على قاعاتها، بكل ما يتصل بهذا التوجه من مظاهر استهلاكية مرتفعة الإنفاق.

أما في بحثها في «الشخصية الخليجية والهوية الثقافية» فإنها تجد هذه الشخصية، على الرغم من كل ما وفد إليها، ما زالت تحتفظ بالكثير من قيمها وتقاليدها «القديمة التي لا تنسجم مع مظاهر العولمة» (ص ١١٣).

ولكن إلى جانب «صور الثبات لجوانب الحياة التقليدية والخصوصية الثقافية المحلية الخاصة بأهالي هذه الحواضر الجديدة»، تجد هناك «تذبذباً في الموقف، سواء من الحكومات أو الأفراد، حيال مظاهر العولمة»، مع اختلاف نسبي بين المدينتين موضوع الدراسة (ص ١١٣ ـ ١١٤).

ثم تنظر في «التقنية بين الاستهلاك: المضمون»، مركزة على ما تعدّه «من أهم تقنيات العولمة بفعالياتها وتأثيراتها» (الهاتف المحمول، الفضائيات، الشبكة الإلكترونية)، فتجد أن لها تأثيراتها «ليس فقط في بنية المدينة الخليجية بل (...) في نمط الحياة الحضرية ذاته وتشكيل معالمه الجديدة» (ص ١١٨ ـ ١١٩).

وعلى الرغم من كل ما جوبهت به هذه الوسائل من قبل «ثقافة التحريم»، ظهر هناك وجه آخر مغاير «يحمل تناقضات العولمة التي يظهر فيها الصراع بين العرف الاجتماعي ووسائل العولمة، وبخاصة بين فئات الشباب الذين لا يسمح لم بالاختلاط والحديث...» (ص ١٢٢).

فإذا ما توقفت عند «المرأة في ثقافة العولمة الخليجية» وجدت أن «الطروحات التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات، وفي عصر الحداثة، والتي تؤمن بأن المرأة صاحبة دور حقيقي وخلّاق في مجتمعها، وأن المجتمع دون مشاركتها ناقص وغير متوازن» (ص ١٢٤)، فإن هناك اليوم ما يعاكس ذلك ويقف على الضدّ منه، في مجتمعات الخليج بوجه خاص. فهناك ـ بحسب الباحثة ـ تكتل نسوي «في عصر العولمة أخذ ينادي بعودة المرأة إلى المنزل، ويرفض مبدأ الاختلاط، ويدعم موقف تعدّد الزوجات كحلّ لمشكلة العنوسة، وإحياء السنّة النبوية، ورفض مبدأ المشاركة السياسية للمرأة..» (ص ١٢٤ ـ ١٢٥)، معيدة هذا كله إلى «انتشار أفكار التيار السلفي» الذي يحدد عالم المرأة بالمنزل والزوج والأولاد، وفي وقت تجد فيه أن مجتمعاً كالمجتمع السعودي يفتح «أبوابه واسعة أمام مسارات العولمة ومشاهدها» (ص ١٢٥)، مؤشرة في ضوء دراستها لذلك على اختلاف في «درجة العلاقة بين مجتمع الرياض ودبي» (ص ١٢٧).

وكمحصّلة لهذا كله تأتي «خصوصية الثقافة» في هذين المجتمعين، الرياض ودبي، اللّذين يجمعهما النظر «إلى الماضي بقداسة». لكنها، وفي المنظور ذاته، تجد التناقض قائماً في هذه المجتمعات: ففي مقابل هذا، بما يتضمن من إحياء للتقاليد، تجدها تلجأ، و«على نطاق واسع، إلى الاستعانة بخبرات أوروبية وأمريكية» في ما يخص هذا الجانب الثقافي (ص ١٢٨ ـ ١٢٩). وكذلك هو الأمر في «الخطاب الإعلامي» الذي تجده يمزج بين

المحلية ـ بما لها من خصائص وأعراف ـ والعالمية، بما تشهد من تطور.. فضلاً عن «أن الخطاب السياسي في الرياض ودبي هو خطاب خالٍ من قبول المعارضة السياسية، وقبول التعددية الحزبية» (ص ١٣٢)، إذ تجده خطاباً يتماهى «مع الشخصية التراثية كهوية وطنية ومحلية».. وفي الوقت نفسه هناك «وسائل الاتصال مع التطور التكنولوجي والانفتاح الإعلامي الثقافي العالمي»، فكلما «توسع حضور العولمة في مجتمعات الخليج زاد الدفع باتجاه الخصوصية الثقافية» (ص ١٣٣).

ـ ٥ ـ

كلّ هذا توضحه الباحثة في **القسم الثاني**، وهو القسم الميداني من الدراسة، الذي يتضمن الجانب التطبيقي بما فيه من تداخلات متعددة الأصول والعناصر، ومن خلال العينات البحثية التي أقامت دراستها عليها، معتمدة فيها طريقة عشوائية طبقية من حيث الاختيار. وقد تناولت في أسئلتها «استخدام وسائل العولمة»، و«أسباب استخدام أو عدم استخدام وسائل العولمة»، ونسبة السماح «باستخدام واستقبال وسائل العولمة» من قبل الذكور والإناث، مع تحرّي الأسباب. ثم السؤال عمّا إذا كانت هناك «فوارق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة (الرياض/دبي) في النظر إلى وسائل العولمة على أنها وسائل معرفية وحضارية ضرورية تؤمن التواصل العالمي المطلوب، وليست مصدر تشويش وتهديد للحقائق والمعلومات» (ص ١٩١).

ثم، وفي المجال ذاته، ما إذا كانت النظرة إلى وسائل العولمة كونها مصدر دعم وترفيه وتثقيف للأسرة، وليست مصدر إضعاف لسلطة الوالدين وتفكيك العائلة» (ص ١٩٦). ومن جانب آخر، ما إذا كانت هناك فروق «في النظرة إلى وسائل العولمة على أنها تعمل على تأكيد القيم الإنسانية الإيجابية ولا تهدّد القيم وأنماط السلوك المحلية وقيم العائلة والدين» (ص ٢٠١). وكذلك الأمر في ما يتصل بالشباب والأنماط السلوكية لهم، وصورة المرأة... فضلاً عن أسئلة أخرى تتحرى طبائع العلاقات، وانعكاسات المؤثرات، ونتائج التأثير... لتصل إلى ما ملخصه «أن الواقع الخليجي يعكس ارتباطاً وثيقاً بالمقتنيات والأدوات المعرفية والمعلوماتية والاتصالية الخاصة بوسائل العولمة، وبخاصة الشباب منهم..» (ص ٢٦١). مع ملاحظة «أن درجة النظرة الكلية إلى مضامين وسائل العولمة ليست واحدة في المجتمعين، الرياض ودبي» (ص ٢٦٣)، لتخلص إلى أن المشكلة هي في «التوفيق بين العولمة الثقافية التي ابتدعتها بلدان المركز الغربي ووضعت أهدافها ونظامها وثوابتها، التي تمكنت من احتكار التكنولوجيا الحديثة، وبين ثقافة المجتمعات خارج المركز الغربي التي تعمل حثيثاً على تطوير ثقافتها في ظروف غير متكافئة ولا مناسبة» (ص ٢٦٤). وفي هذا فالباحثة، في كتابها، لا تدعو إلى مواجهة العولمة، وخصوصاً الثقافية منها، وإنما تعدّ ما حصل بفعلها «حلقة جديدة من حلقات التطور» (ص ٢٦٦)، وتدعونا إلى قراءتها قراءة موضوعية □

رغيد الصلح

لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة

(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦). ٤٢٢ ص.

مسعود ضاهر(*)

أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية.

ـ ١ ـ

تكمن أهمية هذا الكتاب في أن مؤلفه لا يكتفي بدراسة العلاقة بين الهوية الوطنية وتكوين الدولة اللبنانية، كما ورد في العنوان، بل يضيف إليها بعداً آخر هو علاقة الكيان اللبناني بمحيطه العربي، ونشوء الأحزاب السياسية القومية اللبنانية، والقومية العربية، وأفكارها، ومدى اعتناقها هوية لبنان العربية أو تنصّلها منها. كما يتحدث بالتفصيل عن المفاوضات والمعاهدات بين فرنسا وكل من سورية ولبنان التي سبقت استقلال البلدين، و«ضبابية» الموقف السوري حول الاعتراف باستقلال الكيان اللبناني.

هكذا تتضح جوانب أساسية للمقولات النظرية التي تضمنها هذا الكتاب المتميز، الذي أعده رغيد الصلح في الأساس كأطروحة دكتوراه قدمها إلى جامعة أوكسفورد عام ١٩٨٦، وصدرت بالإنكليزية عن المركز اللبناني للدراسات في لندن عام ٢٠٠٤.

انطلق الباحث في معالجة موضوعه من مخزون ثقافي وسياسي مهم، فهو سليل أسرة عرف عنها محبة لبنان والعالم العربي والاهتمام بقضاياهما. كما أن الوثائق الوفيرة، المحلية والخارجية، التي استند إليها، والتجربة السياسية لوالده كاظم الصلح ومواقفه المهمة في الدفاع عن استقلال لبنان أعطته المزيد من الأفكار المعمقة التي أغنت الكتاب. وقد أفرغ فيه الكثير مما في جعبته الثقافية الغنية بمفاهيم شائعة دون أن يحاول تحديد أي منها. فهي قوى هلامية غير محددة المعالم، وتستعصي على التحديد العلمي من حيث النشأة، وتقلب المواقف. نتيجة لذلك، وبعد أن أوغل في رصد الخلفيات الثقافية والاجتماعية لمواقف القوى والأحزاب اللبنانية من الكيان اللبناني، خرج باستنتاجات سجالية. فقد كانت مواقف الغالبية الساحقة من القوى اللبنانية،

(*) البريد الإلكتروني: daherm@inco.com.lb.

الكيانية منها والعروبية، متقلبة إلى أبعد الحدود. وكانت مواقف القوى السياسية «ضبابية» حسب تعبيره، تجاه شعار «استقلال لبنان». ولم يكن الموقف ضبابياً فقط من جانب السوريين تجاه مضمون الاستقلال، بل أيضاً من جانب الأحزاب والقوى العروبية نفسها.

ـ ٢ ـ

حملت فصول الكتاب العناوين التالية: المعاهدات مع فرنسا وانعكاساتها على سورية ولبنان، سنوات نظام المعاهدات، اندلاع الحرب العالمية الثانية وتعطيل نظام المعاهدات، الحكم البريطاني ـ الفرنسي المشترك، لبنان المستقل والمحادثات الثنائية بشأن الوحدة العربية، لبنان الكبير وجامعة الدول العربية. وتمحورت موضوعاته ضمن فترة زمنية تمتد ما بين ١٩٣٦ و١٩٤٣، وهي الفترة التي طرحت فيها مسألة اتحاد لبنان مع سورية أو استقلاله نهائياً عنها وفق صيغة توافقية بين القوميين اللبنانيين والقوميين العرب تم اعتمادها لاحقاً في الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣.

تحدث المؤلف عن رؤية أيديولوجية خلافية ناجمة عن نشأة كل من «القوميين اللبنانيين» و«القوميين العرب». وقد وصفها المؤلف بقوله: «تنبع العلاقة بين القومية العربية والقومية اللبنانية من اختلاف جذري من حيث النشأة والتطور. فالساحة اللبنانية هي مهد القومية اللبنانية، وتحديداً في المناطق ذات الغالبية المارونية في جبل لبنان. في حين كان مهد القومية العربية في المدن التي كانت تابعة لولايات سورية وبيروت وحلب».

فبعد أن تعاون القوميون اللبنانيون والقوميون العرب ضد السلطنة العثمانية في أواخر حكمها، تفجرت الخلافات بينهما عند إعلان الفرنسيين لدولة لبنان الكبير والبدء بإنشاء مؤسسات الدولة العصرية فيه كالبرلمان، والدستور، والجمهورية، وإدارات الدولة.

وأبرز نقاط الخلاف أن القوميين العرب في لبنان ناضلوا ضد فرنسا بصفتها دولة أجنبية محتلة. فتعاونوا ضدها مع إخوانهم في سورية وباقي الأقطار العربية لتحريرها من الاحتلال الأجنبي، وبشكل خاص الفرنسي والإنكليزي. واعتبروا أن احتلال فرنسا لسورية، واحتلال بريطانيا للعراق وفلسطين والأردن، شكّلا صفعة قوية لكل عربي.

كانت المعركة شرسة جداً في لبنان، إذ اعتبر الفرنسيون لبنان المعقل الأساسي لنفوذهم في المشرق العربي. فتعرض القوميون العرب فيه للنفي، والتشريد، والسجن. وشنّوا على الانتداب الفرنسي حملات عنيفة من الخارج، ونعتوا الدولة اللبنانية بأنها مصطنعة، لأنها أنشئت من قبل الفرنسيين لضرب الوحدة السورية والوحدة العربية.

بالمقابل، تمسك القوميون اللبنانيون بدولة لبنان الكبير التي جسّدت بعض أحلامهم في دولة عصرية تمت ولادتها بمساندة فرنسا، التي كانت تعتبر بمثابة «الأم الحنون» لدى كثير من الموارنة وبعض مسيحيي الشرق. وبفضل تعاونهم الكامل مع إدارة الانتداب الفرنسي، تأسست ركائز الدولة العصرية في لبنان، وتمتع فيها الموارنة بشكل خاص، وأصدقاء فرنسا من باقي المسيحيين وفي الطوائف الأخرى بشكل عام،

بموقع متقدم في مراكزها العليا. فغاب عنها القوميون العرب الذي رفضوا التعاون مع إدارة الانتداب أو رفض الفرنسيون التعاون معهم. لكن تطور الأحداث خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أحدث تبدلات جذرية في بنية النظام السياسي اللبناني وما استتبع ذلك من مواقف محلية جديدة أسست لرفض الانتداب والإجماع على المطالبة باستقلال لبنان عن فرنسا بحدوده المعلنة عام ١٩٢٠. وبعد أن انطلقت عجلة بناء الدولة اللبنانية، نال المتعاونون مع إدارة الانتداب مكاسب اقتصادية وثقافية وإدارية كبيرة. فترسخ شعار المطالبة بضمان دولة لبنان الكبيرة ضمن حدوده المعلنة.

وسرعان ما اتسعت دائرة «اللبننة» لتشمل جميع الطوائف بدرجات متفاوتة. وذلك وفق صيغة عقلانية ترفض كل أشكال العزلة أو الانعزال عن الوطن العربي، كما ترفض كل صيغ الوصاية والانتداب المفروضين من الخارج. وكشفت الممارسة العملية لإدارة الانتداب الفرنسي عن وجه استعماري بشع، وغلبت مصالح الاحتكارات الفرنسية على مصالح اللبنانيين، ومن ضمنهم الموارنة. فبرزت مواقف جريئة لزعماء موارنة، دينيين ومدنيين. وأطلق البطريرك الحويّك، الذي كان سابقاً من أشد أنصار فرنسا، عبارته الشهيرة : «فرنسا كالشمس، تنير من بعيد وتحرق من قريب».

وبعد أن طاول استغلال شركة احتكار التبغ الفرنسية (الريجي) عمال التبغ في لبنان، وكان معظمهم آنذاك من الموارنة، أصدر البطريرك عريضة كتابه الشهير **لبنان وفرنسا** الذي شكل أهم وثيقة تدين سياسة الانتداب الفرنسي في لبنان.

ـ ٣ ـ

ومع أن المؤلف أشار إلى تلك المواقف بصورة سريعة، فإنه بقي أسير المنهج التحليلي السائد في لبنان، الذي يحلل مواقف الزعماء اللبنانيين وفق انتماءاتهم الطائفية. ولعل أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها هي التالية:

ـ هشاشة التوافق بين الأحزاب، التي كوّنت التحالف الحاكم في لبنان، على سياسة لبنان العربية، وسهولة تصاعد الأزمة الطائفية. وهذان العنصران كانا كفيلين بإلحاق الضرر بالنظام السياسي اللبناني، وبتعطيل تطور المؤسسات التي أضحت وسيلة للتعبير عن الرأي العام وحل الأزمة والمحافظة على المجتمع المدني. لذلك دافع الدستوريون والقوميون العرب عن النظام البرلماني اللبناني في وجه منتقديه.

ـ ساعدت مشاركة لبنان في إنشاء جامعة الدول العربية على إظهار «الوجه العربي» للبنان. كذلك وفرت مشاركة لبنان «الفرصة للبنانيين من أجل فهم أنفسهم والعالم خارج حدودهم».. فالأخطاء الجسيمة التي ارتكبها المسؤولون الفرنسيون في المشرق هي التي دفعت بعض القوميين اللبنانيين للانضمام إلى القوميين العرب في تشكيل تحالف أنتج صيغة «الوجه العربي للبنان». وتبلورت صيغة من التحالف الهش بين القوميين اللبنانيين والقوميين العرب وتركت الباب مفتوحاً لتفسيرات مختلفة لعروبة لبنان، منها أن لبنان أقل عروبة من الدول العربية الأخرى، والمغالاة بتقدير دور لبنان في إفشال المشاريع القومية العربية. وكان دعاة العروبة النفعية في لبنان يظهرون مواقف

معادية للقومية العربية تستدعي دوماً تأمين الحماية للقوميين اللبنانيين في مواجهة القومية العربية.

ـ بعد سلسة الانقلابات العسكرية التي شهدها الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية بدأت تتبخر أحلام القوميين العرب الطوباوية في تحقيق «الاستقلال الفوري الكامل والشامل لجميع الأقطار العربية، وإقامة نوع من الوحدة في ما بينهم». وتفرق شملهم إلى أن عجزوا عن التلاقي فبدأوا يصدرون المناشير التحريضية من خارج الوطن العربي. مع ذلك، تمسك القوميون العرب، على اختلاف تشكيلاتهم، برفض دولة لبنان الكبير واتهامها بأنها دولة مصطنعة أو صنيعة الاستعمار الفرنسي. وتناسى هؤلاء أن الحدود الجغرافية لجميع الدول العربية قد رسمت في دوائر الاستخبارات الأجنبية.

ـ ساعدت الصيغة الميثاقية على التزام فرنسا باستقلال لبنان ليتحول لاعباً فاعلاً في تأسيس النظام الإقليمي العربي عبر جامعة الدول العربية، وفي كثير من المنظمات الدولية. إلا أن الدولة السورية المستقلة اعترفت باستقلال لبنان دون أن تبادر إلى إقامة علاقات دبلوماسية معه على غرار ما قامت به مع باقي الدول العربية، المجاورة لها أو البعيدة عنها. كما أن القوميين العرب من اللبنانيين الذين حكموا لبنان إلى جانب من «القوميين اللبنانيين» لم يبادروا إلى طرح هذا الموضوع بجدية. وهنا مكمن الخلل في معالجة مسألة هوية لبنان كدولة مستقلة.

ـ ٤ ـ

ليس من شك في أن بعض النقاد سيجدون أن عناوين الفصول لا تعبر بدقة عن هواجس الهوية القومية، وعروبة لبنان. كما أن المادة التاريخية فيها غنية بمعطيات كثيرة مستقاة من مصادر الأرشيف العائلي والمحلي والخارجي، إلا أنها لم تعالج وفق منهج تاريخي تطوري يقدم تفسيراً مقنعاً للتبدلات التي شهدتها القوى السياسية في لبنان. فهي قوى زئبقية، تبحث عن مصالحها الشخصية دون أن تتمسك حتى النهاية بالمبادىء والشعارات الطوباوية التي رفعتها. فمن هم القوميون اللبنانيون والقوميون العرب في لبنان، وما هي نسبة تمثيلهم الحقيقي على أرض الواقع؟ ولماذا تجاهل المؤلف الدراسات الرصينة التي قام بها عدد لا بأس به من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين الذين قدموا إضافات نوعية في السجال الدائر حول عروبة لبنان؟

نشر كاظم الصلح مقالته الشهيرة «مشكلة الانفصال والاتصال في لبنان»[١]، فأثار ضجة سياسية ذات أبعاد ثقافية. فقد جاهر باستقلالية الكيان اللبناني انطلاقاً من الإيمان الراسخ بعروبته من جهة، وبانفتاحه على الوطن العربي والعالم من جهة أخرى. ومن المغالاة القول أن «القوميين اللبنانيين» فهموا أن صيغة «الوجه العربي» للبنان تتطلب تخلي القوميين العرب فيه عن قضية الوحدة العربية، بل أن يقبلوا لبنان دولة مستقلة ووطناً نهائياً لجميع أبنائه.

لقد تناقضت مواقف المتشددين من القوميين العرب فعلاً، مع الجهود الهادفة إلى

(١) **النهار**، ١٩٣٦/٣/١١.

توطيد النظام الديمقراطي في لبنان، وتغليب التوحيد بين العرب على التوحيد بين اللبنانيين. وأدى الإقصاء المتعمد للقوميين العرب عن البرلمان إلى إضعاف الحياة البرلمانية في لبنان. وعندما شارك القوميون اللبنانيون والعرب في حكم لبنان بعد الاستقلال لم ينجح تحالفهم إلا في ترسيخ العروبة النفعية، أي الحد الأدنى من العروبة مقابل الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية، وانفتاح لبنان التام على الأسواق العربية وفتح أسواقه وخدماته أمام الرساميل العربية. كما أن الصراع المستمر بين القومية العربية والقومية الصهيونية في فلسطين أجبر لبنان بعد الاستقلال، خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، على الانحياز إلى جانب عروبة الانتماء والمصير وليس العروبة النفعية فحسب. وكثيراً ما فضّل القوميون العرب الدفاع عن قضية فلسطين أكثر من الدفاع عن لبنان كوطن حر ودولة مستقلة وذات سيادة تامة على كامل أراضيها.

كان قادة الاستقلال يطمحون إلى أن يصبح لبنان منارة للديمقراطية في العالم العربي بعد تطوير مؤسساته الديمقراطية، فطالبوا زعماءه بالعمل على إلغاء الطائفية التي هي «وصمة عار على جبين لبنان»، وبتأسيس أحزاب سياسية لبنانية تتخطى الانقسامات الطائفية والمذهبية، وتطلق أوسع مشاركة لبنانية في الحياة السياسية.

كانت لديهم أحلام وردية بأن يصبح لبنان قادراً على لعب دور أكبر في النظام العربي الجماعي ليسوق من خلاله نظامه الديمقراطي. لكن الانقلابات العسكرية في العالم العربي أضعفت العروبة في لبنان وفي جميع الأقطار العربية. وتراجعت الديمقراطية في بلاد العرب، وكانت المفارقة الكبرى أن النظام الديمقراطي في لبنان فقد القدرة على القيام بدور فاعل في الحياة السياسية العربية، وأصبح اليوم عاجزاً عن حماية نفسه، لا بل أصبح بحاجة إلى رعاية عربية ودولية للاستمرار. فأصيبت فيه الحياة السياسية بشلل شبه دائم بسبب المواقف المتشنجة لزعماء الطوائف والمليشيات المتناحرة التي تهدد مصيره كوطن حر ودولة مستقلة.

* * *

ختاماً، ليس من باحث منصف يستطيع نكران عروبة لبنان ودوره في النهضة العربية، لكن السؤال المنهجي هو: من يمثل لبنان في هذا الموقف؟ وما هي صيغة العروبة في بلد متعدد القوميات والطوائف؟ وهل هي عروبة الدين، أو العرق، أم هي عروبة نفعية، تحصّن وجه لبنان العربي، أم عروبة الميثاق الوطني، أو «لبنان غير المشّرق وغير المغرّب»؟ أسئلة كثيرة توسع المؤلف في الإجابة عن بعضها، ولامس بعضها الآخر. لكن العروبة التي يحتاجها لبنان هي العروبة الثقافية أو الحضارية التي ينتسب إليها طوعاً جميع اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم، ويدافعون عنها بصلابة. فهي جزء مضيء من تاريخهم الثقافي، حملوا رايتها بكفاءة عالية، وبرعوا فيها أكثر من أي شعب عربي آخر □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(١)

أحمد الحديني [وآخرون]. **في البحث عن بديل لمشاكل الزراعة والفلاحين في مصر**. إشراف عريان نصيف؛ تحرير زهدي الشامي. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٨. ٥١٦ ص.

هذه الدراسة ـ كما يأتي في تقديمها ـ هي محصلة عمل فريق البحث بمركز البحوث العربية والأفريقية في القاهرة، وتأتي في إطار الخطة الأوسع لمنتدى البدائل العالمي لدراسة أوضاع الفلاحين في جنوب البلاد. وتكتسب الدراسة أهميتها مما للمسألة الزراعية من أهمية في التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر، إذ إن توفير الغذاء لأعداد متزايدة من السكان في ظل انفجار سكاني مستمر يعتبر مسألة رئيسية، كما تعتبر المسألة الزراعية في مصر مجالاً رئيسياً لتشغيل نسبة كبيرة من قوة العمل على الرغم من انخفاض مساهمتها في الناتج الإجمالي، ناهيك عن أن نسبة كبيرة من السكان تقترب من ٥٠ بالمئة ما زالت تعيش في الريف.

تعرض الدراسة لثلاثة بدائل لمشاكل الزراعة والفلاحين في مصر، يركز **الأول** على الاكتفاء الذاتي من الغذاء من أجل توفير تغذية المواطنين أولاً مع دور أساسي للدولة في هذا المجال، دون الاعتماد على الخارج تجنّباً لوضع مصر تحت سيطرة الدول المصدرة للغذاء. أما البديل **الثاني**، فيعتبر أننا نعيش في عالم منفتح، ويجب التركيز على زيادة الصادرات الزراعية لتخفيف الضغوط على ميزانية الدولة والميزان التجاري، والإفادة من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر مع العالم الخارجي في مجال الغذاء. ويعتبر هذا البديل أن تدخل الدولة يحول دون الاهتمام بالمنتجات التصديرية. وفي ما يتعلق بالبديل **الثالث**، وهو البديل الذي تميل إليه الدراسة، فيسعى إلى تجنّب النواقص في البديلين السابقين، لا بل الجمع

بينهما، على أساس المتغيرات الحاصلة في الزراعة المصرية، وهي الأرض والمياه والإنتاج وتركيب المحصول. وفي هذا السياق، يمكن زراعة المحاصيل الاستراتيجية التقليدية، مثل القمح والذرة والأرز والقطن والقصب أساساً في الأراضي القديمة على أن تدعم الدولة المنتجين، خاصة الصغار منهم، والعمل على زيادة إنتاج الأعلاف في الأراضي الجديدة، خاصة تلك المتاخمة لحدود الوادي القديم. ويمكن زراعة محاصيل التصدير كالفاكهة والخضروات في الأراضي الجديدة غير المتاخمة للوادي. أما الأراضي الصحراوية، فيمكن زراعة محاصيل الزيوت فيها، خاصة الفول السوداني والسمسم وعبّاد الشمس، بالإضافة إلى بعض محاصيل الخضار والفاكهة التصديرية. وبهذا يمكن تقليص الفجوة الغذائية من **ناحية**، والمحافظة على الصادرات الزراعية، من **ناحية ثانية**.

(٢)

أحمد الدين [وآخرون]. **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. منسّق ومحرر علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٣٠ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يضم هذا الكتاب أعمال ومناقشات اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في الأقطار العربية الذي انعقد في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في جامعة أكسفورد البريطانية تحت عنوان «الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية». وقد استهدفت بحوث ومناقشات الندوة ـ كما يأتي في تقديم الكتاب ـ مسألتين أساسيتين، **الأولى** هي الوقوف على مفهوم الانتخابات الديمقراطية من حيث مقاصدها في النظم الديمقراطية المعاصرة، ومن حيث حريتها ونزاهتها و**الثانية** التعرف على نوعية الانتخابات في الأقطار العربية من حيث الوظائف التي تقوم بها، ومن حيث إطارها القانوني وإجراءاتها ونوعية المؤسسات السياسية التي تنبثق منها.

تناولت بحوث ومناقشات الندوة التي شكّلت فصول الكتاب مفهوم الانتخابات الديمقراطية والانتخابات التشريعية في الجزائر ٢٠٠٧، والديمقراطية والانتخابات في الكويت ٢٠٠٦، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر ٢٠٠٥، وكذلك انتخابات موريتانيا ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، وتجربة الانتخابات الفلسطينية في ظل الاحتلال ٢٠٠٦، والانتخابات التشريعية في لبنان ٢٠٠٥، والمغرب ٢٠٠٧، وموضوع الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية.

وخلصت المناقشات إلى أن الانتخابات التي شهدتها البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية لم تفض في مجملها إلى تداول سلمي للسلطة أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي أو حدوث تغيير في الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار. كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار ممثليهم بمحض إرادتهم دون قيود، أو بعيداً عن شروط السلطة الحاكمة. ويعود ذلك إلى غياب الإطار القانوني الذي تجري في سياقه الانتخابات، والذي يصعب إجراء انتخابات فعّالة تسودها الحرية والنزاهة دونه. كما أكدت مناقشات الندوة أن الانتخابات

الفلسطينية في ظل الاحتلال أثبتت استحالة إجراء انتخابات فعّالة في ظل الاحتلال، فالاحتلال نقيض الحرية. كذلك لا يمكن تجاهل العامل الخارجي، إذ إن الولايات المتحدة أثبتت في غير مناسبة أنها لا تريد انتخابات تأتي بإسلاميين إلى السلطة، وما الحصار الذي قررت الولايات المتحدة مع إسرائيل فرضه على قطاع غزة عقب نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية سوى مظهر من مظاهر السياسات الرافضة لوصول الإسلاميين إلى السلطة. وفي ما يتعلق بالرقابة الدولية على الانتخابات، أكدت مناقشات الندوة أن الرقابة الدولية غير كافية لضمان انتخابات حرة ونزيهة، إذ إن الأمر يتطلب أيضاً رقابة ذاتية أو رقابة شعبية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

(٣)

جيل غاستون غرانجي. **فكر الفضاء**. ترجمة علي دعيبس؛ مراجعة علي بلحاج. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٢٨٨ ص. (أصول المعرفة العلمية)

يتناول غرانجي، الفيلسوف والأستاذ في كوليج دو فرانس ـ كما يأتي في تصدير هذا الكتاب ـ مسألة أساسية تتعلق بمعنى الفضاء، لكوننا نفكر بالأشياء ونراها ونلمسها في الفضاء. ويسعى إلى الإجابة عن تساؤلات من بينها، هل نفكّر الفضاءَ نفسه؟ هل الفضاء مجرّد شكل أو هو شيء أيضاً؟

وإذ يبدو أن حل المسألة جاهز ما دام علماء الرياضيات قد أوجدوا، عن طريق التجريد ومنذ زمن طويل، علماً موضوعه الأشياء، باعتبارها موجودة في الفضاء، وهذا العلم هو الهندسة، يبحث غرانجي في صحة هذه الفرضية، ويتابع هذه المسألة المركزية من خلال دراسة الأشكال الهندسية، بما في ذلك الأشكال والتحولات واستقرار منظومات الأشكال وتراتب الهندسات والأشكال. ويتناول التواصل الفضائي والتجريد الطوبولوجي، ويعرض لقياس الفضاء وبنيته.

(٤)

فرنسوا دوس. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري؛ مراجعة جوزيف شريم. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٤٢٩ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يعيد أستاذ التاريخ في جامعة باريس فرنسوا دوس في هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديم المترجم ـ بناء تاريخ مجلة **الحوليات**، التي تأسست في العام ١٩٢٩، عبر تجميع أخبار مؤسسيها والمساهمين في ازدهار كتاباتها ورصد العلاقات في ما بينهم، والعلاقات التي تربط بعضهم بالسلطة السياسية، ومراكز التمويل، وانخراط المؤرخين في التأسيس لمشروعية السلطة وقولبة المناهج التاريخية خدمة للسلطة الملكية أو الجمهورية.

ويتتبع دوس بحوث **الحوليات** ومصادر تمويلها منذ انطلاقها بدفع من مارك بلوخ ولوسيان فافر، والانتقادات التي وجهت إلى الثغر المنهجية فيها والمفاهيم التي اعتمدتها، مثل نهاية التاريخ، وموت الإنسان وغيرها، ليظهر كيف أسهمت مدرسة **الحوليات** من خلال توسيع المعرفة التاريخية، بالاقتباس مما في العلوم

الاجتماعية والإنسانية والعلوم الأخرى من مواضيع ومناهج، في تفتيت التاريخ.

وإذ يقدم المؤلف قراءة نقدية للمفاهيم التي تبنّتها مدرسة الحوليات، يؤكد أهمية نهضة الخطاب التاريخي من خلال الاعتراف بالحدث بوصفه ضرورة لبناء تاريخ جديد يستند إلى معرفة الماضي التي تقود إلى فهم أفضل لمجتمعاتنا.

(٥)

كارل بولانيي. **التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**. ترجمة محمد فاضل طباخ؛ مراجعة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٥٧٣ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يرصد هذا الكتاب ـ كما يأتي في تصديره ـ التحول الكبير في الحضارة الأوروبية منذ ما قبل العالم الصناعي إلى حقبة التصنيع والتبدلات التي جرت في الأفكار، والأيديولوجيات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقته بعد الثورة الصناعية، ليعرض نواقص السوق المنظمة ذاتياً والنتائج الاجتماعية الأليمة الممكنة لرأسمالية السوق. وإذ يماثل التحول في الحضارة الغربية التحول الذي تواجهه البلدان النامية في أنحاء العالم اليوم، يخاطب بولانيي شؤون عصر الحاضر، عصر العولمة والتجارة الحرة.

يتوقف المؤلف عند تجارب المفكرين الإنكليز في أوائل القرن التاسع عشر وتطويرهم نظرية ليبرالية السوق القائلة إن المجتمع الإنساني يخضع للأسواق ذات التنظيم الذاتي، ويعرض لكيفية تحوّل هذه الآراء إلى مبادئ ناظمة للاقتصاد العالمي. ويبيّن كيف أن هذه الليبرالية لا تعمل كما هو مخطط لها لحماية المجتمع من السوق، وكيف تؤدي المؤسسات التي تتحكم بالاقتصاد العالمي إلى إحداث توترات داخل الدول وفي ما بينها. وإذ يتابع انهيار السلام والحرب العالمية الأولى، يرى أن انهيار النظام الاقتصادي الذي أدى إلى الكساد الكبير هو النتيجة المباشرة لمحاولة تنظيم الاقتصاد العالمي على أساس ليبرالية السوق. ويضيف أن التحول الكبير الثاني ـ ظهور الفاشية ـ هو نتيجة التحوّل الأول ـ نشوء ليبرالية السوق ـ .

ويخلص المؤلف إلى أن فكرة السوق المنتظمة ذاتياً، ومسألة تحويل البشر وبيئتهم الطبيعية إلى مجرد سلع فكرة طوباوية، لا يمكن أن توجد دون اعتبار للمجتمع الإنساني أو تدخل من قبل الدولة، وإلا أفضت إلى الانهيار وعدم الاستقرار.

(٦)

مالوري ناي. **الدين: الأسس**. ترجمة هند عبد الستار؛ مراجعة جبور سمعان. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩. ٣٦٨ ص.

يسعى هذا الكتاب ـ كما يرد في فصله الأول ـ إلى إعطاء اتجاه خاص لكيفية فهم تعقيدات التعاليم الدينية وكيف أن هذه التعاليم تشكل الثقافات والأحداث. ويقدم المؤلف وجهة نظر مفادها أن دراسة الدين تهتم بما يفعله الإنسان وتُعنَى في الأصل به وثقافته.

يضمّ الكتاب ثمانية فصول، يعرض

الأول للملامح الرئيسية للدين، فيما يتناول **الثاني** الثقافة كمصطلح يشير إلى ما يقدمه البشر من منتجات، وكنظام عام أو أسلوب حياة. وقد يعمل الدين على دمج هاتين الناحيتين من مناحي الحياة. أما الفصل **الثالث** فيبحث في موضوع السلطة ووسائل التفاعل بين الدين والسياسة في علاقات فرض السلطة التي توصف في الغالب من خلال مفهوم الأيديولوجيا. ويتناول الفصل **الرابع** الجنس (الجندر) الذي تحتاج دراسته إلى أن تنظر في كيفية تشكيل الثقافات الدينية وكيفية ممارستها على المرأة والرجل والمشكلة الأساسية التي تدور حول تجارب المرأة في ظل الدين. ويُعنى الفصل **الخامس** بالعقيدة بوصفها عنصراً مركزياً في دراسة الأديان، ليتناول الفصل **السادس** الطقوس باعتبار أن الدين ليس مسألة عقيدة فحسب، بل مسألة ممارسة وسلوك أيضاً. ويركز الفصل **السابع** على دراسة النصوص الدينية باعتبارها دراسة للنشاط الإنساني، فيما يختم الفصل **الثامن** بتناول التعاليم الدينية المعاصرة كجزء من عمليات الحداثة.

(٧)

محمد حلمي عبد الوهاب. **المقدس والمدنّس: الديني والسياسي في فكر الحركات الإسلامية**. تقديم عمار علي حسن. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٩. ١٩٥ ص.

يثير هذا الكتاب النقاش الناجم أساساً عن الجدل بشأن الفصل بين السياسي والديني أو دمجهما في إطار تكوين السلطة السياسة. وهو يعرض للتنظيمات والقوى والأحزاب التي تستند إلى الإسلام في برامجها السياسية، كما يتناول الجماعات التي تسعى إلى الحفاظ على طقوس العبادات.

يبحث المؤلف في ما هو سياسي وديني، مستنداً إلى المراجع الدينية والدستور في فكر الحركات الإسلامية ودعاة ما بعد الحداثة، ويعرض لبرنامج الإخوان المسلمين في مصر. كما يتناول فكر أيمن الظواهري ويثير التساؤلات حول الحق في المقاومة بين الإسلام والمواثيق الدولية والشريعة في زمن العولمة.

وإذ يميز بين النص المقدس وسلوكيات الحركات الإسلامية وما ينجم عنها من أفعال بشرية لا إجماع على اعتبارها حقائق خالصة أو فرائض واجبة، يدعو المؤلف إلى فصل الدين عن السياسة، ليجدد النقاش حول هذه المسألة نظراً إلى استحالة هذا الفصل على أرض الواقع في الكثير من دول العالم، على الأقل في المنطقة العربية والدول المجاورة، وهذا موضوع آخر يتطلب تجديد البحث في التطور التاريخي للأنظمة السياسية في البلدان العربية والإسلامية ومصادر شرعيتها.

(٨)

محمد عابد الجابري. **فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (القسم الثالث)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٣٠ ص.

هذا الكتاب ـ كما يأتي في تصديره ـ هو القسم الثالث والأخير من مشروع المفكر العربي د. محمد عابد الجابري **فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول**، ويعكس هذا المشروع النتيجة العامة والعلمية التي خرج بها المؤلف من مصاحبة التفاسير الموجودة، وهي أن المكتبة العربية ـ

الإسلامية تفتقر إلى تفسير يستفيد في عملية الفهم من جميع التفاسير السابقة. لذا يقوم المؤلف ببناء التفسير القرآني على أساس ترتيب النزول، ليس فقط على أساس التنزيل أو مسار الكون والتكوين، بل أيضاً على مستوى الدعوة المحمدية والسيرة النبوية.

ويرى الجابري أن القرآن الكريم نزل منجماً وأن تسلسل سوره ـ حسب ترتيب النزول ـ يباطنه تسلسل منطقي، وبالتالي فإن الرجوع إلى وقائع السيرة جعله يكتشف أن ذلك المنطق الذي يباطن تسلسل السور، يتطابق في مضمونه مع تسلسل هذه الوقائع، الشيء الذي يبيّن بوضوح أن مسار التنزيل مساوق فعلاً لمسيرة الدعوة.

يضم الكتاب في قسمه الأخير أربعاً وعشرين سورة، صنّفها المؤلف ضمن القرآن المدني الذي يشكل مرحلة واحدة تتداخل فيها المراحل واللحظات، سواء على مستوى مسار التنزيل أو مسيرة الدعوة التي صارت ترافقها وتتداخل معها مسيرة تشييد الدولة. ويقدم المؤلف صورة إجمالية عن العهد المدني للنبوة، مسيرة وتنزيلاً، قبل الشروع في التعامل مع النص المنزّل.

(٩)

محمود مراد. **القدس بين الاجتثاث الصهيوني والمهادنة الدولية**. بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٢٣٢ ص.

يتتبع هذا الكتاب مسألة تهويد القدس بأبعادها الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية ليجدد التساؤلات حول جدوى مفاوضات السلام في ضوء الاقتلاع المنظم للشعب الفلسطيني من أرضه وتغيير معالمها. ويبحث الكتاب في الصراع على القدس منذ أن سعت الحركة الصهيونية بأيديولوجيتها ذات الخلفية الدينية، إلى طمس تاريخ المجتمعات العربية في المدينة المقدسة، والترويج حصراً للتجربة التاريخية اليهودية في المدينة. ويرى المؤلف أن الادعاءات الصهيونية تقاطعت مع الأهداف الغربية بالتوسع والهيمنة في المنطقة.

يعرض الكتاب لأساليب الاجتثاث الذي مارسته سلطات الاحتلال من أجل إحداث تغيير جذري في معالم الأرض الفلسطينية، واقتلاع سكانها على مرأى من المجتمع الدولي والأمم المتحدة التي اقتصر دورها على الدعوات إلى إلغاء إجراءات الاحتلال ووقف الاستيطان والتهويد دون جدوى، ويعيد التذكير بالدور الأمريكي الداعم لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي الذي حال حتى الآن دون إدانتها أو اتخاذ أي إجراء بحقها.

(١٠)

وحيد عبد المجيد. **نهاية الليبرالية: باراك أوباما... وروح أمريكا**. القاهرة: دار الهلال للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ١٥٩ ص.

أي روح في الجسم الأمريكي ستهيمن على الأخرى: روح المحافظين الجدد أم روح المجتمع الأمريكي المنفتح الديمقراطي؟ سؤال يطرحه المؤلف بعد انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة بعد حملة انتخابية عاصفة تعهد خلالها بالتغيير وإعادة وجه أمريكا الليبرالي الحقيقي، فيما بدأت تظهر مؤشرات خيبة الأمل والإحباط إزاء الوعود التي قطعها الرئيس المنتخب بنقل أمريكا والعالم إلى عصر جديد. وأول هذه المؤشرات

التي يتوقف عندها المؤلف تشكيل فريق العمل في الإدارة الأمريكية الجديدة.

يرى المؤلف أن أمريكا في التاريخ أمريكتان: أمريكا العدوانية المتغطرسة وأمريكا المنفتحة الإنسانية. وهذه الأخيرة غابت عن المسرح الدولي، أو كادت، خلال نصف القرن الأخير. وبلغت ذروة العدوانية الأمريكية خلال إدارتي بوش ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨، اللتين هيْمَن عليهما المحافظون الجدد. وتجلت الغطرسة الأمريكية بالحرب على أفغانستان والعراق ـ تحت شعار الحرب على الإرهاب وإزالة أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية وغيرها من الشعارات ـ دون حدود لاستخدام القوة، ودون اعتبار للقانون الدولي والإنساني. وتوِّجت الأزمات والفوضى التي خلّفتها إدارة بوش على الصعيد الدولي بانفجار الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة والعالم، مع تمدد البنوك الاستثمارية دون رقيب على حساب الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي والنظرة الليبرالية الجديدة الرافضة لأي دور رقابي أو تنظيمي للدولة أو أي بعد اجتماعي. لذا كانت المطالبة بالتغيير بحجم الأزمة، ولمع نجم أوباما في حملته الانتخابية رافعاً لواء التغيير. لكن هل ينجح أوباما في تنفيذ تعهداته؟ أم أنه يشكل الفرصة الأخيرة لعودة الليبرالية الحقيقية قبل إعلان وفاتها؟

يرى المؤلف أن فريق العمل الذي تم تعيينه في إدارة أوباما لا يشير إلى التغيير الذي وعد أوباما به، لا بل يشير إلى تراجع أوباما عن وعوده العديدة. ولا يرى المؤلف في سلوك إدارة أوباما حتى الآن أكثر من محاولة إعادة إنتاج «كلينتونية معدلة» (نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون). وما اختيار هيلاري كلينتون وزيرة للخارجية ـ وهي تميل إلى اليمين الوسط على سبيل المثال ـ إلا مؤشر على ذلك. كما أن تعيين سوزان رايس مندوبة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهي الأقرب إلى المحافظين الجدد في قضايا حقوق الإنسان والأقليات، وكذلك تعيين لورانس سامرز رئيساً للمجلس الوطني الاقتصادي، وهو من أكثر المؤيدين للسوق الحرة المفتوحة، لا يشيران إلى تغيير فعلي بحجم الأزمات القائمة.

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Ahmed Rashid

Descent into Chaos: The United States and the Failure of Nation Building in Pakistan, Afghanistan, and Central Asia

New York: Viking, 2008. lviii, 484 p.

مؤلف هذا الكتاب خبير في الشؤون الباكستانية والأفغانية ودول آسيا الوسطى عامة، ويتابع الوضع في أفغانستان وباكستان منذ حقبة الجهاد ضد القوات السوفياتية، والتدخل الأمريكي في أفغانستان قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عبر تقديم الدعم لباكستان والمجاهدين الأفغان ضد القوات السوفياتية.

يرى المؤلف أنه بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان أهملت الولايات المتحدة الوضع في أفغانستان وأبدت اهتماماً قليلاً بباكستان. وقد دار بعد الحقبة السوفياتية صراع بين أمراء الحرب الأفغان انتهى بسيطرة حركة طالبان على السلطة.

وعقب هجمات «١١ أيلول/سبتمبر» شنّت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان (بعد اتهام بن لادن المتحالف مع طالبان بالوقوف وراء هذه الهجمات) وأطاحت بنظام طالبان، ونصّبت حامد كرزاي رئيساً مؤقتاً لأفغانستان. ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة حسمت من الجو الموقف في أفغانستان دون خسائر بشرية تذكر، وتركت الهجمات البرية لقوات قبائل التحالف الشمالي المناهض لطالبان. وقادت تجربة أفغانستان المحافظين الجدد في إدارة بوش إلى التفكير باستنساخ تجربة أفغانستان في العراق على الرغم من أنهم خططوا لغزو بغداد قبل الحرب على أفغانستان.

ومع اتجاه إدارة بوش إلى شن الحرب على العراق، تلاشى الاهتمام الأمريكي مجدداً بأفغانستان، حتى إن المبالغ القليلة نسبياً التي كان من المفترض أن ينفقها الأمريكيون على إعادة بناء البنى التحتية وإعادة بناء الدولة لم تنفق، لا بل أمعنت إدارة بوش بارتكاب الأخطاء، فواصلت اعتمادها على أمراء الحرب ودفع الأموال لهم بدلاً من بناء جيش أفغاني وطني وتدريبه. وكان ذلك على حساب الحكومة المركزية الممثلة بكرزاي الذي بقي عاجزاً عن مواجهة أمراء الحرب.

ووجد بن لادن، ومناصرو حركة طالبان، ومعظمهم من البشتون، ملاذاً آمناً في المناطق القبلية على الحدود مع باكستان، لكون سكان هذه المناطق من البشتون أيضاً. وتقع هذه المناطق عملياً ضمن «خط دوراند» وهي المنطقة المتنازع عليها بين أفغانستان وباكستان التي أقامها الاستعمار البريطاني والتي تعتبر امتداداً لبشتون أفغانستان. لذا ساعد سكان هذه المناطق حركة طالبان على إعادة بناء قوّتها، لا بل شاركوا في التوغلات التي شنّتها الحركة في الأراضي الأفغانية.

ولم يجد الرئيس الباكستاني برويز مشرف ما يستدعي الدخول في حرب مع طالبان بعد أن وجد ميلاً لدى كرزاي للتحالف مع الهند، ورأى أن الولايات المتحدة بشنّها الحرب على العراق لا تسعى إلى الاستقرار في المنطقة. كذلك انعكست العلاقات غير المريحة بين دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي السابق، وقوات الناتو في أفغانستان، على وضع هذه القوات، وفرضت الدول الأوروبية على قواتها العاملة في إطار الناتو قيوداً هدفت إلى تجنّب المواجهات البرية مع مقاتلي طالبان.

ويخلص المؤلف إلى أن إدارة بوش ارتكبت الأخطاء نفسها في أفغانستان والعراق، إذ لم تنشر قوات كافية في البلدين، ولم يكن لديها خطط لمرحلة ما بعد الحرب، وفشلت في بناء حكومة مركزية قوية في كلا البلدين. ومنذ عام ٢٠٠٣، تعيد حركة طالبان تنظيم صفوفها وتتوسع تدريجياً في الأراضي الأفغانية، فيما يدور الحديث عن «تمدد طالبان في باكستان». وربما باتت حركة طالبان الرقم الأصعب في المعادلة الأفغانية ـ الباكستانية ـ الأمريكية.

(٢)

Richard N. Haass

War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars

New York: Simon and Schuster, 2009. 352 p.

كيف يجب أن تصاغ السياسة الخارجية الأمريكية؟ ماذا يجب أن تحقق؟ وكيف يجب أن تنفّذ؟ هذه عينة من الأسئلة

التي ينطلق منها المؤلف ليأخذنا إلى أروقة البيت الأبيض حيث دارت مناقشات قرارَيْ شنّ حرب الخليج الأولى (عاصفة الصحراء) ١٩٩١، ثم غزو العراق ٢٠٠٣. وقد شارك المؤلّف في مناقشة قرارَيْ شنّ الحرب على العراق بوصفه عضواً في مجلس الأمن القومي خلال ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، ومدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في إدارة بوش الابن. ويهدف من خلال هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على أهم الأحداث المتعلقة بالحرب على العراق وغزوه ـ في إطار من السرد التاريخي والمذكرات ـ والدروس التي يمكن الإفادة منها لوضع سياسة خارجية ناجعة.

يعتبر المؤلف أن القرار الأمريكي بالحرب على العراق ١٩٩١ كان لأسباب اضطرارية، وقد فرضته الضرورة بعد اجتياح العراق للكويت، وحظي هذا القرار بدعم دولي واسع، ونُفّذ بطريقة ناجحة، وكانت أهداف الحرب متواضعة. أما قرار غزو العراق، فلم يكن اضطرارياً، وكانت توجد خيارات بديلة، ونفّذ بطريقة سيئة، كما واجه معارضة دولية واسعة.

يمكن القول إن المقارنة بين قرارَيْ حرب الخليج من حيث الشكل سليمة، وقد اعترف أكثر من مسؤول أمريكي، بمن فيهم الرئيس بوش الابن، بأخطاء غزو العراق، مشيراً إلى المعلومات الخاطئة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلاقة العراق بالإرهاب، وهذه من أبرز الشعارات التي رفعت لشنّ الحرب على العراق. مع ذلك، فإنه من حيث المضمون، لم يلامس الكتاب الوقائع التي تؤكد أن قرار الحرب على العراق متخذ قبل غزو العراق للكويت، وأن الدافع الرئيسي لغزو العراق كان النفط وتدمير قدرات العراق، بعيداً عن الشعارات التي رفعت وتبدلت، من إزالة أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب إلى نشر الديمقراطية وصولاً إلى تأمين الاستقرار وخفض منسوب العنف في العراق. وقد قدّم رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت الشكر لبوش الابن على إزالته الخطر العراقي عن إسرائيل، فيما تؤكد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، وكذلك اتفاقية الإطار الاستراتيجي، أن الموارد العراقية لم تكن خارج القرار الأمريكي بالغزو، على الرغم من محاولة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما طمأنة الشعب العراقي بأن بلاده ليست لها مطامع بالموارد العراقية. من هنا يمكن القول ـ وليس في ذلك شيء من «نظرية المؤامرة» ـ إن قيمة المذكرات ومصداقية الحديث عن حرب الخليج الأولى وغزو العراق، تبقى من المسائل المرتبطة بالدوافع الحقيقية وراء الحرب على العراق، وهو الأمر الذي نادراً ما تتناوله مذكرات المسؤولين الأمريكيين.

(٣)

Leslie H. Gelb

Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy

New York: Harper Collins, 2009. 352 p.

لا يمكن التفكير في وضع سياسة أمريكية خارجية ناجعة دون التفكير بعنصر القوة وكيفية استخدامها في القرن الحادي والعشرين. هذا ما يسعى مؤلف هذا الكتاب إلى إثباته، مستنداً إلى منطق مكيافيللي في العلاقات الدولية، ومحذراً من أن الولايات المتحدة، إذا ما تراجعت عن منطق القوة، فإنها تجازف بالعنصر الأساسي في أمنها

القومي. وبرأي المؤلف، إن الولايات المتحدة لم تدخل بعدُ عصر ما بعد أمريكا، فهي ما تزال الأقوى وفي قمة الهرم، ولكنها ليست القوة المهيمنة التي تستطيع فرض الأوامر على الآخرين. لذا عليها ألا تجازف بما لديها من قوة كأداة لممارسة الضغوط واستخدام سياسة العصا والجزرة. ويرى المؤلف أن اللجوء إلى القيم والإقناع والتفاهم مسائل قد تسبق التحرك الفعلي، لكنها مسائل غير حقيقية دون التزاوج بين السياسة الخارجية ومبدأ استخدام القوة.

يعيد المؤلّف قراءة السياسة الخارجية خلال العقود الخمسة الأخيرة بإخفاقاتها ونجاحاتها، في محاولة لتقديم قواعد عملية لاستخدام القوة من أجل تسوية المشاكل الدولية القائمة والحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة. ويخلص إلى أن القوة الأمريكية يجب أن تبنى على مبدأ «الاعتماد المتبادل»، بحيث لا تتناسى الولايات المتحدة أنه لا يمكن الاستغناء عنها بوصفها القوة القادرة على إحداث صدمة في البيئة الدولية المحيطة بالمشاكل القائمة، ولا تتناسى الدول الأخرى الأساسية أنها شريك لا يستغنى عنه لإنجاز عمل ما.

(٤)

Mahmood Mamdani

Savior and Survivors: Darfur, and the War on Terror

New York: Pantheon Books, 2009. 416 p.

بعيداً عن الجدل الذي تثيره التقارير حول ما إذا كانت أحداث دارفور ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية أم لا، أو تلك التقارير التي تسعى أساساً إلى تضخيم أرقام القتلى والنازحين بهدف إثبات حصول إبادة جماعية في دارفور، وتحميل القيادة في الخرطوم مسؤوليتها، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أزمة دارفور في إطار خلفيتها التاريخية والبيئية وأبعادها الإقليمية، وصولاً إلى المرحلة التي وضعت فيها الأزمة في إطار سياسات الحرب على الإرهاب.

يبحث المؤلف في النزاع الذي اندلع في دارفور، والذي اتخذ صفة الحرب الأهلية خلال الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٨٩ بين القبائل والفلاحين حول المراعي الخصبة، ويتناول دور المسؤولين البريطانيين خلال حقبة الاستعمار في وضع التقسيمات القبلية في دارفور، بين قبائل أصيلة وأخرى مستوطنة، ليشير إلى التأثير السلبي لهذه التقسيمات في النزاع. ويتناول مرحلة التسعينيات التي تجدد خلالها النزاع بعدما حاولت الحكومة السودانية تسوية مشكلة ملكية الأراضي دون جدوى، ليصل إلى عام ٢٠٠٣ حين احتدم النزاع في دارفور وأقدمت أحزاب المعارضة على تشجيع التمرد، وتدخلت الحكومة السودانية بعنف ضد المتمردين. ويرى المؤلف أن الأحداث التي كانت تدور في دارفور لم تكن منفصلة عما كان يجري في تشاد خلال عشرين عاماً من الحرب الأهلية والحرب الباردة، إذ كانت المواجهة على أشدّها بين ليبيا المدعومة من السوفيات والتحالف الذي كان قائماً بين إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وفرنسا وإسرائيل.

أما في عام ٢٠٠٣، فقد تدخلت القوى الغربية لتنظر إلى نزاع دارفور كجزء من الحرب على الإرهاب. ويرى المؤلف أن هذه القوى سعت إلى التدخل العسكري تحت شعار «التدخل الإنساني» وإنقاذ دارفور. وعملت هذه القوى على إخفاء أسباب الأزمة،

لأن الأولية هي للتدخل العسكري حتى دون فهم هذه الأسباب. من هنا يشير المؤلف إلى مخاطر التدخل العسكري الغربي تحت شعار «معاقبة المسؤولين عن القتل عام ٢٠٠٣»، ويؤكد أن تسوية الأزمة تتطلب حلاً سياسياً يتضمن إصلاح الأراضي في دارفور وإجراء إصلاحات سياسية في السودان.

(٥)

Bruce Jones, Carlos Pascual and Stephen John Stedman

Power and Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threat

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009. xxii, 360 p.

تستند الفرضية الرئيسية في هذا الكتاب إلى أن نظام الأمن العالمي في مأزق جدي، فالمؤسسات الدولية التي أقامتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لحفظ الأمن العالمي باتت بالية، ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات الأمنية القائمة عبر الحدود والإرهاب والانتشار النووي وتزايد عدد الدول الفاشلة والنزاعات الأهلية وتغيرات المناخ وانتشار الوباء. وبات من الصعوبة بمكان مواجهة هذه الأزمات من قِبَل أي دولة منفردة مهما علا شأنها. لذا، فإن إحياء المؤسسات الدولية والتعاون من أجل الحفاظ على الأمن العالمي، باتا يتطلبان مقاربة جديدة على أساس تطوير مفهوم السيادة الوطنية الذي ساد في القرن العشرين، ليتحول إلى مفهوم «السيادة المسؤولة»، ما يعني أن الدول تصبح مسؤولة ليس فقط عن حماية شعوبها، بل تتعاون مع الدول الأخرى عبر الحدود لحماية الموارد المشتركة والتهديدات العالمية.

وبرأي مؤلفي الكتاب، تتطلب التحديات المقبلة وجود قيادة أمريكية ملتزمة بقيادة نظام دولي من أجل الأمن والاستقرار على أسس عديدة، من بينها: إجراء إصلاحات في مجلس الأمن لضم أعضاء جدد لا يتمتعون بحق الفيتو، على أن يصبحوا أعضاء دائمين مع الوقت؛ وهذا الاقتراح من أجل التزاوج بين ما هو محق وما يمكن عمله. كما تتطلب مواجهة الأخطار التمييز بين العمل العسكري الاستباقي أو الوقائي ومنع استخدام القوة، بحيث يمكن وضع العمل الوقائي تحت بند ميثاق الأمم المتحدة الرقم ٤١، على أن يتم البحث في تحديد الخطر الداهم أو الخطر الذي يمكن إثباته بالدليل. يضاف إلى ذلك وضع أجندة واضحة لمواجهة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وعدم التصرف بتفرد، والإجابة بوضوح عن تساؤل مشروع حول ما إذا كان الاحتلال العسكري لبلد ما يولّد الإرهاب، وذلك دون اللجوء إلى استخدام لغتين ومعنيين في الإجابة كما يفعل النقاد الأمريكيون.

ما يعرضه الكتاب من مقترحات مثير للنقاش والاهتمام، لكن هناك إصراراً على دور قيادي للولايات المتحدة كشرط لنجاح النظام الدولي في مواجهة الأخطار، في حين أن المطلوب عدم التفرد، وأي تجاهل للدور الأوروبي والقوى الآسيوية الصاعدة يعني بقاء الهيمنة والتفرد. وربما لا يغفل مؤلفو الكتاب أن الانتهاكات الأمريكية والإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي والإنساني دون رقيب أو حسيب وتطويع مؤسسات الأمم المتحدة لخدمة المصالح الأمريكية واستخدام المعايير المزدوجة وغياب العدالة، أفقد هذه المؤسسات كل ما كان يفترض أن تتمتع به من شرعية ومصداقية لدى الشعوب.

ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

(١)

Reid Smith,

«Iraqi Provincial Election Report,»

Foreign Policy Research Institute (FPRI) (February 2009).

يعتبر هذا التقرير أن تراجع مستوى العنف الذي تحقق في العراق سمح بإجراء انتخابات لمجالس المحافظات برعاية عراقية تشير إلى اتجاه العراقيين إلى إدارة شؤونهم. ويختار العراقيون في هذه الانتخابات ممثليهم المحليين الذين يختارون بدورهم حكام المحافظات، الذين يتمتعون بسلطات مناطقية لها تأثيرها في تعيين وصرف عناصر وكوادر الشرطة. وقد استثنيت محافظات إقليم كردستان وكركوك من الانتخابات، بانتظار صدور مرسوم من بغداد، وتسوية موضوع كركوك والعلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان وقانون النفط. وتنافس ١٤٥٠٠ مرشح على ٤٤٠ مقعداً في مجالس المحافظات، وتركز اهتمام الناخبين على سوء خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والغذاء وغيرها من الخدمات التي أعرب الناخبون عن عدم رضاهم عنها.

ويرى التقرير أن الانتخابات تحولت إلى استفتاء على رئيس الوزراء نوري المالكي الذي زادت شعبيته وبدأ يهدد الحلفاء الذين دعموه للوصول إلى السلطة، وأبرزهم التيار الصدري الذي انسحب من التحالف مع المالكي أواخر عام ٢٠٠٦، والمجلس الأعلى الإسلامي في العراق الذي أقدم مؤخراً على إنهاء التحالف مع حزب الدعوة؛ حزب المالكي. وقد تمكن المالكي بلائحته ـ ائتلاف دولة القانون ـ من التقدم على منافسيه من الأحزاب الشيعية في بغداد والبصرة والمحافظات الجنوبية بعد أن رفع شعار الوحدة الوطنية وتعزيز الأمن، بعيداً عن الشعارات الطائفية مشاريع إقامة الأقاليم الفدرالية. ومن نتائج الانتخابات أيضاً تمكّن العرب السنّة الذين قاطعوا الانتخابات عام ٢٠٠٥ من إعادة التوازن في محافظة نينوى وعاصمتها الموصل، حيث تقدمت «لائحة الحدباء» على قائمة الأكراد (نينوى المتآخية)، وحلّت في المرتبة الأولى. وفي الأنبار اختار العرب السنّة بين «تحالف صحوة العراق» والحزب الإسلامي العراقي (وجبهة الحوار الوطني العراقية).

في كل الأحوال ينظر التقرير إلى معنى ظهور المالكي كرجل قوي ليربط ذلك بالاستفتاء على المعاهدة الأمنية لتنظيم وجود القوات الأمريكية في العراق (صوفا) في تموز/يوليو المقبل، التي جاءت الولايات المتحدة من أجلها إلى العراق، والتي صوّت عليها البرلمان بأغلبية بسيطة ـ ١٤٩ من أصل ٢٧٥ ـ معظمهم من حزب المالكي (حزب الدعوة)، والمجلس الأعلى الإسلامي، والحزبين الكرديين. ويعتبر التقرير أن تضمين المعاهدة الأمنية بنداً يحظّر استخدام الأراضي العراقية من قبل الأمريكيين لمهاجمة جيران العراق سمح لإيران باتخاذ موقف في منتصف الطريق من المعاهدة، وأن ظهور المالكي كرجل قوي في الانتخابات يحظى بثقة شعبية من شأنه أن يساعده على تمرير الاستفتاء والتوقيع على المعاهدة.

(٢)

International Crisis Group [ICG],
«Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps,»
Middle East Report, no. 84 (19 February 2009).

اختارت المجموعة الدولية للأزمات في إطار تتبعها الأوضاع في الشرق الأوسط موضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان، لتقدم تقريراً يرصد تطور العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية وتداخل العامل الفلسطيني في النزاعات الأهلية، من عام ١٩٧٥ إلى الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢، وصولاً إلى انسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥، والحرب في مخيّم نهر البارد في شمال لبنان عام ٢٠٠٧. ويشير التقرير إلى أن العامل الفلسطيني في لبنان غالباً ما وُظّف، وما يزال، في إطار التوازن الطائفي وإثارة موضوع التوطين، فيما بقيت المخيمات الفلسطينية تفتقر إلى أبسط حقوق الإنسان والخدمات الأساسية. وقد سعت القيادات اللبنانية من خلال «الحوار الوطني» إلى معالجة موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وضبط السلاح داخل المخيمات بالتنسيق مع القوى الأمنية اللبنانية ووضع برامج لتحسين أوضاع سكان المخيمات الإنسانية، وإعادة إعمار مخيم نهر البارد. ويؤكد هذا التقرير أهمية تنشيط الحوار لمعالجة وضع المخيمات، مقدماً عدداً من التوصيات، من بينها:

ـ أن تقوم الحكومة اللبنانية والبرلمان بتقديم تعريف واضح للتوطين، بحصره في الحصول على الجنسية وحق التصويت، على أن يحظى الفلسطينيون بكافة الحقوق الأساسية بما في ذلك حق العمل والتملك.

ـ أن يبدأ المسؤولون اللبنانيون والسوريون المفاوضات من أجل تفكيك سلاح المنظمات الفلسطينية خارج المخيمات.

ـ أن تعمل الحكومة اللبنانية على تنشيط لجنة الحوار اللبنانية ـ الفلسطينية المعنية بتحسين الظروف المعيشية في المخيمات، ومعالجة موضوع السلاح خارج المخيمات وضبطه داخلها، وذلك من خلال العمل على زيادة موارد اللجنة المالية والبشرية.

ـ أن تحدد الحكومة القواعد التي تنظم العلاقة بين القوى الأمنية اللبنانية وسكان المخيمات، بحيث يعاقب كل من يسعى إلى انتهاكها من الطرفين.

ـ أن يتم إشراك الفصائل الفلسطينية وسكان مخيم نهر البارد في القرارات المتعلقة بإعادة بناء المخيم.

ـ أن يتم إصلاح منظمة الكفاح المسلّح المسؤولة عن النظام والأمن داخل المخيمات، بحيث يتم توسيعها لتضم ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية، مع تفعيل التنسيق الأمني مع قوى الأمن اللبنانية.

ويدعو التقرير الأقطار العربية والدول المانحة التي تعهدت تقديم المساعدات لإعادة إعمار مخيم البارد إلى زيادة مساهماتها لدعم مشاريع الأونروا المعنية بإعادة الإعمار.

(٣)

Stephanie Hanson,
«Sudan's Fractured Internal Politics,»
Council on Foreign Relations (CFR) (Updated 4 March 2009).

يرى هذا التقرير أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش أبدت في السنوات

الأربع الأخيرة اهتماماً بأزمة دارفور غرب السودان، لكنها تعاملت معها بشكل منفصل عن أزمة الجنوب، في حين يرى الخبراء أن أي سياسة تجاه السودان يجب أن تأخذ في الاعتبار الوضع السياسي الداخلي في البلاد والعلاقة بين الحكومة المركزية في الخرطوم والأطراف. ومن هذا المنظور يعتبر التقرير أن السودان يعاني منذ استقلاله ١٩٥٦ حروباً ونزاعات بين السلطة المركزية والأطراف على تقاسم السلطة وتنظيمها وتوزيع الموارد، من جنوب السودان ودارفور إلى شرق السودان، ناهيك عن الصراع على السلطة في الخرطوم.

لقد دخل جنوب السودان الذي يحتوي على ٨٥ بالمئة من النفط السوداني في قتال من أجل الانفصال خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢، ثم تجدد القتال تحت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٥. وأنهت اتفاقية السلام الشاملة الحرب بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥، على أساس تنظيم تقاسم الموارد ومنح الجنوب السوداني حكماً ذاتياً لفترة ست سنوات تجري خلالها انتخابات عامة ويليها استفتاء على الاستقلال أو البقاء في إطار الدولة المركزية. لكن التأخير في إجراء الإحصاء السكاني الذي كان من المفترض أن يصدر في تموز/يوليو ٢٠٠٧، ولم يصدر حتى تاريخه، وإهمال تنفيذ بنود الاتفاقية المادية من قبل الدول المانحة ـ إذ لم يصرف أكثر من ٣٠٠ مليون دولار على المشاريع في جنوب السودان من أصل تعهدات بنحو ١,٤ مليار دولار ـ إضافة إلى الاشتباكات الأخيرة في جنوب السودان، من الأمور التي تضع علامات استفهام حول ما يمكن إنجازه من اتفاقية السلام الشاملة قبل موعد الاستفتاء على الاستقلال في الجنوب عام ٢٠١١، والتي تهدد بتجدد القتال بين الشمال والجنوب.

وقد أنشئت بموجب اتفاقية السلام ولاية جنوب كردفان التي شكّلت ساحة للحرب بين الشمال والجنوب، وهي تضم أراضي زراعية خصبة واحتياطات مؤكدة من النفط، لكنها من أفقر ولايات السودان. ويهدد إهمال تنفيذ البروتوكول الخاص بالولاية بعدم الاستقرار فيها.

وفي شرق السودان، اندلع قتال عام ٢٠٠٥ بين متمردي «الجبهة الشرقية» والقوات الحكومية، وتلقى المتمردون دعماً من جنوب السودان ومتمردي دارفور. وتوصلت الجبهة الشرقية والحكومة إلى اتفاق على تقاسم السلطة عام ٢٠٠٦، لكن التقارير تشير إلى تأخير في تنفيذ بنود الاتفاق.

أما في دارفور، فقد قام المتمردون بانتفاضة عام ٢٠٠٣ مطالبين بإصلاح البنية التحتية في المنطقة وتمثيل متساو في السلطة، فأرسلت الحكومة جيشها الشعبي المعروف بـ «الجنجويد» لقمع التمرد. وتتحدث التقارير عن مقتل ٢٠٠ ألف شخص وتهجير نحو مليونين داخل دارفور (وتنفي الحكومة صحة هذه التقارير). وفي عام ٢٠٠٦، تم التوصل إلى اتفاق لنشر قوة حفظ سلام مشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لكن هذه القوة الهجينة لم تنتشر سوى جزئياً وما تزال غير قادرة على حفظ السلام.

في ضوء ما تقدم تنقسم آراء الخبراء حول سبل التفتيش عن الاستقرار في السودان، فيحمّل بعضهم الحكومة السودانية مسؤولية الأزمات، ويعتبر أن من

خلال الإجراءات التأديبية فقط يمكن إجبار الحزب الحاكم في السودان على تغيير سلوكه. وتضع حالياً إدارة أوباما على الطاولة توصية بفرض حظر جوي على دارفور واتخاذ عقوبات بحق المسؤولين السودانيين وتوسيع حظر الأسلحة على السودان. وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن هذه الإجراءات هي من ضمن الخيارات التي يمكن أن تعتمد. ويعتقد هؤلاء الخبراء أن صدور مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية تشغل حالياً القيادة السودانية أكثر من أي شيء آخر، لا بل تشكل أكبر تهديد يواجهه المسؤولون في الخرطوم حتى الآن، ويذهب هؤلاء إلى اعتبار مذكرة المحكمة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى القيادة السودانية.

لكن خبراء آخرين يعتقدون أن الولايات المتحدة لا يمكنها فعل الكثير للتأثير في الوضع السوداني ما دامت القيادة السودانية تحظى بدعم صيني وروسي في مجلس الأمن. كما أن الحزب الحاكم، على الرغم مما أصابه من تراجع، ما يزال قوياً، وسيدافع عن بقائه في السلطة دون هوادة، وأي تسوية لا تضمن دوره في السلطة ستؤدي إلى النزاع وعدم الاستقرار لا محالة. لذا يرى هؤلاء أن اتفاقية السلام التي أنهت الحرب في الجنوب يمكن تنقيحها وتعميمها لتشمل كل الأطراف، إذ إن الحل يبقى سياسياً من خلال معالجة المشاكل القائمة، وأبرزها مشاركة الأطراف في ثروات البلاد. وقد أدت اتفاقية السلام على سبيل المثال، إلى زيادة حصة الجنوب من العائدات النفطية من ٨ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ بالمئة عام ٢٠٠٧. كما تدعو اتفاقية السلام إلى إنشاء لجنة وطنية لتسوية موضوع الأنظمة القانونية المتعددة لملكية الأراضي التي تؤجر في بعض الولايات كأراض عشائرية أو قبلية، في حين أن أساس الملكية في بعض الولايات الأخرى هو السوق. ويبقى حل مشكلة ملكية الأراضي في دارفور من المسائل الأساسية لتسوية النزاع. ويرى التقرير أن على الولايات المتحدة أن تراقب اتفاقية السلام، وتمويل الدراسات لفهم سياسات ملكية الأراضي في السودان والتخطيط لاحتمال قيام جنوب سوداني مستقل.

(٤)

Fredric C. Hof,
«Mapping Peace between Syria and Israel,»
United States Institute of Peace, Special Report, no. 219 (March 2009).

ينطلق هذا التقرير من فرضية مفادها أن المفاوضات (غير المباشرة) بين سورية وإسرائيل، بواسطة تركيا، أنعشت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية على الرغم من توقف هذه المفاوضات عقب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ويرى التقرير أن عملية السلام على المسار السوري ـ الإسرائيلي قد تسهل المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

يعرض التقرير للحد الأدنى من المطالب السورية في عملية السلام وهو استعادة مرتفعات هضبة الجولان والمناطق الصغيرة في وادي نهر الأردن التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما يعني انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الرابع من

حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعودة سورية إلى شاطئ بحيرة طبرية. ويعتبر التقرير أن طبرية والمناطق الصغيرة المحيطة بها تشكل الخزان المائي والحيوي لإسرائيل، فيما تقل أهمية هذه المناطق بالنسبة إلى سورية. وتعرب إسرائيل عن قلقها من عودة سورية إلى الشط الشرقي للبحيرة.

أما الحد الأدنى الذي تطالب به إسرائيل، فيرتبط بإعادة توجيه الاستراتيجية السورية بما يؤدي إلى إبعاد دمشق عن إيران وحزب الله والمنظمات الفلسطينية، وخصوصاً حماس. وترفض سورية هذا الجدل حول قطع العلاقات مع هؤلاء، لتشير إلى أن الرعاية الأمريكية لمحادثات السلام قد ينتج منها تفاعلات سورية إسرائيلية مباشرة، ويأتي تحسين العلاقات الأمريكية السورية كناتج طبيعي لعملية السلام.

ويعتبر التقرير أنه إذا توصل الجانبان الإسرائيلي والسوري إلى اتفاق على القضايا الثنائية مثل الحدود والمياه والحدود الآمنة وتطبيع العلاقات، يمكنهما التوقيع على معاهدة سلام تسمح لكل طرف بأن يكون لديه الوقت الكافي لاختبار نوايا الطرف الآخر والحكم على أدائه باعتبار أن الانسحاب الإسرائيلي قد يستغرق بضع سنوات.

ولكي تتم تسوية موضوع المياه المثير للمخاوف الإسرائيلية ـ بحسب التقرير ـ يعتبر التقرير أن أي حكومة إسرائيلية لن تكون قادرة على حشد التأييد في الكنيست الإسرائيلي للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيو وعودة سورية إلى شاطئ طبرية. ويقترح التقرير في هذا السياق أن تأخذ سورية المبادرة بإقامة محميات طبيعية ومنتزهات في مناطق الجولان المحيطة بطبرية ووادي نهر الأردن تساعد على حماية مصادر المياه وتكون تحت السيادة السورية، على أن تكون هذه المحميات مفتوحة أمام المدنيين الإسرائيليين.

ويشير التقرير إلى أن مثل هذه المقترحات نوقشت في مفاوضات سورية ـ إسرائيلية سابقة، وهي تتمحور حول موضوع المياه على أساس تسهيل إسرائيل وصول سورية إلى الأراضي المحتلة مقابل تسهيل سورية وصول إسرائيل إلى المياه.

(٥)

Mohammad Yaghi,
«Palestinian Perspectives on a Unity Government,»
Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 1487 (11 March 2009).

بدأت حركتا حماس وفتح جولة جديدة من الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة بهدف الوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة تنظيم قوات الأمن الفلسطينية وإجراء انتخابات (رئاسية وتشريعية). وعلى الرغم من أن للجانبين حوافز للمصالحة، فإن خلافات أساسية قد تحول دون وصولهما إلى اتفاق سياسي شامل، مع احتمال أن تؤدي نتائج الحوار إلى تسوية مؤقتة تهدف إلى إعادة بناء غزة. من هنا يسعى هذا البحث إلى استكشاف التوقعات بشأن الحوار الفلسطيني في ضوء حوافز الجانبين (فتح وحماس) للحوار والمخاطر المحيطة به.

يرى المؤلف أنه على الرغم من أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تجنّب

الحوار من أجل حكومة وحدة وطنية منذ سيطرة حماس على قطاع غزة العام ٢٠٠٧، فإن عوامل ثلاثة تدفعه حالياً إلى المصالحة، **أولها** أن علاقة عباس مع مصر (راعية الحوار) نمت وتطورت بعد سيطرة حماس على القطاع، إذ رفضت القاهرة الاعتراف بسلطة حماس، كما رفضت فتح معبر رفح وأصرت على التمسك بشرعية السلطة الفلسطينية على الرغم من انتهاء ولاية عباس الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الأمر الذي يضع عباس في موقف يصعب معه رفض المبادرة المصرية للحوار. إضافة إلى ذلك، يعتقد عباس أن مصر ـ بخلاف وساطاتها السابقة ـ عازمة على الضغط على حماس من أجل القبول بالمساومة.

و**ثاني** العوامل التي تدفع فتح وعباس إلى الحوار، ضرورة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني مع توقع قيام حكومة إسرائيلية يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو. ويعتقد عباس أن عملية السلام وصلت إلى مأزق، وهو يواجه دعوات فلسطينية متصاعدة لوقف المفاوضات مع إسرائيل طالما أن النشاط الاستيطاني مستمر. وفي رأي عباس، إن وجود حكومة وحدة فلسطينية تحظى بدعم من البلدان العربية والمجتمع الدولي يساعد على إبقاء عملية السلام حية.

أما العامل **الثالث** الذي يشجع عباس على الحوار، فيأتي من داخل حركة فتح، إذ إن أكثر من قيادي في الحركة ـ أحمد قريع ومروان البرغوثي على سبيل المثال ـ يعتقد أن سلوك عباس خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة أصاب حركة فتح بالأذى وتسبب بتراجع شعبيتها، ولذا فإن تخفيف الشروط للحوار مع حماس قد يرفع من شعبية الحركة ويسمح لها بإلقاء اللوم على حماس إذا ما فشل الحوار. إضافة على ذلك، إن من شأن المصالحة مع حماس أن تنهي حملة حماس المنظمة ضد عناصر فتح ومؤسساتها في غزة. كما يسمح الاتفاق مع حماس لعباس بأن يمدد فترة رئاسته ويكسب شرعية أوسع بين الفلسطينيين.

وبالنسبة إلى الحوافز التي تشجع حماس على الحوار، فتتضمن أولوية إعادة بناء غزة، إضافة إلى أن الاتفاق مع فتح من شأنه أن يوقف حملة السلطة الفلسطينية ضد عناصر حماس ومؤسساتها الخيرية في الضفة الغربية وإطلاق سراح نحو ٤٠٠ عنصر من عناصرها في سجون السلطة. لقد أوجد الحصار الاقتصادي الطويل على غزة، ومن ثم تدميرها، بيئة من الصعوبة بمكان المحافظة على استمرار الدعم الشعبي (لحماس) في ظلها. وترى حماس أن استمرار إغلاق المعابر يعيق جهود تخصيص ٢,٨ مليار دولار لإعادة الإعمار، والاتفاق مع السلطة من شأنه أن يؤمن تدفق الأموال إلى القطاع ويعطيها دوراً إدارياً على معبر رفح. ويبدو أن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط قَبِل بهذا الترتيب عندما أعلن أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تتجاهل القوة الموجودة على الأرض (حماس) عندما يفتح معبر رفح. وتدرك حماس أن الأموال العربية المخصصة لإعادة الإعمار لن تسلّم إلى حماس أو فتح، بل تقرر أن تعهد إلى لجنة مستقلة تابعة للجامعة العربية في توجه يرمي إلى إعادة الوحدة الفلسطينية.

في ضوء هذه الحوافز لدى الجانبين، تسعى حماس وفتح إلى تسوية ثلاث مسائل

أساسية على الرغم من فشلهما في تنفيذ اتفاق بناء الثقة الذي تم التوصل إليه في ٢٧ شباط/فبراير الماضي لإطلاق سراح المعتقلين ووقف الحملات والتحريض. وهذه المسائل:

أولاً، الحكومة: إذ يؤكد عباس أن موافقته على حكومة الوحدة مشروطة بموافقة حماس على كل التزامات منظمة التحرير، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل ومبدأ «حل الدولتين»؛ وهو يفضل حكومة من المستقلين تقبل بهذه الشروط. من ناحيتها، تشدد حماس على أنها مع حكومة وحدة وطنية تحمي المقاومة والثوابت الوطنية الفلسطينية، وأن أي حكومة من المستقلين ستبقى ضعيفة وغير فاعلة. كما تؤكد حماس أنها قبلت بدولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧، لكنها لم تقبل بحل على أساس مبدأ الدولتين.

ثانياً، قوى الأمن: يريد عباس أن تعود قواته إلى قطاع غزة، وتوسيع برنامج إصلاح قوات الأمن الذي يشرف عليه منسق الأمن الأمريكي كيث دايتون ليشمل غزة. أما حماس فترفض ذلك، وتسعى إلى خطة للإصلاح تعيد تنظيم قوات الأمن وتحديد مهامها لتضم المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل.

ثالثاً، إصلاح منظمة التحرير: تقع هذه المسألة ضمن أولويات حماس، وقد فوضت من قياديها موسى أبو مرزوق ومحمود الزهار لتمثيلها في اللجنة المشتركة المكلفة دراسة إصلاح المنظمة، فيما خفّضت فتح مستوى تمثيلها في اللجنة لتشير إلى أنها ليست في عجلة من أمرها لإصلاح المنظمة.

من هنا يخلص البحث إلى أن التدخل العربي لتسوية الخلافات والضغط على حماس يمكن أن يؤديا إلى حكومة مؤقتة لتسهيل إعادة الإعمار في غزة والتعاطي مع تحديات حكومة نتنياهو المقبلة. أما بعد ذلك، فإن ما يفرق حماس عن فتح سيبقى قائماً. وتعتمد مدة الاتفاق بين حماس وفتح في النهاية على رد الفعل الأمريكي ـ الإسرائيلي، إذ على عباس أن يوازي بين حوافز الحوار ومخاطر تقلص المساعدات إلى الضفة الغربية وتراجع الروابط الأمنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، التي قد لا تجد في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ما يخدم مصالحها، ويمكن بالتالي أن تقوّض تشكيلها أو تحد من تأثيرها. كما أن الولايات المتحدة بلسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون قد أكدت أنه بغض النظر عن نتائج الحوار الفلسطيني في القاهرة، فإن شروط اللجنة الرباعية للسلام تبقى كما هي (أي أن المطلوب من حماس الاعتراف بإسرائيل). وفي كل الأحوال، إذا بقيت المعابر مغلقة، ووجدت حماس أن برامج إعادة إعمار غزة متعثرة، فلن يكون لديها أي حافز للالتزام باتفاقية مع فتح أو السلطة الفلسطينية □

تقرير عن:
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الكويت، ١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

مصطفى العبد الله الكفري(*)

كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

تؤكد الظروف والأحداث العالمية أهمية قيام تكتل اقتصادي عربي فعّال مبني على أسس اقتصادية سليمة، وتعود آثاره النافعة على جميع الأقطار العربية، ويقي الأمة العربية شرور الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدولية.

بناءً على التوصية الصادرة عن مؤتمر القمة العربي التاسع عشر، والمتضمّنة الدعوة إلى عقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الأقطار العربية، انعقدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دولة الكويت يومي ١٩ و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكانت القمة قد أكدت الصلات الوثيقة التي تربط بين الأقطار العربية، وضرورة العمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي تنموي عربي عصري وجديد، التزاماً بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية، وما أُبرِم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق، وما اعتمد من استراتيجيات. كما أكدت العلاقة الوثيقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

«إننا جميعاً نتطلع إلى هذه القمة كفاتحة خير في نهج جديد ومنظَّم في العمل العربي المشترك، آملين أن تنصب فيها جهودنا المخلصة على مراجعة القضايا والتحديات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تواجه دولنا وشعوبنا العربية، عاقدين العزم بإذن الله على تحقيق ما تصبو إليه من مشاريع وبرامج تنموية استراتيجية غايتها الارتقاء بمستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل المنتجة لشعوبنا والنهوض بالأداء الاقتصادي لدولنا كي تلحق بالركب العالمي»(١).

تبدو أهمية القمة العربية الاقتصادية

(*) البريد الإلكتروني: alkafry@scs-net.org.

(١) من كلمة سمو الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت في افتتاح القمة.

والتنموية والاجتماعية من خلال انعقادها في أثناء العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة، وكذلك انعقادها في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتشائمة (الأزمة المالية العالمية). ولأول مرة في تاريخ القمم العربية ينعقد مؤتمر قمة عربية مخصص للشؤون الاقتصادية. وتضمّن جدول أعمال القمة عدة بنود أهمها:

ـ العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة، وبحث جميع الجوانب المرتبطة بهذا العدوان على قطاع غزة وتداعياته وسبل وقفه، وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. كما تتضمن مشاريع القرارات إعادة إعمار قطاع غزة، والأوضاع الصحية للقطاع.

ـ الأزمة المالية العالمية، وتداعياتها على الاقتصادات العربية.

ـ مشروع الربط الكهربائي العربي.

ـ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

ـ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

ـ الاتحاد الجمركي.

ـ الأمن المائي.

ـ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل، والحد من البطالة في الأقطار العربية، والحد من الفقر.

ـ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية الحالية.

ـ تطوير التعليم.

ـ تحسين مستوى الرعاية الصحية.

ـ دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك.

ـ التحضير للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة.

أكدت القمة أن المواطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمنه وسلامه الاجتماعي وأمن الأقطار العربية وسلامتها واستقلالها. «فالعالم العربي لا يزال يواجه تحديات تنموية صعبة يتجلى تشابكها وتفاعلها في ظواهر كثيرة وخطيرة أهمها تفاقم معدلات البطالة والفقر وتفاوت الدخل، وعجز الخدمات الأساسية عن مجاراة تزايد السكان، وهشاشة الأمن المائي والغذائي، وإخفاق العملية التعليمية في التوافق مع احتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة. وقد أعرب القطاع الخاص العربي، في مؤتمره، عن قناعته المطلقة بأن التكامل الاقتصادي العربي، متمثلاً في السوق العربية المشتركة، هو شرط لازم وحاسم، ليس فقط لمواجهة هذه التحديات الهيكلية الأساسية على الصعيد القومي، بل لمعالجة إفرازاتها وتداعياتها على المستوى القطري أيضاً، كضعف الإنتاجية، وضيق السوق، وعجز موازين التجارة والمدفوعات، وارتفاع درجة التبعية والانكشاف»[٢].

ومن أهم التحديات التي تواجه الأقطار العربية:

أ ـ على المستوى المحلي

ـ الفقر والبطالة.

ـ ضعف مستوى المعيشة.

(٢) من كلمة علي محمد ثنيان الغانم، رئيس غرفة تجارة الكويت في حفل افتتاح القمة.

ـ تدني معدلات التجارة والاستثمارات البينية.

ـ هجرة الأموال والكفاءات العربية إلى الخارج.

ـ ضعف البنية التحتية ومستوى التعليم.

ـ عدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية.

إضافة إلى مشكلات الأمن الغذائي والأمن المائي والتغير المناخي، وقضايا الطاقة وعدم الاستخدام الأمثل للموارد.

ب ـ على المستوى الدولي

ـ الأزمة المالية العالمية وتشعباتها.

ـ اضطراب الأسواق المالية العالمية.

ـ خطر الركود والانكماش الاقتصاديين وتأثيراتهما السلبية في عملية التنمية.

وتم تحديد الإطار العام لهذه القمة ليشمل تشجيع القطاع الخاص باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، والتدقيق في اختيار المشاريع الاقتصادية والتنموية المطلوبة ليكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي، وبحيث تكوّن مشاريع تعزز التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، والاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعطاء الأولوية للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، مع مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشاريع قبل أن تؤتي ثمارها، وصياغة برامج خاصة لبعض الأقطار العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها.

إعلان الكويت للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

انطلاقاً مما تقدم، اتفق القادة العرب في إعلان الكويت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على أهمية التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ومواجهة الأزمة المالية العالمية، وأهمية التنمية الزراعية والأمن الغذائي والأمن المائي والتنمية الصناعية في الأقطار العربية، وضرورة زيادة حجم التجارة بين الأقطار العربية، وتشجيع الاستثمارات البينية، وتعزيز التمويل والمؤسسات المالية العربية، ومتابعة التنمية البشرية، وتطوير التعليم والبحث العلمي، ورفع مستوى الخدمات الصحية، وتأمين السكن الكريم للمواطن في الأقطار العربية، والحد من البطالة وهجرة الكفاءات العربية، والتعاون في مجال الطاقة والاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الأقطار العربية، وتدعيم سياسات التنمية السياحية، والاهتمام بالملكية الفكرية وحماية البيئة، والنهوض بدور القطاع الخاص في عملية التنمية، وتمكين المرأة والنهوض بالشباب العربي، وتوفير البيانات الإحصائية، وتدعيم جامعة الدول العربية.

وقرر قادة الأقطار العربية الموافقة على برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت، وتنفيذ ما ورد في **إعلان الكويت للقمة الاقتصادية** وملاحقه المتضمنة:

١ ـ إعادة إعمار قطاع غزة

أقرت القمة أن تتم إعادة إعمار غزة وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني، والاستمرار في تقديم

المساعدات الإنسانية والإغاثة إلى أهالي قطاع غزة، وتقديم الدعم المالي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الصحية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع.

٢ ـ التكامل الاقتصادي العربي

أُقر إعلان إقامة الاتحاد الجمركي العربي بدءاً من عام ٢٠١٠، والانتهاء من استكمال كافة متطلبات التطبيق الكامل عام ٢٠١٥، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك، وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، أي ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره هدفاً أساسياً تسعى الأقطار العربية كافة إلى تحقيقه، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك لتحقيق التنمية في الأقطار العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية. إن «التكامل الاقتصادي في ما بيننا من شأنه أن يخفف الخسائر، ويؤمن الحماية في ظل أية أزمة عالمية أو إقليمية قد تظهر مستقبلاً، ويزيد من قدراتنا في ظل منافسة عالمية شديدة في مختلف الظروف، ويعيد توجيه الاستثمارات العربية إلى بيئتها الطبيعية، ويحقق التنمية بمفهومها الشامل»[٣].

٣ ـ مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

تقوم المؤسسات المالية الوطنية من أجل ذلك باتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الأقطار العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وقيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الأقطار العربية، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية، وزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي.

٤ ـ التنمية الزراعية والأمن الغذائي والأمن المائي

تم توجيه الدعوة إلى العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض عام ٢٠٠٧، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي، مع إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ودعوة حكومات الأقطار العربية المستفيدة من مكونات المشروع إلى منح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج، ودعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ وتشغيل المشاريع المكونة للبرنامج.

وطُلب وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية، وإقامة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية. ويدعو المشروع

(٣) من كلمة الرئيس السوري بشار الأسد في حفل افتتاح القمة كرئيس للدورة الحالية للقمة العربية.

صناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.

٥ ـ التنمية الصناعية

إن تطوير القطاع الصناعي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية للتنمية الصناعية، وتشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشاريع الصناعية المشتركة، والاستفادة من تنوع المزايا النسبية بين الأقطار العربية، مع ضرورة تنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية، والإسراع في تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها في قمة الجزائر عام ٢٠٠٥.

٦ ـ التجارة بين الأقطار العربية

التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي ما زالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام ٢٠١٠، تمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام ٢٠١٥، كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام ٢٠٢٠، وتسريع تحرير تجارة الخدمات بين الأقطار العربية.

٧ ـ تشجيع الاستثمارات وتعزيز دور المؤسسات المالية

أُكدت ضرورة جعل السوق العربية أكثر جذباً للاستثمارات العربية بما يتطلب ذلك من قيام الأقطار العربية بتهيئة المناخ الاستثماري، وتعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحِّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية، تشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحِّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية.

يضاف إلى ذلك تعزيز دور المؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية، وتطوير مواردها، وتسهيل شروط منح قروضها، وتطوير آلياتها ونوافذها لتمويل مشاريع البنية الأساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بما يساهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

٨ ـ تطوير التعليم والبحث العلمي

وجوب قيام الأقطار العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في إطار زمني لا يتعدى العشر سنوات، وتخصيص كافة الموارد اللازمة لذلك، والطلب إلى مؤسسات التمويل العربية والقطاع الخاص المساهمة في توفير التمويل اللازمة لتنفيذ متطلبات الخطة، ودعم جهود الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته، وتيسير الوصول إلى المعرفة، وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية، وتوطين التقنية الحديثة، وتشجيع الباحثين والعلماء ورعايتهم والاستفادة منهم.

٩ ـ البرنامج العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية

ويتم لهذه الغاية تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في فترة زمنية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥، وحث القطاع

الخاص ومؤسسات التمويل العربية على تقديم مساعدات سنوية إلى الأقطار العربية الأقل نمواً لتمويل برامجها التنموية. ويتم تحديد المساعدات وفقاً لما تم إحرازه من تقدم في الأهداف التنموية. ويُطلق العمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي، ضمن جهود بلوغ الأهداف التنموية للألفية عام ٢٠١٥ ومجموعة الأهداف المتفق عليها دولياً للحد من الفقر، وتوسيع نطاق تمكين المرأة والشباب، وتوسيع فرص العمل أمامهم، والنهوض بالصحة والتعليم، وزيادة الدخول الحقيقية.

١٠ ـ رفع مستوى الخدمات الصحية

هنا يتعين على حكومات الأقطار العربية مواصلة تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتطبيق نموذج طب الأسرة فيها، ووضع ذلك في قمة أولويات برامج وزارات الصحة العربية. وينبغي أيضاً تخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارات الصحة العربية وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن، والتوسع في مشروع الرعاية الصحية الأساسية في الأقطار العربية، وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة، لرفع مستوى الخدمات الصحية، وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي، وإيلاء الأمراض غير المعدية الرعاية، وعلى نحو خاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة، وتيسير إجراءات تسجيلها، بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

١١ ـ الحد من البطالة وهجرة الكفاءات العربية

يوصى بتنفيذ برنامج متكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الأقطار العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة، والجهات المعنية في الأقطار العربية، واعتماد الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠ عقداً عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الأقطار العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج، وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين، فضلاً عن رفع قدرات العنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية، ورفع مستوى التعليم، وربطه باحتياجات التنمية، ودعم برامج التأهيل والتدريب والتشغيل للعمالة، ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات أسواق العمل العربية، وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويُعمل، علاوة على ذلك، على ضمان حقوق المهاجرين، والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة خارج الوطن العربي، وتقوية صلتها بالوطن الأم، والعمل على توفير بيئة مناسبة لتوطين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية.

١٢ ـ تأمين السكن الكريم

أي الاهتمام بالإسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقطار العربية، وتعزيز ودعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية، وتوفير السكن المنخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود، مع أهمية تنظيم التخطيط العمراني في المدن العربية وتشجيع الحركة التعاونية في بناء سكن مناسب، وتعزيز ودعم الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار

برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية.

١٣ ـ البرنامج العربي للحد من الفقر

يجب تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الأقطار العربية، وتمويل مشاريعه لمدة ٤ سنوات، ودعوة مؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويله، ووضع سياسات اقتصادية اجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف في فترة أقصاها عام ٢٠١٥، وكذلك الالتزام بتمويل شبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١٤ ـ التعاون العربي في مجال الطاقة

يجري في هذا الصدد تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، لا سيما تحسين كفاءتها وترشيد استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة، وتقويتها وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية، وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها، وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج. وعلى الأقطار العربية أن تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع مشاريع الربط الكهربائي العربي موضع التنفيذ دون عوائق، بما في ذلك تعديل ومواءمة واستحداث التشريعات الوطنية التنظيمية ذات الصلة، والطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مواصلة توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الربط الكهربائي، ووضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشاريع على أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص، وتأكيد أهمية دور ذلك القطاع في نقل التقنية وتوطينها، وإشراك القطاع الخاص في المشاريع الخاصة بإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية.

١٥ ـ الاتصالات وتقنية المعلومات

تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تعزيزاً للقدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية، وتنمية الأطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.

١٦ ـ شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية

تحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الأقطار العربية باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية، مع ربطها بمحيطها الإقليمي والسعي إلى رفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل بين الأقطار العربية، وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها، وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية، مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية.

ويُعمل على إطلاق مشروع الربط البري العربي للسكك الحديدية طبقاً لوثيقة المخطط التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب، وقيام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل ومواءمة التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية ذات الصلة لوضع مشاريع المخطط موضع التنفيذ دون معوقات، ووضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشاريع على أسس تجارية تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام

القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية، ودعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ تلك المشاريع وتشغيلها.

١٧ ـ سياسات التنمية السياحية

ضرورة رفع نسبة مساهمة السياحة العربية في الاقتصادات العربية عن طريق تشجيع السياحة العربية البينية، ومراعاة مفاهيم السياحة المستدامة لحماية المقومات السياحية التي تتمتع بها الأقطار العربية، حيث تركز سياسات التنمية السياحية العربية على الاستثمار الأمثل لما يمتلكه الوطن العربي من مقومات سياحية، منها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وذلك من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار، مع مراعاة معايير التنمية السياحية المستدامة، وتطوير المشاريع السياحية باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية.

١٨ ـ حماية الملكية الفكرية

اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبتكرين، وتوفير الموارد المالية والدعم الفني لتشجيع المخترعين على مزيد من الاختراعات واستكمال تطبيق اختراعاتهم، ووضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية وتطوير تشريعاتها، وبما يتوافق أيضاً مع الالتزامات الدولية، وتعزيز نظم حماية الملكية الفكرية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.

١٩ ـ حماية البيئة

التوجيه باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها لتحقيق التنمية المستدامة، واعتبار ذلك ركناً أساسياً في جميع المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطن، والعمل على الحد من أثر التغيرات المناخية وتداعياتها على المجتمعات العربية.

٢٠ ـ دور القطاع الخاص في التنمية

توفير المقومات الاقتصادية والبيئية القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد، لا سيما رجال الأعمال، وإزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الأقطار العربية، مع تأكيد أهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور، وتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ويعد القطاع الخاص ركيزة للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك وتشجيعه، وهذا يتطلب تحمّل القطاع الخاص العربي مسؤوليات متزايدة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية، إضافة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، وتسهيل إجراءات انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٢١ ـ توفير البيانات الإحصائية

توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة الضرورية لعمليات التخطيط، ورسم السياسات، واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتعزيز قدرات أجهزتها الإحصائية.

ومن الضروري تعزيز التعاون العربي الدولي، وتعزيز دور الأقطار العربية في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

٢٢ ـ البناء المؤسسي ودعم جامعة الدول العربية

تعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها من أجل القيام بالمهمات المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة.

وتضمنت قرارات القمة ضرورة الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعيم مشاريع البنية الأساسية، وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمشاريع الاجتماعية، وحماية البيئة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الضروري دراسة التجربة الماضية لجهود ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي، والموقف الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحديد المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية، والمعوقات البنيوية المرتبطة بالإنتاج والبنى التحتية والتشريعات والقوانين الاقتصادية والتجارية، وكذلك دراسة بعض التجارب العالمية كتجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي، التي توجت مؤخراً بضم سبع وعشرين دولة إلى الاتحاد الأوروبي، مما جدد الأسئلة حول أسباب تأخر مسيرة الاندماج العربي، وأسباب استمرار العقبات التي تواجه القطاع الخاص وتحدّ من تفعيل دوره، باعتباره جوهر التكامل والمحرك الرئيسي له.

ولا بد من وضع تصور عملي للانتقال من مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة السوق العربية المشتركة من خلال المقاربة العملية للاحتياجات، واعتماد مبدأ التدرج انطلاقاً من الواقع الحالي وخصوصيات الاقتصادات العربية لإرساء قواعد الوحدة الاقتصادية العربية.

يُعدّ تسريع خطى المشروع التكاملي العربي شرطا أساسياً لمواكبة التطورات وتجاوز العقبات وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يضع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية استثنائية تتخطى المبادرات القطرية ليدخل بقوة واقتدار مرحلة المشاريع العربية المشتركة والمتكاملة، التي توسع القاعدة الإنتاجية، وتسهل المواصلات والاتصالات، وتطور حجم وكفاءة التجارة العربية البينية، وتخلق فرص العمل الكافية للقضاء على البطالة بكل صورها. والقطاع الخاص العربي قادر على أداء هذه المسؤولية وطامح إليها في ظل التزام سياسي قومي جاد بالتكامل الاقتصادي العربي، وفي إطار بيئة تشريعية وتنظيمية مشجعة لهذا القطاع كشريك فاعل في التنمية والتكامل.

ويجب أن يكون الهدف الأساسي من انعقاد هذه القمة إقامة نظام اقتصادي عربي حديث، والانتقال إلى المجتمع الإنتاجي، وتحقيق التكامل القادر على التعامل بكفاءة مع العولمة الاقتصادية □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
شباط (فبراير) ٢٠٠٩

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ أجرى عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد، بشأن تسوية الخلافات العربية والمصالحة بين الفصائل الفلسطينية. وأكد موسى أن الوضع العربي يواجه موقفاً صعباً، وهناك دور مهم لسورية في تعزيز العمل العربي المشترك بوصفها رئيسة للقمة العربية (**السفير**، بيروت، ١٨/٢/٢٠٠٩). وقد أعرب موسى عن أمله في أن تؤدي الإدارة الأمريكية الجديدة دوراً نزيهاً ومختلفاً عن سياسة السنوات الثماني الماضية للإدارة السابقة من أجل دفع عملية السلام الشامل في المنطقة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

ـ انعقد في دمشق المؤتمر الأول لتطوير البحث العلمي الزراعي في المنطقة العربية بدعوة من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. ويركّز المؤتمر على آليات التنسيق بين مراكز البحوث الوطنية والمركز العربي من أجل توطين نتائج البحوث العلمية والتقنية الزراعية وتطبيقاتها ونقلها إلى مختلف الجهات المعنية بالتنمية الزراعية في الوطن العربي (**الزمان**، لندن، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ قررت الإمارات العربية المتحدة تقديم ١٠ طائرات هليكوبتر من طراز «بوما» إلى لبنان، وذلك خلال محادثات أجراها الرئيس اللبناني ميشال سليمان مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في أبو ظبي (**الدايلي ستار**، بيروت، ١١/٢/٢٠٠٩).

ـ أجرى الرئيسان المصري حسني مبارك

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع إطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ العربية، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

والسوداني عمر البشير محادثات في القاهرة تركزت على تسريع تسوية أزمة دارفور وإمكان تعليق تحركات المحكمة الجنائية الدولية التي قد توجه إلى البشير اتهامات بجرائم ضد الإنسانية وتطلب توقيفه (**الحياة**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ دعا الرئيسان السوري بشار الأسد واليمني علي عبد الله صالح، الذي قام بزيارة رسمية إلى دمشق، إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر المؤدية إليه. وكان الرئيس اليمني صرح لدى وصوله إلى مطار دمشق بأن اليمن تقدمت بمبادرة لحلّ الخلاف بين حركتي حماس وفتح برعاية سورية ـ مصرية (**النهار**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

ـ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق في آفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية وبذل الجهود الممكنة لتحقيق التضامن العربي قبل القمة العربية المقبلة في الدوحة أواخر آذار/مارس المقبل (**النهار**، بيروت، ٢٥/٢/٢٠٠٩).

ـ تسلم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من وزير الخارجية السوري وليد المعلم، رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد، تتعلق بالمصالحة العربية التي بادر اليها العاهل السعودي في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية الاجتماعية التي انعقدت الشهر الماضي. وكان رئيس الاستخبارات العامة السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز زار أخيراً سورية ناقلاً إلى الأسد رسالة شفوية من الملك عبد الله. ورأى دبلوماسيون أن الجانبين يسعيان إلى تسوية خلافاتهما تمهيداً لزيارة الأسد الرياض قبل القمة العربية في الدوحة (**النهار**، بيروت، ٢٥/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح، من بغداد، خلال زيارة هي الأولى من نوعها منذ غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، حرص البلدين على تطوير العلاقات الثنائية التي تشوبها ملفات عالقة. وكانت الكويت أعلنت مؤخراً أنها حصلت حتى الآن على ١٣،٣ مليار دولار من العراق(من أصل ٣٩ ملياراً) كتعويضات عن غزو الكويت، فيما يطالب العراق بشطب الديون المتوجبة عليه (**السفير**، بيروت، ٢٧/٢/٢٠٠٩).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ اجتمع وزراء خارجية تسعة بلدان عربية في أبو ظبي (السعودية، مصر، الأردن، تونس، المغرب، اليمن، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين)، وبحثوا في إنهاء الإنقسام الفلسطيني ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وحشد الدعم لمبادرة السلام العربية، وتشكيل توافق عربي يضع حداً للتدخلات غير العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ دمرت مصر ٣ أنفاق على الحدود بين رفح وقطاع غزة، فيما أكد روبرت وود المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر تتعاون مع الولايات المتحدة لضبط الحدود مع قطاع غزة ومنع تهريب الأسلحة (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩). وقد أكد الرئيس المصري حسني مبارك أن مصر تسعى إلى تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، لكنه قال إن الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي لمراقبة تهريب السلاح لا يلزم مصر بشيء (**الأهرام**، القاهرة، ٥/٢/٢٠٠٩).

ـ أظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت (أمس الأول) فوز أحزاب اليمين على أشكالها في الانتخابات، لكن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة سيواجه صعوبات، نظراً إلى عدم تحقيق أي حزب أغلبية مريحة، إذ حصل

حزب كاديما على ٢٨ مقعداً، والليكود على ٢٧ مقعداً، فيما تقدم حزب «إسرائيل بيتنا» المتطرف على حزب العمل الذي أعلن البقاء في المعارضة (**الحياة**، بيروت، ١٢/٢/٢٠٠٩).

ـ أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن المواجهات مع إسرائيل منذ عام ١٩٨٢ تشير إلى أنه لم يبق لدى الإسرائيليين سوى التفوق في سلاح الجو، وإذا تغيّرت معادلة الجو تغيّرت معادلة الصراع كله، مؤكداً أنه من حق المقاومة امتلاك أي سلاح، ومن ضمنه سلاح الدفاع الجوي (**السفير**، بيروت، ١٧/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلنت الوكالة اليهودية أن عشرة يهود يمنيين نقلوا جواً في عملية خاصة بعدما تلقوا تهديدات من تنظيم القاعدة. ولم تعلق الحكومة اليمنية رسمياً على الإعلان، لكن مصادر في صنعاء أعربت عن اعتقادها بأن هؤلاء انتقلوا بحراً إلى إحدى الجزر الأريترية، قبل نقلهم إلى إسرائيل (**الحياة**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أطلق صاروخان من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل التي ردت بإطلاق ٨ قذائف. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ. ورأى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أن إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان يهدد الاستقرار في المنطقة (**النهار**، بيروت، ٢٢/٢/٢٠٠٩).

ـ تلقى أصحاب ٨٠ منزلاً في القدس يعيش فيها نحو ١٥٠٠ فلسطيني مقدسي، أوامر من بلدية القدس بإخلاء منازلهم في حي البستان جنوب المسجد الاقصى، تمهيداً لهدمها بحجة عدم وجود تراخيص ببنائها. وأكد حاتم عبد القادر مستشار شؤون القدس في الحكومة الفلسطينية أن هذه الأوامر تعتبر ترانسفيراً جديداً تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تنفيذه ضد الفلسطينيين في المدينة المقدسة (**النهار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ فشل بنيامين نتياهو رئيس حزب الليكود المكلف بتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في إقناع كل من وزيرة الخارجية الإسرائيلية نسيبي ليفني رئيسة حزب كاديما، وإيهود باراك وزير الدفاع ورئيس حزب العمل بالانضمام إلى حكومة ائتلافية برئاسته (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلنت دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية أن الهجرة إلى الدولة العبرية تراجعت، عام ٢٠٠٨، إلى أقصى حدّ لها منذ اغتصاب فلسطين، حيث تراجع عدد اليهود القادمين إلى إسرائيل بنسبة ٢٥ بالمئة ليبلغ ١٣،٦٨١ مهاجراً فقط (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٩).

ـ اجتمع المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل، مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، في مستهل جولة إقليمية للبحث في عملية السلام. وانتقل ميتشل إلى تل أبيب في تحرك لإزالة الخلافات بين تركيا وإسرائيل التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد التقى بنيامين نتنياهو المكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة وسائر المسؤولين الإسرائيليين. وذكرت الأنباء أن ميتشل يسعى في هذه المرحلة إلى الاضطلاع على المواقف الإسرائيلية من عملية السلام (**السفير**، بيروت، ٢٧/٢/٢٠٠٩).

ـ انعقد في القاهرة مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس. وصدر عن المؤتمر إعلان اتفاق على تشكيل ست لجان للحوار تعمل بالتوازي لتقديم تقاريرها إلى «لجنة التوجيه العليا» التي تعد بمثابة المرجعية لكل لجان الحوار، قبل ٢٠ آذار/مارس المقبل. وتضم لجنة التوجيه ممثلي مصر وجامعة الدول العربية والأمناء العامين لمختلف المنظمات الفلسطينية. وقد تم الاتفاق على «الاطلاق الفوري لجميع

المعتقلين والموقوفين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف التحريض المتبادل والحملات الاعلامية. وسيعكف أعضاء اللجان على دراسة خمسة ملفات هي: تشكيل حكومة «توافق وطني»، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية «على أسس مهنية غير فصائلية»، وكذلك إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وبناء مؤسساتها، بما يسمح بضم حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى صفوفها، بالإضافة إلى البحث في ملف إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بما لا يتجاوز موعدها المحدد في القانون (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ووضع خطة لمصالحات وطنية عبر ترسيخ التسامح والديمقراطية والاحترام المتبادل وتحريم الاقتتال الداخلي (**النهار**، بيروت، ٢٧/٢/٢٠٠٩).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ بدأت في أديس أبابا اجتماعات الاتحاد الأفريقي للبحث في مقترح ليبي بقيام اتحاد للولايات الأفريقية على غرار النموذج الأمريكي، وانتخب قادة الاتحاد معمر القذافي الزعيم الليبي رئيساً دورياً للاتحاد لمدة سنة (**الحياة**، بيروت، ٣/٢/٢٠٠٩). وقد دعا قادة الاتحاد إلى قيام سوق أفريقية مشتركة وتعزيز التمثيل الأفريقي في المحافل الدولية. وقرروا تعزيز سلطة مفوضية الاتحاد (الهيئة التنفيذية للاتحاد) في هذه المرحلة بدلاً من التشكيل الفوري لحكومة الولايات الأفريقية التي اقترحها القذافي (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ اتهم السودان تشاد بالمشاركة في مخطط تآمري إقليمي ودولي لإسقاط النظام في السودان وقطع المبادرات لحلّ أزمة دارفور (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/٢٠٠٩).

ـ استقبل العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرياض الرئيس الصيني هو جينتاو وبحث معه في أهمية تحقيق السلام الشامل في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية. وشهد الجانبان على توقيع اتفاق تلزيم الشركة الصينية لسكك الحديد تنفيذ مشروع قطار المشاعر المقدسة من عرفات إلى مزدلفة فمنى، إضافة إلى مذكرات تعاون في مجالات النفط والغاز والمعادن والحجر الصحي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/٢/٢٠٠٩).

ـ أفرغت السلطات القبرصية شحنة من الأسلحة التقليدية من سفينة احتجزتها الشهر الماضي بناء على طلب أمريكي (باعتبار أنها تحمل أسلحة إيرانية إلى سورية)، فيما ذكرت أنباء إسرائيلية أن شحنة الأسلحة مخصصة لحزب الله وحركة حماس. وقد نفت إيران أن تكون السفينة تحمل أسلحة إلى غزة (**الحياة**، بيروت، ١٤/٢/٢٠٠٩).

ـ استقبل الرئيس السوري بشار الأسد وفداً من الكونغرس الأمريكي برئاسة السناتور بنيامين كاردن عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في إطار الاتصالات الجارية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية. وصرح الرئيس السوري أن لدى سورية انطباعاً بأن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مختلفة عن إدارة سلفه جورج بوش، لكن على دمشق التريث ورؤية الواقع والنتائج (**الحياة**، بيروت، ١٩/٢/٢٠٠٩).

ـ أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، تقريراً حول التقويم الذي تجريه الوكالة في شأن اتهام دمشق بالعمل على تطوير برنامج نووي «سري»، ذكر فيه أن تحليل العيّنات البيئية المأخوذة من موقع الكبر في دير الزور في سورية الذي قصفه الطيران الإسرائيلي عام ٢٠٠٧، يكشف عن «وجود عدد كبير من جسيمات اليورانيوم الطبيعي المنتج من طريق المعالجة الكيميائية». وأكد أن الوكالة طالبت

دمشق بأن تتيح لها معاينة الموقع الذي يشمل محطة معالجة للمياه، إضافة إلى مواقع أخرى للتحقق من مصدر اليورانيوم (**الحياة**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ وجّه وزراء الخارجية والمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ختام اجتماعهم في الرياض انتقادات للادعاءات الإيرانية التي تمسّ سيادة واستقلال البحرين، على خلفية تصريح أحد مستشاري مرشد الجمهورية، علي أكبر ناطق نوري، أشار فيه إلى أن البحرين كانت تاريخياً تابعة لإيران. وطالب الوزراء الحكومة الإيرانية بإدانة ومنع تكرار مثل هذه الأصوات التي لا تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة (**الحياة**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩). وقد سارعت إيران إلى معالجة الموضوع، وتلقى وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، رسالة من نظيره الإيراني منوشهر متكي، تتضمن «تأكيد التزام إيران بسيادة واستقلال البحرين» (**السفير**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩).

ـ جاء في التقرير السنوي لحقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة اللبنانية أخفقت في نزع سلاح حزب الله، على رغم القرارات الدولية التي تدعوها إلى ذلك. كما اتهم قوى الأمن الرسمية بممارسة اعتقالات «اعتباطية»، وممارسة التعذيب في السجون. وذكر التقرير أن الحكومة تعاني «الفساد وفقدان الشفافية»، وأشار إلى «تمييز منظم وواسع ضد اللاجئين الفلسطينيين» (**النهار**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٩). من ناحية أخرى، أعلنت السفارة الأمريكية في لبنان أن الولايات المتحدة ستقدم قريباً إلى الجيش اللبناني طائرات من دون طيار من أجل زيادة قدرته «على السيطرة على حدود لبنان ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلاد» (**الحياة**، بيروت، ٢٨/٢/٢٠٠٩).

ـ أفادت وسائل إعلام يمنية أن زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى روسيا (قبل ٣ أيام) أسفرت عن عقد صفقة بين اليمن وموسكو لشراء ما قيمته مليار دولار من الأسلحة الروسية شملت شراء مقاتلات ميغ ـ ٢٩ وطائرات هليكوبتر ودبابات من طراز تي ـ ٨٠ وت ـ ٧٢ وعربات مدرعة (**النهار**، بيروت، ٢٨/٢/٢٠٠٩).

الوضع في العراق

ـ قتل ١٥ عراقياً، في تفجير انتحاري داخل مطعم في خانقين التي يطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان (**السفير**، بيروت، ٦/٢/٢٠٠٩).

ـ أكدت الأنباء أن القوات الأمريكية في العراق انتهكت الاتفاقية الأمنية مع العراق مرتين خلال أسبوعين، وأقدمت على مهاجمة عراقيين مشتبهين من دون تنسيق مع القوات العراقية (**نيويورك تايمز**، نيويورك، ٧/٢/٢٠٠٩).

ـ لقي أربعة جنود أمريكيين مصرعهم في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة شمال مدينة الموصل (**واشنطن بوست**، واشنطن، ١٠/٢/٢٠٠٩).

ـ قتل أكثر من ٣٥ شخصاً وأصيب نحو ٨٤ بجروح في تفجير انتحاري نفذته امرأة وسط مسيرة راجلة لزوار شيعة جنوب بغداد إلى كربلاء لإحياء ذكرى أربعين الإمام الحسين (**الحياة**، بيروت، ١٤/٢/٢٠٠٩).

ـ أبرمت الحكومة العراقية صفقة سلاح مع الولايات المتحدة بقيمة ٥ مليارات دولار تتضمن مركبات وقطع غيار وبرامج تدريبية. وكانت الحكومة أبرمت مع الولايات المتحدة في آب/أغسطس الماضي صفقة مماثلة بقيمة ٩ مليارات دولار تشمل خصوصاً مروحيات وعربات مصفحة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٢/٢٠٠٩).

ـ دافع الصحافي العراقي منتظر الزيدي أمام المحكمة عن قذفه للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بحذاءيه في بغداد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي، موضحاً أنه قام بهذه الخطوة لأن بوش هو المسؤول عن الجرائم ضد الشعب العراقي. وقد تقرر تأجيل جلسة محاكمة الزيدي إلى ١٢ آذار/مارس المقبل، بعد أن احتج وكلاء الدفاع من أن زيارة بوش إلى بغداد لم تكن رسمية (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية النتائج النهائية لانتخابات مجالس ١٤ محافظة عراقية، التي أظهرت تقدم اللوائح التي يدعمها رئيس الوزراء نوري المالكي في بغداد وتسع محافظات تسيطرعليها الأحزاب الشيعية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥. وحصلت لائحة «ائتلاف دولة القانون»، بزعامة المالكي، على ٢٨ مقعداً في بغداد من أصل ٥٧، و٢٠ في البصرة من أصل ٣٥، و٨ في بابل من أصل ٣٠، وخمسة في المثنى من أصل ٢٦، و٨ في ميسان من أصل ٢٧، و١٣ في ذي قار من أصل ٣١، و٩ في كربلاء من أصل ٢٧، و١١ في القادسية من أصل ٢٨، و١٣ في واسط من أصل ٢٨، و٧ في النجف من أصل ٢٨. وفي نينوى، التي تضم الموصل، تصدرت قائمة «الحدباء» المستقلة المعارضة لهيمنة الأكراد النتائج، حاصدة ١٩ مقعداً من أصل ٣٧، وجاءت بعدها قائمة «نينوى المتآخية» التابعة للأكراد جامعة ١٢ مقعداً، وحصل «الحزب الإسلامي» على ثلاثة مقاعد، وبقيت ثلاثة مقاعد لمكونات أخرى. وفي الأنبار، تصدرت قائمة «تحالف صحوة العراق» التي يتزعمها زعيم ميليشيات «صحوة الأنبار» أحمد أبو ريشة، وحصدت ٨ مقاعد من أصل ٢٩، فيما حصل «تجمع المشروع الوطني العراقي»، برئاسة رئيس «جبهة الحوار الوطني العراقية» النائب صالح المطلك، على ستة مقاعد، والقائمة التي يدعمها «الحزب الإسلامي» على ستة مقاعد. وتوزعت المقاعد الأخرى على أربعة كيانات سياسية. وفي صلاح الدين حصلت «جبهة التوافق» على خمسة مقاعد من أصل ٢٨، ومثلها «القائمة العراقية الوطنية» التابعة لرئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، تليهما كل من «جبهة المشروع الوطني» و«تجمع المشروع الوطني العراقي» اللذين حصل كل منهما على ثلاثة مقاعد، وتوزعت المقاعد الأخرى على خمسة كيانات سياسية. وجاءت قائمة «شهيد المحراب» التي يدعمها زعيم «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» عبد العزيز الحكيم في المركز الثاني في سبع محافظات تسيطر عليها الأحزاب الشيعية، وحصدت ٣ مقاعد في بغداد و٥ في بابل و٥ في البصرة، و٥ في ذي قار، و٤ في كربلاء، و٨ في ميسان، و٥ في المثنى، و٧ في النجف. وحلت القائمة التي يدعمها التيار الصدري ثالثة في بغداد (خمسة مقاعد)، وثالثة في ميسان (سبعة مقاعد)، وثالثة في ذي قار (سبعة مقاعد). وحصدت ٣ مقاعد في بابل، و٢ في البصرة، و٤ في كربلاء، و٢ في المثنى، و٦ في النجف. وبالرغم من أن يوسف الحبوبي نال أعلى نسبة أصوات في كربلاء، إلا أنه لم يحصل سوى على مقعد واحد لترشحه منفرداً. وحصلت «جبهة التوافق» في بغداد على سبعة مقاعد، وتصدرت في ديالى حيث حصلت على تسعة مقاعد من أصل ٢٩ مقعداً (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ قتل ثلاثة جنود أمريكيين ومترجم في اشتباك بمحافظة ديالى في شمال العراق، ليرتفع عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ الغزو إلى ٢٢٥٠ قتيلاً (**النهار**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

ـ رفع مجلس النواب العراقي الحصانة عن النائب محمد الدايني، بعد اتهامه بالتورط في تفجير البرلمان عام ٢٠٠٧. وقد أعادت السلطات العراقية طائرته المتوجهة إلى عمّان، في خطوة قد تمهد لتوقيفه والتحقيق معه. وينتمي الدايني

(الذي نفى صحة الاتهامات الموجهة إليه) إلى «جبهة الحوار»، بزعامة النائب صالح المطلك الذي طالب بفتح ملفات رفع الحصانة السابقة عن نواب آخرين أسوة بقضية الدايني (**الحياة**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٩).

ـ رفض رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في الإقليم تحت إشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (**الحياة**، بيروت، ٢٧/٢/٢٠٠٩).

ـ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب بعنوان «مسؤولية إنهاء حرب العراق» ألقاه في قاعدة «كامب ليغون» في كارولينا الشمالية أنه سيسحب معظم القوات الأمريكية وينهي العمليات القتالية في العراق بحلول ٣١ آب/أغسطس العام ٢٠١٠، ويبقي على ٥٠ ألف جندي حتى نهاية العام ٢٠١١. وقد توجه إلى العراقيين، قائلا: «إن الولايات المتحدة ليس لها أي مطامع في أرضكم ولا في مواردكم ... نحن نسعى إلى انتقال كامل لمسؤولية عراقية عن أمن بلدكم». ورأى أن الوقت قد حان للعراق أن يكون شريكاً كاملاً في حوار إقليمي، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستتبع نهجاً مبدئياً ومستداماً مع كافة بلدان المنطقة، وسيشمل ذلك إيران وسورية. وأوضح «هذا الأمر يعكس حقيقة أساسية: لا يمكننا بعد الآن مواجهة التحديات الإقليمية عبر العزل ـ نحتاج إلى مقاربة أذكى ودائمة بشكل أكثر وشاملة. واعتبر أن القاعدة في العراق تعرضت إلى ضربة جدية ... لكن العراق ليس آمنا بعد، وستكون هناك أيام صعبة إلى الأمام. وأشار أوباما إلى أن «القوات الانتقالية ستضطلع بتنفيذ ثلاث مهام واضحة: تدريب القوات العراقية وإعدادها وتقديم المشورة لها طالما تبقى غير طائفية، والقيام بمهام محددة لمكافحة الإرهاب. وبشكل أولي، فإن هذه القوات ستتألف من ٣٥ ألف جندي إلى ٥٠ ألف جندي أمريكي». وتابع: «بناء على المعاهدة الاستراتيجية الموقعة مع الحكومة العراقية، فأنا أنوي سحب جميع القوات الأمريكية بحلول نهاية العام ٢٠١١» (**السفير**، بيروت، ٢٨/٢/٢٠٠٩).

٥ ـ المجتمع المدني

ـ افتتح مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ندوة بعنوان «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، بكلمتين لمدير عام المركز د. خير الدين حسيب، والرئيس سليم الحص، وبحضور ومشاركة نحو ١٠٠ باحث مختص من مختلف البلدان العربية. وقد دعا الحص في كلمته إلى قيام اتحاد عربي يفضي مع الوقت إلى وحدة عربية ناجزة. واعتبر أنه «عندما نتحدث عن اتحاد عربي إنما ننزع إلى التأسي بالاتحاد الأوروبي. وإذا كان الاتحاد بين دول أوروبا ممكناً، فالاتحاد بين الدول العربية يبدو ملحاً. ورأى الحص أنه كان من المفترض أن تكون جامعة الدول العربية عند إنشائها نواة صالحة لإقامة اتحاد عربي فاعل ومتماسك، لكن هذا الرهان لم يتحقق تحت وطأة ترنح الانتماءات القطرية، خاصة على مستوى الفئات الحاكمة، وتجذر التباينات في المصالح الاقتصادية مع الزمن، وتعارض متعاظم بين تيارات التنمية الاجتماعية والثقافية والتربوية وخلافها في شتى أرجاء الوطن العربي، ناهيك عن التدخلات الخارجية التي عاثت في العلاقات العربية فساداً، وعمقت الفرقة بين الشعوب العربية. بدوره تطرق د. حسيب في كلمته إلى الأوضاع الإقليمية والدولية التي ساهمت مجتمعة في انتكاسة العام ١٩٦١ والانفصال بين سورية ومصر، ورأى أنه تم التركيز على فشل التجارب الوحدوية منذ الستينيات والسبعينيات، وصولاً إلى تجربتي مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي،

من أجل ضرب مسألة الوحدة العربية عموماً، مع إهمال وتناس متعمد للمحاولات الوحدوية الأخرى، بما في ذلك قيام الاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن الكيانات الصغيرة لم تعد قادرة على المنافسة في ظل العولمة (**السفير**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩). وقد انطلقت الندوة لتناقش خمسة محاور: **الأول** الوحدة العربية في سياق المتغيرات العصرية، و**الثاني** الوحدة العربية في الفكر، و**الثالث** الوحدة العربية في الممارسة، و**الرابع** رؤية للمستقبل، و**الخامس** رؤية مستقبلية لإعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية (**النهار**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩). واختتمت الندوة التي استمرت ثلاثة أيام بجلسة حوار مفتوح، تحت عنوان «نحو إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية» (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٩).

٦ ـ شؤون قطرية

مقديشو

ـ اختار الشيخ شريف شيخ أحمد، الرئيس الصومالي، أحمد عمر عبد الرشيد علي شارماركي (مقيم في الولايات المتحدة ويحمل الجنسية الكندية) لتولي منصب رئيس الوزراء في الصومال (**الحياة**، بيروت، ١٤/٢/٢٠٠٩). وقد منح البرلمان الصومالي الثقة لرئيس الوزراء المعين (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٢/٢٠٠٩).

ـ قتل ٦ من قوات حفظ السلام الأفريقية، وأصيب ٢٠ بجروح في هجوم انتحاري بواسطة سيارة مفخخة استهدفت قاعدة لقوات حفظ السلام. وأعلنت حركة الشباب الإسلامية مسؤوليتها عن تنفيذ الهجوم (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩). كما سقط ٢٣ قتيلاً و٩٠ جريحاً في اشتباكات عنيفة في مقديشو بين القوات الموالية للحكومة الصومالية ومسلحين إسلاميين متحالفين مع الشيخ حسن ظاهر عويس القيادي الإسلامي الصومالي المقيم في أريتريا (**النهار**، بيروت، ٢٥/٢/٢٠٠٩).

الرياض

ـ أجرى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز تعديلات وزارية وفي مجلس الشورى والقضاء، وعيّن أول امرأة في منصب حكومي رفيع هي نورة الفايز، التي عينت نائباً لوزير التربية والتعليم لتعليم البنات (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٢/٢٠٠٩).

بيروت

ـ أحيت «قوى ١٤ آذار» ذكرى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/٢/٢٠٠٩).

ـ قرر قاضي التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري إخلاء سبيل الأخوين محمود وأحمد عبد العال بعد اعتقال دام ١٢١٣ يوماً، والسوري إبراهيم جرجورة (١١٧٧يوماً)، وذلك قبل أربعة أيام من موعد انطلاق عمل المحكمة الدولية، في لاهاي. وقد أثار قرار قاضي التحقيق تساؤلات حول اعتقال الأخوين عبد العال والتحقيق الدولي في مراحله الأولى (**السفير**، بيروت، ٢٦/٢/٢٠٠٩). وتقدم محامو الدفاع عن الضباط الأربعة الموقوفين منذ العام ٢٠٠٥ رهن التحقيق في قضية الاغتيال، بطلب جديد للإفراج عن الضباط، لكن قاضي التحقيق ردّ الطلب، ليحول بذلك قضيتهم إلى المحكمة الدولية في لاهاي (**الحياة**، بيروت، ٢٨/٢/٢٠٠٩).

الخرطوم

ـ أعلن عن توصل الحكومة السودانية وأحد فصائل العدل والمساواة المتمردة في دارفور إلى اتفاق لبناء الثقة بين الطرفين خلال اجتماعات عقدت في الدوحة برعاية قطرية. ويدعو الاتفاق

إلى حلّ أزمة دارفور في موعد أقصاه ٣ أشهر، وإلى تبادل الأسرى، لكنه لا ينصّ على وقف إطلاق النار (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٨/٢/٢٠٠٩).

أبو ظبي

ـ أصدرت الإمارات العربية المتحدة، حيث يمثل الأجانب غالبية اليد العاملة، مرسوماً يشدد قواعد صرف المواطنين من العمل في القطاع الخاص. ويؤكد المرسوم أن صرف أي مواطن إماراتي من شركة تقوم في الوقت نفسه باستخدام أجنبي في الوظيفة نفسها، أمر «غير قانوني» (**القدس العربي**، لندن، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

القاهرة

ـ أفرجت السلطات المصرية عن المعارض أيمن نور، من سجنه أمس الأول «لأسباب صحية»، فيما ذكر مراقبون «أن الإفراج عن نور جاء في إطار تحسين العلاقات بين القاهرة وواشنطن التي تطالب بإطلاق سراح نور وإسقاط تهم العمالة عن أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية سعد الدين ابراهيم» (**السفير، بيروت**، ٢٠/٢/٢٠٠٩).

ـ أدى انفجار قنبلة في سوق سياحي في سوق الخليل إلى مقتل سائح فرنسي وإصابة ١٧ آخرين بجروح (**الدايلي ستار**، بيروت، ٢٣/٢/٢٠٠٩). وذكرت أجهزة الأمن أن العملية فردية نفذتها وخططت لها مجموعة تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص ممن يعتنقون أفكاراً متطرفة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

عمّان

ـ أصدر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مرسوماً بإجراء تعديل على الحكومة الأردنية التي يرأسها نادر الذهبي. وخرج بموجب التعديل ٩ وزراء من الحكومة، أبرزهم وزير الخارجية صلاح الدين البشيرالذي تسلّم حقيبته ناصر جودة الذي يحظى بحضور واسع في الأوساط البرلمانية والحزبية والإعلامية (**الحياة**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

الجزائر

ـ تقدم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المجلس الدستوري بترشيحه رسمياً للانتخابات الرئاسية المقررة في ٩ نيسان/أبريل المقبل في ضوء التعديل الدستوري الذي أقر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأتاح له الترشح لولاية ثالثة (**النهار**، بيروت، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

نواكشوط

ـ أعلنت الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية المناوئة للانقلاب في موريتانيا، عن «استعدادها للحوار (مع خصومها الحكام العسكريين) تحت إشراف الرئيس الدوري للاتحاد الافريقي العقيد معمر القذافي، الزعيم الليبي، شريطة أن لا يكون في ذلك تكريس للأمر الواقع الذي يسعى المجلس العسكري الحاكم إلى فرضه (**القدس العربي**، لندن، ٢٤/٢/٢٠٠٩).

صنعاء

ـ توصل الحزب الحاكم والمعارضة في اليمن إلى اتفاق ينصّ على تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ٢٧ نيسان/أبريل سنتين وإجراء تعديلات دستورية تعزز اللامركزية وتمنح البرلمان صلاحيات أوسع. ويتضمن الاتفاق تعديل قانون الانتخابات وتغيير النظام الانتخابي من الدائرة الفردية المغلقة إلى نظام القائمة مع الانتخاب النسبي (**القدس العربي**، لندن، ٢٦/٢/٢٠٠٩).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ بركوفيتش، داني. **هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ معركة إضعاف حزب الله**. تقديم ومراجعة إبراهيم البيومي غانم. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩. ١٤٧ ص.

٢ ـ بللوفي، حسين. **الشرق الأوسط الكبير، حروب أم سلام؟ مرافعة من أجل ثورة عربية جديدة**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨. ٣٦٦ ص.

٣ ـ الخالدي، رشيد. **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨. ٣٢٥ ص.

٤ ـ عبد الناصر، وليد محمود. **حرب العراق: دراسة في الأسباب والنتائج**. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٨. ٢٠٧ ص.

٥ ـ الغمري، عاطف. **أمريكا في عالم يتغير**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٩. ١٩١ ص.

انظر أيضاً: ٥٠، ٦٤، ٨٦

دوريات

٦ ـ البرغوثي، عمر. «الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والأمثل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٨–٢٥.

٧ ـ البشري، طارق. «تعالوا إلى كلمة سواء: في البحث عن المشترك.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢١، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٢–٢٠.

٨ ـ بني سلامة، محمد تركي. «أوباما: درس جديد في الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٦–٢٢.

٩ ـ «البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي–الإسلامي السابع: دورة غزة، بيروت، ١٠–١١ صفر ١٤٣٠ هـ الموافق ٥–٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ م.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٦٦–١٧٩.

١٠ ـ «البيان الختامي لمنتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل، قصر الأونيسكو، بيروت، ١٦–١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٨٠–١٨٥.

١١ ـ الجرباوي، علي. «كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٧–١٧.

١٢ ـ جقمان، جورج. «الفلسطينيون والمعضلات الثلاث.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٦–٣٠.

١٣ ـ الحسيني، مصطفى. «غروب «حل الدولتين».» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٣١–٤٢.

١٤ ـ خاجادور، آرا. «معايدة وحدثان... وأيام غزة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٢٥–١٢٨.

١٥ ـ «خالد مشعل في حوار شامل.» أجرى المقابلة معين رباني. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٥٨–٨١.

١٦ ـ الخالدي، أحمد سامح. «المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا، وما العمل؟» **مجلة الدراسات**

الفلسطينية: العددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف ٢٠٠٨. ص ٥-١٤.

١٧ - الخطيب، غسان. «أزمة راهنة أم استنفاد دور تاريخي؟» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٤٣-٥١.

١٨ - شبيب، سميح. «المؤتمر العام السادس لحركة «فتح»: احتمالات ومخاوف.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٥٢-٥٧.

١٩ - شقرة، جمال. «الدبلوماسية السرية الأمريكية ومصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٥٧-١٠٤.

٢٠ - شلحت، أنطوان. «إسرائيل-سورية: محادثات غير مباشرة ولا اختراق.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف ٢٠٠٨. ص ١٢١-١٣٢.

٢١ - طاهر، سمير. «سر العجز العربي: حالة بريئة، أم مصنوعة؟» **الآداب**: السنة ٥٧، الأعداد ١-٣، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٨-١٢.

٢٢ - عوكل، طلال. «غزة داخل مثلث الدمار: الانقسام والحصار والعدوان.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف ٢٠٠٨. ص ٢٥-٣١.

٢٣ - «غزة: تأملات وعبر.» ملف من إعداد سماح إدريس [وآخرون]؛ المشاركون أحمد بهاء الدين شعبان [وآخرون]. **الآداب**: السنة ٥٧، الأعداد ١-٣، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٢٥-٨٩.

٢٤ - فريدمان، جورج. «ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٢٩-١٣٣.

٢٥ - مسعد، نيفين. «معضلة العلاقات العربية-الإيرانية منذ احتلال العراق.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف ٢٠٠٨. ص ٣٢-٤٠.

انظر أيضاً: ٥٨، ٧٠، ٨٨، ٩٠، ٩٣

مراجعة كتب

٢٦ - «الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا: دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، مراكش، ١٦-١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.» المشاركون إبراهيم أبراش... [وآخ.]؛ تنسيق أمحمد مالكي. **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٣٥-٢٤٠. (عبد الحكيم أبو اللوز)

٢٧ - بيضون، أحلام. «إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان): الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٤٤-١٤٨. (عبد الحسين شعبان)

٢٨ - الديين، أحمد [وآخرون]. «الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.» منسّق ومحرّر علي خليفة الكواري. **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٣٤-١٤٣. (عبد الفتاح ماضي)

٢٩ - رزق، يونان لبيب. «الأحزاب المصرية عبر مائة عام.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٤٨٣-٤٩٣. (منى أحمد إبراهيم)

٣٠ - الملا، أحمد صلاح. «مصر والعروبة: أزمة الوعي وإشكالية الهوية.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٤٨١-٤٨٢. (سيد عيسى محمد)

اقتصاد

كتب

٣١ - أيوب، مدحت (محرّر). **بدائل التنمية العربية**. المشاركون إبراهيم السوري [وآخرون]. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية؛ دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨. ٤١٢ ص.

٣٢ - العريان، محمد. **عندما تتصادم الأسواق: استراتيجيات استثمارية في عصر التقلبات الاقتصادية العالمية**. ترجمة حليم نسيب نصر. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩. ٣٩١ ص.

دوريات

٣٣ - اتحاد المصارف العربية. دائرة المجلة والبحوث. «المنطقة العربية والأزمة المالية العالمية (التداعيات والدروس المستفادة).» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٣٥-٤١.

٣٤ - حسون، عبد العزيز. «الأزمة المالية.. أين نقف منها؟» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥١-٥٥.

٣٥ - رجب، علي. «تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٤، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٨. ص ٩-٨٦.

٣٦ - سعد، فاطمة مصطفى. «تصدير الغاز الطبيعي المصري: دراسة في جغرافية الطاقة.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥٢، الجزء الثاني ٢٠٠٨. ص ٢٠١-٢٣١.

٣٧ - سمهوري، طلال. «التوقعات الاقتصادية للمنطقة ستبقى قوية، وأن تأثير الأزمة العالمية سيظل محدوداً ويسهل احتواؤه.» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥٧-٦٤.

٣٨ ـ الشمري، صادق راشد. «الأزمة المالية... ألى أين؟» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٤٣–٤٩.

٣٩ ـ عمار، الأشهب. «استخدامات الأراضي الزراعية وشبكة النقل في ولاية بومرداس الجزائرية.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥٢، الجزء الثاني ٢٠٠٨. ص ٢٥٧–٢٩١.

٤٠ ـ غنطوس، الياس. «هل نحن على مشارف السوق العربية المشتركة؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٥٦–٥٧.

٤١ ـ القرعيش، سمير. «خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٤، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٨. ص ١١١–١٥٩.

٤٢ ـ القويز، عبد الله بن إبراهيم. «السياسات التجارية للإدارة الأميركية الجديدة وعلاقتها بالدول العربية.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٥٠–٥١.

٤٣ ـ الكردوسي، عادل عبد الجواد محمد. «أضرار القروض الشخصية على المتعثرين في السداد في الإمارات.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٩–١٨٦.

٤٤ ـ مرسلي، محمد. «دراسة حول مجال القطاع الزراعي العام في الشمال الجزائري.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥٢، الجزء الثاني ٢٠٠٨. ص ٢٣٣–٢٥٦.

٤٥ ـ مكي، عماد. «تطبيق نظام التخزين في الوقت الملائم في مصافي النفط العربية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٤، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٨. ص ٨٧–١٠٩.

٤٦ ـ المناعي، جاسم. «التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص والتحديات).» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٧–٢٨.

٤٧ ـ نصر الدين، رولا (معدّ). «ندوة أكسفورد الـ ٣٠ للطاقة، منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، كلية سانت كاترين–جامعة أكسفورد–المملكة المتحدة، ٢١–٣١ يوليو ٢٠٠٨.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٤، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٨. ص ١٦١–٢٠٦.

٤٨ ـ يوسف، عدنان أحمد. «تحديات «الشفافية» في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٩–١٥.

انظر أيضاً: ٥٩

اجتماع

كتب

٤٩ ـ البسطويسي، إيمان يوسف (محرّر). **الثقافات المحلية والعولمة: دراسات مصرية أفريقية**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية؛ دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨. ٢٩٦ ص.

٥٠ ـ مسعد، نيفين. **المشاركة السياسية للمرأة العربية**. [القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتونغ]، ٢٠٠٨. ١٢٨ ص.

دوريات

٥١ ـ أبو النجا، شيرين. «لماذا «الحجاب» الآن: ذاك الانشغال بالنساء!» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢١، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥–٣٠.

٥٢ ـ البنوي، نايف عودة، حسين محمد العثمان وقاسم النوافلة. «الحنين للوطن لدى الطلبة الوافدين في جامعة مؤتة في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ١٢٩–١٥٤.

٥٣ ـ ساري، حلمي خضر. «تأثير الاتصال عبر الإنترنت في العلاقات الاجتماعية (دراسة ميدانية في المجتمع القطري).» **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**: المجلد ٢٤، العددان ١–٢، ٢٠٠٨. ص ٢٩٥–٣٥١.

٥٤ ـ سكرية، منى. «الفلسطينيون في لبنان: إحياء الذاكرة القريبة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤–٧٥، ربيع–صيف ٢٠٠٨. ص ١٣٣–١٣٧.

٥٥ ـ سموك، علي. «المشكلة التوزيعية وعلاقتها بظاهرة العنف في المجتمع الجزائري.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ١٨٧–٢٠٧.

٥٦ ـ عبد الله، طارق. «الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٩٥–١٠٧.

٥٧ ـ كنعان، أحمد علي. «الأساليب المقترحة لتحصين الشباب العربي ضد التيارات المعادية (دراسة ميدانية على طلبة دبلوم التأهيل التربوي في كلية التربية بجامعة دمشق).» **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**: المجلد ٢٤، العددان ١–٢، ٢٠٠٨. ص ٢٤٩–٢٩٤.

٥٨ ـ لبيض، سالم. «الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٦٧–٧٥.

٥٩ ـ مسعود، بلعباس. «أدوات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥١، الجزء الأول ٢٠٠٨. ص ٧٥–٩٢.

٦٠ ـ مقلد، محمد سالم إبراهيم سالم. «إتجاهات النمو السكاني في ظل الصراع على أرض فلسطين.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥١، الجزء الأول ٢٠٠٨. ص ١–٤٤.

٦١ ـ ميعاري، محمود. «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر».» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف ٢٠٠٨. ص ٤١-٦١.

٦٢ ـ النجار، مازن. «ثقافة الهوية.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢١، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٠-٢٣.

انظر أيضاً: ٨٣

مراجعة كتب

٦٣ ـ تراكي، ليزا (محرّر). «الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٨٥-١٨٧. (ساري حنفي)

قانون

كتب

٦٤ ـ ابن خضراء، ظافر. **أمريكا وإسرائيل ومحاكم الجزاء الدولية**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ٢٠٠٩. ٢١٧ ص.

دوريات

٦٥ ـ فرحات، ألبير. «ستون عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وماذا بعد؟» **الآداب**: السنة ٥٧، الأعداد ١-٣، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٤-٧.

تربية وتعليم

كتب

٦٦ ـ **البحث العلمي في الوطن العربي: إشكاليات وآليات للمواجهة**. إعداد عبد الله شمت المجيدل [وآخرون]؛ تقديم مصطفى عبد السميع؛ تحرير عصام توفيق قمر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨. ٢٩٥ ص.

٦٧ ـ جرباوي، تفيدة وخليل نخلة. **تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٨. ٣٠٢ ص.

٦٨ ـ منصور، أمين (معدّ). **المواطنة ومنظومة التعليم في العالم العربي**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٢٢٨ ص.

دوريات

٦٩ ـ حتاملة، موسى رشيد. «المشاكل التي تواجه مديري المدارس الابتدائية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة ومديراتها وانعكاساتها على أداء المدرسين.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٩٣-١٢٧.

٧٠ ـ شكر، نغم نذير. «دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٧٦-٩٤.

مراجعة كتب

٧١ ـ جرباوي، تفيدة وخليل نخلة. «تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٨٢-١٨٤. (منير بشور)

ثقافة

دوريات

٧٢ ـ زريق، قسطنطين. «الحضارة العربية.» ترجمة محمود حداد. **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٢٣-٣٨.

٧٣ ـ غالية، نعيمة. «تداعيات منظومة القيم الغربية الاستشراقية على المنطقة العربية في ظل استراتيجيات العولمة الثقافية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٤١-٢٥٠.

انظر أيضاً: ٧٠، ٨٠

مراجعة كتب

٧٤ ـ عماد، عبد الغني. «سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٢٢٩-٢٣٤. (محمود الذوادي)

فلسفة وعلم نفس

كتب

٧٥ ـ القاضي، أحمد عرفات [وآخرون]. **فلسفة الحرية: أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٢٩ ص.

أدب ولغة

دوريات

٧٦ ـ حديدي، صبحي. «محمود درويش ومثلث السيرة: الشاعر والمكان والتاريخ.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ٨٢-٩٣.

٧٧ ـ الصفدي، بيان. «في المشكلة اللغوية: المتزمتون والمجدّدون العرب.» **الآداب**: السنة ٥٧، الأعداد ١–٣، كانون الثاني/يناير–آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٣–١٥.

٧٨ ـ عليان، حسن. «تعدد الأصوات والأقنعة في الرواية العربية.» **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**: المجلد ٢٤، العددان ١–٢، ٢٠٠٨. ص ١٦٧–١٩٦.

مراجعة كتب

٧٩ ـ الطلبة، محمد سالم محمد الأمين. «الحِجَاج في البلاغة المعاصرة.. بحث في بلاغة النقد المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٤٩–١٥١. (أحمد ولد نافع)

علوم وتقانة

دوريات

٨٠ ـ الغالي، بلقاسم. «مميزات المنهج العلمي عند المسلمين وأثره في النهضة الأوربية الحديثة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ١٥٥–١٧٧.

انظر أيضاً: ٨٣

مراجعة كتب

٨١ ـ عثمان، ناصر عبد الله. «قبل أن يأتي الغرب: الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٤٩٤–٥٠١. (عبد الله فهيم السعدني)

إعلام واتصال

دوريات

٨٢ ـ البدراني، فاضل. «استراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق: «الفعل ورد الفعل».» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٣٩–٦٦.

٨٣ ـ رابح، الصادق. «التكنولوجيات الاتصالية الحديثة وإشكالية الروابط الاجتماعية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٩–٣٤.

٨٤ ـ الشقصي، عبيد بن سعيد. «دور وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات العُمانيين نحو القطاع الخاص.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٩٩، خريف ٢٠٠٨. ص ٣٥–٩٢.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٨٥ ـ تماري، سليم. **عام الجراد: الحرب العظمى ومحو الماضي العثماني من فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينة؛ رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠٠٨. ٣٦٨ ص.

٨٦ ـ دافيس، إريك. **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**. ترجمة حاتم عبد الهادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨. ٤٦٥ ص.

٨٧ ـ رزق، يونان لبيب. **العيب في ذات أفندينا: دراسة تاريخية موثقة من ١٨٦٦ حتى اليوم**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨. ٢٣٤ ص.

دوريات

٨٨ ـ مصر الحديثة: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٣١٥–٣٣٢.

٨٩ ـ بكر، عبد الوهاب. «تاريخ مصر العسكري من الفتح العثماني إلى الحملة الفرنسية، ١٥١٧–١٧٩٨.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٩٣–٢٥٣.

٩٠ ـ سيد أحمد، محمد عبد الوهاب. «الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ (دراسة في ضوء الوثائق الأمريكية).» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٤٥٧–٤٧٨.

٩١ ـ الشريف، ماهر. «النكبة ومعناها في مرآة العقل النقدي.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤–٧٥، ربيع–صيف ٢٠٠٨. ص ١٥–٢٤.

٩٢ ـ عطا الله، مرفت أسعد. «الحياة الاجتماعية لبكوات المماليك في مصر في القرن الثامن عشر.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٠٥–١٣٥.

٩٣ ـ العطار، حسين إبراهيم. «حزب الوفد والقضية الوطنية، ١٩٥٠–١٩٥٣.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢٥٥–٣١٣.

٩٤ ـ عيسى، حسن عبيد. «التنقيبات الصهيونية تحت أسس الأقصى: مسلسل من الفشل والتزوير.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٠٨–١٢٤.

٩٥ ـ قاسم، جمال زكريا. «موقف مصر من الحرب الطرابلسية، ١٩١١–١٩١٤.» **مصر الحديثة**: العدد ٨، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٣٣٣–٣٧٢.

٩٦ ـ محمد، جبريل. «مؤتمر الأرشيفات والمذكرات العائلية: محاولة لقراءة تاريخ المجتمع الفلسطيني.» **مجلة**

الدراسات الفلسطينية: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٤–١٧٨.

٩٧ ـ مصيلحي، فتحي محمد. «الاتجاهات البحثية لدى الجغرافيين المصريين حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.» **المجلة الجغرافية العربية**: السنة ٤٠، العدد ٥٢، الجزء الثاني ٢٠٠٨. ص ٣٩٧–٤٠٣.

٩٨ ـ يحيى، عادل هـ. «آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ: كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٢٨–١٤٨.

٩٩ ـ «يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين [مقتطفات].» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العددان ٧٤–٧٥، ربيع–صيف ٢٠٠٨. ص ٧٨–١١٢.

انظر أيضاً: ٧٢

مراجعة كتب

١٠٠ ـ تماري، سليم. «عام الجراد: الحرب العظمى ومحو الماضي العثماني من فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨. ص ١٧٩–١٨١. (سلافة حجاوي)

انظر أيضاً: ٨١

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1 - Abdalla, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009. 304 p.

2 - Arato, Andrew. *Constitution Making under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq*. New York: Columbia University Press, 2009. 376 p.

3 - Ben-Porat, Guy (ed.). *The Failure of the Middle East Peace Process? A Comparative Analysis of Peace Implementation in Israel/Palestine, Northern Ireland and South Africa*. New York: Palgrave Macmillan, 2008. ix, 279 p.

4 - Byman, Daniel. *The Five Front War: The Better Way to Fight Global Jihad*. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2008. x, 304 p.

5 - Cordesman, Anthony H. and Aram Nerguizian. *The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2009. 120 p.

6 - Finlan, Alastair. *The Gulf War of 1991*. New York: Rosen Pub., 2009. 96 p.

7 - Jensen, Michael Irving. *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective*. London: I. B. Tauris, 2009. 240 p.

8 - Karsh, Efraim. *The Iran-Iraq War*. New York: Rosen Pub., 2009. 96 p.

9 - Khalili, Laleh (ed.). *Politics of the Modern Arab World: Critical Issues in Modern Politics*. New York: Routledge, 2009. 4 vols.

10 - Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization*. Cairo: American University in Cairo Press, 2008. 528 p.

11 - Pedahzur, Ami. *The Israeli Secret Services and the Struggle against Terrorism*. New York: Columbia University Press, 2009. 232 p.

12 - Rutherford, Bruce K. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008. 292 p. (Princeton Studies in Muslim Politics)

13 - Stetter, Stephan. *World Society and the Middle East: Reconstructions in Regional Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2008. x, 239 p. (Rethinking Peace and Conflict Studies)

14 - Thompson, Alexander. *Channels of Power: The UN Security Council and U.S. Statecraft in Iraq*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009. 280 p.

15 - Woods, Kevin M. *The Mother of All Battles: Saddam Hussein's Strategic Plan for the Persian Gulf War*. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2008. xxiv, 352 p.

See also: 70

Periodicals

16 - Bicchi, Federica. «Democracy Assis-

tance in the Mediterranean: An Overview.» *Mediterranean Politics*: vol. 14, no. 1, March 2009. pp. 61-78.

17 - Bolme, Selin M. «Charting Turkish Diplomacy in the Gaza Conflict.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 23-31.

18 - Brooks, Stephen G. and William C. Wohlforth. «Reshaping the World Order: How Washington Should Reform International Institutions.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 49-63.

19 - Brzezinski, Zbigniew. «Major Foreign Policy Challenges for the Next US President.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 53-60.

20 - Cockburn, Patrick. «It's Official: Total Defeat for the U.S. in Iraq.» *Lisa Journal*: vol. 1, no. 9, January-March 2009. pp. 51-62.

21 - Cornish, Paul. «The United States and Counterinsurgency: «Political First, Political Last, Political Always».» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 61-79.

22 - Deutsch, Michael E. and Erica Thompson. «Secrets and Lies: The Persecution of Muhammad Salah (Part 2).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 25-53.

23 - Halliday, Fred. «International Relations in a Post-Hegemonic Age.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 37-51.

24 - Hunter, Robert E. «A New American Middle East Strategy?» *Survival*: vol. 50, no. 6, December 2008. pp. 49-66.

25 - Inglehart, Ronald and Christian Welzel. «How Development Leads to Democracy: What We Know about Modernization.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 33-48.

26 - Jones, Clive. «The Writing on the Wall: Israel, the Security Barrier and the Future of Zionism.» *Mediterranean Politics*: vol. 14, no. 1, March 2009. pp. 3-20.

27 - Kalin, Ibrahim. «Debating Turkey in the Middle East: The Dawn of a New Geo-Political Imagination?» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 83-96.

28 - El-Labbad, Mustafa. «Understanding the New Turkey: An Egyptian Perspective.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 53-61.

29 - Larrabee, F. Stephen. «Obama's Foreign Policy: Opportunities and Challenges.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 1-11.

30 - Lewis, Bernard. «Free at Last? The Arab World in the Twenty-First Century.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 77-88.

31 - Nafi, Basheer M. «The Arabs and Modern Turkey: A Century of Changing Perceptions.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 63-82.

32 - Ozhan, Taha and Hatem Ete. «A New Agenda for the Kurdish Question.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 97-114.

33 - Perthes, Volker. «Is the Arab World Immune to Democracy?» *Survival*: vol. 50, no. 6, December 2008. pp. 151-160.

34 - Ramberg, Bennett. «The Precedents for Withdrawal: From Vietnam to Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 2-8.

35 - Shafiq, Mounir. «Turkey's Justice and Development Party through Arab Eyes.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 33-41.

36 - Waage, Hilde Henriksen. «Postscript to Oslo: The Mystery of Norway's Missing Files.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 54-65.

37 - Zisser, Eyal. «Syria's Diplomatic Comeback: What Next?» *Mediterranean Politics*: vol. 14, no. 1, March 2009. pp. 107-113.

See also: 54, 61, 62

Book Reviews

38 - Bacik, Gokhan. «Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan, and Iraq.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 159-160. (Kemal Ozden)

39 - Bennis, Phyllis. «Understanding the Palestinian-Israeli Conflict: A Primer.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38,

no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 92-93. (Adel Samara)

40 - Byman, Daniel. «The Five Front War: The Better Way to Fight Global Jihad.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 166-167. (Maha Azzam)

41 - Cockburn, Patrick. «Muqtada Al-Sadr and the Fall of Iraq.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 188-189. (James Denselow)

42 - Cook, Steven A. «Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 150-153. (Huseyin Alptekin)

43 - Khalidi, Rashid. «The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 89-90. (Philip S. Khoury)

44 - McClellan, Scott. «What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 199-200. (Scott Blinder)

45 - Muasher, Marwan. «The Arab Center: The Promise of Moderation.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 187-188. (Azriel Bermant)

46 - Ottaway, Marina and Julia Choucair-Vizoso (eds.). «Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 185-187. (Gerd Nonneman)

47 - Rutherford, Bruce K. «Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 124-130. (Steven A. Cook)

Economics

Books

48 - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *External Trade Bulletin of the ESCWA Region*. New York: United Nations, 2008. xii, 115 p. (Issue 17)

49 - Shubber, Sami. *The Law of Investment in Iraq*. Leiden; Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2009. xx, 248 p.

Periodicals

50 - Auriol, Emmanuelle and Pierre M. Picard. «Infrastructure and Public Utilities Privatization in Developing Countries.» *World Bank Economic Review*: vol. 23, no. 1, 2009. pp. 77-100.

51 - Elliott, Kimberly Ann. «Does the Doha Round Matter?» *Current History*: vol. 108, no. 714, January 2009. pp. 39-43.

52 - Loeffler, Rachel L. «Bank Shots: How the Financial System Can Isolate Rogues.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 2, March-April 2009. pp. 101-110.

53 - Maloney, Suzanne. «The Gulf's Renewed Oil Wealth: Getting it Right This Time?» *Survival*: vol. 50, no. 6, December 2008. pp. 129-150.

54 - Noureddine, Mohammed. «Arab-Turkish Cooperation in the New Era.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 43-51.

Sociology

Books

55 - El-Abed, Oroub. *Unprotected: Palestinians in Egypt since 1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies; Ottawa [Ont.]: International Development Research Centre, 2009. xxviii, 253 p.

56 - Al-Ali, Nadje and Nicola Pratt. *What Kind of Liberation? Women and the Occupation of Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press, 2009. xviii, 221 p.

57 - Belal, Ahmed [et al.]. *Bedouins by the Lake: Environment, Change, and Sustainability in Southern Egypt*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009. 200 p.

58 - Challand, Benoît. *Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude*. New York: Routledge, 2008. 288 p. (Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict)

59 - Jayyusi, Salma K. (ed.). *Human Rights in Arab Thought: A Reader*. London: I.

B. Tauris, 2008. 768 p. (Library of Modern Middle East Studies; vol. 44)

60 - Vogt, Kari, Lena Larsen and Christian Moe (eds.). *New Directions in Islamic Thought: Exploring Reform and Muslim Tradition*. London: I. B. Tauris, 2008. 320 p.

Periodicals

61 - Fiscbach, Michael R. «Palestinian Refugee Compensation and Israeli Counterclaims for Jewish Property in Arab Countries.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 6-24.

62 - Hovdenak, Are. «Trading Refugees for Land and Symbols: The Palestinian Negotiation Strategy in the Oslo Process.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, no. 1, March 2009. pp. 30-50.

63 - Knudsen, Are. «Widening the Protection Gap: The «Politics of Citizenship» for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948-2008.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, no. 1, March 2009. pp. 51-73.

64 - Nassari, John. «Refugees and Forced Migrants at the Crossroads: Forced Migration in a Changing World.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, no. 1, March 2009. pp. 1-10.

65 - Tol, Gonul. «What Type of Islamism for Europe? Islamism in Germany and the Netherlands.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 1, 2009. pp. 133-149.

Book Reviews

66 - Ayoob, Mohammed. «The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 175-177. (Naveed S. Sheikh)

67 - Al-Azmeh, Aziz and Effie Fokas (eds.). «Islam in Europe: Diversity, Identity and Influence.» *International Affairs* (London): vol. 85, no. 1, January 2009. pp. 177-178. (Stefano Allievi)

68 - Edward, Jane Kani. «Sudanese Women Refugees: Transformations and Future Imaginings.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, no. 1, March 2009. pp. 128-130. (Katarzyna Grabska)

69 - Hagopian, Elaine C. (ed.). «Civil Rights in Peril: The Targeting of Arabs and Muslims.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 86-88. (Laurie King)

Law

Books

70 - Bernard-Maugiron, Nathalie (ed.). *Judges and Political Reform in Egypt*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009. 328 p.

See also: 49

Periodicals

71 - Cayley, Andrew T. «The Prosecutor's Strategy in Seeking the Arrest of Sudanese President Al Bashir on Charges of Genocide.» *Journal of International Criminal Justice*: vol. 6, no. 5, November 2008. pp. 829-840.

72 - Ciampi, Annalisa. «The Proceedings against President Al Bashir and the Prospects of their Suspension under Article 16 ICC Statute.» *Journal of International Criminal Justice*: vol. 6, no. 5, November 2008. pp. 885-897.

73 - Gosnell, Christopher. «The Request for an Arrest Warrant in Al Bashir: Idealistic Posturing or Calculated Plan?» *Journal of International Criminal Justice*: vol. 6, no. 5, November 2008. pp. 841-851.

74 - Jessberger, Florian and Julia Geneuss. «On the Application of a Theory of Indirect Perpetration in Al Bashir: German Doctrine at the Hague?» *Journal of International Criminal Justice*: vol. 6, no. 5, November 2008. pp. 853-869.

75 - Sluiter, Goran. «Obtaining Cooperation from Sudan: Where Is the Law?» *Journal of International Criminal Justice*: vol. 6, no. 5, November 2008. pp. 871-884.

Education

Periodicals

76 - Al-Barwani, Thuwayba A., Tayfour S. Albeely and Humaira Al-Sulaimani. «Parent's Involvement in Higher Edu-

cation: Does it Make a Difference?» *Journal of Social Affairs*: vol. 25, no. 99, Fall 2008. pp. 13-33.

Book Reviews

77 - Doumani, Beshara (ed.). «Academic Freedom after September 11.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 86-88. (Laurie King)

Philosophy & Psychology

Periodicals

78 - Rashed, Marwan. «On the Authorship of the Treatise on the Harmonization of the Opinions of the Two Sages Attributed to Al-Farabi.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 19, no. 1, March 2009. pp 43-82.

Literature & Language

Periodicals

79 - Khalidi, Rashid. «Remembering Mahmud Darwish (1941-2008).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 74-77.

Science & Technology

Periodicals

80 - Houzel, Christian. «The New Astronomy of Ibn Al-Haytham.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 19, no. 1, March 2009. pp. 1-41.

Information & Communication

Periodicals

81 - Pintak, Lawrence and Jeremy Ginges. «Inside the Arab Newsroom: Arab Journalists Evaluate Themselves and the Competition.» *Journalism Studies*: vol. 10, no. 2, April 2009. pp. 157-177.

History & Geography

Books

82 - Blackwell, Stephen. *British Military Intervention and the Struggle for Jordan: King Hussein, Nasser and the Middle East Crisis, 1955-1958*. New York: Routledge, 2009. xiv, 254 p. (British Politics and Society)

83 - Buzan, Barry and Ana Gonzalez-Pelaez (eds.). *International Society and the Middle East: English School Theory at the Regional Level*. New York: Palgrave Macmillan, 2009. 288 p.

84 - Gallab, Abdullahi A. *The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan*. Aldershot, VT: Ashgate, 2008. x, 183 p.

85 - Kiser, John W. *Commander of the Faithful: The Life and Times of Emir Abd El-Kader, a Story of True Jihad*. Rhinebeck, NY: Monkfish Book Pub., 2008. 392 p.

86 - Matar, Nabil. *Europe through Arab Eyes, 1578-1727*. New York: Columbia University Press, 2009. xxviii, 313 p.

87 - Morgan, Michael Hamilton. *Lost History: The Enduring Legacy of Muslim Scientists, Thinkers, and Artists*. Washington, DC: National Geographic, 2008. xviii, 301 p.

88 - Romani, Francesca Romana. *Islamic Civilization: History and Treasures*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009. 192 p.

Periodicals

89 - Hallaj, Muhammad. «Palestinian Voices: Recollections of the Nakba through a Teenager's Eyes.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 66-73.

90 - Long, Andrew. «The Hidden and the Visible in British Orientalism: The Case of Lawrence of Arabia.» *Middle East Critique*: vol. 18, no. 1, March 2009. pp. 21-37.

Book Reviews

91 - Gallab, Abdullahi A. «The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan.» *African Affairs*: vol. 108, no. 431, April 2009. pp. 330-331. (Alex De Waal)

92 - Hochberg, Gil Z. «In Spite of Partition: Jews, Arabs, and the Limits of Separatist Imagination.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 1 (149), Autumn 2008. pp. 90-91. (Haim Bresbeeth)

* فهرس

فهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة الحادية والثلاثين
العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨ – العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

دليل الاستخدام

* يشتمل الفهرس على ثلاثة كشافات: الكشاف الرئيسي وهو **كشاف الموضوعات**، **كشاف المؤلفين**، **وكشاف العناوين**.

* تم ترتيب **كشاف الموضوعات** ترتيباً هجائياً حسب رأس الموضوع، ورتبت المواد تحت رأس الموضوع الواحد ترتيباً هجائياً حسب الإسم الثاني للمؤلف.

* تم إعطاء رقم متسلسل لكل تسجيلة ببليوغرافية ترد في **كشاف الموضوعات**.

* إذا كان للمقال الواحد أكثر من رأس الموضوع، تذكر التسجيلة الببليوغرافية للمقال كاملة تحت رأس الموضوع الذي يرد أولاً في الترتيب الهجائي، ويحال من الموضوعات الأخرى للمقال نفسه بإحالة إلى الرقم المتسلسل الذي أعطي له عند وروده لأول مرة في الترتيب الهجائي.

مثال: مقال يتناول موضوع الجامعات العربية وجودة البحث العلمي.

أ – رأس الموضوع الأول للتسجيلة الرئيسية:

الانتخابات الرئاسية – الولايات المتحدة

بني سلامة، محمد تركي. «أوباما: درس جديد في الديمقراطية.»
السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٦–٢٢. [٢٤]

ب – رأس الموضوع الثاني وإحالته:

أوباما، باراك

انظر أيضاً: [٢٤]

ج– رأس الموضوع الثالث وإحالته:

الديمقراطية – الولايات المتحدة

انظر أيضاً: [٢٤]

* تم ترتيب **كشاف المؤلفين** ترتيباً هجائياً حسب الإسم الثاني للمؤلف مع الإشارة إلى الرقم المتسلسل الوارد في **كشاف الموضوعات**.

* تم ترتيب **كشاف العناوين** ترتيباً هجائياً مع الإشارة إلى الرقم المتسلسل الوارد في **كشاف الموضوعات**.

كشاف الموضوعات

إبادة الجنس – العراق

ياسين، صباح. «الطريقة الأمريكية في الإبادة المليونية: العراق نموذجاً.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٠٨–١١٧. [١]

ابن خلدون

العركي، عبد المجيد. «من مفاتيح مقدمة ابن خلدون: ثنائية العمران وتناقضات الأحوال.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٥٧–٧٩. [٢]

الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، مشروع

بجك، باسيل يوسف. «مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٦٧–٨٧. [٣]

حسيب، خير الدين. «العراق... إلى أين؟.» مقابلة أجريت مع فضائية «المستقلة» بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٨. السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦–٢٩. [٤]

خاجادور، آرار. «كلمة بصدد «السياسة فن الممكن».» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٨٣–١٨٥. [٥]

انظر أيضاً الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق (٢٠٠٣)

العراق – الوضع السياسي

القوات الأمريكية – العراق

القوات المسلحة – العراق

اجتماع اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية (٢٠٠٨: بيروت)

«اجتماع اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية، بيروت، ٢٩–٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢١٤–٢٢٣. [٦]

الاحتكار – الخليج العربي

العفيفي، فتحي. «الخليج العربي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية، دراسة في تحرير الاحتكار.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٤٨–٦٦. [٧]

الإحصاءات العسكرية – البلدان العربية

الخوري، كابي (معدّ). «الملف الإحصائي (١١١): بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران وتركيا وإسرائيل.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٢١٥–٢٣١. [٨]

الإخوان المسلمون – مصر

العوضي، هشام. «صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك (١٩٨٢–٢٠٠٧).» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥٣–٢٦٧. [٩]

ـــــ . «النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٨٥–١٠١. [١٠]

أردوغان، رجب طيب

فريدمان، جورج. «ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٢٩–١٣٣. [١١]

أركون، محمد

الزاوي، عمر. «الخطاب الفكري النقدي حول الإسلام: مقاربة منهجية لفكر محمد أركون.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٦٧–٧٥. [١٢]

الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)

بولار، مارتين. «انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب: حقائق مالية بعد الدولار.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٥–١٤٤. [١٣]

سابا، إلياس. «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٠–٢٤. [١٤]

الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) – التأثيرات – الخليج العربي

اليوسف، يوسف خليفة. «الأزمة المالية والاقتصاديات

الخليجية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٤-٢٨. [١٥]

الاستثمارات الأجنبية - أفريقيا

أوضبجي، محمد. «الاتفاقات الدولية حول الاستثمار: السياق الأفريقي نموذجاً.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٨٢-٩٤. [١٦]

الاستراتيجية - روسيا

الأمارة، لمى مضر. «الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٠٦-١٢٤. [١٧]

الاستهلاك - البلدان العربية

النجار، باقر سلمان. «المرأة وثقافة الاستهلاك: في دحض المقولة الشائعة.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٤٠-٥٥. [١٨]

الإسلام - ألمانيا

بيلفلد، هاينر. «صورة الإسلام في ألمانيا: حول التعامل العلني مع الخوف من الإسلام.» ترجمة فادية فضة وحامد فضل الله. السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٨٠-٩٦. [١٩]

الأصولية (الإسلام)

مولى، علي الصالح. «الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة، وتطورها.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١١٧-١٣٤. [٢٠]

الأطفال - العراق

البياتي، فراس عباس فاضل. «أطفال العراق: ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول (دراسة في وفيات الأطفال ما قبل وما بعد الحرب-مقاربة سوسيولوجية).» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٢٥-١٣٦. [٢١]

الإعلام الأمريكي

البدراني، فاضل. «استراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق: «الفعل ورد الفعل».» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٣٩-٦٦. [٢٢]

الأقليات - السودان

مكاوي، بهاء الدين. «استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٩٥-١٠٥. [٢٣]

أمراض السرطان انظر السرطان

الانتخابات الرئاسية - الولايات المتحدة

بني سلامة، محمد تركي. «أوباما: درس جديد في الديمقراطية.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٦-٢٢. [٢٤]

بولك، وليم. «التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٦-١٣. [٢٥]

حمزاوي، عمرو. «الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الوطن العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٠-٢٤. [٢٦]

أنطون، فرح

حنفي، حسن. «فلسفة الحرية (ملف): العقل والحرية بين فرح أنطون ومحمد عبده: سجال «الجامعة» و«المنار».» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٣٩-١٤٧. [٢٧]

أوباما، باراك

انظر أيضاً: [٢٤]، [٢٥]

الأوقاف - البلدان العربية

عبد الله، طارق. «الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٩٥-١٠٧. [٢٨]

منصور، سليم هاني. «الأوقاف والتنشئة السياسية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٨٠-٩٦. [٢٩]

إيرادات النفط انظر النفط - الإيرادات

البترول انظر النفط

البرنامج النووي الإيراني

غلمان، فاطمة. «النظام النووي والكيل بمكيالين.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٩٧-١١٢. [٣٠]

بشارة، عزمي – المقابلات

بشارة، عزمي. «حوار مع المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة.» أجرى المقابلة هاشم قاسم. السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٦–٢٠. [٣١]

البشير، عمر حسن

بجك، باسيل يوسف. «مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٩٢–١٠٧. [٣٢]

البلدان العربية – الوضع السياسي

بشور، معن. «الأمة العربية وتحديات العصر.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٣٧–١٤٧. [٣٣]

حسيب، خير الدين. «جولة أفق عربية.» نص المقابلة التي أجراها محمد الهاشمي الحامدي مع د. خير الدين حسيب على قناة المستقلة تاريخ ٢٧/٥/ ٢٠٠٨. السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٠٣–١٣٠. [٣٤]

البيروقراطية – الخليج العربي

انظر أيضاً: [٧]

البيئة – البلدان العربية

المقدادي، كاظم. «الوطن العربي: انتشار أمراض السرطان والمشكلات البيئية القائمة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٨٥–٩٥. [٣٥]

التجارة الخارجية – أفريقيا

انظر أيضاً: [١٦]

التجارة الدولية

جوادي، نور الدين. «قراءة نقدية في أطروحة «القطع والتقاطع» للدكتور أمير السعد.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٤٠–٥٦. [٣٦]

انظر أيضاً: [١٦]

التربية الوطنية – العراق

شكر، نغم نذير. «دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٧٦–٩٤. [٣٧]

تركيا – الوضع السياسي

انظر أيضاً: [١١]

التطهير المكاني انظر التهجير

التعددية السياسية – الخليج العربي

انظر أيضاً: [٧]

التعليم الجامعي – البلدان العربية

عسالي، بولرباح. «مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٥٧–٧٩. [٣٨]

التعليم العالي – البلدان العربية

بشور، منير. «تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٢٥–٥٠. [٣٩]

انظر أيضاً: [٣٨]

التنمية – البلدان العربية

بلقاسم، زايري. «تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥٠–٦٦. [٤٠]

الحمش، منير. «مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٣–٢٨. [٤١]

ولد السالك، ديدي. «الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٢٥–٣٩. [٤٢]

التهجير – فلسطين

حنفي، ساري. «التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكونيالي الإسرائيلي.»

السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٦٧-٨٤. [٤٣]

توطين العلم - البلدان العربية

راشد، رشدي. «الوطن العربي وتوطين العلم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٦-٢٥. [٤٤]

الثقافة - العراق

انظر أيضاً: [٣٧]

الثقافة العربية

حداد، محمود. «هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية؟.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٥١-١٥٣. [٤٥]

ثورة تموز/يوليو (١٩٥٢)

بشارة، عزمي. «افتتاحية العدد: تموز/يوليو، ومهام المرحلة المقبلة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٦-١٢. [٤٦]

الجابري، محمد عابد

الأعرجي، علاء الدين. «بين نقد العقل العربي ورفده: الجابري، بعد مرور ربع قرن على تشريح العقل العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١١٦-١٢٣. [٤٧]

بوعرفة، عبد القادر. «نقد مفاهيم ورؤى الجابري حول العقل المستقيل.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٢٦-٤٠. [٤٨]

جائزة جمال عبد الناصر

بشارة، عزمي. «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة شاغل كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٢٧-١٣٢. [٤٩]

حسيب، خير الدين. «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة مركز دراسات الوحدة العربية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٢٢-١٢٦. [٥٠]

الحص، سليم. «جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة الفائز بالجائزة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٣٣-١٣٦. [٥١]

جائزة الدراسات العراقية المعاصرة

«نتائج التحكيم الأولي لجائزة الدراسات العراقية المعاصرة، ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٦٧-١٦٨. [٥٢]

جائزة زايد الدولية للبيئة

«تقرير عن: حفل تكريم الفائزين بجائزة زايد الدولية للبيئة، الدورة الرابعة، دبي، ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٦٤-١٦٦. [٥٣]

جزر القمر - الوضع السياسي

حسن، حمدي عبد الرحمن. «جزر القمر وأزمة بناء الدولة الوطنية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١١٨-١٢٩. [٥٤]

الجيش - العراق

الحمداني، رعد. «واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٠٨-١١٥. [٥٥]

انظر أيضاً القوات الأمريكية - العراق

القوات المسلحة - العراق

جيش المهدي (العراق)

كوردسمان، أنتوني هـ. وخوسيه راموس. «الصدر وجيش المهدي: التطور-القدرات والاتجاه الجديد.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٥٨. [٥٦]

الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: حول العدوان الإسرائيلي على غزة: «مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي».» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٦-٩. [٥٧]

خاجادور، آرا. «معايدة وحدثان... وأيام غزة.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٢٥-١٢٨. [٥٨]

العيسوي، إبراهيم. «مأساة غزة: العار وردّ الاعتبار.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١١-٢١٤. [٥٩]
غلانز، جيمس وت. كريستيان ميلر. «فضائح إعادة إعمار غزة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٢٨-٢٣٢. [٦٠]
كوردسمان، أنتوني. «الحرب على غزة: انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٨-٢٢١. [٦١]
منظمة مراقبة حقوق الإنسان. «محرومون ومهددون بالخطر: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٢٢-٢٢٧. [٦٢]

انظر أيضاً قطاع غزة - الحصار الإسرائيلي

الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) - المواقف وردود الفعل الوطنية - تركيا

انظر أيضاً: [١١]

الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) - المواقف وردود الفعل الوطنية - مصر

عبد المجيد، وحيد. «مأزق القاهرة والاعتدال العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٥-٢١٧. [٦٣]

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣)

بولك، وليم. «المشهد العراقي أمام الكونغرس الأمريكي.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٩٩-١١٢. [٦٤]
جوف، جوزيف. «الفترة من بول ولفوويتز إلى ريتشارد بيرل: هكذا يفسر مهندسو حرب العراق الأمريكيون فشلهم في الحرب.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٤٥-١٤٩. [٦٥]
مراقب عربي. «حول المرحلة الراهنة في العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٠٣-١٠٩. [٦٦]
منظمة العفو الدولية. «العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٣٢. [٦٧]

انظر أيضاً: [٤]، [٢٢]

انظر أيضاً إبادة الجنس - العراق

الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، مشروع

الأطفال - العراق

الجيش - العراق

جيش المهدي (العراق)

العراق - الوضع السياسي

القوات الأمريكية - العراق

القوات المسلحة - العراق

المقاومة العراقية

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣) - جرائم الحرب

انظر أيضاً: [١]

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣) - سقوط بغداد

سكرانتون، روي. «جدران وظلمات: احتلال بغداد.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٦-٣٣. [٦٨]

الحرب الباردة

بشارة، عزمي. «عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٩-٢٤. [٦٩]

الحرب العربية - الإسرائيلية (١٩٤٨)

بشارة، عزمي. «بمناسبة الذكرى الستين للنكبة: في البحث عن معنى للنكبة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٦-١٣. [٧٠]

حركة العدل والإحسان (المغرب)

الكروي، محمود صالح. «المغرب و«حركة العدل والإحسان»... مرحلة فكّ الاشتباك؟.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٨٨-٩٨. [٧١]

الحرية - فلسفة ونظريات

الأعسم، عبد الأمير. «فلسفة الحرية (ملف): إشكالية الحرية: مقاربة بين فلسفة الحرية وحرية الفلسفة في فكرنا المعاصر.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٠٣-١٢٦. [٧٢]

بوعرفة، عبد القادر. «فلسفة الحرية (ملف): العرب وسؤال الحرية: تأملات في أوهام الوعي العربي المعاصر.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٦٠-١٧٧. [٧٣]

حمانة، البخاري. «فلسفة الحرية (ملف): عن الفلسفة، وعن الحرية، في القرن الحادي والعشرين.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٢٧-١٣٨. [٧٤]

حنفي، حسن. «فلسفة الحرية.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٢-٢٤. [٧٥]

زروخي، إسماعيل. «فلسفة الحرية (ملف): الحرية في الفكر العربي الحديث.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٤٨-١٥٩. [٧٦]

انظر أيضاً: [٢٧]

حسيب، خير الدين - المقابلات

انظر أيضاً: [٤]، [٣٤]

الحص، سليم

انظر أيضاً: [٤٩]، [٥٠]، [٥١]

الحضارة الإسلامية

عزي، عبد الرحمن. «عولمة المكان الرمزي، وتفكك العلاقة القيمية والتاريخية مع الأرض، في المنطقة العربية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٤-٣٣. [٧٧]

الحضارة العربية

زريق، قسطنطين. «الحضارة العربية.» ترجمة محمود حداد. السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٢٣-٣٨. [٧٨]

حقوق الإنسان

سلامة، غسان. «الصدامات السبعة على حلبة حقوق الإنسان.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٩٥-١٠١. [٧٩]

حقوق المرأة العربية

أبو لغد، ليلى. «دعم حقوق المرأة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، الانتشار الدولي للغة جديدة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٨٨-١٠٢. [٨٠]

الحكم الصالح - البلدان العربية

انظر أيضاً: [٤٠]

الحلقة النقاشية حول القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية العربية القادمة (٢٠٠٨: القاهرة)

ص. ي. «تقرير عن الحلقة النقاشية حول: «القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية العربية القادمة»، القاهرة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٣٣-١٣٧. [٨١]

الخليج العربي - الوضع الاقتصادي

انظر أيضاً: [١٥]

خليفة، مارسيل

بلقزيز، عبد الإله. «في تكريم مرسيل خليفة: أمكنة المتلقي، أزمنة النص.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١١٦-١٢١. [٨٢]

الداعوق، بشير

حسيب، خير الدين. «في ذكرى بشير الداعوق: صداقة حيّة عمرها أربعة وخمسون عاماً.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١١٣-١١٥. [٨٣]

درويش، محمود

بلقزيز، عبد الإله. «افتتاحية العدد: في وداع محمود درويش.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٦-٩. [٨٤]

الدول الفاشلة

«مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٣١-١٤٤. [٨٥]

الدولة

ولد محمد، أحمد محمود. «الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٢٤-٣٩. [٨٦]

الديمقراطية

زيادة، طارق. «الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٥٨–٦٦. [٨٧]

الكواري، علي خليفة. «لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية: مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٤٨–١٥٠. [٨٨]

الديمقراطية – البلدان العربية

فرسخ، عوني. «جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ٤١–٥٧. [٨٩]

انظر أيضاً: [٤٢]

الديمقراطية – الولايات المتحدة

انظر أيضاً: [٢٤]

روسيا – السياسة الخارجية

فريدمان، جورج. «مبدأ ميدفيديف والاستراتيجية الأمريكية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٢٢–١٢٨. [٩٠]

يوسف، أيمن طلال. «روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠–٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٧٦–٩٠. [٩١]

انظر أيضاً: [١٧]

روسيا – العلاقات الخارجية

انظر أيضاً: [٩١]

زريق، قسطنطين

جحا، ميشال. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق (١٩٠٩–٢٠٠٠): سيرته وكتاباته.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٢٢–١٣٤. [٩٢]

حافظ، زياد. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق والفكر القومي: حداثة فكره.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٩٩–١١٢. [٩٣]

حداد، محمود. «قسطنطين زريق: من روحية الحضارة إلى مادية القومية وشروط التقدم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٥١–٦٥. [٩٤]

العظمة، عزيز. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٣–١١٥. [٩٥]

قرم، جورج. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: هل تخطى الزمن فكر قسطنطين زريق؟» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٩٦–٩٨. [٩٦]

مطر، جميل. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق يضع شروط القضاء على التخلف.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٦–١٢١. [٩٧]

الزيدي، منتظر

انظر أيضاً: [٥٨]

السرطان – البلدان العربية

انظر أيضاً: [٣٥]

السعد، أمير

انظر أيضاً: [٣٦]

السلطة السياسية – الخليج العربي

اليوسف، يوسف خليفة. «عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٧٠–٨٧. [٩٨]

السودان – الوضع السياسي

انظر أيضاً: [٣٢]

الصدر، مقتدى

انظر أيضاً: [٥٦]

صراع الحضارات

أكمير، عبد الواحد. «تحالف الحضارات بين التاريخ والأيديولوجيا: الخصوصية الإسبانية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٢٩–٤٧. [٩٩]

الصراع العربي – الإسرائيلي

مفلح، أحمد. «النشء اللبناني والصراع العربي–الإسرائيلي: دراسة في المناهج المدرسية الجديدة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦٧–٨٨. [١٠٠]

انظر أيضاً القضية الفلسطينية

الصومال – الوضع السياسي

محمد، هيفاء أحمد. «الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٠٣–١٣١. [١٠١]

الطاقة – البلدان العربية – الإحصاءات

الخوري، كابي (معدّ). «الملف الإحصائي (١١٢): بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢٤٣–٢٥٦. [١٠٢]

عبد الدائم، عبد الله

«في وداع عبد الله عبد الدائم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٦–٨. [١٠٣]

عبده، محمد

انظر أيضاً: [٢٧]

العدالة الاجتماعية – المغرب

بلقصري، عبد الواحد. «إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٦١–٨١. [١٠٤]

العراق – الدستور

الحمداني، قحطان أحمد سليمان. «الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥–٤٧. [١٠٥]

العراق – الوضع السياسي

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: العراق... إلى أين؟.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٦–١١. [١٠٦]

ستيل، ديفيد أ. «استراتيجيات المصالحة في العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٣–١٥٨. [١٠٧]

المؤسسة المتعددة القوميات. «نحو سلام في العراق ومع العراق: خطة مقترحة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٤٠–١٤٨. [١٠٨]

انظر أيضاً: [٤]، [٣٤]، [٥٦]، [٥٨]، [٦٤]، [٦٦]، [٦٧]، [١٠٥]

انظر أيضاً إبادة الجنس – العراق

الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، مشروع

الجيش – العراق

جيش المهدي (العراق)

الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق (٢٠٠٣)

القوات الأمريكية – العراق

القوات المسلحة – العراق

المقاومة العراقية

العقل السياسي

انظر أيضاً: [٤٧]، [٤٨]

العلاقات الدولية

انظر أيضاً: [٦٩]

العلاقات العربية – الإسبانية

انظر أيضاً: [٩٩]

العلاقات العربية – الروسية

انظر أيضاً: [١٧]

العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية

ولد السالم، حماه الله. «موريتانيا في مواجهة الاختراق الإسرائيلي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٤٨–٦٧. [١٠٩]

علم الاجتماع

انظر أيضاً: [٢]

العلمانية

الغنوشي، راشد. «الإسلام والعلمانية.» السنة ٣١،

العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٧٨-١٨٢. [١١٠]

انظر أيضاً: [٨٨]

العلوم عند العرب

انظر أيضاً: [٤٤]

العلي، ناجي

حيدر، قادري أحمد. «ناجي العلي: الوطن والفن في الممارسة السياسية.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٤٨-٦٦. [١١١]

العمارة الإسلامية

القحطاني، هاني محمد. «العمارة الإسلامية بين الوظيفية والتفاعلية: تحليل سوسيولوجي ومقاربة في الأنساق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٣٩-٥٦. [١١٢]

العمارة - بغداد (العراق)

الحيدري، علي. «مشاهد من التطور العمراني في المراكز التراثية لمدينة بغداد خلال القرن المنصرم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٩١-١١٦. [١١٣]

الغنوشي، راشد

انظر أيضاً: [٨٨]

الفاسي، علال

الكروي، محمود صالح. «أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٤٥-٦٠. [١١٤]

الفدرالية - العراق

انظر أيضاً: [١٠٥]

الفساد في المؤسسات - البلدان العربية

انظر أيضاً: [٤٠]

الفكر السياسي - البلدان العربية

انظر أيضاً: [٨٦]

الفكر السياسي - فلسطين

أبو الحسن، وائل مصطفى. «أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد «الانحلال المعياري»: قراءة سيكولوجية.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ٥٦-٦٩. [١١٥]

الفكر السياسي - الولايات المتحدة

الحروب، خالد. «في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: «عودة التاريخ» و«رابطة الديمقراطيات».» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٢١-٣٨. [١١٦]

القضية الفلسطينية

انظر أيضاً: [٣١]، [٧٠]

قطاع غزة - الحصار الإسرائيلي

أبو الرب، محمد. «محاكمة الإسرائيليين على حصار قطاع غزة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٥١-٦٦. [١١٧]

انظر أيضاً الحرب الإسرائيلية على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (٢٠٠٩: الكويت)

الكفري، مصطفى العبد الله. «تقرير عن: القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت، ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٨٨-١٩٦. [١١٨]

القوات الأمريكية - العراق

مونتغومري، جولي. «مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٠-١٣٣. [١١٩]

انظر أيضاً: [١٠٦]

القوات المسلحة - العراق

انظر أيضاً: [٥٥]

انظر أيضاً الجيش - العراق

القومية العربية - تونس

لبيض، سالم. «الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة.»

السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ٦٧-٧٥. [١٢٠]

القومية الكردية

الدسوقي، أيمن إبراهيم. «هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان-العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٣٤-١٥٢. [١٢١]

الكاريكاتير

انظر أيضاً: [١١١]

الكتب، مراجعات

إسماعيل، محمد حسام الدين. «الصورة والجسد: دراسات نقدية في الإعلام المعاصر.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٤-١٦٦. (نهوند القادري عيسى) [١٢٢]

أمين، سمير. «مذكراتي: ماضٍ لحراسة المستقبل.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٤٣-٢٥٢. (عبد المالك أشهبون) [١٢٣]

«الانتخابات الديمقرطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.» منسّق ومحرّر علي خليفة الكواري. السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٣٤-١٤٣. (عبد الفتاح ماضي) [١٢٤]

البشر، بدرية. «وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٥٩-١٦٤. (ماجد صالح السامرائي) [١٢٥]

بلقزيز، عبد الإله. «العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ١٤٩-١٥٥. (يوسف بن عدي) [١٢٦]

بيضون، أحلام. «إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان): الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٤٤-١٤٨. (عبد الحسين شعبان) [١٢٧]

تشومسكي، نعوم وجلبير الأشقر. «السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٥. (سوسن إسماعيل العساف) [١٢٨]

جعفر، جعفر ضياء ونعمان النعيمي. «الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٠-١٥٤. (وليد خالد أحمد حسن) [١٢٩]

دايار، جوين. «الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق.» ترجمة بسام شيحا. السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٥٦-١٦٥. (لمى مضر الأمارة) [١٣٠]

دراج، فيصل. «الذاكرة القومية في الرواية العربية: من زمن النهضة إلى زمن السقوط.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٤٥-١٤٨. (عبد القادر شرشار) [١٣١]

الدوري، عبد العزيز. «النظم الإسلامية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٩-١٦٢. (مفيد الزيدي) [١٣٢]

الربيعي، فاضل. «ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٨٤-١٩٠. (ماجد صالح السامرائي) [١٣٣]

ـــــ . « ـــــ .» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٩-١٦٣. (محمد العبد الله) [١٣٤]

زيادة، رضوان. «السلام الداني: المفاوضات السورية-الإسرائيلية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٦٩-١٧٤. (الياس سمعو) [١٣٥]

زين، عمر. «تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٨-١٧٥. (طاهر كنعان) [١٣٦]

سميث، جين. «الإسلام والمسلمون في أمريكا.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٩١-١٩٤. (عبد الغني عماد) [١٣٧]

السيد علي، عبد المنعم. «الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٣٣-٢٣٧. (منير الحمش) [١٣٨]

صديقي، العربي. «البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٤٢-١٤٨. (ثناء فؤاد عبد الله) [١٣٩]

الصلح، رغيد كاظم. «لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/

أبـريـل ٢٠٠٩. ص ١٦٥–١٦٩. (مـسـعـود ضاهر) [١٤٠]
الطلبة، محمد سالم محمد الأمين. «الحِجاج في البلاغة المعاصرة.. بحث في بلاغة النقد المعاصر.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٤٩–١٥١. (أحمد ولد نافع) [١٤١]
العادلي، صبحي أحمد زهير. «النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٣٨–١٤١. (منذر خدام) [١٤٢]
عبده، سمير. «دور المسيحيين في الحضارة العربية–الإسلامية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٥٥–١٥٩. (ميشال جحا) [١٤٣]
عدوان، ممدوح. «تهويد المعرفة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٩٠–١٩٣. (عادل الفريجات) [١٤٤]
عوض، محسن، ممدوح سالم وأحمد عبيد. «مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١١٥–١١٩. (حلمي شعراوي) [١٤٥]
عويجان، ناجي. «تطور صورة الشرق في الأدب الإنجليزي.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٣٨–٢٤٢. (ماجد صالح السامرائي) [١٤٦]
غالبريث، بيتر و. «نهاية العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٧–١٧٠. (صباح ياسين) [١٤٧]
القضاة، أحمد حامد إبراهيم. «نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٧٥–١٧٨. (أحمد مفلح) [١٤٨]
«قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي.» مي كامل العبد الله [وآخرون]؛ مراجعة وتقديم تيسير أبو عرجة. السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٩٥–١٩٨. (صباح ياسين) [١٤٩]
محافظة، علي. «فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥–٢٠٠٠.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٣–١٦٧. (محمد جمال باروت) [١٥٠]
مشتاق، حازم طالب. «الجمر والرماد: مشكلات أساسية في الفكر العربي المعاصر ومقالات أخرى في التاريخ الفكري والأدب السياسي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٦٠–١٦٥. (مفيد الزيدي) [١٥١]
منصور، أحمد. «معركة الفلوجة... هزيمة أمريكا في العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٤٩–١٥٢. (صباح ياسين) [١٥٢]
نظيف، مصطفى. «الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٨٦–١٨٩. (محمد البغدادي) [١٥٣]
McKelvey, Tara. «Monstering: Inside America's Policy of Secret Interrogations and Torture in the Terror War.»
السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٢٠–١٢٢. (أمين حطيط) [١٥٤]
Steele, Jonathan. «Defeat: Why they Lost Iraq.»
السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٢٣–١٢٧. (زياد حافظ) [١٥٥]
Tripp, Charles. «A History of Iraq.»
السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٩٤–١٩٧. (سعد ناجي جواد) [١٥٦]

كردستان – العراق

انظر أيضاً: [١٢١]

اللاجئون العراقيون – الأردن

المجموعة الدولية للأزمات. «المسؤولية المقصّرة: اللاجئون العراقيون في سورية والأردن ولبنان، خلاصة تنفيذية وتوصيات.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٤٧–١٥٣. [١٥٧]

اللاجئون العراقيون – سوريا

انظر أيضاً: [١٥٧]

اللاجئون العراقيون – لبنان

انظر أيضاً: [١٥٧]

اللاجئون الفلسطينيون – لبنان

المجموعة الدولية للأزمات. «الاضطراب المتفاقم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.»

السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ١٥٤-١٥٨. [١٥٨]

اللامركزية

انظر أيضاً: [٨٧]

اللغة العربية - المغرب العربي

الذوادي، محمود. «الهاتف الجوال والحاسوب: ترسيخ التخلف الآخر في المجتمعات المغاربية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ٩٧-١٠٧. [١٥٩]

اللقاء السنوي لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (١٨: ٢٠٠٨: أكسفورد)

ماضي، عبد الفتاح. «تقرير عن: اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٨٣-١٩٣. [١٦٠]

الليبرالية - الخليج العربي

النجار، باقر سلمان. «حقيقة الليبرالية الخليجية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٣٧-١٤٦. [١٦١]

المحكمة الجنائية الدولية

انظر أيضاً: [٣٢]

المخابرات الصهيونية

محارب، محمود. «المخابرات الصهيونية: بدايات التجسس على العرب.» السنة ٣١، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ص ١١٣-١٢٩. [١٦٢]

مخيم الشباب القومي العربي (١٨: ٢٠٠٨: إيفران - المغرب)

المسالمة، خالد. «تقرير عن: مخيم الشباب القومي العربي (الدورة الثامنة عشرة)، إيفران-المغرب، ١-١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٩٤-٢٠٢. [١٦٣]

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - لبنان

انظر أيضاً: [١٥٨]

المدن العربية

انظر أيضاً: [٧٧]

المرأة السودانية

أبا سعيد، نجاة الياس. «المرأة السودانية، وإشكالية الدور المفقود لمؤسسات المجتمع المدني.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٦٨-٨٦. [١٦٤]

المرأة العربية

انظر أيضاً: [٨٠]

المرأة في الاقتصاد - البلدان العربية

انظر أيضاً: [١٨]

المرأة الليبية

وناس، المنصف. «صورة المرأة الليبية من خلال المدونات التاريخية والسير الذاتية (عناصر تحليل أولية).» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٨٩-٩٤. [١٦٥]

مراجعات الكتب انظر الكتب، مراجعات

المراكز التراثية - بغداد (العراق)

انظر أيضاً: [١١٣]

مرض السرطان انظر السرطان

مركز دراسات الوحدة العربية

«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام ٢٠٠٨ والمتوقع خلال العام ٢٠٠٩.» السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٣٥-٢١٠. [١٦٦]

المستقبل العربي، مجلة - الافتتاحيات

انظر أيضاً: [٤٦]، [٥٧]، [٨٤]، [١٠٦]

المسجد الأقصى - التنقيبات الإسرائيلية

عيسى، حسن عبيد. «التنقيبات الصهيونية تحت أسس الأقصى: مسلسل من الفشل والتزوير.»

السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٠٨-١٢٤. [١٦٧]

المظاهرات - البلدان العربية

كيالي، ماجد. «الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات، رؤية نقدية.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٨٧-١٠٢. [١٦٨]

المقاومة العراقية

انظر أيضاً: [١٠٦]

انظر أيضاً الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق (٢٠٠٣)

العراق - الوضع السياسي

المناهج المدرسية - لبنان

انظر أيضاً: [١٠٠]

منتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل (٢٠٠٩: بيروت)

«البيان الختامي لمنتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل، قصر الأونيسكو، بيروت، ١٦-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٨٠-١٨٥. [١٦٩]

المواطنة - الخليج العربي

النجار، باقر سلمان. «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ٣٤-٤٧. [١٧٠]

مؤتمر تجديد الفكر القومي والمصير العربي (٢٠٠٨: دمشق)

«مؤتمر «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»، دمشق، ١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٤٨-١٥٥. [١٧١]

مؤتمر شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي (٢: ٢٠٠٨: عمّان)

لكريني، إدريس. «تقرير عن: المؤتمر الثاني لشبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي تحت عنوان: «الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟»، عمّان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٨٠-١٨٨. [١٧٢]

المؤتمر القومي - الإسلامي (٧: ٢٠٠٩: بيروت)

«البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي-الإسلامي السابع: دورة غزة، بيروت، ١٠-١١ صفر ١٤٣٠ هـ الموافق ٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ م.» السنة ٣١، العدد ٣٦١، آذار/مارس ٢٠٠٩. ص ١٦٦-١٧٩. [١٧٣]

المؤتمر القومي العربي (١٩: ٢٠٠٨: صنعاء)

«البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١٥٦-١٧٩. [١٧٤]

مكحل، رحاب. «تقرير عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٥٤-١٦٤. [١٧٥]

موريتانيا - الوضع السياسي

انظر أيضاً: [١٠٩]

المياه - تركيا

هاشم، نوار جليل. «سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سدّ اليسو التركي على نهر دجلة.» السنة ٣١، العدد ٣٥٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٣٠-٥٠. [١٧٦]

المياه - العراق

انظر أيضاً: [١٧٦]

النازحون - العراق

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. «إحصاءات بشأن العراقيين المهجّرين في مختلف أنحاء العالم.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٥٩-١٦٣. [١٧٧]

هيئة الهلال الأحمر العراقي. «المهجّرون في داخل العراق.» السنة ٣١، العدد ٣٥٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ص ١١٠-١١٤. [١٧٨]

انظر أيضاً اللاجئون العراقيون

ندوة الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية (٢٠٠٧: الدار البيضاء)

جحفة، عبد المجيد. «تقرير عن: ندوة «الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية»، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٤٩-١٥٨. [١٧٩]

ندوة الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية (٢٠٠٧: الجزائر)

بوزيد، بومدين. «تقرير عن: ندوة «الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية»، المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.» السنة ٣١، العدد ٣٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ص ١٨٦-١٩٦. [١٨٠]

ندوة العراق في الاستراتيجيات الدولية (٢٠٠٨: بغداد)

محمد، أحمد سلمان. «تقرير عن: ندوة «العراق في الاستراتيجيات الدولية»، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٧٤-١٧٨. [١٨١]

ندوة مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وسبل مواجهتها (٢٠٠٨: دمشق)

العبيدي، مصطفى. «تقرير عن: «مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وسبل مواجهتها»، المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني- الأمانة العامة، مجمع الجلاء، دمشق، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ١٩٣-١٩٦. [١٨٢]

ندوة موسيقى العالم في إطار التعددية الثقافية (٢٠٠٨: الرباط)

ضاهر، مسعود. «تقرير عن: ندوة «موسيقى العالم في إطار التعددية الثقافية»، الرباط، ١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٧٩-١٨٣. [١٨٣]

ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في البلاد العربية (٢٠٠٨: بيروت)

مالكي، أمحمد. «تقرير عن: ندوة «النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في البلاد العربية»، بيروت، ١٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥٤، آب/أغسطس ٢٠٠٨. ص ١٦٥-١٧٣. [١٨٤]

النزاع العربي - الإسرائيلي انظر الصراع العربي - الإسرائيلي

النفط - الإيرادات

حنفي، عبد العظيم محمود. «العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة إنفاق إيرادات النفط.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ١٣١-١٣٩. [١٨٥]

النفط - الخليج العربي

سلمان، هيثم عبد الله وأحمد صدام عبد الصاحب. «إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية: مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٩-٤٩. [١٨٦]

الكواري، علي خليفة. «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون.» السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ص ٢٥-٤٤. [١٨٧]

النفط - العراق

السعدي، صبري زاير. «قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط.» السنة ٣١، العدد ٣٥٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ص ٦٦-٩١. [١٨٨]

انظر أيضاً: [١٨٦]

النقابات - المغرب العربي

هكو، أمينة. «الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي.» السنة ٣١، العدد ٣٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨. ص ٦٧-٨٤. [١٨٩]

الهوية الثقافية - تونس

انظر أيضاً: [١٢٠]

الهوية القومية – تونس

انظر أيضاً: [١٢٠]

الهوية الوطنية – الخليج العربي

انظر أيضاً: [١٧٠]

هيئة الإنصاف والمصالحة (المغرب)

انظر أيضاً: [١٠٤]

الوحدة العربية

انظر أيضاً: [٨٩]، [١١٤]

الوحدة الوطنية – العراق

انظر أيضاً: [٣٧]

ورشة عمل مستقبل العمل الوحدوي العربي (٢٠٠٨: عمّان)

درادكة، فتحي محمد. «تقرير عن ورشة عمل فكرية، حول: مستقبل العمل الوحدوي العربي في ذكرى مرور نصف قرن على قيام الوحدة بين مصر وسورية، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨.» السنة ٣١، العدد ٣٥١، أيار/مايو ٢٠٠٨. ص ١٢٤–١٢٩. [١٩٠]

الوفيات – العراق

انظر أيضاً: [٢١]

الوقف انظر الأوقاف

الولايات المتحدة – السياسة الخارجية

انظر أيضاً: [٢٥]، [٦٥]، [٩٠]، [١١٦]

كشاف المؤلفين

(أ)

أبا سعيد، نجاة الياس: [١٦٤]
ابن عدي، يوسف (مراجع): [١٢٦]
أبو الحسن، وائل مصطفى: [١١٥]
أبو الرب، محمد: [١١٧]
أبو لغد، ليلى: [٨٠]
إسماعيل، محمد حسام الدين: [١٢٢]
الأشقر، جلبير: [١٢٨]
أشهبون، عبد المالك (مراجع): [١٢٣]
الأعرجي، علاء الدين: [٤٧]
الأعسم، عبد الأمير: [٧٢]
أكمير، عبد الواحد: [٩٩]
الأمارة، لمى مضر: [١٧]
الأمارة، لمى مضر (مراجع): [١٣٠]
أمين، سمير: [١٢٣]
أوضبجي، محمد: [١٦]

(ب)

باروت، محمد جمال (مراجع): [١٥٠]
بجك، باسيل يوسف: [٣]، [٣٢]
البدراني، فاضل: [٢٢]
بشارة، عزمي: [٣١]، [٤٦]، [٤٩]، [٦٩]، [٧٠]
البشر، بدرية: [١٢٥]
بشور، معن: [٣٣]
بشور، منير: [٣٩]
البغدادي، محمد (مراجع): [١٥٣]
بلقاسم، زايري: [٤٠]
بلقزيز، عبد الإله: [٨٢]، [٨٤]، [١٢٦]
بلقصري، عبد الواحد: [١٠٤]
بني سلامة، محمد تركي: [٢٤]
بوزيد، بومدين: [١٨٠]
بوعرفة، عبد القادر: [٤٨]، [٧٣]
بولار، مارتين: [١٣]
بولك، وليام: [٢٥]، [٦٤]
البياتي، فراس عباس فاضل: [٢١]
بيضون، أحلام: [١٢٧]
بيلفلد، هاينر: [١٩]

(ت)

تشومسكي، نعوم: [١٢٨]

(ج)

جحا، ميشال: [٩٢]

جحا، ميشال (مراجع): [١٤٣]
جحفة، عبد المجيد: [١٧٩]
جعفر، جعفر ضياء: [١٢٩]
جواد، سعد ناجي (مراجع): [١٥٦]
جوادي، نور الدين: [٣٦]
جوف، جوزيف: [٦٥]

(ح)

حافظ، زياد: [٩٣]
حافظ، زياد (مراجع): [١٥٥]
حداد، محمود: [٤٥]، [٩٤]
حداد، محمود (مترجم): [٧٨]
الحروب، خالد: [١١٦]
حسن، حمدي عبد الرحمن: [٥٤]
حسن، وليد خالد أحمد (مراجع): [١٢٩]
حسيب، خير الدين: [٤]، [٣٤]، [٥٠]، [٥٧]، [٨٣]، [١٠٦]
الحص، سليم: [٥١]
حطيط، أمين (مراجع): [١٥٤]
حمانة، البخاري: [٧٤]
الحمداني، رعد: [٥٥]
الحمداني، قحطان أحمد سليمان: [١٠٥]
حمزاوي، عمرو: [٢٦]
الحمش، منير: [٤١]
الحمش، منير (مراجع): [١٣٨]
حنفي، حسن: [٢٧]، [٧٥]
حنفي، ساري: [٤٣]
حنفي، عبد العظيم محمود: [١٨٥]
حيدر، قادري أحمد: [١١١]
الحيدري، علي: [١١٣]

(خ)

خاجادور، آرا: [٥]، [٥٨]
خدام، منذر (مراجع): [١٤٢]
الخوري، كابي (معدّ): [٨]، [١٠٢]

(د)

دايار، جوين: [١٣٠]
دراج، فيصل: [١٣١]
درادكة، فتحي محمد: [١٩٠]
الدسوقي، أيمن إبراهيم: [١٢١]
الدوري، عبد العزيز: [١٣٢]

(ذ)

الذوادي، محمود: [١٥٩]

(ر)

راشد، رشدي: [٤٤]
راموس، خوسيه: [٥٦]
الربيعي، فاضل: [١٣٣]، [١٣٤]

(ز)

الزاوي، عمر: [١٢]
زروخي، إسماعيل: [٧٦]
زريق، قسطنطين: [٧٨]
زيادة، رضوان: [١٣٥]
زيادة، طارق: [٨٧]
الزيدي، مفيد (مراجع): [١٣٢]، [١٥١]
زين، عمر: [١٣٦]

(س)

سابا، إلياس: [١٤]
سالم، ممدوح: [١٤٥]
السامرائي، ماجد صالح (مراجع): [١٢٥]، [١٣٣]، [١٤٦]
ستيل، ديفيد أ.: [١٠٧]
السعدي، صبري زاير: [١٨٨]
سكرانتون، روي: [٦٨]
سلامة، غسان: [٧٩]
سلمان، عيثم عبد الله: [١٨٦]
سمعو، الياس (مراجع): [١٣٥]
سميث، جين: [١٣٧]
السيد علي، عبد المنعم: [١٣٨]

(ش)

شرشار، عبد القادر (مراجع): [١٣١]
شعبان، عبد الحسين (مراجع): [١٢٧]
شعراوي، حلمي (مراجع): [١٤٥]
شكر، نغم نذير: [٣٧]

(ص)

ص. ي.: [٨١]

صديقي، العربي: [١٣٩]
الصلح، رغيد كاظم: [١٤٠]

(ض)

ضاهر، مسعود: [١٨٣]
ضاهر، مسعود (مراجع): [١٤٠]

(ط)

الطلبة، محمد سالم محمد الأمين: [١٤١]

(ع)

العادلي، صبحي أحمد زهير: [١٤٢]
عبد الله، ثناء فؤاد (مراجع): [١٣٩]
عبد الله، طارق: [٢٨]
العبد الله، محمد (مراجع): [١٣٤]
العبد الله، مي كامل: [١٤٩]
عبد الصاحب، أحمد صدام: [١٨٦]
عبد المجيد، وحيد: [٦٣]
عبده، سمير: [١٤٣]
عبيد، أحمد: [١٤٥]
العبيدي، مصطفى: [١٨٢]
عدوان، ممدوح: [١٤٤]
العركي، عبد المجيد: [٢]
عزي، عبد الرحمن: [٧٧]
العساف، سوسن إسماعيل (مراجع): [١٢٨]
عسالي، بولرباح: [٣٨]
العظمة، عزيز: [٩٥]
العفيفي، فتحي: [٧]
عماد، عبد الغني (مراجع): [١٣٧]
عوض، محسن: [١٤٥]
العوضي، هشام: [٩]، [١٠]
عويجان، ناجي: [١٤٦]
العيسوي، إبراهيم: [٥٩]
عيسى، حسن عبيد: [١٦٧]

(غ)

غالبريث، بيتر و.: [١٤٧]
غلانز، جيمس: [٦٠]
غلمان، فاطمة: [٣٠]
الغنوشي، راشد: [١١٠]

(ف)

فرسخ، عوني: [٨٩]
الفريجات، عادل (مراجع): [١٤٤]
فريدمان، جورج: [١١]، [٩٠]
فضة، فادية (مترجم): [١٩]
فضل الله، حامد (مترجم): [١٩]

(ق)

القادري، نهوند (مراجع): [١٢٢]
قاسم، هاشم (معدّ): [٣١]
القحطاني، هاني محمد: [١١٢]
قرم، جورج: [٩٦]
القضاة، أحمد حامد إبراهيم: [١٤٨]

(ك)

الكروي، محمود صالح: [٧١]، [١١٤]
الكفري، مصطفى العبد الله: [١١٨]
كنعان، طاهر (مراجع): [١٣٦]
الكواري، علي خليفة: [٨٨]، [١٨٧]
الكواري، علي خليفة (محرّر): [١٢٤]
كوردسمان، أنتوني هـ.: [٥٦]، [٦١]
كيالي، ماجد: [١٦٨]

(ل)

لبيض، سالم: [١٢٠]
لكريني، إدريس: [١٧٢]

(م)

ماضي، عبد الفتاح: [١٦٠]
ماضي، عبد الفتاح (مراجع): [١٢٤]
مالكي، أمحمد: [١٨٤]
المجموعة الدولية للأزمات: [١٥٧]، [١٥٨]
محارب، محمود: [١٦٢]
محافظة، علي: [١٥٠]
محمد، أحمد سلمان: [١٨١]
محمد، هيفاء أحمد: [١٠١]
مراقب عربي: [٦٦]
المسالمة، خالد: [١٦٣]
مشتاق، حازم طالب: [١٥١]
مطر، جميل: [٩٧]

مفلح، أحمد: [١٠٠]
مفلح، أحمد (مراجع): [١٤٨]
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: [١٧٧]
المقدادي، كاظم: [٣٥]
مكاوي، بهاء الدين: [٢٣]
مكحل، رحاب: [١٧٥]
منصور، أحمد: [١٥٢]
منصور، سليم هاني: [٢٩]
منظمة العفو الدولية: [٦٧]
منظمة مراقبة حقوق الإنسان: [٦٢]
المؤسسة المتعددة القوميات: [١٠٨]
مولى، علي الصالح: [٢٠]
مونتغومري، جولي: [١١٩]
ميلر، ت. كريستيان: [٦٠]

(ن)

النجار، باقر سلمان: [١٨]، [١٦١]، [١٧٠]
نظيف، مصطفى: [١٥٣]
النعيمي، نعمان: [١٢٩]

(هـ)

هاشم، نوار جليل: [١٧٦]
هكو، أمينة: [١٨٩]
هيئة الهلال الأحمر العراقي: [١٧٨]

(و)

ولد السالك، ديدي: [٤٢]
ولد السالم، حماه الله: [١٠٩]
ولد محمد، أحمد محمود: [٨٦]
ولد نافع، أحمد (مراجع): [١٤١]
وناس، المنصف: [١٦٥]

(ي)

ياسين، صباح: [١]
ياسين، صباح (مراجع): [١٤٧]، [١٤٩]، [١٥٢]
يوسف، أيمن طلال: [٩١]
اليوسف، يوسف خليفة: [١٥]، [٩٨]

(M)

McKelvey, Tara: [١٥٤]

(S)

Steele, Jonathan: [١٥٥]

(T)

Tripp, Charles: [١٥٦]

كشاف العناوين

(أ)

«أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي.»: [١١٤]
«الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة.»: [١٣٨]
«الاتفاقات الدولية حول الاستثمار: السياق الأفريقي نموذجاً.»: [١٦]
«اجتماع اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية، بيروت، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.»: [٦]
«إحصاءات بشأن العراقيين المهجّرين في مختلف أنحاء العالم.»: [١٧٧]
«أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد «الانحلال المعياري»: قراءة سيكولوجية.»: [١١٥]
«الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها.»: [١٤]
«الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية.»: [١٥]
«استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان.»: [٢٣]
«استراتيجيات المصالحة في العراق.»: [١٠٧]
«استراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق: «الفعل ورد الفعل».»: [٢٢]
«الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية.»: [١٧]
«الإسلام والعلمانية.»: [١١٠]
«الإسلام والمسلمون في أمريكا.»: [١٣٧]
«إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب.»: [١٠٤]
«إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان): الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات.»: [١٢٧]

«الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة، وتطورها.»: [٢٠]
«الاضطراب المتفاقم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.»: [١٥٨]
«أطفال العراق: ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول (دراسة في وفيات الأطفال ما قبل وما بعد الحرب–مقاربة سوسيولوجية)»: [٢١]
«الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي.»: [١٢٩]
«افتتاحية العدد: تموز/ يوليو، ومهام المرحلة المقبلة.»: [٤٦]
«افتتاحية العدد: حول العدوان الإسرائيلي على غزة: «مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي».»: [٥٧]
«افتتاحية العدد: العراق... إلى أين؟»: [١٠٦]
«افتتاحية العدد: في وداع محمود درويش.»: [٨٤]
«الأمة العربية وتحديات العصر.»: [٣٣]
«إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية: مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي.»: [١٨٦]
«الانتخابات الديمقرطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.»: [١٢٤]
«الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الوطن العربي.»: [٢٦]
«انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب: حقائق مالية بعد الدولار.»: [١٣]
«أوباما: درس جديد في الديمقراطية.»: [٢٤]
«الأوقاف والتنشئة السياسية.»: [٢٩]

(ب)

«البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل.»: [١٣٩]
«بمناسبة الذكرى الستين للنكبة: في البحث عن معنى للنكبة.»: [٧٠]
«بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة.»: [٩٥]
«بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق (١٩٠٩–٢٠٠٠): سيرته وكتاباته.»: [٩٢]
«بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق والفكر القومي: حداثة فكره.»: [٩٣]
«بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق يضع شروط القضاء على التخلف.»: [٩٧]
«بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: هل تخطى الزمن فكر قسطنطين زريق؟»: [٩٦]
«البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي–الإسلامي السابع: دورة غزة، بيروت، ١٠–١١ صفر ١٤٣٠ هـ الموافق ٥–٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ م.»: [١٧٣]
«البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠–١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨.»: [١٧٤]
«البيان الختامي لمنتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل، قصر الأونيسكو، بيروت، ١٦–١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.»: [١٦٩]
«بين نقد العقل العربي ورفده: الجابري، بعد مرور ربع قرن على تشريح العقل العربي.»: [٤٧]

(ت)

«تحالف الحضارات بين التاريخ والأيديولوجيا: الخصوصية الإسبانية.»: [٩٩]
«التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما.»: [٢٥]
«تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي.»: [٤٠]
«التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكونيالي الإسرائيلي.»: [٤٣]
«تطور صورة الشرق في الأدب الإنجليزي.»: [١٤٦]
«تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية.»: [٣٩]
«تقرير عن: حفل تكريم الفائزين بجائزة زايد الدولية للبيئة، الدورة الرابعة، دبي، ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.»: [٥٣]
«تقرير عن الحلقة النقاشية حول: «القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية العربية القادمة»، القاهرة، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.»: [٨١]
«تقرير عن: القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت، ١٩–٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.»: [١١٨]
«تقرير عن: اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الانتقال إلى

نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.»: [١٦٠]
«تقرير عن: «مخاطر وتداعيات الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وسبل مواجهتها»، المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني–الأمانة العامة، مجمع الجلاء، دمشق، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.»: [١٨٢]
«تقرير عن: مخيم الشباب القومي العربي (الدورة الثامنة عشرة)، إيفران–المغرب، ١–١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٨.»: [١٦٣]
«تقرير عن: المؤتمر الثاني لشبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي تحت عنوان: «الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟»، عمّان، ٢٦–٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.»: [١٧٢]
«تقرير عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة التاسعة عشرة، صنعاء، ١٠–١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨.»: [١٧٥]
«تقرير عن: ندوة «الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية»، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.»: [١٧٩]
«تقرير عن: ندوة «الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية»، المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، ١٣–١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.»: [١٨٠]
«تقرير عن: ندوة «العراق في الاستراتيجيات الدولية»، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.»: [١٨١]
«تقرير عن: ندوة «موسيقى العالم في إطار التعددية الثقافية»، الرباط، ١٧–١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٨.»: [١٨٣]
«تقرير عن: ندوة «النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في البلاد العربية»، بيروت، ١٢–١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨.»: [١٨٤]
«تقرير عن ورشة عمل فكرية، حول: مستقبل العمل الوحدوي العربي في ذكرى مرور نصف قرن على قيام الوحدة بين مصر وسورية، ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨.»: [١٩٠]
«تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح.»: [١٣٦]
«التنقيبات الصهيونية تحت أسس الأقصى: مسلسل من الفشل والتزوير.»: [١٦٧]
«تهويد المعرفة.»: [١٤٤]

(ث)

«ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية.»: [١١]

(ج)

«جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة شاغل كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي.»: [٤٩]
«جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة الفائز بالجائزة.»: [٥١]
«جائزة جمال عبد الناصر: احتفال تسليم «جائزة جمال عبد الناصر» إلى الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة مركز دراسات الوحدة العربية.»: [٥٠]
«جدران وظلمات: احتلال بغداد.»: [٦٨]
«جدلية الوحدة والديمقراطية في التاريخ والواقع العربي.»: [٨٩]
«الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية.»: [٨٧]
«جزر القمر وأزمة بناء الدولة الوطنية.»: [٥٤]
«الجماهير العربية: الواقع والإشكاليات، رؤية نقدية.»: [١٦٨]
«الجمر والرماد: مشكلات أساسية في الفكر العربي المعاصر ومقالات أخرى في التاريخ الفكري والأدب السياسي.»: [١٥١]
«جولة أفق عربية.»: [٣٤]

(ح)

«الحِجاج في البلاغة المعاصرة.. بحث في بلاغة النقد المعاصر.»: [١٤١]
«الحرب على غزة: انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية.»: [٦١]
«الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية.»: [١٥٣]
«الحضارة العربية.»: [٧٨]
«حقيقة الليبرالية الخليجية.»: [١٦١]

«حوار مع المفكر العربي الدكتور عزمي بشارة.»: [٣١]
«حول المرحلة الراهنة في العراق.»: [٦٦]

(خ)

«الخطاب الفكري النقدي حول الإسلام: مقاربة منهجية لفكر محمد أركون.»: [١٢]
«الخليج العربي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية، دراسة في تحرير الاحتكار.»: [٧]

(د)

«دعم حقوق المرأة في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، الانتشار الدولي للغة جديدة.»: [٨٠]
«دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد.»: [٣٧]
«دور المسيحيين في الحضارة العربية–الإسلامية.»: [١٤٣]
«الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث.»: [٨٦]
«الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة.»: [٢٨]

(ذ)

«الذاكرة القومية في الرواية العربية: من زمن النهضة إلى زمن السقوط.»: [١٣١]

(ر)

«روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠–٢٠٠٨.»: [٩١]

(س)

«السلام الداني: المفاوضات السورية–الإسرائيلية.»: [١٣٥]
«السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.»: [١٢٨]
«سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سدّ اليسو التركي على نهر دجلة.»: [١٧٦]

(ص)

«الصدامات السبعة على حلبة حقوق الإنسان.»: [٧٩]
«الصدر وجيش المهدي: التطور–القدرات والاتجاه الجديد.»: [٥٦]
«صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك (١٩٨٢–٢٠٠٧)»: [٩]
«صورة الإسلام في ألمانيا: حول التعامل العلني مع الخوف من الإسلام.»: [١٩]
«صورة المرأة الليبية من خلال المدونات التاريخية والسير الذاتية (عناصر تحليل أولية)»: [١٦٥]
«الصورة والجسد: دراسات نقدية في الإعلام المعاصر.»: [١٢٢]
«الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها.»: [١٠١]

(ط)

«الطريقة الأمريكية في الإبادة المليونية: العراق نموذجاً.»: [١]
«الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون.»: [١٨٧]

(ظ)

«الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي.»: [١٨٩]

(ع)

«العراق... إلى أين؟»: [٤]
«العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال.»: [٦٧]
«العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين.»: [١٢٦]
«العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة إنفاق إيرادات النفط.»: [١٨٥]
«العمارة الإسلامية بين الوظيفية والتفاعلية: تحليل سوسيولوجي ومقاربة في الأنساق.»: [١١٢]
«عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي.»: [٩٨]
«عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟»: [٦٩]
«عولمة المكان الرمزي، وتفكك العلاقة القيمية والتاريخية مع الأرض، في المنطقة العربية.»: [٧٧]

(ف)

«الفترة من بول ولفوويتز إلى ريتشارد بيرل: هكذا يفسر مهندسو حرب العراق الأمريكيون فشلهم في الحرب.»: [٦٥]
«الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي.»: [١٠٥]
«فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥–٢٠٠٠.»: [١٥٠]
«فضائح إعادة إعمار غزة.»: [٦٠]
«فلسفة الحرية.»: [٧٥]
«فلسفة الحرية (ملف): إشكالية الحرية: مقاربة بين فلسفة الحرية وحرية الفلسفة في فكرنا المعاصر.»: [٧٢]
«فلسفة الحرية (ملف): الحرية في الفكر العربي الحديث.»: [٧٦]
«فلسفة الحرية (ملف): العرب وسؤال الحرية: تأملات في أوهام الوعي العربي المعاصر.»: [٧٣]
«فلسفة الحرية (ملف): العقل والحرية بين فرح أنطون ومحمد عبده: سجال «الجامعة» و«المنار».»: [٢٧]
«فلسفة الحرية (ملف): عن الفلسفة، وعن الحرية، في القرن الحادي والعشرين.»: [٧٤]
«الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق.»: [١٣٠]
«في تكريم مرسيل خليفة: أمكنة المتلقي، أزمنة النص.»: [٨٢]
«في ذكرى بشير الداعوق: صداقة حيّة عمرها أربعة وخمسون عاماً.»: [٨٣]
«في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: «عودة التاريخ» و«رابطة الديمقراطيات».»: [١١٦]
«في وداع عبد الله عبد الدائم.»: [١٠٣]
«الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي.»: [١٧٠]

(ق)

«قراءة نقدية في أطروحة «القطع والتقاطع» للدكتور أمير السعد.»: [٣٦]
«قسطنطين زريق: من روحية الحضارة إلى مادية القومية وشروط التقدم.»: [٩٤]
«قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي.»: [١٤٩]
«قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط.»: [١٨٨]

(ك)

«كلمة بصدد «السياسة فن الممكن».»: [٥]

(ل)

«لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية: مناقشة لرأي الأستاذ راشد الغنوشي.»: [٨٨]
«لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة.»: [١٤٠]

(م)

«ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء.»: [١٣٣]، [١٣٤]
«مأزق القاهرة والاعتدال العربي.»: [٦٣]
«مأساة غزة: العار وردّ الاعتبار.»: [٥٩]
«مبدأ ميدفيديف والاستراتيجية الأمريكية.»: [٩٠]
«محاكمة الإسرائيليين على حصار قطاع غزة.»: [١١٧]
«محرومون ومهددون بالخطر: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.»: [٦٢]
«المخابرات الصهيونية: بدايات التجسس على العرب.»: [١٦٢]
«مذكراتي: ماضٍ لحراسة المستقبل.»: [١٢٣]
«مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن.»: [٣٢]
«المرأة السودانية، وإشكالية الدور المفقود لمؤسسات المجتمع المدني.»: [١٦٤]
«المرأة وثقافة الاستهلاك: في دحض المقولة الشائعة.»: [١٨]
«مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.»: [١١٩]
«المسؤولية المقصّرة: اللاجئون العراقيون في سورية والأردن ولبنان، خلاصة تنفيذية وتوصيات.»: [١٥٧]
«مشاهد من التطور العمراني في المراكز التراثية لمدينة بغداد خلال القرن المنصرم.»: [١١٣]
«مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية.»: [٣]
«مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية.»: [٣٨]

«المشهد العراقي أمام الكونغرس الأمريكي.»: [٦٤]
«معايدة وحدثان... وأيام غزة.»: [٥٨]
«معركة الفلوجة... هزيمة أمريكا في العراق.»: [١٥٢]
«المغرب و«حركة العدل والإحسان»... مرحلة فكّ الاشتباك؟»: [٧١]
«مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار.»: [٤١]
«مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة.»: [١٤٥]
«الملف الإحصائي (١١١): بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران وتركيا وإسرائيل.»: [٨]
«الملف الإحصائي (١١٢): بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم.»: [١٠٢]
«الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة.»: [٤٢]
«من مفاتيح مقدمة ابن خلدون: ثنائية العمران وتناقضات الأحوال.»: [٢]
«المهجّرون في داخل العراق.»: [١٧٨]
«مؤتمر «تجديد الفكر القومي والمصير العربي»، دمشق، ١٥–١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.»: [١٧١]
«موريتانيا في مواجهة الاختراق الإسرائيلي.»: [١٠٩]
«مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨.»: [٨٥]

(ن)

«ناجي العلي: الوطن والفن في الممارسة السياسية.»: [١١١]
«نتائج التحكيم الأولي لجائزة الدراسات العراقية المعاصرة، ٢٠٠٨.»: [٥٢]
«نحو سلام في العراق ومع العراق: خطة مقترحة.»: [١٠٨]
«النشء اللبناني والصراع العربي–الإسرائيلي: دراسة في المناهج المدرسية الجديدة.»: [١٠٠]
«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام ٢٠٠٨ والمتوقع خلال العام ٢٠٠٩.»: [١٦٦]
«نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية.»: [١٤٨]
«النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء.»: [١٠]
«النظام النووي والكيل بمكيالين.»: [٣٠]
«النظم الإسلامية.»: [١٣٢]
«نقد مفاهيم ورؤى الجابري حول العقل المستقيل.»: [٤٨]
«نهاية العراق.»: [١٤٧]
«النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي.»: [١٤٢]

(هـ)

«الهاتف الجوال والحاسوب: ترسيخ التخلف الآخر في المجتمعات المغاربية.»: [١٥٩]
«هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان–العراق.»: [١٢١]
«هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية؟»: [٤٥]
«الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة.»: [١٢٠]

(و)

«واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح.»: [٥٥]
«الوطن العربي: انتشار أمراض السرطان والمشكلات البيئية القائمة.»: [٣٥]
«الوطن العربي وتوطين العلم.»: [٤٤]
«وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان.»: [١٢٥]

(D)

«Defeat: Why they Lost Iraq.»: [١٥٥]

(H)

«A History of Iraq.»: [١٥٦]

(M)

«Monstering: Inside America's Policy of Secret Interrogations and Torture in the Terror War.»: [١٥٤]

الجمعية العربية
لعلم الاجتماع

الملتقى التاسع عشر لأجيال علماء الاجتماع العرب

الحمامات/تونس: ٢٠ ـ ٢٨ يوليو/جويليه ٢٠٠٩

تعلن **الجمعية العربية لعلم الاجتماع** أن الملتقى التاسع عشر لأجيال علماء الاجتماع العرب سينعقد، في مدينة الحمامات/تونس من ٢٠ إلى ٢٨ يوليو/جويليه ٢٠٠٩.

يتسع الملتقى لمشاركة عشرين باحثاً شاباً من أقطار عربية مختلفة ممن لهم مشاريع بحث جارية في مستوى الدراسات العليا (ماجستير ـ دبلوم دراسات معمقة ـ دكتوراه..) يرغبون في عرضها للمناقشة الجماعية، بهدف الاستفادة في تطويرها، وذلك بمشاركة أساتذة وباحثين عرب ممن لهم خبرة في تأطير البحوث العلمية.

شروط المشاركة

ـ أن لا يتجاوز عمر المترشح للمشاركة ٣٠ سنة.

ـ أن يصل إلى الجمعية، قبل ٣١ ماي ٢٠٠٩، تقرير عن مشروع البحث (في حوالى ١٥ صفحة مطبوعة) يتضمن عرضاً واضحاً لأهم مكوناته: الموضوع ـ التخطيط ـ الإشكالية ـ المقاربة المتبعة وما يتصل بها من جهاز مفاهيمي، الخ... ويمكن الإشارة إلى صعوبات البحث أو وضع أسئلة يحتاج الباحث إلى الإجابة عنها، إن رأى ذلك.

ـ يتحمل المترشح أو مؤسسته نفقات سفره، ويتحمل الملتقى نفقات إقامته في الحمامات، خلال فترة الملتقى.

ـ يتم إعلام المترشح بقبول ترشحه أو بعدم قبوله قبل يوم ١٠ يونيو/جوان ٢٠٠٩. (ويرجى منه مد الجمعية بالعنوان البريدي الدقيق وبأرقام الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني لتيسير الاتصال به).

ـ في انتظار إرسال التقرير، على الراغبين في المشاركة مراسلة الجمعية منذ الآن، مع الإشارة إلى العمر ومستوى الدراسة وموضوع البحث.

المراسلة: د. الطاهر لبيب، الرئيس الشرفي للجمعية العربية لعلم الاجتماع

مدير عام المنظمة العربية للترجمة
شارع البصرة ـ بناية «بيت النهضة» ـ الحمراء ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: 961-1-753031 ـ فاكس: 961-1-753032
البريد الالكتروني: secretary@aot.org.lb
<info@aot.org.lb>